

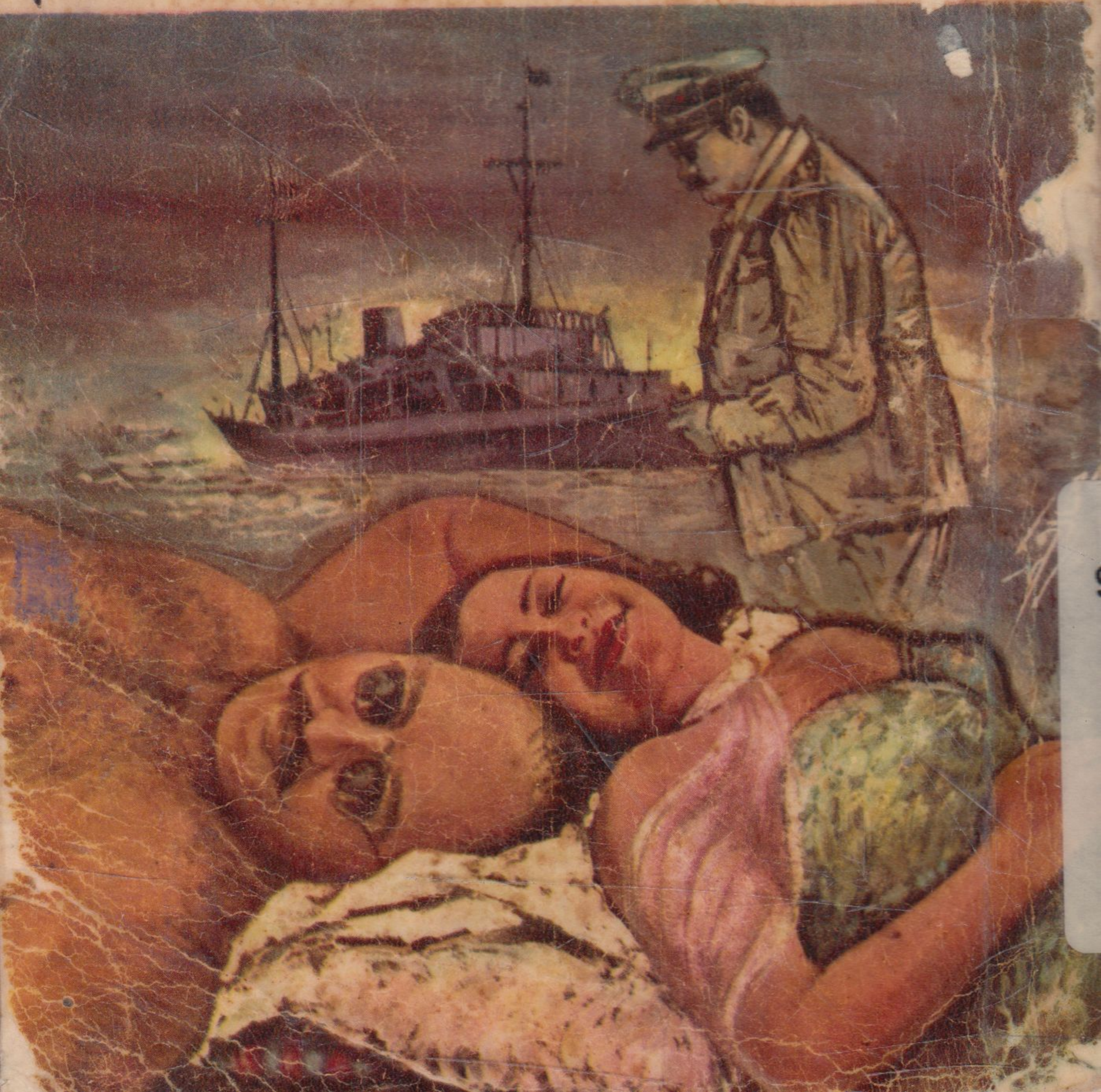
كتاب الهلال



أيامه الأخيرة

قصة ملك يباع نفسه للشيطان
عاصي عالم

سلسلة
ثقافية
شعبية



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

مسلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : يوسف السباعي

رئيس التحرير : صالح جوديت

مشرّف الفن : جمال قطب

كروير التحرير : عاصم عياد

العدد ٢٦٣ - رمضان ١٣٩٢ - نوفمبر ١٩٧٢

No. 263 - Novembre 1972

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب
تليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي : (١٢ عددا) في جمهورية
مصر العربية وبلاد اتحادى البريد العربى والافريقى
١٠٠ قرش صاغ - فى سائر انحاء العالم ٥٠ دولارات
أمريكية أو ٢ جيك - والقيمة تسدد مقدما لفسم
الاشتراكات بدار الهلال : فى جمهورية مصر العربية
والسودان بحواله بريديه . فى الخارج بشيك
مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية -
والاسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى - وتضاف
رسوم البريد الجوى والمسجل عند الطلب على
الاسعار المحددة . .

كتاب الهلال



سلسلة شهرية للنشر والثقافة بين المجتمعات

الفـالـف بريـشة
الـفـنـان جمال قطـب

قصہ
مکمل
باعت
ایامہ اخیرہ
نفسہ
للشیطان

جامع اسلام

دارالافتاد

إهداء ...

الى أبناء الجيل الذى يتقدم ، الآن ، ليحمل العلم ...
« ح * س »

كلمة من الكاتب

صديقى القارىء ***

حين جلست الى القلم والورق ، لآكتب لك هذا الكتاب - بمناسبة اكمال عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو - كان فى نيتى أن اسميه : « كلمات هزت مصر » ، وأن أجعله مقصودا على تلك الكلمات التى كانت ماضية كحد السيف ، مدوية كطلقات البنادق ، والتى كان عدد من الكتاب الأحرار تنقصهم الكثرة ، ولا تنقصهم قوة الايمان ، ولا شجاعة القلب ، ولا مضاء القلم ، قد راحوا - خلال السنتين العاصفتين السابقتين على الثورة - يوجهونها ، بكل الجرأة والعنف ، الى « الملك » . . . والى اتباعه ، واشياعه الذين كانوا قد بلغوا من الفساد ، ومن الطغيان على الدستور ، وعلى حقوق الشعب وكرامته حدا تجاوز صبر الصابرين .

فلقد كانت تلك « الكلمات » التى كان فى نيتى ، أصلا ، أن أقصر هذا الكتاب عليها - كانت ، وماتزال ، وسوف تظل - جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر فى تلك الحقبة الحالكة التى اشتد فيها الصراع بين الخير والشر ، بين الظلام والنور ، على نحو لم تعهده مصر من قبل . . . فكانت معركة بالغة العنف بين قوى الطغيان ، وبين هذه القلة القليلة من الكتاب المؤمنين بوطنهم ، وبحقه فى أن يعيش عزيزا ، كريما ، مبرءا من تلك الوصائم التى راح

« الملك » ، ومن ورائه أشياعه وأتباعه ، يلطخون بها وجهه ، ويسودون بها سمعته ، ويضعون بها رأسه في الوحل ، أو فيما هو أسوأ من الوحل بكثير !

غير أنني ما لبثت - بعد إذ أدت بصرى في الأمر قليلا - حتى تبيننت أن تقديم تلك « الكلمات » - على الرغم من كونها جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر في تلك الحقبة - مجردة من تفاصيل الأحداث المريرة التي فجرتها من قلوب أصحابها .. ومجردة من صور الرجال الذين صنعوا تلك الأحداث ، وكانوا سادتها أو خدامها ، سوف يكون عملا ناقصا .. سوف يجعلها تبدو وكأنها فروع على غير شجرة . خاصة وأنا أستهدف بكتابي هذا جيلا جديدا لم يعان تلك الأحداث ، ولم يعيشها ، ولم يعيش تلك الأيام القاسية التي كانت بالنسبة لنا ، نحن الذين عشناها .. وقاسيناها .. أياما ذات لون ، وطعم ، ورائحة . لأنها ، من ناحية ، كانت بالغة القسوة والمرارة .. ولأننا ، من ناحية أخرى ، كنا نحاول - بكل ما كان بين أيدينا من أسلحة - أن نقضى على هذه القسوة ، وعلى تلك المرارة .

وعلى ذلك ، وجدتنى مطالبا - أمام نفسى ، وأمام الجيل الذى استهدفته بهذا الكتاب - بأن أقدم لك ، جهد استطاعتي ، صورة متكاملة لذلك المسرح الكبير الذى كنا نعيش على خشبته ، منذ عشرين سنة ، مأساة حياتنا .. بكل الأحداث التى كانت تجرى فوقه ، وبكل العمالقة والأقزام الذين كانوا يتحركون عليه ، وبكل الكلمات البارية التى كانت تدوى فى جنباته .

واذ تراجعت « الكلمات التى هزت مصر » فى مرحلة حاسمة من تاريخها ، عن مكان الصدارة الذى كنت قد أعدته لها ، متخيلة عنه لتلك الأحداث المريرة التى كنا نعيشها ، ولأولئك العمالقة والأقزام الذين كانوا

يصنعونها .. فقد وجدتني - مدفوعا بالمنطق الاقوى -
أمضى في رسم صورة « للملك » الذي تبلورت في « أيامه
الأخيرة » جميع الأسباب التي فرضت الثورة فرضا ..
كما وجدتني - مدفوعا بنفس المنطق الاقوى - أمضى في
رسم صورة أخرى ، ضرورية ومكملة ، لأولئك الرجال
الذين أحاطوا به ، ووقفوا حوله ، ومن ورائه .. يؤثرون
فيه ، ويؤثرون عليه ، ويمهدون أمامه طريق الطغيان التي
ظل يمشي عليها ، حتى ألتقى ، عند نهايتها ، بتلك الهوة
السحيقة التي حفرها بنفسه لنفسه ، وحفرها له الآخرون
.. ولم يكن أمامه مفر من السقوط فيها .

ولقد كان طبيعيا ، بعد ذلك كله ، أن أتبين أن « كلمات
هزت مصر » - وهي أول تسمية للكتاب وردت على خاطري ،
مصاحبة لفكرته - لم تعد هي أنسب التسميات له ، بعد
اذ تحول موضوعه فصار تصويرا لحقبة حاسمة من تاريخنا
.. طغى فيها الشر على الخير ، وحجب فيها اليأس الأمل ،
وأوشك فيها النور أن يولى مهزوما أمام نجحافل الظلام .

ومن هنا ، اخترت للكتاب تسمية أخرى .. اخترت أن
أسميه : « أيامه الأخيرة » . اذ وجدت هاتين الكلمتين
أكثر شمولا ، وأكثر دقة في التعبير عن موضوع الكتاب
على الصورة التي تحول إليها ، والتي اشتملت - في وحدة
واحدة - على أحداث حياتنا في مرحلة حاسمة من تاريخنا
.. وعلى صورة أولئك العمالقة والأقزام الذين صنعوا تلك
الأحداث .. وأيضا ، على تلك الكلمات التي كانت ماضية
كحد السيف .. مدوية كطلقات البنادق ، والتي راح
مكتابها يوجهونها - بكل الجرأة والعنف - إلى رأس الملك
.. وإلى رؤوس أعوانه ، وأتباعه ، وعملائه .

على أنني أحب أن أصرحك بأن هذا العنوان الذي
انتهيت إليه ، ليس من ابتكاري . وإنما هو عنوان واحد

من تلك المقالات التي كان كتابها يوجهونها كطلقات البنادق الى رأس الملك . وقد نشره كاتبه الاستاذ احمد شوقي المحامى . . فى صحيفة « اللواء الجديد » فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥١ - أى فى قلب تلك الايام التي كان « فاروق » يسرع فيها الخطى نحو نهايته - وقدم فيه الكاتب صورة للايام الاخيرة . . ملك فرنسا : « لويس السادس عشر » الذى أعدمته الثورة الفرنسية . . وترك لذكاء القارىء ان يدرك القصد من مقاله ، وهو أن ملكا آخر فى مصر ، يجتاز أيضا « أيامه الاخيرة » . . وأن ثمة ثورة تتقدم على الطريق وقد جعلت فى أول أهدافها . . أن تسقطه .

ولأن مقال : « أيامه الاخيرة » ، كان واحدا من مقالاتنا . . ولان كاتبه كان واحدا من رفاق الدرب الواحد . . نحو هدف واحد ، فأننى لم أشعر - اذ استعرت عنوانه عنوانا لكتابى - بأننى استعرت شيئا لا أملكه . كل الذى شعرت به هو أننى نقلت شيئا من يدى اليمنى الى يدى اليسرى . . ولعلى لم أتجاوز .

وبعد . . .

فلقد قصدت - « صديقى القارىء » - وبمناسبة اكتمال عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو - أن أجعل جيلا بأكمله يعيش ، من خلال هذا الكتاب ، أياما وأحداثا . . لم يعاصرها ، ولم يعيشها ، حتى يصبح حاضره موصولا بماضيه . . موصولا ، فى نفس الوقت ، بمستقبله الذى لن يكون ، فى نهاية الأمر ، سوى المحصلة الطبيعية ، والحتمية أيضا . . لماضيه ، وحاضره .

ولست أطمع فى شيء ، قدر طمعى فى أن يحقق الكتاب ما قصدت اليه .

والله ولى التوفيق .

حلمى سلام

مايو سنة ١٩٧٢

أيامه الأخيرة

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٢ :

عشرون سنة كاملة مرت بين هذين التاريخين • شب عن الطوق ، خلالها ، جيل جديد تماما • • جيل لعله يتأهب ، الآن ، لاخلأ مواقعه في ساحات العلم • • متقدما نحو الحياة بعزم ، ليدق أبوابها بقوة ، وليحمل العلم ببسالة •

وأحسب أن معظم أبناء هذا الجيل الجديد - ان لم أقل كلهم - كانوا في الثانية ، أو في الثالثة من أعمارهم ، حين جاءت الى وجودنا « ثورة ٢٣ يوليو » التي احتضنها الشعب كله بملء جوانحه ، وأحاطها بكل حبه ، وعلق عليها كل آماله وأحلامه • ولذا ، فانهم - أعني أبناء ذلك الجيل الذي شب عن الطوق خلال تلك الحقبة من عمرنا - لم يتح لهم أن يعيشوا ، مثلما عشنا نحن ، أرهاصات الثورة التي بلغت ذروة الاكتمال ، والتحديد ، والعنف ، خلال السنتين العاصفتين السابقتين عليها •

وربما تكون كتب التربية القومية ، في مرحلة دراستهم الثانوية ، قد قالت لهم شيئا ما عن هذه الأرهاصات • • وربما تكون هذه الكتب نفسها ، قد حدثتهم قليلا أو كثيرا عن لونها وطبيعتها • لكن اليقين أن ذلك كله ، إذا كان قد حدث ، فانه حدث ضمن حدود ذلك الإيجاز المطلق الذي

اعتاد الكتاب المدرسى أن يلتزمه ، ولا يتجاوز به الى الافاضة
التي لعله يرى أن مجالها الطبيعى انما هو كتاب عام
للتاريخ المعاصر . . . وليس كتابا مدرسيا للتربية القومية .

من هنا . . . وانطلاقا من هذه الحقيقة الواقعة ، ينشأ
لهذا الجيل الجديد حق علينا - نحن أبناء الجيل الذى
عاش تلك الارهاصات - فى أن نجعله يعرف أكثر ، وفى
أن نجعله يعيش ، من جديد ، وقائع حياة بلاده فى مرحلة
من أدق مراحل تاريخها . . . لم يكن من حظه - بحكم عمره -
أن يعيشها .

ذلك حق له علينا ، وواجب عليه نحو نفسه . فليس
الحاضر ، بكل ما بهتويه ، سوى موجات متدافعة من بحر
الماضى . كذلك ليس المستقبل ، بكل ما سوف بهتويه
سوى موجات متدافعة من بحر الحاضر . فهكذا كان
التاريخ ، وسوف يظل : حلقات متداخلة تصنع سلسلة
واحدة . فاذا سقطت واحدة من هذه الحلقات ، ضاعت
السلسلة كلها . أعنى ضاع التاريخ .

واذا كانت ارهاصات ثورة ٢٣ يوليو قد بلغت ذروة
اكتمالها ، وعنفها ، خلال « سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ » .
فالصحيح أن هذه الارهاصات نفسها كانت قد أخذت تلوح
على أفق حياتنا مع بداية « حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ » .
ولعل القول الأكثر صحة ، ودقة ، أن هذه الحرب - بما
قد صاحبها من ملابسات ، وبما لازمها من أخطساء
وخianat - كانت هى الضوء الباهر الذى كشف للأمة ،
شعبا وجيشا ، عن حقيقة ذلك الواقع الاليم الذى كانت
تعيشه . . . كما كشف لها ، فى نفس الوقت ، عن حقيقة
ذلك المنحدر السحيق الذى هبط اليه ، أو سقط فيه ،
أكثر أولئك الرجال الذين كنا نعتبرهم قادتنا وزعماءنا .
ولقد كان أشد ما اعتصر قلب الأمة أسفا وألما ، أنها

تبينت - من خلال ذلك الضوء الباهر - ان الرجل الذى أحسنت به الظن ، ذات يوم ، فغمرته بفيض من حبها .. حين اخنارته الاقدار ليتربع على عرشها ، كان يقف بنفسه .. وبسطوته ، وبقوته ، على رأس ذلك الفساد الذى أطبق عليها بذراعيه الرهيبتين خلال تلك الحقبة الاليمة من تاريخها .

ولم يكن « فاروق » .. الملك - بكل ما انطوى عليه من تنكر للشعب ، واستبداد به ، وجحود له ، استثناء من بقية افراد أسرته . بل لقد كان « فاروق » ، بكل ما جبل عليه وتميز به .. امتدادا طبيعيا لأسرته ، وفرعا أصيلا فى شجرتها .. تتوفر له جميع صفاتها وسماتها . فجميعهم كانوا يجحدون الشعب ، وجميعهم كانوا يستعلون عليه ، وجميعهم كانوا يستبدون به ، وينكرون عليه اكبر حقوقه ، واصغر حقوقه ، على السواء .

وليس صدفة ان يكون والد « فاروق » - الملك فؤاد الاول - هو اكثر ملوك هذه الاسرة افتياتا على حقوق الشعب ، واكثرهم كراهية للدستور واعتداء عليه . كذلك ليس صدفة ان يكون جده المباشر - الخديو اسماعيل - اشد اولئك الحكام اسرافا ، واكثرهم عبثا بالمال العام ، واعظمهم تجاوزا لكل حدوده وحقوقه !

واذا كان « فاروق » .. الملك .. قد بنى آباءه وأجداده ، فى هذا المضمار بشئ .. فلقد بزهم جميعا بانه اراد - الى جانب فساد وطغيانه - أن يثرى ، فوق ثرائه الذى كان فاحشا ، من وراء مضائب الشعب ، وآلامه ، واحزانه !

ولقد كانت حرب فلسطين التى حدثت عنها ، هى الفرصة التى اصطنعها « فاروق » بنفسه - وأن يكن قد نجح فى التخفى وراء الحكومة التى كانت قائمة حينئذ

للأثراء من وراء مصائب الشعب ، ومن وراء الدماء
الزكية لآلاف الشهداء من ابنائه !! .
فلقد القى الملك ، بكل ثقله ، فى تلك الحرب . ولكن ،
لا لكى يضع خططها . . ولا لكى ينظم صفوفها . . ولا
لكى يبعث الحمية فى نفوس قادتها وجنودها ، وانما لكى
يتعجر فى اسلحتها التى كانت - فى معظمها - فاسدة ،
تنفجر فى جنود مصر قبل ان تنفجر فى اعدائهم ، وترتد
الى صدور هؤلاء الجنود قبل ان تمضى الى صدور اولئك
الدين كانوا يقفون فى مواجهتهم !!

ولقد زين للملك هذا النوع البشع من التجارة ، وسهله
له ، وعاوناه عليه - فوق جشعه الخاص ، وتجرده من كل
وازع يمكن أن يرده عن دنايا الامور - « حاشية » من
الافاقين الذين جمعهم حوله . . لا ليسألهم النصيح ، ولا
ليجد عندهم المشورة ، او العون على تبعات الحكم . .
وانما جمعهم حوله لكى يحلوا له الحرام ، ولكى يزينوا
له الزلل ، ولكى يقدموا له ، مع كل يوم جديد ، آفاقا
جديدة من الانزلاق الى آخر مدى . . ومن الاستهتار الى
غير ما حدود بكل شئ ، وبكل شخص ، وبكل قيمة :
بالمال العام ، وبالناس ، وبالشرف . . وبكرامة مصر ،
وبسمعتها ، وشرفها .

ولم يكن فى هذه « الحاشية » الفاسدة التى جمعها
« فاروق » حوله ، لتزين له الفساد ، وتسهله له ، وتعاوناه
عليه ، شخص واحد يمكن اعتباره - بأى مقياس - انساذا
كان صالحا ، فأفسده « فاروق » . بل لقد كانوا جميعا ،
وبغير استثناء ، حثالة من الناس جاء بهم من الحضيض ،
ورفعهم عنده الى القمة ، حيث تمكنوا من مواقعهم التى
رفعهم اليها ، من ان يفسدوه على امته . . بعد اذ نجحوا
فى افساده على نفسه .

لكن الأمة ، على اية حال ، لم تكن تقف موقف المتفرج من فساد « فاروق » وطفيلانه . . كانت هناك جماعة من « الكتاب الاحرار » الذين مزق هذا الفساد ، وذلك الطفيلان قلوبهم . . يقفون لهما بالمرصاد ، ويلحقونهما ، ويعبثون مشاعر الجماهير ضدهما . ولم تكن هذه الجماعة من « الكتاب الاحرار » تزيد كثيرا على اصابع اليدين . لكن ما توفر لها من قوة الايمان ، وشجاعة القلب ، ومضاء القلم ، قد أغناها الى حد كبير - عن وفرة العدد . واحسب ان مقالا نشره « مصطفى مرعى » - احد الاعضاء البارزين في تلك الجماعة - في صحيفة « اللواء الجديد » بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، يمكن اعتباره « الدستور » الذي راحت جماعة « الكتاب الاحرار » ، على غير اتفاق بينها ، تعمل في ظله ، وتتحرك تحت لوائه .
واليك هذا « الدستور » كما جاء في مقال « مصطفى مرعى » :

« اننا لا نتجر في السياسة ، ولا نساوم عليها ، ولا نبيع أقلامنا ، ولا نوأجرها . اننا لا نخشى في الحق لومة لائم مهما يكن مقامه ، ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته . »

« واننا لنعرف أن الشر راصد للحرار في مصر ، فاغر فاه ، يود لو استطاع ، أن يبتلعهم واحدا بعد الآخر . لكننا نعرف ، مع ذلك ، أن الكلمة الحرة ، الصريحة ، الجريئة ، هي الزم ما يلزم مصر اليوم . »

« ولقد قال « اللواء » - ولا يزال يقول - كلمات لها هذه السمات ، وفيها هذه الخصائص ، ان لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة . . فاتها ، من غير شك ، قد قرعت منهم الاسماع ، ولفنت الأنظار . »

« ومن يدري . . لعل الذي نقوله غدا ، أو بعد غد ، يكون أبعد غورا . . وأشد وقعا من كل ما قلناه حتى الآن ، فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء ، اذا لم تنحسر موجة الداء ، وان تزداد قوة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء . فادواؤنا تقوى مع

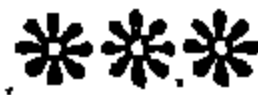
الزمن ولا تضعف ، وتتسع دائرتها ولا تضيق ، وتشتد قبضتها ولا تتراخي . وانها - على اختلاف أنواعها - لتتساند ، وتتآخى .
كما يتساند الأشرار في ظل الشيطان ، حيث يتبادلون النفع ويتعاطون الحرام !!

« وها هي ذى الديكتاتورية البغيضة ، الطاغية ، تمكن للحكم الفاسد وتعييه ، وتمده بأسباب البقاء . وها هو ذا الحكم الفاسد ، بدوره ، يهش للديكتاتورية الباغية ، ويبش ، ويتصاغر أمامها ويتعاضد ، وانه ليزل لها ، ويخضع ، ويلين ، ثم يتحنى . !!

« ومن عل ينظر الانجليز . بل ينظر العالم كله الى شعبنا المسكين محصورا بين هذين الأمرين ، نظرة استخفاف وازدراء .

« هذه هي مصر اليوم . ما أوجهها الى الكلام الحر الجريء . عسى أن يهز ضمائر ساداتها فيعودوا الى الرشيد ويثوبوا الى الصواب . أو يهز شعور الأمة المظلومة على أمرها ، فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة . وسلطانها الضائع .

« وان يوما يتحقق فيه هذا الأمل ، أو ذاك . ليكون مصر مطلع فجر جديد » .



وبقدر ما أسهمت « حاشية الملك » - على نحو مباشر - في افساده على نفسه ، وعلى امته . بقدر ما أسهم في ذلك ، وان يكن بصورة مغايرة ، زعماء الاحزاب التي كانت تتداول كراسى الحكم فيما بينها ، منذ ان جلس « فاروق » على عرش مصر في السادس من مايو سنة ١٩٣٦ ، حتى ازاحته الثورة عن ذلك العرش في السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ .

فلقد كان تهالك هؤلاء الزعماء على الوصول الى كراسى الحكم ، من أى سبيل . ومن كل سبيل ، غنصا اساسيا في اغماض عيونهم عن فساد « فاروق » ، وطغيانه ؟ واعتداءاته الصارخة على الدستور والشعب معا . بل لقد ذهب اولئك الزعماء - بغية الوصول الى كراسى الحكم ومغانمها - الى ما هو ابعد ، واشد نكرا من مجرد اغماض

العين عن طغيان «فاروق» وفساده ، ومباذله . . فتجاوزوا الامر الى تحسين ذلك كله . . والى تضليل الشعب عن حقيقة وجهه القبيح . . !!

واذا كان بعض اولئك الزعماء ، او كلهم ، قد حاولوا - حينما لاحت على الافق علامات النهاية - ان يفتحوا عيونهم على ما راح « فاروق » يرتكبه في حق الدستور ، وفي حق الامة ، وان يشاركوا جماعة « الكتاب الاحرار » هجومها الشجاع على الملك ، فلقد فعلوا ذلك بعد اذ ادركوا - بما يشبه اليقين - ان السفينة موشكة على الفرق وان العاصفة التي احسوا بها تقترب من ذلك الحصن الذي كان يبدو في ظاهره حصينا ، موشكة ان تهب عليهم ، وانها قد لا تكتفى بان تعصف بذلك الحصن وحده . . بل لعلها سوف تعصف بهم معه .

وآية ذلك ، ان فساد « فاروق » الخلقى والسياسي . . وكذلك اعتداءاته الصارخة على الدستور ، وعلى مقدسات الشعب وحقوقه . . كانت قد ذاعت ، وشاعت ، خلال السنوات الاربع او الخمس السابقة على سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ - وهما السنستان اللتان وصل فيهما فساد « فاروق » الى ذروته . . واللذان بلغت فيهما ، بالتالي ، ارهاصات الثورة على فساد الملك وطغيانه ، ذروة اكتمالها وعنفها - ومع ذلك ، فان احدا من اولئك الزعماء لم يحاول ان يشير اليها ، ولا ان يتحدث عنها ، ولا ان يتصدى لها بأية وسيلة من وسائل التصدي . بل الثابت انهم بدلا من ان يتصدوا لفساد الملك السياسي والخلقى . . وبدلا من ان يقفوا في وجه طغيانه ، واعتداءاته الصارخة على الدستور ، وعلى مقدسات الشعب وحقوقه ، راحوا يتصدون - بكل وسائل التصدي - « للصحف الحرة » . . ولجماعة « الكتاب الاحرار » ، التي كانت قد دخلت

المعركة ضد الملك ، وضد فساد ، وطغيانه ، وليس لها من سلاح غير « الكلمة » تزلزل بها مقاعد الطغاة من تحتهم .. وتهز بها مصر من ادناها الى اقصاها ، وتكشف بها للشعب عن كل ما يقع فى حقه من اعتداءات .. وما يجرى على ارضه من مفاسد .

وبينما كانت جماعة « الكتاب الاحرار » هذه ، تقول للشعب - تلميحا وتصريحا - كلاما خطيرا فى حق الملك ، وفى حق فساد وطغيانه .. كان اولئك الزعماء ، من ناحية اخرى ، يقولون للشعب .. وفى حق الملك ايضا ، كلاما آخر .. كلاما مناقضا تماما لكل ذلك الذى كانت تلك « الجماعة » تقوله ، وتكتبه . ولولا أن الشعب كان قادرا - بفطرته - على ان يفرق بين « اصحاب اليمين » الحقيقيين بالشعب وبحقوقه ، وبين « اصحاب المصلحة الحقيقية فى الحكم ومغانمه » ، لتأخر - ربما الى سنين طويلة - سقوط الملك .. وسقوط اولئك الذين كانوا يدارونه ، ويدارون عليه ، ويتقبلون منه فساد ، وطغيانه ، واعتداءاته الصارخة على الدستور وعلى حقوق الشعب ومقدساته جميعا .

ولننظر الآن ماذا كان يقول هؤلاء .. وماذا كان يقول اولئك :

ففى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ينتهز « فتحى رضوان » فرصة مرور « جورج السادس » ، ملك انجلترا ، بأزمة صحية خطيرة ، فينشر فى « اللواء الجديد » تحت عنوان : « شعب يصلى من اجل ملكه » كلمة يقول فيها :

« يجتاز ملك بريطانيا أزمة صحية بالغة الخطر . ولقد بدا على الشعب البريطانى التأثر لما يعانى به الملك من آلام ، ولما يتهدد حياته من مخاطر .

« ولقد كان من آيات هذا التأثر ان ذهبت فى الصباح المبكر

جموع من أبناء الشعب - رأينا في الصور التي نشرت لهم ،
اطفالا صغارا - الى الكنائس لكي يصلوا لله لينقذ ملكهم .

والشعب الذي يرتبط بملكه هذا الارتباط ، والذي يتبادل واياء
عواطف المحبة والمودة الصادقتين ، هو نفس الشعب الذي ثار
على « الملك شارل الاول » واعدمه .

« ولقد كان الشعب ، في الحالين ، صادق العاطفة . فحين كان
الملك ظالما ، مستبدا ، لا يهتم بمصالح الامة . . . أحس الشعب أن
من واجبه أن يدفع عن نفسه أذاه ، وقد تطورت الامور بين الشعب
والملك حتى انتهت الى أن شنع الشعب الملك .

« ولكن الصراع بين الامة والملك في بريطانيا ، انتهى الى تفاهم
عميق ثابت . رضى فيه الملك بالامة مصدرا للسلطات ، ورضيت
فيه الامة بالملك رمزا لجدها . . . وتاجا لحكمها ، وتعاون الجميع
على أن يسود الدولة حكم النفع فيه للمجموع . وانبتق عن هذا
كله تقاليد ارتفع بها مقام الحرية الشخصية ، والفردية ، الى أعلى
مكان ، ونفذ في ظلها حكم القانون في الاقوياء قبل الضعفاء ،
وفي الاغنياء قبل الفقراء ، وانتفضت بفضلها عيوب الحكومات من
رشوة ، وأثرة ، وانانية .

« ولقد درج ملوك بريطانيا على أن يجعلوا من أبنائهم خدما
لأمتهم . فما أن يشب منهم شاب حتى يلقوه في فرقة من فرق
الجيش ، يخالط فيها أبناء الفرقة وجنودها . كما درج هؤلاء
الامراء على ألا يقع نظر الناس منهم على قبيح ، أو مرذول ، أو
مستنكر من الاعمال أو الاحوال . . . وأحبهم الشعب حبا صادقا ،
منبتقا من حبايق القلب .

« نحن نكره الانجليز ، ونكره أخلاقهم السياسية ، وكفاحهم
الاجتماعي ، ونعدهم بلاء انسانيا . ولكننا لا نكاد نرى ظاهرة
صادقة في حياتهم ، الا ونكبرها . شأن الانسان الذي يحب
الجمال والخير ، حيثما كان الجمال والخير . »

انها ، كما ترى ، كلمات واضحة المدلول . . . كلمات
تشير الى شخص محدد ، وإلى معان محددة . . . بل هي
كلمات تصرخ في وجه الملك بأعلى الصوت . . . قائلة :
« اياك اعنى . . . واسمعى يا جاره . »

كان هذا نموذجاً مما كان يقوله الاحرار ... فماذا
كان يقول الآخرون ؟ ... ماذا كان يقول كبراؤنا ،
وزعمائنا ، قبل ان تلوح العاصفة على الافق ... ويلوح
معهما ان « السفينة الملكية » موشكة أن يبتلعها الطوفان .
فلننظر ماذا كانوا يقولون

● ففي الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٥٢ ... نفس
السنة التى كان كل شيء فيها قد تبلور ، وتحدد ، وكشف
عن ملامحه ، بحيث اصبح كل الناس ... فى كل مكان
... يعرفون اين يقف ملك مصر من شعبه ، واين يقف
شعب مصر من ذلك الملك - ينتهز على ماهير (باشا) ،
رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، فرصة عيد ميلاد
الملك لكى يحدث الشعب عنه ، قائلاً :

« لا شك ان أبناء وادى النيل جميعا يحتفلون ، فى ثيابها
قلوبهم وأفئدتهم ، بعيد الميلاد الملكى ... ليذكروا - فى عزة وفخار
- اليوم الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٢٠ . يوم أعلن البشير
مولد « الفاروق » المحبوب ، ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا
... فلقد كان طالع « الفاروق » الميمون أكبر دلائل التوفيق
والسداد !!!

لقد كان « على ماهر » ، بالذات ، واحداً من اكبر
رجال مصر الذين اتاحت لهم الظروف ، فى مرحلة من
تاريخهم ، ان يكونوا شديدي الالتصاق « بفاروق » ...
ومن اكثرهم معرفة به ، وايضا من اكثرهم اكتواء بناره .
ومع ذلك ، فانه عندما لاحت له فرصة التحدث الى الشعب
عن الملك الذى عرفه كما لم يعرفه أحد غيره ... لم ينتهز
هذه الفرصة لكى يحدث الشعب عن فساد الملك ، ولا عن
طغيانه ، ولا عن اعتداءاته الصارخة على حقوق الشعب
كلها ، وعلى مقدساته جميعا ... وانما انتهز الرجل
الفرصة لكى يحدث الشعب عن : « طالع التوفيق الذى
يلازم خطوات «فاروق» السديدة فى الحياة ، حتى تجمعت

لمصر في عصره الذهبي براهين الحضارة والتقدم « !!!
ان احدا لم يكن ليفكر ، بطبيعة الحال ، في ان يطالب
رئيس الوزراء بأن ينتهز فرصة عيد ميلاد الملك لكي يحدث
الشعب عن فساد وطمغيانه . فذلك تكليف للرجل باكثر
مما تطيقه طبيعة الاشياء . ولكن . . اذا كان ذلك مطلبا
لاتطبيقه طبيعة الاشياء . . افلم يكن في وسع « علي
ماهر » ، وهو الرجل الذي اتاحت له الظروف ان يكون على
بيئة تامة من كل ما جرى ويجرى ، ان يصمت عن كل
كلام . . فلا يتحدث عن فساد الملك . . وايضا لا يتحدث
عن : « خطواته السديدة في الحياة » . وبراهين الحضارة
والتقدم التي تجمعت لمصر في عصره الذهبي « ؟!
ثم يأتي بعد ذلك « عيد الجلوس الملكي » في السادس
من مايو سنة ١٩٥٢ - ولم يكن قد بقى على ازاحة الطاغية
عن بلادنا ، وعن أرضنا ، غير شهرين اثنين - فينتهز
« نجيب الهلالي » ، رئيس الوزراء الذي كان قد خلف
« علي ماهر » في مقعده ، فرصة مجيء ذلك العيد لكي
يدلو هو الآخر بدلوه في التغرير بالشعب ، وفي تضليله
عن حقيقة ذلك المنحدر السحيق الذي كان الملك قد هوى
اليه - فيقول :

« اللهم ما أعظم شأنك ، وأعز سلطانك ، وأوضح برهانك .
اتيت « فاروقا » الملك والساد ، فأصبح عرشه في وادي النيل
قبلة آمال المواطنين ، ومعقد رجائهم وأطماعهم ، وآية وحدتهم ،
وكلمة اجماعهم ، وقد ملكت قلوبنا سجاياها ، وسقانا الطيب من
رياح . وآمال مصر بين يديه في عزه الذي يرام ، وكنفه الذي لا
يضام . لا زال ظله على الوطن مديدا ضافيا ، ونوره للبلاد
مضيئا هاديا . !!!

ثم . . .

ثم تأتي بعد ذلك « ثالثة الاثافي » . . ممثلة ، مع بالغ
الأسف ، في زعيم الاغلبية الشعبية . . . مصطفى النحاس

(باشا) • فلقد انتهز الرجل فرصة « عيد جلوس ملكي »
كان قد حل ، وهو رئيس للوزراء في شهر « مايو سنة
١٩٥١ » ، وراح يتحدث الى الشعب عن « مآثر مليكه
العظيم » !! - قائلا :

« ان ابناء الشعب جميعا يشعرون بأن مليكهم قد أصبح جزءا
لا يتجزأ من حياتهم ، له في كل قلب من قلوبهم مكان الحب ،
والأجلال •• وعاطر الذكر • وهل تنسى مصر أنها من يدي أبي
« الفاروق » تلقت دستورها (!!!) ثم اودعته بين يدي « فاروق »
الحائيتين ؟ »

« والى « الفاروق » ملكنا المحبوب ، ترجع كل الفضائل (!!!)
فلا عجب ، اذا رأى فيه الشعب سنده المتين الذي يفدى عرشه
المكين بالمهج والارواح !! »

ومن الحق ان نقرر انه في اول عهد « فاروق » بولاية
الملك ، كان « للوفد » - حزب الاغلبية الشعبية حينذاك -
محاولات لفرض ارادة الدستور عليه • لكن هذه المحاولات ،
من جانب « الوفد » ما لبثت حتى اصطدمت بصخرتين
عائيتين •• تحطمت عليهما •

● **الصخرة الاولى :** كانت ممثلة في احزاب تتلفف
جميعها على الحكم •• وتضعف له ، وتضعف بسببه - ولا
استثنى من ذلك حزب الاغلبية الذي كبر عليه ان يقرر
مقاطعة الحكم • كما فعل زعماء آخرون في الهند وايرلندا
وكما كانت تقضى بذلك طبيعة الامور - ولو كان هناك حزب
قوى واحد سليم من الضعف للحكم ، ومن الضعف بسببه
•• وقادر ، في نفس الوقت ، على تعبئة جماهير الشعب
لحماية الدستور ، والذود عنه ، والتضحية في سبيله ،
لارتفع هذا الحزب فوق دسائس الانجليز والملك معا ••
ولما استطاعوا ان يضربوه باحزاب الاقلية ، ولا ان يضربوا
احزاب الاقلية به •• ولصار ندا للانجليز والملك معا ••

ولوجد « الدستور » فيه ، وفي تنظيمه القوى ، وفي تجرده وزهده ، الحصن الذى يقيه عبث العاصيين به ، وعدوان المعتدين عليه .

● **الصخرة الثانية :** كانت ممثلة فى تلك « الكراهية المرة » التى كان « فاروق » نفسه يحملها للدستور ، ولكل من يحاول ان يجعل منه قوة تفرض ارادتها عليه ، وتضع القيود على تصرفاته وقراراته . وهى كراهية انحذرت اليه ، اصلا ، عن والده « الملك فؤاد » الذى كان ، بكل نوازعه وصفاته ، يكره الدستور الى حد المقت . ثم قام رجال القصر الذين تلقوا « فاروقا » يافعا - وفي مقدمتهم « احمد حسنين » ، و « على ماهر » - باذكاء كراهيته للدستور ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، استبقاء لنفوذهم . . وتحقيقا لمصالحهم .

وقبل ان نصل الى دور هذين الرجلين : « احمد حسنين » . . و « على ماهر » . . فى افساد « فاروق » ، وفى اذكاء كراهيته للدستور . . وهى الكراهية التى قلنا ان « فاروقا » قد ورثها عن ابيه « الملك فؤاد » - نتوقف قليلا عند هذا « الاب » ، لنعرف : لماذا كان يضيق بالدستور . . ولماذا كان يكرهه كل تلك الكراهية التى بلغت عنده حد المقت .

كان « الملك فؤاد » يضيق بالدستور ، ويكرهه الى حد المقت ، لاسباب متعددة . .

● **منها اولا :** انه كان بطبيعة مزاجه وتكوينه ، لا يؤمن بالشعب - فلقد وصل الى السلطان بارادة الاحتلال الانجليزى - ولأنه كان لا يؤمن بالشعب ، فقد كره الدستور الذى اعطى للشعب حقوقا لا يستحقها ، ولا يقدر من وجهة نظر (جلالته) على النهوض بها !!

● **ومنها ثانيا :** انه كان قد اختط لنفسه ، عندما ولي

السلطان « بإرادة الانجليز » ، أن يسير في الشعب سيرة
« الحاكم المطلق » الذي لا معقب على ارادته ، ولا قيد على
سلطانه . فلما ان صدر الدستور - لأول مرة في ابريل
سنة ١٩٢٣ - رأى فيه « الملك فؤاد » انه سوف يصبح
رقيقا محسوبا على تلك الارادة ، وقيدا ضاغطا على ذلك
السلطان . فكرهه ، ونقم عليه .

● ومنها ثالثا : انه لقي - في ظل هذا الدستور ،
وبسببه ، وعلى أيدي اول حكومة شعبية ألفها « سعد
زغلول » في سنة ١٩٢٤ ، اول هزيمة سياسية أليمة
لم تضع مرارتها ، على مر السنين ، من فوق لسانه .
حدث ذلك عندما تمسك « سعد زغلول » - استنادا الى
نصوص الدستور - بحق الوزارة في تعيين خمس اعضاء
مجلس الشيوخ . ورأى « الملك فؤاد » ، من ~~الناحية~~ ^{السياسية} ،
ان تعيين هؤلاء الاعضاء انما هو حق له ، وليس حقا
للوزارة . واحتدم الخلاف بين الرجلين ، ولم يحسم الا
بقبول الملك الاحتكام الى المستشار « فان دن بوش » ،
النائب العام امام المحاكم المختلطة - باعتباره بلجيكي .
وباعتبار ان الدستور المصري مستمد ، أصلا ، من الدستور
البلجيكي . وجاءت فتوى الرجل في الخلاف الذي نشأ بين
« الملك فؤاد » و « سعد زغلول » ، مؤيدة لوجهة نظر
« سعد » اذ جاء فيها بالنص :

« أن مبدأ عدم مسئولية الملك يعتبر أساس هذا النظام الذي
يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ
لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع
اعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد ، فإن هذا الاستثناء يصيب
النظام الدستوري في روحه وأساسه . »

« لذلك أرى ان تعيين اعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون
بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء . »
ونزل « الملك فؤاد » عند فتوى المستشار البلجيكي .

ابتلع الهزيمة ، لكن مرارتها بقيت فى حلقه ، تملأ أعماقه بالحق على الدستور ، وتحركها بالتربص به ، والكراهية له . ومن ثم ، راح ينتقم منه ، ويعتدى عليه بالتعطيل المؤقت حيناً ، وبالإلغاء الكلى حيناً آخر .

● فعطله مرة فى الاول من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وظل معطلا حتى سنة ١٩٢٦ .

● وعطله مرة ثانية فى سنة ١٩٢٨ ، وظل معطلا حتى اواخر سنة ١٩٢٩ .

● وفى المرة الثالثة - وكان ذلك فى سنة ١٩٣٠ - الغي الملك فؤاد دستور سنة ١٩٢٣ ، الغاء كلياً ، وأحل محله دستوراً جديداً . يعطى « قيصر » كل شيء . ويحرم « الشعب » من كل شيء . !!

ورث « فاروق » عن ابيه كراهيته المقيتة هذه للدستور ، وللقيود التى وضعها على ارادته وسلطانه . فلم يكن غريباً ، بعدئذ ، ان نجده يتابع منهج ابيه . فيعتدى فى سنة ١٩٣٨ ، أى بعد ولايته العرش بعام واحد فقط ، على دستور سنة ١٩٢٣ الذى كانت الامة قد عادت ، فى سنة ١٩٣٥ ، فاستردته بجهداها ، وبتضحيات ابنائها الى حد استشهاد عديد منهم - . اعتدى « فاروق » على هذا الدستور بتعطيله أربع سنوات كاملة . ثم عاد ، فى سنة ١٩٤٤ ، فعطله مرة ثانية . واستمر معطلا خمس سنوات . !!

وهكذا تضافرت هذه العناصر الثلاثة ، وهى :
اولاً - كراهية « فاروق » الموروثة عن ابيه للدستور ، ولارادته ، وسلطانه .

ثانياً - تلهف الاحزاب على الوصول الى كراسى الحكم ومغانمه ، متهوسلة الى ذلك بكل الوسائل .

ثالثاً - قيام رجال السراى الذين تلقوا « فاروقا » يافعا ،

بإذكاء كراهية الدستور في صدره ، تحقيقا لمصالحهم ،
واستبقاء لنفوذهم ..

تضافرت هذه العناصر الثلاثة في تأصيل نزعة
الاستبداد لدى « فاروق » .. وفي تشجيعه على العبث
بكل حقوق الشعب ، وبكل مقدساته ، إلى حد انتهى
به أخيرا ، إلى افساد الحياة السياسية كلها افسادا
شاملا .. وإلى النيل من أولئك الذين كانوا قد اغروه ،
في أول الامر ، بحزب الاغلبية .. وإلى النيل من حزب
الاغلبية نفسه ، فراح يضع « احمد ماهر » ضد « مصطفى
النحاس » .. و « علي ماهر » ضد الاثنين .. و « نجيب
الهلالى » ضد الجميع .. !! مستفيدا في ذلك كله من
تمزق ارادتهم ، ومن تفرق كلمتهم ، ومن تعدد مصالحهم ،
وتباين اطماعهم .

وإذا كانت « احزاب الاقليات » تتحمل - تاريخيا -
النصيب الاكبر من وزر تشجيع « فاروق » على العبث
بالدستور ، وعلى افساد الحياة السياسية كلها .. فان
نصيب « الوفد » - حزب الاغلبية الشعبية - من هذا
الوزر لا يعتبر بالقليل . فلقد بدأ « الوفد » عهده مع
« فاروق » ، كما ذكرنا ، متمسكا بالدستور ، مدافعا
عنه ، على نحو ضاق به « فاروق » ذرعا .. وحمله ،
في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، على ان يكشف عن مشاعره
الحقيقية من الدستور ، فاطاح « بحكومة الوفد » ..
وعطل الدستور نفسه أربع سنوات كاملة

غير ان الوفد - وقد نجح « فاروق » في اقصائه عن
مقاعد الحكم طويلا - ما لبث ان فقد ايمانه بجيدوى
الانتصار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه . ولعله
اعتقد ان احزاب الاقليات لم تستطع ان تنال منه ، الا
من خلال تمسكه بالدستور في مواجهة الملك . وعلى ذلك

فانه حين عاد الى الحكم ، في سنة ١٩٥٠ ، انتهج سياسة جديدة تماما . . قائمة على أساس محدد : ان يصير اطلع للملك من بنائه . !!

وفي حين ان تصرفات الملك الشخصية والسياسية ، في تلك الآونة بالذات ، كانت قد بدأت تأخذ طريقها الى ذروة الفساد على الصعيدين : السياسى والاجتماعى ، فان مواقف « الوفد » منه - وعلى العكس تماما من كل ما كان متوقعا - راحت تأخذ طابع الملاينة ، والمداواة ، والمسايرة . وليس اقطع فى الدلالة على ذلك التحول الجذرى الذى اصاب « الوفد » وزعيمه . . من ان النحاس (باشا) عند عودته الى الحكم فى سنة ١٩٥٠ - بعد فوزه باغلبية انتخابية ساحقة - راح ينتهز فرصة اول مقابلة له مع الملك ، بعد انتهائه من تأليف الوزارة ، ليقول له - على مرأى ومسمع من حسين سرى (باشا) الذى كان قد صار رئيسا للديوان الملكى - ان له لدى « جلالتة » مطلباً واحداً . . وتوجس الملك خيفة من مطلب « زعيم الأغلبية » . ولعله تصور ان « النحاس » سوف ينتهز فرصة فوزه فى الانتخابات باغلبية شعبية ساحقة ، ليملى عليه شروطا يحترم بمقتضاها « الدستور » واردة الشعب . . وسأل الملك ، وهو ما يزال متوجسا - سأل « زعيم الوفد » عن مطلبه الوحيد . وهنا كانت المفاجأة التى كان الملك يتوقع كل شئ ، بما عداها . لقد تمنى « الزعيم » على الملك ان يسمح له بتقبيل يده !!

وتنفس الملك الصعداء . . ثم تفضل فحقق « لزعيم الشعب » امنيته . . اعطاه يده ليقبلها !!

واذ هان « زعيم الوفد » كل هذا الهوان على نفسه . . فقد صار ، بطبيعة الحال ، اكثر هوانا على الملك ، فراح

يكيل له الضربات ضربة تلو أخرى . . . طاويا كل ضربة جديدة على اعتداء جديد ، وعلى تحد جديد له ، وللدستور وللشعب كله . !!

لم يكن هناك ما يمكن ان يرد الملك عن الاستمرار في ضرباته . فلقد رأى « القلعة » تتهاوى . . . فما يمنعه من الاجهاز عليها ؟!

وتلك ، على أية حال ، طبيعة الطغاة جميعا . . . اذا رأوا الشعب يتراجع امامهم ، فانهم لا يترددون في الوثوب عليه والفتك به ، وسلبه كل حقوقه ، وكل سلطاته . أما اذا تشبث الشعب بمواقفه ، وثبت في وجوههم ، فانهم لا يملكون الا ان يتراجعوا . . . بل لعلهم يذهبون الى ما هو ابعد بكثير من مجرد التراجع ، فنجدهم يجاملون الشعب بتحقيق مطالبه ، والنزول عند رغباته . وما تراجع « الملك فؤاد » امام « سعد زغلول » ، ونزوله عند ارادة الدستور ، ببعيد عن اذهاننا .



أخذ « الوفد » ، عند عودته الى الحكم في سنة ١٩٥٠ ، يحرز كل يوم تقدما مهولا ، ومحزنا ، في التراجع امام الملك . وامام ضرباته ، ورغباته ، ونزواته . ومن ثم ، راح يرضى بأوضاع وتصرفات لم يرض ، من قبل ، بما هو اقل بكثير منها . ففي سنة ١٩٣٧ ، على سبيل المثال ، فاجأ الملك الوزارة - وكان على رأسها مصطفى النحاس (باشا) - بتعيين علي ماهر « باشا » رئيسا للديوان الملكي ، دون مشاورتها في الامر كما يقضى الدستور بذلك . لكن « مصطفى النحاس » لم يكن قد فقد ، بعد ، الايمان بجدوى سياسة الانتصار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه . . . وعلى هذا ، فانه لم يدع المسألة تمر . وانما سارع الى مقابلة الملك ليبلغه احتجاجه عليها .

وكانت مناقشة حادة بين الرجلين : بين الملك الذي كان قد تعلم ان « هواه » هو القانون .. وبين رئيس الحكومة الذي كان مايزال يؤمن بان « الدستور » هو القانون الاكبر الذي لا بد وان ينزل عند ارادته كل الناس ، واولهم الملك .

هكذا كان « مصطفى النحاس » في سنة ١٩٣٧ . ولكن ، لنمض معا خطوتين الى الامام لنرى كيف تغيرت الصورة .. كيف تغيرت صورة « الوفد » ، وصورة زعيمه .. خلال الفترة ما بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٥١ . ففي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، اصدر « فاروق » امرا ملكيا بتعيين حافظ عفيفي (باشا) رئيسا للديوان الملكي ، دون مشاورة الوزارة في الامر .. تماما كما حدث في حالة تعيين « علي ماهر » في نفس المنصب سنة ١٩٣٧ ، بفارق واحد هو ان تعيين « حافظ عفيفي » في هذا المنصب كانت له دلالات خطيرة ومثيرة لمشاعر الشعب . اذ كان الرجل معروفا بميوله الصارخة نحو الانجليز . والى جانب هذا ، فانه كان قد ادلى في شهر سبتمبر من السنة نفسها بحديث الى جريدة « الاهرام » انتقد فيه ، بشدة ، تفكير حكومة الوفد في الغاء « معاهدة سنة ١٩٣٦ » التي كانت قائمة بين مصر وبريطانيا !!

وعلى الرغم مما قاله المؤرخ : « عبد الرحمن الرافعي » في كتابه : « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » من ان « ملايسات تعيين « حافظ عفيفي » في منصب رئيس الديوان الملكي ، تدل على ان سببه الجوهرى هو رغبة « فاروق » في اخلاء مركز « حافظ عفيفي » في بنك مصر ليشغله « الياس اندراوس » .. احد رجال الحاشية المقربين من « فاروق » وأداته في اختلاساته وسرقاته - وقد شغل « اندراوس » فعلا مركز العضو المنتدب لمجلس ادارة

البنك ، بعد تعيين «حافظ عفيفي» رئيسا للديوان الملكي -
على الرغم من هذا الذي قال به المؤرخ الجليل في شأن
اسباب تعيين «حافظ عفيفي» رئيسا للديوان الملكي ، فان
تعيين الرجل في هذا المنصب الخطير - في ضوء الميول
الصارخة التي كان معروفا بها ، وفي ضوء الظروف
الوطنية التي كانت قائمة ، وفي ضوء حديثه الى «الاهرام»
الذي انتقد فيه تفكير الحكومة في الغاء المعاهدة المصرية -
الانجليزية ، انتقادا قاسيا لم يكن ليقدّم عليه الا لوثوقه
من انه يفعل ذلك لحساب الانجليز . . . ولحساب الملك معا .
- كل هذه الملابسات جعلت لتعيين «حافظ عفيفي» في
منصب رئيس الديوان ، دلالات خاصة . . . كان مستحيلا
بالنسبة لحكومة الوفد ان تخطئها . ومع ذلك ، فقد لاذت
حكومة الوفد ، ولاذ زعيمها - مصطفى النحاس - بالصمت
العميق تجاه هذا التصرف الذي اشتط به الملك في تجاوز
حدوده الدستورية . . . والذي ذهب به في تحدي
الحكومة ، ومشاعر الشعب معا ، الى اقصى ما يستطيع .
واذ سكت «زعيم الوفد» على تحدي الملك له ،
وللدستور ، وللشعب نفسه ، بتعيينه «حافظ عفيفي»
رئيسا لديوانه . فان «الاحرار» لم يسكتوا ، فصدرت
صحيفة «اللواء الجديد» في اول يناير سنة ١٩٥٢ ،
تحمل في صدرها مقالا عنوانه : «تكلّموا بصراحة . .
فالشعب شبع مداورة» قال فيه كاتبه . . «فتحي
رضوان :

« منذ عين حافظ عفيفي (ياشا) رئيسا للديوان الملكي ، واكثر
الناس لا يعرف رأسه من قدمه . وقد كان المظنون أن ملء هذا
المنصب الشاغر سيضع حدا للغموض الذي غرقت فيه المسائل
الكبرى ، وان عهدا جديدا سوف يبدأ يعرف فيه الشعب الخيط
الابيض من الخيط الاسود .

« ولكن ، ما كاد نأ هذا التعيين يذاع . . حتى ملأت الجـو

اشاعات ليس لها الا معنى واحد ، هو ان الوزارة فوجئت بتعيين
« حافظ عفيفى » .

« وللشعب الذى لا يملك الوصول الى « كواليس » السياسة
والذى لا يعرف الطريق الى « دهاليزها » ، ان يعتقد ان تعيين
« حافظ عفيفى » قد أغضب الوزارة . . اما من حيث الشكل ، واما
من حيث الموضوع . والمفهوم ان « الشكل » الذى يغضب الوزارة
فى هذا التعيين هو عدم اخطارها مقدما به ، وموافقتها عليه . اما
من حيث « الموضوع » فهو عدم رضائها ، اصلا ، على أن يكون
الرجل الذى يشغل هذا المنصب الخطير هو « حافظ عفيفى »
بالمذات .

« والشعب ، مرة أخرى ، لا يهتم ان يخوض فى ابحاث دستورية
. . فقد شيع من هذه الابحاث طوال ثلاثين عاما ، لانه لم يجد لها
ثمرة . . وأصبح يطلب الحقائق ، ويناقش على أساس الحقائق ،
ويغضب من أجل الحقائق ، ويفرح بفضل الحقائق .

« ونحن ، باسم هذا الشعب ، نقول اننا لا نعرف الا الوزارة .
فهى المسئولة فى الواقع ، وهى المسئولة دستوريا عن كل ما يقع
فى هذا البلد من أحداث . فاذا كان تعيين « حافظ عفيفى » قد
تم بغير اخطارها ، وترى هى أن ذلك يخالف الدستور ، فعليها
ان تعلن ذلك ، وان تدافع عن حقوقها الدستورية . . فاذا سكنت ،
فقد فرطت فى حماية الدستور ، واستحقت اللوم ، ووجب على
النواب والشيوخ ان يسألوها وان يحملوها نتائج اعمالها .

« اما اذا كان التعيين بموافقتها ، فمن الخير ان تعلن ذلك اعلانا
لا مواربة فيه ولا مواراة . اذ ليس من المصلحة ان تبقى على
الغموض الذى تتوالد فى جوه الاشاعات والاكاذيب ، والذى تختفى
فيه الحقائق او تشوه .

« هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فاننا نريد ان نعرف : هل
ما تزال الوزارة ملتزمة بالحدود الدستورية التى سبق أن حملتها
مذكرتها الى الديوان الملكى فى سنة ١٩٣٧ ، أم أن رأيها قد تغير ؟

« فلقد كان رأى الوزارة فى ذلك الحين - وهو رأى بين وواضح
فى تلك المذكرة - ان موظفى ديوان الملك ككل موظفى الدولة لا
يعينون الا بأوامر يوقع عليها الملك ، ويوقع عليها أيضا رئيس وزرائه .
« ونحن لا نسأل هذا السؤال لاحراج الوزارة ، ولا لاحراج احد

• بل لأن الإجابة عليه تنهى كل غموض • إذ لو كان الأمر الملكي بتعيين « حافظ عفيفي » رئيسا للديوان قد صدر موقعا عليه من رئيس الوزراء ، فلا يجوز لهذا الرئيس بعد ذلك أن يقول ، أو أن يشيع أنه لم يكن يعرف أن « حافظ عفيفي » سيعين ، أو أنه عين بالفعل •

« فإذا كان الأمر الملكي قد خلا من أمضاء رئيس الوزراء ، قلنا أن نسأل : هل عدل رئيس الوزراء عن فهمه القديم للدستور • أم أن الدستور قد تغير • أم أن رئيس الوزراء هو الذي تغير • أم أن هذه الآراء الدستورية المتشعبة التي كان النحاس (باشا) ينادى بها في سنة ١٩٣٧ ، لم تكن تعبر عن رأي دستوري صحيح سليم ؟ »

« هذه أمور لا تحتسب رأيين • فمتى يتحلى وزراؤنا بالصراحة • • ومتى يخاطبون الشعب نفسه ؟ • ومتى يهجرون أسلوب الهمس في الكواليس ؟ »

« أن الأمة كلها تتحدث عن حقوق السلطات المختلفة الدستورية في وضوح تام ، لأنها لا ترى في هذا الحديث عيبا ، أو خطأ ، أو خروجا عن حدود الأدب • »

« فمتى تنهى لنا هذه الأخلاق القوية • • • ؟ »

« أن الشعب يريد أن يسمع رد رئيس الوزراء ، ورده وحده • »

لكن النحاس (باشا) ، كما قلت لك ، كان قد تغير • • كان قد فقد إيمانه بجذوى سياسة الانتصهار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه • ومن هنا ، طوى لسانه داخل فمه ، فلم يقل كلمة واحدة تعقبا على قيام الملك بتعيين « حافظ عفيفي » رئيسا لديوانه ، دون مشاورة الوزارة • بل لقد حدث في هذه القضية بالذات ، ما يعطينا الدليل ، اعمق الدليل ، على مدى ذلك التحول الذي أصاب عقلية « النحاس » وافكاره • فلقد انتهز « عبد الفتاح حسن » - وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة الوفد - فرصة اولى اجتماع لمجلس الوزراء بعد تعيين

« حافظ عفيفي » ووجه الى النحاس (باشا) ، رئيس الوزراء ، هذا السؤال :

- هل كان لدى رفعة الرئيس علم سابق بأمر تعيين حافظ (باشا) عفيفي رئيسا للديوان الملكي ؟

وكأنهما اصاب سؤال « عبد الفتاح حسن » عصباً حساساً في نفس النحاس (باشا) فاذا به يثور على نحو لم يكن صاحب السؤال يتوقعه . . . ولعله ، اعنى النحاس (باشا) ، تصور ان الوزير قصد ان يخرجه ، وراح يجيب على السؤال وهو في قمة ثورته :

- اقول لك يا سيدى . . في صباح اليوم الذى أصدر فيه الملك أمره بتعيين « حافظ عفيفي » ، اتصل بى حسن (باشا) يوسف وكيل الديوان ، وقال لى ان « جلالة الملك » أصدر أمراً ملكياً بتعيين حافظ (باشا) عفيفي رئيسا للديوان الملكي . فقلت له : « علم » !!

وسكت النحاس (باشا) معتبراً ان الحكاية قد انتهت .

ولكن الوزير عاد يسأل :

- وبعدين ؟ . . .

ونظر « زعيم الوفد » الى الوزير وعيناه تقدحان شرراً . وقال له - بطريقته الخاصة فى الكلام - :

- وبعدين خلاص . . يعنى كنت عايزنى اعمل ايه ياسى عبد الفتاح ؟ كنت عايزنى احتج ؟ كنت عايزنى استقيل ؟ اعمل معروف ياسى عبد الفتاح . . اعمل معروف . . اسكت . . اسكت .

غير ان « عبد الفتاح حسن » لم يسكت . . بل راح يتابع كلامه :

- ليس من المحتم يا رفعة الرئيس ان تستقيل . بل الذى اراه محتما هو ان يفهم الملك بصورة أو بأخرى ، أننا لسنا على استعداد لان نتقبل منه هذه التصرفات التى ارى ان من حقنا .

بل من واجبتنا ، ان لا نسكت عليها ، حتى لا يمضى فيها .. ويفقدنا
بذلك ثقة الشعب بنا .

وهنا بلغت ثورة النحاس (باشا) على الوزير قمتها ،
وراح يردد وهو فى حالة هياج عصبى شديد :
- وبعدين معاك ياسى عبد الفتاح .. وبعدين معاك .. وبعدين
معاك !؟

عندئذ تدخل الوزراء الآخرون محاولين تهدئة زعيمهم
من ناحية ، واسكات زميلهم من ناحية أخرى .

وسكت « عبد الفتاح حسن » ، ولكن .. بعد ان
اصابه ذهول شديد لذلك التغير الغريب الذى اصاب زعيم
الوفد . ولعله راح يسائل نفسه : اليس هذا الرجل هو
نفسه الذى لم يطق صبرا ، فى سنة ١٩٣٧ ، على انفراد
الملك بتعيين « على ماهر » رئيسا لديوانه ؟ فكيف به
اليوم يلوذ بصمت الموتى ، فى مواجهة انفراد الملك بتعيين
رجل آخر ، ذى ميول خاصة ، فى ظروف خاصة ، تجعله
اشد خطرا على الدستور ، وعلى الوفد نفسه ، من « على
ماهر » فى نفس مكانه ؟!

سكت « عبد الفتاح حسن » .. ولم يحتج « النحاس »
ولم يستقل ، ومضى الملك يتابع ضرباته ..

ففى اليوم التالى مباشرة - وليس ابعد - لاصداره
الامر بتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا لديوانه ، فاجأ
الوزارة باصدار امر ملكى جديد بتعيين عبد الفتاح عمرو
(باشا) ، سفير مصر فى لندن وقتئذ ، مستشارا للديوان
الملكى فى الشؤون الخارجية ، مع احتفاظه بمنصبه الاصلى !
ولم يكن معروفا « لعبد الفتاح عمرو » هذا ، قبل تعيينه
سفيرا فى لندن ، اى ماض فى العمل السياسى . وكل
الذى كان معروفا عنه ، ومعروفا به ، انه كان احد ابطال

لعبة « الاسكواش راکت » ، وانه عاش كل عمره في انجلترا ، فاصبح صديقا حميما للانجليز ، ومؤمنا بهم ، ومتشيعا لهم الى غير ما حد . حتى نفذ وصفه « الدكتور طه حسين » بأنه : « يصلح سفيرا لبريطانيا في مصر .. اكثر مما يصلح سفيرا لمصر في بريطانيا » !

واذا كانت دلالة قيام الملك بتعيين « حافظ عفيفي » رئيسا لديوانه ، مع ما للرجل من ميول صارخة نحو الانجليز ، وتشيع لهم ، قد عابت - لاول وهلة - عن فطنة البعض ، فان تعيين « عبد الفتاح عمرو » في منصب المستشار السياسي للملك - دون ان يكون له من المؤهلات السياسية الا تلك التي اوردها - جرد هذه الدلالة من كل غطاء ، وبات واضحا ان الملك لم يقصد بتعيين « حافظ عفيفي » ثم بتعيين « عبد الفتاح عمرو » في هذين المنصبين الخطيرين ، الا ان يقدم للانجليز دليلا قاطعا على انه لا يشارك « حكومة الوفد » موقفها منهم ، وتصرفاتها تجاههم . او ليس هؤلاء هم رجائهم يحيط بهم نفسه ، ويجعلهم اصحاب مشورته ؟

ومثلما لاذت « حكومة الوفد » تجاه تعيين « حافظ عفيفي » بصمت الموتى ، فقد لاذت بنفس الصمت تجاه تعيين « عبد الفتاح عمرو » !

واذ بدا للملك ، كما قدمت ، ان « القلعة » تنهاوى .. فقد والى - في غير ما تحسب ، ولا تردد ، ولا استحياء - هجومه عليها . فاتبع هاتين الصفعتين الميريتين بصفعة اخرى لا تقل عنهما مرارة ، بأن اصدر امرا ملكيا ثالثا بتعيين (الياس اندراوس باشا) - وهو رجل ثالث انجليزى المشاعر ، والميول ، والولاء - مستشارا اقتصاديا له . وكان هذا الرجل كما وصفه المؤرخ « عبد

الرجمن الرافعى ، بحق : « اداة فاروق فى اختلاساته ،
وسرقاته » .

كل ذلك ، و « حكومة الوفد » صامتة ، جامدة . .
لا تعتب ، ولا تحتج ، ولا تحرك ساكنا . كأن شيئا لا
يحدث ، وكأن اعتداءات صارخة لا تقع على رأس الدستور
. . وعلى رأسها معه .

وفى وسط هذا المد من اللامبالاة بالدستور ، وبمجلس
الوزراء ، وبرئيسه . . صدرت مجلة « روز اليوسف »
فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ - اى فى الاسبوع التالى
مباشرة لتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا لنديوان الملكى .
وتعيين « عبد الفتاح عمرو » مستشارا للشئون الخارجية
. . وبها هذه القصة السياسية التى لم يخف مغزاها على
احد . . وقد نشرتها المجلة تحت عنوان : « درس فى
الدستور : وصيفة الملكة » . .

« كانت الملكة فيكتوريا تقف امام مرآتها ذات صباح عندما
أخطروها بوجود مستر « جالديستون » رئيس وزرائها ، وبرغبته
فى التشرف بمقابلتها . . ولم تكمل الملكة زينتها ، بل أسرعت الى
حجرة المكتب ، وهى تتمتم طوال الوقت : لابد انه جئائى
بتقليعة دستورية جديدة اكتشفها هذا الصباح .

« ودخلت الملكة حجرة المكتب ، وتقدم مستر « جالديستون » فقبل
يذها . . وفى عصبية ظاهرة ، ردت على تحيته . . ثم قالت :
- هل من شىء خطير يا مستر جالديستون ؟
- ليس خطيرا يا مولاتى . . انما جئت بخصوص وصيفتكم .
- وصيفتى . . ولماذا ؟ . . هل سقطت هى الاخرى فى الانتخابات
حتى تخرج من خدمتى ؟ !
« ولم يشأ « جالديستون » ان يعلق على تهكم الملكة حتى لا يفلت
منه زمام الموقف ، وقال :

- لا . . ولكن أرجو ان تتنازل مولاتى عنها ، وتختار غيرها .
- لعلك وجدت فى الدستور تقليدا يؤيد ذلك ؟ !
- بل وجدت الدستور يحتم ذلك ، ويصر عليه ، فان الوصيفة

- بحكم صلتها الوثيقة بجلالتكم - تطلع على أدق أسرار
الامبراطورية ، ولذا فإنها لا بد أن تكون محل ثقة الوزارة •
- ألا يكفي أن تكون محل ثقتي ؟ !
- كان يكفي جدا يا مولاتي لو لم تكن في ظل حكم ديمقراطي •
- ولكني مطمئنة اليها ، ومرتاحة لخدمتها •
- ستظمن الامبراطورية أكثر ، وترتاح ، لو تغيرت هذه
الوصيفة • وليست هذه هي أول مرة تضحك فيها براحته
الشخصية من أجل الامبراطورية •
- « وسكنت الملكة طويلا ، وكأنها تبحث في ذاكرتها عن قبلة
تلقيا بلسانها ، لتنفجر في رئيس الوزراء العنيد • وأخيرا
قالت له ، وجسمها ينتفض من الغيظ !
- مستر جلدستون •• أعرف أنك نجحت أكثر مما يجب • !
- في أي ناحية يا مولاتي •• ؟
- في أن تجعلني أفكر جديا في التنازل عن العرش •• !!
- مولاتي •• ان الديمقراطية هي التي تظل هذه البلاد ،
وهي التي تحمي كل من يمارس حقا له •• أي حق ، وكل
حق •
- ما أقبح الديمقراطية يا مستر جلدستون ، اذا كانت تحميك
وانت تدس أنفك في كل حجرة من حجرات قصرى •• حتى حجرة
الوصيفة •
- ولم يرد « جلدستون » على هذه الملاحظة •• وسيطر على
القاعة صمت عميق ، قطعه « جلدستون » بقوله :
- أرجو • عندما تغادر الوصيفة القصر ان نخطونا بمقرها
الجديد • كما أرجو يا مولاتي ان يكون عندنا اسم الوصيفة
الجديدة قبل صدور رغبتكم السامية باختيارها !
- وقالت الملكة فجأة :
- اننى لا أقبل هذا •
- إذن •• أرجو يا مولاتي أن تقبلى شيئا آخر •• استقالتى
من رئاسة الوزارة •
- وهل تستقيل لأن الملكة ترفض تغيير وصيفتها الخاصة ؟ !
- بل استقيل لأن الدستور الذى جعلنى رئيسا للوزراء ، عاجز
عن ان يحمى استخدامى لحقى •• وغدا سأتري جلالكم لأسمع

رأيكم النهائي : اما ابقائي في الوزارة .. واما ابقاء الوصيفة
في القصر !

» وخرجت الملكة غاضبة .. وخرج رئيس الوزراء مرفوع
الراس .



» ولم تستطع الملكة ان تتحرر لحظة واحدة من الأثر القاسي
الذي تركته هذه المقابلة في نفسها . كانت تحس بكل كلمة من
كلمات « جالديستون » وكأنها مطرقة تدق بعنف جوانب رأسها .
لقد بدأت تشعر أن هذا الرجل يحمي « الدستور » ، أكثر مما
يحميه « الدستور » ، وأن كليهما لا يحسان بها .. وهي الملكة !
» ولم يكد المساء يقبل عليها حتى كانت قد قررت شيئاً ..
شيئاً خطيراً !

» قررت أن تترك هي « القصر » ... فإنها لم تعد تطيق هذا
الرجل . قررت أن تهرب من تقاليد « الدستور » التي تلاحقها ،
حتى في حجرتها الخاصة ، وتتزع منها وصيقتها .. قررت أن
تفر من السجن الذي يسمونه : « العرش » !!

» ودخلت عليها وصيقتها لتجدها على هذه الحال من الغيظ ،
والحيرة ، فقالت لها :
- أراك يا مولاتي على غير عادتك اليوم .. فهل حدث شيء
بينك وبين هذا العجوز ؟

» وردت الملكة ، وهي تبذل أقصى ما تستطيع لمنع دموعها :
- لا شيء .. ولكن كوني على استعداد للرحيل ، فقد نرحل
غدا .

- الى أين يا مولاتي .. ؟
- الى أي مكان أطمئن فيه الى أنني لن أرى وجه « جالديستون »
هذا .

» ولم يطرق النوم عيون الملكة مبكراً في تلك الليلة ، فقد
كانت عيونها على موعد مع دموعها .
» وفي الصباح ، دعت الملكة وصيقتها وقالت لها :
- هل أعددت العدة للرحيل .. ؟
- أجل يا مولاتي ..

- اذن .. ارحلى وحدك ، ولا تنسى ان تتركى عنسوانك الجديد .

« وفى هذه اللحظة نفسها كان « جالاستون » قد وصل الى القصر ، وابلغت الملكة انه ينتظر التشرف بمقابلتها .
« وتوجهت الملكة الى مقابلة « جالاستون » الذى قرا فى عينيها ارقها ، وقلقها ، وقرارها . وتقدم رئيس الوزراء من الملكة ، وقبل يدها ، ثم قال :

- ألم يقع اختيار مولاتى على الوصيفة الجديدة بعد ؟
« تأملت الملكة وجه رئيس وزرائها لحظة ، قبل ان تسال :
- ومن اعلمك اننى لم اقرن الاحتفاظ بوصيفتى ؟ !
« فاجاب رئيس الوزراء :

- لانى أعلم ان مولاتى تضع مصلحة بلادها فوق كل شيء ..
« فقالت الملكة :

- لقد انتصرت فعلا يا مستر جالاستون ..
« فاجابها رئيس الوزراء :

- بل « الدستور » هو الذى انتصر يا مولاتى .
« هذه قصة ملكة .. وقصة دستور .. وقصة رئيس وزراء كان الشعب يؤيده ، والبرلمان يسائده ، والملكة تحترمه .. وان لم تكن تحبه » .

على ان ذلك العدوان الصارخ الذى وقع من « فاروق » على « الدستور » .. والذى استكتب « فتحى رضوان » ما كتب .. والذى استثار « روز اليوسف » لكى تفتش فى اعماق التاريخ عن قصة « وصيفة الملكة » لكى تقصها من جديد على مسامع الملك ، وعلى مسامع رئيس وزرائه - لم يكن هو كل ما فى « صحيفة سوابق » الملك من جرائم اقترفها ضد الدستور .. فلقد اعتدى « فاروق » على الدستور ، قبل هذه المرة ، مرات كثيرة ...

● « اعتدى عليه ، مرة سنة ١٩٤٥ ، عندما عقد اجتماعا سياسيا مع الرئيس الأمريكى « روزفلت » على ظهر الطراد الذى اقله أثناء عودته الى بلاده ، بعد حضور

مؤتمر « يالتا » المشهور • كان المفروض - دستوريا - ان يصطحب « فاروق » رئيس الوزراء، او وزير الخارجية معه ، اذ ان الاجتماع كانت له « صفة سياسية » تحتم وجود احد هذين الرجلين • لكنه تعدى الجميع ، واكتفى « بأحمد حسنين » رئيس ديوانه ، رفيقا له في ذلك الاجتماع • !!

● واعتدى عليه ، مرة ثانية ، في نفس السنة - سنة ١٩٤٥ - عندما سافر الى المملكة العربية السعودية ، واجتمع بملكها الراحل « عبد العزيز آل سعود » في « رضوى » ، وتحدثا في الشئون العامة ، وفي العلاقات بين بلديهما ، دون ان يصطحب معه رئيس الوزراء ، او وزير الخارجية • بل لقد ذهب الملك في تحديه لمقتضيات « الدستور » الى حد أنه لم يبلغ أيا من الرجلين ، مجرد تبليغ ، باعتزامه القيام بهذه الرحلة • • ولم يعلم بما دار فيها الا بعد عودته منها • !!

● واعتدى عليه ، مرة ثالثة ، في سنة ١٩٤٦ ، عندما أصر على الا يعقد مجلس الوزراء الا في المدينة التي يكون هو مقيما بها • وحين علم ان رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) دعا مجلس الوزراء للاجتماع بالاسكندرية - ولم يكن هو قد انتقل اليها بعد - دعا اليه مستشاره الصحفى (كريم ثابت) وكلفه بالذهاب الى مقابلة رئيس الوزراء ليقول له : « انه اذا كان مصمما على عقد اجتماع مجلس الوزراء فى الاسكندرية ، فأمامه واحدة من اثنتين: فاما ان يستقيل • • واما ان يقيله الملك » • !!

● واعتدى عليه مرة رابعة ، فى سنة ١٩٤٦ ايضا ، عندما دعا ملوك ورؤساء الدول العربية الى مؤتمر عقده فى قصره « بانشاص » ، دون وساطة رئيس الوزراء ، او وزير الخارجية ، بل ودون علمهما • وارسى يدعو

الملوك والرؤساء بواسطة أحد افراد حاشيته . واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة ، وبحث مسائل سياسية هامة ، دون أن يشترك فيه ، او يحضره رئيس الوزراء (اسماعيل صدقي)، ولا وزير الخارجية (احمد لطفى السيد) ● واعتدى عليه ، مرة خامسة ، فى سنة ١٩٤٨ ، افطع اعتداء ، عندما قرر - بوصفة القائد الاعلى للجيش - اشتراك القوات المصرية فى حرب فلسطين ، دون انتظار لموافقة البرلمان الذى كان رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) لايزال يحاول الحصول عليها !! .

● واعتدى عليه ، مرة سادسة ، فى سنة ١٩٤٩ ، عندما دعا « حسنى الزعيم » قائد اول انقلاب عسكرى فى سوريا ، الى الاجتماع به فى « انشاص » فتحدث اليه ، وبارك انقلابه ، واعترف به ، دون ان يكون للوزارة القائمة فى الحكم (وزارة ابراهيم عبد الهادى) علم بشئ من ذلك كله !! .

وهكذا تعددت اعتداءات « فاروق » على الدستور ، وتنوعت . لان رجالنا ، جميعا ، لم يكن فيهم « جلادستون » واحد يستطيع ان يفعل ما فعله ذلك الرجل عندما اعطى « الملكة فيكتوريا » درسا قاسيا فى كيفية التزام حدودها الدستورية ، وعلمها انها - وهى الملكة - لا تملك ان تختار « وصيفتها الخاصة » دون موافقة رئيس الوزراء . ولكن .. لان رجالنا جميعا لم يكن فيهم رجل واحد قادر ، بتجرده . وبزهده الحقيقى فى الحكم وأسلابه ، ومغانمه ، على ان يقف من « فاروق » موقف « جلادستون » من « فيكتوريا » . . كان طبيعيا ان يطغى الملك ، وان يزداد طغيانا ، وان يتضاءل الدستور على يديه ، حتى اضحى لا يساوى الحبر الذى كتب به ، ولا الورق الذى سجل عليه .

رجلان .. وراء طغيانه

اصل ، الآن ، الى الرجلين اللذين قلت لك ، فيما سبق ،
انهما تلقيا « فاروقا » يافعا ، فعملا - استبقاء لنفوذهما ،
وتحقيقا لمصالحهما - على افساده ، وعلى اذكاء كراهيته
للدستور ، وعلى تفجير عوامل « الوراثة » التى كانت
مستكنة فى اعماقه تحركه نحو الاستبداد بالشعب ، والى
النزوع الى « الحكم المطلق » الذى يستطيع ، من خلاله ،
ان يفعل ما يشاء ، كيفما يشاء ، وقتما يشاء .

ولقد كان لكل من الرجلين من التأثير فى « فاروق »
- ملكا .. وانسانا - امام التاريخ ، مسئولية مباشرة ،
ومحددة ، عن كل ذلك الذى قد انتهى اليه « فاروق »
كانسان .. وايضا كملك .

هذان الرجلان هما : احمد حسنين (باشا) .. وعلى
ماهر (باشا) .

كان اولهما « رائدا » لفاروق عندما اوفده والده الى
انجلترا فى اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، ليتم تعليمه فى معاهدها
ثم صار بعد ذلك كبيرا لامنائه حينما اصبح ملكا .. ثم
رئيسا لديوانه الملكى فى سنة ١٩٤٠ .

وكان ثانيهما .. على ماهر (باشا) . اول رئيس
لديوانه الملكى حينما رلى العرش فى سنة ١٩٣٧ . فكان
بذلك اول سياسى مصرى محترف ، عرفه « فاروق » وتعلم
منه ، وعمل بنصائحه وتوجيهاته .

ولقد كان فى مقدور كل واحد من هذين الرجلين ان يكون عاملا هاما ، ومؤثرا ، فى تنشئة « فاروق » نشأة صالحة . كذلك كان فى مقدور كل واحد منهما ، فى ناحية من النواحي ، ان يسيطر على عوامل « الوراثة » التى كانت مستكنة فى اعماق « فاروق » وان يحاصرها ، وان يتسامى بها . لكن الذى حدث ان الرجلين - كلا فى ناحية من النواحي . . وكلا بأسلوبه الخاص ، وبطريقته الخاصة - راحا يساعدا عوامل « الوراثة » تلك على الانطلاق من عقالها ، حتى ذهبت - فى آخر الامر - الى ابعد ما تستطيع الذهاب اليه ! .

واذا كان « على ماهر » يعتبر مسئولا ، على نحو محدد ، عما انتهى اليه فاروق « كملك » فحسب . . فان « احمد حسنين » يعتبر مسئولا - وعلى نحو محدد ايضا - عما انتهى اليه فاروق « كإنسان . . وملك » . .

فلقد تلقى « احمد حسنين » « فاروقا » بين يديه وهو ما يزال مراهقا لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره . . اى انه كان لا يزال « عجينة » لينة يسهل عليه تشكيلها بحيث كان يستطيع - اذا اراد - أن يصنع منها أنموذجا صالحا . . كما كان يستطيع - اذا اراد - ان يصنع منها انموذجا طالعا . ولقد اختار « احمد حسنين » - بحاجة فى نفسه ، سوف نتبينها - ان يصنع من « فاروق » الانموذج الاخير .

لم يكن « احمد حسنين » وحده فى المهمة التى نذبه لها الملك فؤاد « كرائد » لابنه « فاروق » فى لندن . بل كان يشتركه هذه المهمة « الفريق عزيز المصرى » . وكان الرجلان على طرفى نقيض . لا يربطهما رباط ، ولا يجمعهما شبه . فبينما كان « عزيز المصرى » ضابطا جادا ، ومتمسكا بعاداتنا وتقاليدها . . كان « احمد

حسنين « رجلا انجليزى الثقافة ، والعادات ، والسلوك .
فلقد تلقى « احمد حسنين » تعليمه فى « جامعة اكسفورد »
بانجلترا . فاكسب عادات الانجليز ، واساليبهم ، وملا
نفسه اعجابا بهم . وبينما كان « عزيز المصرى » يؤمن
بالنور ، ويحارب فوق السطح . كان « حسنين » يؤمن
بالظلام ، ويحارب تحت السطح . وبينما كان « عزيز
المصرى » يريد ان يعلم « فاروق » كيف يسمو بنفسه ،
وكيف يتسامى بغرائزه . كان « حسنين » ، على العكس
من هذا ، يتملق غرائز « الامير اليافع » ، ويشجعه على
اطلاق جماحها . فتعلم « فاروق » على يدى « رائده الامين » ،
- اول ما تعلم - كيف يتسلل من فراشه ليلا بعد ان
يطمئن ، هو و « رائده » ، الى ان « عزيز المصرى » قد
استغرق فى النوم - متوجها الى « علب الليل » فى
لندن !! .

يقول « الدكتور محمد حسين هيكل » - فى الجزء
الثانى من كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » :

« قص على عزيز المصرى (باشا) ، وكان قد سافر الى انجلترا
قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفا على تعليم « فاروق » ، ان المحيطين
بولى العهد كانوا يسارعون الى ارضاء أهوائه ، ونزوات شبابه
.. وان رائده « حسنين بك » الذى أصبح ، من بعد ، « حسنين
باشا » رئيس الديوان الملكى ، كان لا يصدده دون الاندفاع الى
ما يطفى نوازح هذا الشاب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ
المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته . » !!

ونستطيع القول ان « احمد حسنين » لم يكن يفعل كل
ذلك الذى راح يفعله ، بشكل عفوى ، او بلا هدف
مرسوم . فذلك أبعد الاشياء عن طبيعة الرجل وتكوينه .
وانما كان « حسنين » يهدف من وراء تشجيع « فاروق »
على اطلاق العنان لغرائزه ومن وراء تملق فتوته وشبابه ،
الى التسلط عليه ، والى اخضاعه لنفوذه وسلطانه . . . او

ليس هذا « الامير اليافع » هو ملك مصر القادم ؟ او ليس التسلط عليه من الآن . . وعن طريق تملق فتوته وشبابه ، هو الخطوة الاولى على طريق التسلط عليه فى المستقبل ؟ . فلقد كان « احمد حسنين » - حينذاك - يرسم خطته للمستقبل لا على اساس ان يكون « الرجل الاول فى القصر » ، بل على اساس ان يكون « الرجل الاقوى فى مصر » . وليس يعينه على بلوغ هدفه هذا شئ ، قدر ان يعينه عليه تسلطه على الملك ، واخضاعه لارادته ، وطيحه تحت جناحه ! .



ولم يكن « عزيز المصرى » محتاجا لوقت طويل لكى يتبين انه بدأ يخسر « الجولة » ضد « احمد حسنين » . فالاسلحة ليست متكافئة . فلقد بدأ « الامير اليافع » يبدى ضيقه « بعزيز المصرى » ، وبنصائحه ، وتوجيهاته . فى نفس الوقت الذى راح يلقي بنفسه - باندفاع صيبى غرير - فى احضان الرجل الآخر . . فى احضان الرجل الذى عرف بمكره ، وبنعومته ، واساليبه ، كيف يدغدغ غرائزه ؟ وكيف يتملق فتوته وشبابه ! .

واذ قرر « عزيز المصرى » ان يترك لندن ، عائدا الى مصر ، ناجيا بنفسه من مسئولية المشاركة فى افساد ملكها المقبل . خلا الجو تماما امام « احمد حسنين » لكى يصنع « بفاروق » ما يشاء ، كيفما يشاء .

ولقد توسل « احمد حسنين » ، فى محاولة السيطرة على « فاروق » ، بكل الوسائل . الى حد انه انشأ مع أمه « الملكة نازلى » علاقة آثمة انتهت بزواجه منها زواجا سريا !! ومع ذلك ، فقد وجد الرجل - باخلاقياته هذه . . وبأساليبه هذه - وجد بين الكتاب فى مصر ، من راحوا يشيدون به ، ويروجون له ، ويصفونه بالرجولة ،

وبقوة الخلق .. وايضا بالتقوى ، ومخافة الله ...
والمؤسف ، خقا ، ان هذا التزييف البسارح لحقيقة
« احمد حسنين » ، انطلي على كثير من الناس . فأخذ
كثيرون - ولهم العذر - ينظرون اليه كبطل ، وكأسطورة
.. ولم تتضح للناس حقيقة الرجل حتى بعد ان مات .
فلقد كان ضروريا لكى تتكشف لهم الحقيقة كاملة
ان يموت « فاروق » نفسه ... اعنى ان يسقط من فوق
عرشه . فلما ان سقط ، سقطت معه أقنعة التزييف كلها
.. وظهرت الحقيقة عارية ، وأيضا رهيبة .. وقبيحة
.. ومؤلمة . !



قلنا ان « احمد حسنين » تلقى تعليمه فى انجلترا ..
فى جامعة « اكسفورد » .. وانه - كتلميذه .. « عبد
الفتاح عمرو » - كان معجبا بالانجليز ، وصديقا حميما
لهم . ولعل اهم من هذا الذى قلناه ، ان نعرف كيف التحق
« احمد حسنين » بجامعة « اكسفورد » . فان خطوته
الاولى الى هذه الجامعة ، كانت هى نفسها خطوته الاولى
الى احضان الانجليز .. الى الأيمان بهم ، والدوران فى
فلكهم . !

فلقد ذهب « احمد حسنين » الى انجلترا يقصد استكمال
تعليمه هناك ، حاملا معه خطاب توصية الى احد اساطين
الانجليز .. الى « اللورد ملنر » .. ليساعده على الالتحاق
بجامعة « اكسفورد » . ولم يقل لنا الكاتب الصحفى الذى
روى هذه الواقعة - وهو ليس من اعداء « حسنين »
الشخصيين أو السياسيين ، بل هو واحد من اخلص
اصدقائه .. ومن أشدهم إعجابا به ، وتشيعا له - لم
يقول لنا ممن كان « خطاب التوصية » الذى حملته
« حسنين » الى لورد ملنر ، ولعله - أقصد الكاتب
الصحفى - قد اغفل ذلك متعمدا لأنه وجد فى الإشارة

الى « مصدر التوصية » تحديدا لنوعية خطي « حسنين »
الاولى على الطريق . أو لعله قد اغفل ذلك لان ذهنه كان
مشغولا بما كان سيرويه بعدها . وما رواه بعدها يقول :

« كان « لورد ملنر » جالسا في غرفة مكتبه بداره ، وقد
وضع منظاره على عينيّه ، بينما نار المدفأة تحدث في الاخشاب
المتهبّة ازيّا يزيد في رهبة الشاب الطويل . » أحمد حسنين ،
الذي كان يحمل خطاب توصية الى السياسي الانجليزى الكبير
ليتوسط له فى دخول جامعة « أكسفورد » .

« وانتهى السياسي الانجليزى من قراءة خطاب التوصية ، ثم
التفت الى « حسنين » قائلا :

— لماذا اخترت انجلترا لتتعلم فيها . . ؟

فقال « حسنين » ببساطة :

— لاتعلم كيف أحاربها فى بلادى . (!!)

وهو — كما ترى — رد يرفض العقل احتمال صدوره عن
« حسنين » لسببين :

اولهما : انه لم يعرف « لاحمد حسنين » ، فى المرحلة
السابقة على ذهابه الى انجلترا ، اى اهتمام ، من اى نوع ،
بقضية بلاده . ولو كان « لحسنين » اى قدر من هذا
الاهتمام ، لما فات صديقة الكاتب الصحفي ان يسجله
له ، وأن يجسده ، وان يضيف اليه من عنده الشئ الكثير
ولما تردد فى ان يجعل من « الحبة » ، فى هذا المجال ،
« قبة » . . ما دامت « الحبة » أصلا موجودة .

ثانيهما : انه لم يكن معقولا — وقد ذهب « حسنين » الى
« لورد ملنر » راجيا وساطته للالتحاق بالجامعة — ان يقول
له انه قصد من وراء طلب العلم فى انجلترا ، ان يتعلم
كيف يحاربها فى بلاده . !! فذلك قول لا يصدر الا عن
شخص ركبته حمى « الحماس الوطنى » الى الحد الذى
ينسيه « مقتضيات الموقف » ولم يكن « احمد حسنين » —
بالقطع — من هذا الصنف من الناس !

ثم يمضى الكاتب الصحفي فى وصف مشهد لقائه
« حسنين » مع « لورد ملنر » فيقول :

« وقام لورد ملنر ، وكتب الى عميد كلية « بليول » - وهي
الكلية التى كان اللورد يرأس مجلس ادارتها - أغرب خطاب
توصية : « أقدم لكم عدوا صغيرا لانجلترا ، فاجتهدوا أن تحولوه
الى صديق كبير » .. !!

ونشك كثيرا فى ان تكون توصية « لورد ملنر » قد
صدرت عنه على هذا النحو الذى رواه الكاتب الصحفي ..
ولكن ، أيا ما كان الامر . فقد عرف الانجليز كيف يجعلون
من احمد حسنين « صديقا كبيرا لهم » .
ولا يهم كثيرا هنا ان يكون ذلك قد تم استجابة
لتوصية « لورد ملنر » أو لان الانجليز يعرفون - بما
لهم من باع طويل فى هذا المضمار - كيف ينتقون
الاشخاص المؤهلين ، سلفا ، لان يكونوا اصدقاء مخلصين
لهم . وعلى الرغم من هذا ، فان ذلك الكاتب الصحفي ..
يعطينا تفصيلا أكثر للكيفية التى اصبحت بها الرجل صديقا
كبيرا للانجليز فيقول :

« وما لبث اسم « احمد حسنين » ان لمع بين طلبة جامعة
« اكسفورد » ، فقد كان بينهم مثالا « للجنتمان » . ثم ما لبث
ان دعى الى البيوت الارستقراطية ... لأن « لورد ملنر » كان
ولى أمره » !!

ولان « لورد ملنر » كان قد اصبحت « ولى أمر » احمد
حسينين - كما يقرر صديقه - كان طبيعيا للغاية ان تكون
اول وظيفة يتولاها عند عودته الى مصر ، فى سنة ١٩١٤ ،
هى وظيفة : « السكرتير الخاص للجنرال ماكسويل الذى
كان حاكما عسكريا على مصر » !!

ولعل « احمد حسنين » .. كما حمل معه ، عند ذهابه
الى انجلترا ، خطاب توصية من « مجهول » الى « لورد
ملنر » . قد حمل معه ، عند عودته الى مصر ، خطاب

توصية مماثل . ولكن ، ليس من « مجهول » هذه المرة ، بل لعله كان من « لورد ملنر » - « ولي امر احمد حسنين فى انجلترا » - الى الجنرال ماكسويل « الحاكم العسكرى الانجليزى على مصر » . والا . بماذا نفسر اختيار « الجنرال ماكسويل » لمصرى ، لم يعرفه من قبل ، ليعينه « سكرتيرا خاصا له ؟ !!

ولقد ظل « احمد حسنين » يقوم بعمله بجوار « الجنرال ماكسويل » حتى انتهت الحرب العالمية الاولى . فانتقل الى العمل مفتشا بوزارة الداخلية التى كانت وقتئذ ، مستعمرة بريطانية قائمة بذاتها فى قلب القاهرة .

ولم يغادر « احمد حسنين » مكانه فى وزارة الداخلية ، الا الى « القصر الملكى » ليعمل ، فى سنة ١٩٢٢ ، امينا للملك فؤاد . !! وكأن العمل مع الانجليز ، وبجوارهم ، كان هو « الجسر الطبيعى » الذى يتحتم على كل من سوف يعمل فى القصر الملكى ان يعبره . . كما سنرى ذلك بعد قليل . !!

كان ذلك هو كل ما عرف « ل احمد حسنين » من ماضى فى الخدمة العامة . وقد حمل حسنين « ماضيه المجيد » هذا ، وذهب به الى « القصر الملكى » ليعمل هناك كواحد من امناء الملك . وقد ظل « حسنين » مستكنا فى مكمنه الخاص فى « القصر الملكى » من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٣٥ ، حين وافته فرصة اختيار الملك فؤاد له ليكون « رائدا » لابنه « فاروق » عندما اوفده الى « لندن » لاستكمال تعليمه ! .

ونحسب ان اختيار الملك فؤاد « ل احمد حسنين » ، دون غيره من امناء « القصر الملكى » ، ليكون « رائدا » لابنه ، كان يرتكز - اساسا - على ما عرف به « حسنين » من علاقات وطيدة بالانجليز . خاصة وان الملك فؤاد نفسه

كان يدين باكثر ولائه - ان لم يكن بكل ولائه - لدولة الاحتلال التي كان لها عليه فضل تنصيبه « سلطانا » على مصر . ولعله ، أعنى الملك فؤاد ، رأى انه ليس هناك ادعى الى الاطمئنان الى مستقبل ابنه ، واقطع فى التدليس للانجليز على ان ولاءه القديم لهم لا يزال حيا ، ومستقرا ، ومكينا ، من ان يوفد اليهم ذلك الابن ليكمل تعليمه فى بلادهم ، وتحت اشرافهم . . مصحوبا ، فى نفس الوقت ، بواحد من اخلص اصدقائهم ، واوفى تلاميذهم !! .



وحين عاد « فاروق » من لندن ، فى اعقاب وفاة ابيه ، مصحوبا برأئده « احمد حسنين » ، وجد هذا ان فرصته قد سنحت لكى يحكم مصر من وراء ستار . وليمسك بين اصابعه بكل الخيوط التي سوف تحرك « الملك الصغير » فى أى اتجاه يريد « رأئده » الذى قلنا انه كان قد خطط لمستقبله ، لا على أساس ان يكون « الرجل الاول فى القصر » . بل على أساس ان يكون « الرجل الاقوى فى مصر » !!

ولقد مشى « احمد حسنين » فى طريقه لتحقيق هذا الهدف ، على خطين متوازيين :

الاول : صرف « فاروق » صرفا كاملا عن متطلبات الحياة الجادة ، وتملق فتوته وشبابه ، بتشجيعه على مواصلة حياة العبث ، والمجون ، التي كان قد بدأها على يديه فى « لندن » !!

الثانى : تضليل الشعب عن حقيقة ملكه . . وتضليل الملك عن حقيقة نفسه - كشاب لا يزال فى أول الطريق . . لم يكمل تعليمه ، ولم يعط الحياة ، ولم يأخذ منها - ومن ثم ، مضى « حسنين » بمعاونة عدد من الصحفيين والكتاب اصطنعهم لنفسه ، ينشر حول « فاروق » . .

وعن « فاروق » . . كثيرا من القصص ، والروايات التي تظهره للشعب في صورة « الانسان » الذي تتفجر ينابيع الخير من قلبه !! . . وفي صورة « المؤمن » الذي لا يفرط، تحت اقسى الظروف ، في اى فرض من فروض ربه ! . . وفي صورة « البطل الوطنى » الذي يريد أن يبدل واقع الحياة الاليمة في مصر، والذي يريد ان يخلصها من جميع الادواء التي تعيق تقدمها ، وتبدد قواها . !!

ومن الحق ان نعترف ، بان هذه الصور التي راح « احمد حسنين » يرسمها لفاروق ، بمعاونة اصفياؤه من الصحفيين والكتاب ، قد انطلت على الشعب امدا طويلا . اذ كانت ، من ناحية ، مرسومة ببراعة شديدة . . وباقلام مجموعة من الكتاب كان لهم ، وقتئذ ، تأثيرهم الكبير على نفوس الجماهير . ومن ناحية اخرى ، فان « الالاحاح » المستمر على الجماهير بهذه الصور المتكررة ، قد ولد لديها ما يشبه اليقين بان كل ما يقال لها عن «فاروق»، انما هو حق لا يأتية الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه . وفي غمرة الحماس المشبوب للملك ، ولشبابه ، ولطلعته التي كانت حينئذ ، لا تزال طيبة ، وجميلة ، وأسرة - فى غمرة هذا كله ، لم يكن الشعب مستعدا لان يتوقف لحظات يراجع فيها حماسه ويستعيد فيها لنفسه قول « شوقي » فى « مصرع كليوباترا » :

انظر الشعب ديون	كيف يوحسون اليه
ملا الجس هتافا	بحياتى قاتليه
أثر البهتان فيه	وانطى الزور عليه
يا له من ببغاء	عقله فى اذنيه . !!

واذ أحكم « احمد حسنين » ، بهذا الاسلوب الغريب ، قبضته حول « الملك الصغير » . واذ نجح الى حد بعيد فى ان يخدع الشعب عن حقيقة ملكه ، وفى ان يخدع

الملك نفسه عن حقيقة نفسه ، فقد مضى يحكم مصر - من تحت ذقن ذلك « الملك الصغير » - حكما مطلقا !! .
ولكنه ، أى « أحمد حسنين » ، لم يكن ليستطيع ان يحكم مصر على هذا النحو ، اذا ما ظل « فاروق » ملتزما حدوده الدستورية بوصفه ملكا دستوريا يملك ولا يحكم . ومن هنا ، رأى « حسنين » انه اصبح امرا محتوما ان يعلم الملك كيف يتجاوز حدوده . . وكيف يتحدى الدستور . وكيف يصبح ملكا مستبدا . . يملك ويحكم . . لكى يحكم هو باسمه ، ومن ورائه . !

كان « أحمد حسنين » يشعر - وهو يلعب لعبسة « الحاكم المطلق » لمصر من وراء ستار - ان « الوفد » - بوصفه حزب الاغلبية الشعبية - هو القوة الوحيدة التى تستطيع ، فيما لو خلصت من سلطان الحكم عليها ، ان تنتزع أنيابه ، وان تحطمه . فقرر ان يسبق ويحطمها . كان يعرف ان قوة « الوفد » الحقيقية كامنة فى ذلك التآخى الكبير الذى كان قائما بين « مصطفى النحاس » ، رئيس الوفد ، وبين « مكرم عبيد » ، سكرتيره العام ، وقوته الدافعة والمحركة . فقرر ان يمزق هذا التآخى . وكشف عن نيته هذه لواحد من اصفياؤه الصحفيين بقوله : « ان النحاس بغير مكرم ، هو « شمشون » بغير شعره . وقد قررت ان أقص شعر شمشون » !!

ومضى « حسنين » - بأسلوبه الخاص الذى لعله قد لقنه فى انجلترا - ينفذ قراره ، فواقع ، اولاً ، بين اقرب الناس الى النحاس (باشسا) وبين مكرم عبيد ، بأن افهمهم - هكذا يقول ذلك الصحفى من اصفياؤه - « انه ليس بين الملك و « النحاس » الا شخص « مكرم عبيد » ، وانه اذا استطاع « النحاس » ان يتخلص من « مكرم عبيد » ، فسيبقى رئيس وزارة الى الابد » . !!

« وفي نفس الوقت - لا يزال ذلك الصحفي من اصفياء
« أحمد حسنين » هو الذي يتكلم - شجع « مكرم عبيد » على
الاعتقاد بان الملك ، والشعب ، يعتمدان عليه في حماية «النحاس»
من اطماع أصهاره وأقاربه . وأنه وحده الذي يستطيع المحافظة
على نطاقة « مصطفى النحاس » !!

« ثم رتب « أحمد حسنين » لقاء لمكرم عبيد مع الملك . وكتب
« حسنين » ما يجب أن يقوله « فاروق » لمكرم عبيد حرفا بحرف ،
وأوضح له : كيف يبدأ الحديث ، واين يتوقف ، ومتى يضحك ،
ومتى يربت على كتف مكرم ، ثم كيف يضع الخنجر في يده » !!
« واشهد ان هذا الحديث كان بارعا ، لأن سطره كانت بريئة
.. ولكن « الخنجر » كان ملفوفا ببراعة فيما بين السطور » !!
« وحرص « حسنين » على أن يدرب « فاروقا » على هذا الحديث ،
ثم وضعه له في درج وراء مكتبه لكي يستجد به .. اذا خائنه
ذاكرته » !!

ثم يضيف ذلك الصحفي من اصفياء « أحمد حسنين » ضوءا
أكثر الى صورة صديقه الذي كان يحكم مصر من وراء ستار ،
بقوله :

« كان « حسنين » حريصا على أن يصور نفسه في صورة
« الطرطور » . ومن تحت هذا « الطرطور » كان يحكم مصر .
فمثلا ، بعد وفاة المرحوم حسن صبرى (باشا) بخمس دقائق .
كان « حسنين » قد قرر أن يتولى « حسين سرى » رئاسة الوزارة
الجديدة !! .. وترك الملك يتباحث مع « على ماهر » و « عبد
الوهاب طلعت » ٤٨ ساعة كاملة في اسماء المرشحين لرئاسة
الوزارة ، وليس بينهم اسم « حسين سرى » .

« ولم قيض الجيش الفرنسى على « بشارة الخورى » رئيس
جمهورية لبنان ، و « رياض الصلح » رئيس وزرائه ، أوقف
« حسنين » مطابع جريدة الاهرام في الساعة الثالثة بعد منتصف
الليل ، وطلب نشر برقية بتوقيع «فاروق» يؤيد فيها زعماء لبنان
.. ويحتج فيها على خرق استقلال لبنان » .

« وقرا « فاروق » هذه البرقية في « الاهرام » ، كما قراها
بأقى القراء .. ومن الطريف أن هذه البرقية لم ترسل اطلاقا في
ذلك الوقت » .

وعندما نترك هذا الصحفي من اصفياء « أحمد

حسنيين » . . . لكى نعود مرة اخرى الى - توأمة فى البراعة والذكاء - والذي حكى لنا ، فى بداية هذا الحديث ، حكاية التحاق « حسنين » بجامعة « اكسفورد » بتوصية خاصة من « لورد ملنر » ، نجده يستكمل حكايته هذه بقوله :

« واستفاد « حسنين » من وجوده فى « اكسفورد » . فان جميع رجال السياسة الانجليز الذين أصبحوا أصحاب رأى فى مصير السياسة المصرية ، كانوا زملاء له فى الدراسة ، وعرفوه ، وأحبوه . وقد كسب « حسنين » عدة مواقع سياسية ، لأن زملاءه فى « اكسفورد » كانوا يعتبرونه المثل الأعلى للجنّلمان » !!

وهكذا تمضى روايات الرواة من أصدقاء « احمد حسنين » ، واصفيائه ، مؤكدة طبيعة الرجل ، وطبيعة غاياته واهدافه . وايضا طبيعة الوسائل التى كان يتوسل بها لتحقيق هذه الغايات ، والاهداف !!

ولست ارفض من هذه الروايات - وكلها تحدد ، ادق تحديد ، نوعية الرجل ، واسلوبه ، ولحساب من كان يعمل - لست ارفض من هذه الروايات جميعها ، رواية واحدة . افرواتها جميعا من اخلص اصدقائه . . . من الصقهم به ، ومن أقربهم اليه ، ومن ابعدهم عن القول عليه . هذا فضلا على انهم لم يرووا شيئا من كل ذلك الذى روه عن « حسنين » فى معرض النيل منه ، او التنديد به ، او تحميله مسئولية أى شىء مما جرى فى مصر ، ولمصر ، وقت ان كان هذا الرجل يحكمها من وراء ستار ، ويقوم بمهمته فى افساد « فاروق » . . . ملكا ، وانسانا . . . على احسن الوجوه . وانما روى الرواة من اصفياء « حسنين » هذه الحقائق كلها ، فى معرض ازجاء المديح له ، والاشادة به ، والاعجاب الشديد بما كان يتمتع به من عبقرية ، ومن مكر ، ودهاء . . . !!

واذكر اننى فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٥٣ -
وكانت « محكمة الثورة » قائمة بمحاكمة الذين اسهموا
فى افساد « فاروق » ، وفى افساد الحياة السياسية
فى مصر على عهده - نشرت فى مجلة « التحرير » مقالا
عنوانه : « حاكموا الاموات .. واحكموا عليهم » - ،
طالبت فيه بمحاكمة « أسماء » الذين افسدوا الملك على
امته ، بعد اذ افسدوه على نفسه . وكان فى مقدمة اولئك
« الاموات » الذين طالبت بمحاكمتهم : « احمد حسنين »
.. و « الياس اندراوس » . وجاء فى ذلك المقال عن
« احمد حسنين » ما يلى :

« لقد وقف « عباس حليم » - وهو احد افراد الاسرة المالكة
السابقة - امام « محكمة الثورة » ليقرر ان فساد « فاروق »
بدا حين كان « احمد حسنين » رائده . ومن قبل « عباس حليم »
كشف رجال آخرون عن ان رائد الملك هذا ، كان متزوجا من
أم الملك الذى كان يوما ما يقوم بدور « رائده » . تزوجها فى
الظلام . لأن زواجا كهذا لم يكن ممكنا ان يتم تحت النور .
فهو زواج يتمثل فيه ، وفيما سبقه ولحقه من تصرفات هذا
الرجل ، اكثر من وجه من وجوه الخيانة .. خيانة « الامانة »
التي وضعها والد « فاروق » فى عنق رائده .

« ولقد وقعت فى يدى « اجندة » ، « فاروق » الخاصة ،
حينما كان طالبا فى انجلترا .. أى فى الوقت الذى كان « احمد
حسين » يقوم فيه بدور « الرائد » الذى كان عليه ان يربيه ، وان
يحسن توجيهه وتربيته . فماذا وجدت فى « اجندة » فاروق
الخاصة ؟!

« لم أجد فيها اسما واحدا لكاتب واحد اشتراه « فاروق »
او فكر فى شرائه . ولم أجد فيها اشارة واحدة الى موضوع
واحد قرأه . او فيلم واحد شاهده . وانما وجدت فيها ما يؤكد
كل حرف قاله « عباس حليم » عن « رائد الملك » . وجدت فيها
عشرات الاسماء ، لعشرات من الفتيات مقرونة بعناوينهن ،
وبتواريخ ميلادهن ، وأوصافهن : فهذه شقراء .. وهذه خميرية
.. وهذه سمراء ..

« ولم أكن محتاجا ، بعد أن قلبت صفحات هذه « الأجنبية الملكية » ، ذات « التاريخ المجيد » لأن أبحث كيف بدأ فساد « فاروق » ومتى « وأين » وعلى أيدي من !! »



أما الرجل الثاني الذي كان له من التأثير في « فاروق » ، وفي أفكاره ، وفي الوصول بنزعته « الموروثة » الى « الحكم المطلق » الى ذروتها ، وتحمل بذلك - أمام التاريخ - مسئولية افساد « فاروق » - ملكا - فهو : علي ماهر (باشا) أول رئيس للديوان الملكي في عهد فاروق ، وأول سياسي مصري « محترف » عرفه ، وتعلم منه ، وعمل بنصائحه .

ومن الانصاف للحق ان نقول ان وسائل الرجل الى السلطان ، والى الحكم والتحكم ، لم تكن هي نفس وسائل « احمد حسنين » . وان بقيت له نفس اهدافه . فلقد كان « علي ماهر » اكرم بنفسه على نفسه ، واكرم بنفسه على ماضيه ، من ان يتخذ وسائل « احمد حسنين » طريقا الى السلطان ، والى الحكم والتحكم . اذ كان ، على العكس تماما من « احمد حسنين » ، ذا ماض طويل في الخدمة العامة . . كوكيل للنائب العام ، وقاض ، وناظر لمدرسة الحقوق في سنة ١٩٢٣ ، ووكيل لوزارة المعارف ، ثم كوزير عدة مرات ، وكرئيس للوزراء في آخر ايام « الملك فؤاد » . كما كان له ، اضافة الى هذا كله ، شرف الاسهام في ثورة سنة ١٩١٩ على نحو يشرفه ، وجدير بان يسجل له . ولو كان للرجل ، الى جانب هذا كله ، ايمان حقيقي بالجماهير ، وبالعامل وسطها . . لما كان محتاجا لان يلقي بنفسه في احضان « القصر » ليلتمس منه القسوة . ولكن « علي ماهر » كان نفورا ، بطبعه ، من الجماهير .

ولم يكن يتوفر له القدر الكافى لا من الايمان بها ، ولا من القدرة على مخاطبتها .

وليس صحيحا ما يقال من ان نفور الرجل من الجماهير انما يرجع الى تربيته من ناحية ، والى المحيط الذى نشأ فيه من ناحية أخرى . ليس هذا صحيحا لسبب بسيط . . هو ان « على ماهر » كان شقيقا - كما هو معروف - « للدكتور احمد ماهر » . وقد نشأ الشقيقان فى بيت واحد ، وعاشا فى محيط واحد ، وربيا تربية واحدة . فالصحيح ، اذن ، ان « المزاج الشخصى » لكل من الشقيقين - وليس المحيط ولا التربية - هو الذى مشى بكل واحد منهما فى الاتجاه الذى رآه متفقا وطبيعته . . فألقى « احمد ماهر » بنفسه فى قلب نضال الشعب ، ودنا عنقه - يوما ما - من حبل المشنقة ، وراح يأخذ من الجماهير وبعطيها ، ويثق بها وتثق به ، حتى غدا واحدا من ابرز زعمائها . اما الشقيق الآخر . . « على ماهر » . . فقد ظل ، بحكم « مزاجه الخاص » - وليس بحكم تربيته ، ولا بحكم محيطه - ينفر من الجماهير ، ولا يثق بها ، ريقف دائما على مسافة بعيدة منها . ولقد ظل « على ماهر » محتفظا لنفسه بهذه المسافة التى كانت تباعد بينه وبين الجماهير ، حتى آخر أيامه .

واحسب ان الشعب كان يقدر « لعلى ماهر » كفايته . ولكن المرجح انه لم يكن يحمل له حبا كثيرا او قليلا . فليست « الكفاءة » وحدها بكافية لان تحمل صاحبها الى قلب الشعب . ولو كان الامر كذلك ، لصار رجل كاسماعيل صدقى ، مثلا ، من احب الرجال الى الشعب . لكنه ، على العكس ، كان من ابغضهم اليه .

ولم يكن « على ماهر » ، ومن هم على طرازه من الرجال ، يعلنون - بطبيعة الحال - عن ترفعهم على الجماهير ،

أو عن عدم إيمانهم بها • ولكن الشعب ، بفطرته ، كان قادرا - دائما - على تمييزهم ، وعلى تحديد مكانه منهم ، وعلى مبادلتهم ترفعا بترفع ، وابتعادا بابتعاد •
 ولذا تميز « على ماهر » بقدر غير قليل من الحصافة والذكاء • فقد هدته حصافته ، وهداه ذكاؤه ، الى ادراك حقيقة موقفه من الشعب ، وحقيقة موقف الشعب منه • ومن ثم ، اختار أن يربط نفسه « بالقصر » • • يدور في فلكه ، ويعمل لحسابه ، ولحساب توسيع حقوقه وسلطاته ، على حساب ما للشعب من حقوق ولعل حكومة الاغلبية الشعبية لم تلق من العنت في تعاملها مع « القصر » ، مثلما لقيت من ذلك حين كان « على ماهر » يشغل منصب المستشار الاول للملك ، بوصفه رئيسا للديوان الملكي في سنة ١٩٣٧ •
 ولم يكن « على ماهر » يوسع ، ما استطاع ، في سلطات الملك عن غير عقيدة ، وانما كان يفعل ذلك عن عقيدة مستقرة في عقله ، وفي نفسه ، مؤداها ان الشعب لم يبلغ من النضج الدرجة التي تجعله مؤهلا لممارسة ما كفله له الدستور من حقوق وسلطات • ولان عقيدة « على ماهر » هذه ، كانت تطابق عقيدة « القصر » كل المطابقة ، فقد لقيت منه ، ولقيت عنده ، كل الدعم والتشجيع •
 وبقدر ما قربت عقيدة « على ماهر » هذه ما بينه وبين « القصر » - اذ لم يكن هناك ما هو احب الى « القصر » من ان يرى نفسه ، وليس الامة ، قد اضحى مصدر السلطات جميعا - بقدر ما راحت تباعد ، اكثر واكثر ، ما بينه وبين جماهير الشعب • وبقدر ما راح هو نفسه يمتلىء باليقين من انه لن يستطيع ان يحكم يوما ما - وكان الوصول الى الحكم حلما يتصدر جميع احلامه - الا معتمدا على « القصر » • • وعلى ماله من نفوذ وسلطان •

وتحقق الحلم الذى كان يؤرق جفون « على ماهر » .
فوصل الى الحكم ، على مدى عمره الطويل ، عدة مرات
.. وليس مرة واحدة . لكنه لم يلبث حتى طعن بنفس
« السيف » الذى كان هو اول من وضعه فى يد الملك . !

فلم يكن « على ماهر » ، وهو بوسع ما استطاع فى
سلطات الملك على حساب سلطات الشعب ، يحاول ان
يمد بصره الى ما وراء الحاضر .. ولم يكن يعنى بالمبادئ
فى ذاتها ، قدر عنايته بان يضع فى طريق حكومة الاغلبية
الشعبية كل ما من شأنه ان يعجل بالصدام بينها وبين
الملك . ناسيا ، او متناسيا ، انه وقد راح يأخذ من
الشعب ليعطى الملك ، فان الملك لن يزداد - مع الايام -
الا نهما ، والا رغبة فى طلب المزيد . ومع ان الرجل ،
كما قدمنا ، كان يتميز بقدر غير قليل من الذكاء ..
وايضا من الثقافة السياسية يتيح له ان يعي طبيعة
الملوك .. الا ان عقيدته الخاصة بالنسبة لجمـاهـير
الشعب ، وبالنسبة لما تقدر على ممارسته من سلطات
وحقوق ، كان لها الغلبة على ذكائه ، وعلى ثقافته السياسية .
ولذا ، فانه عندما وقع اول خلاف بين « فاروق » ، وبين اول
وزارة وفدية وليت الحكم فى عهده ، حول حق الوزارة
الدستورى فى اختيار الاعضاء المعينين فى مجلس
الشيوخ - وكان هذا الخلاف ، بكل تفاصيله ، يكاد يكون
تكرارا حرفيا لذلك الخلاف الدستورى الذى وقع فى
سنة ١٩٢٤ بين « سعد زغلول » و « الملك فؤاد » - اخذ
« على ماهر » جانب الملك فى هذا الخلاف . بل ربما يكون
التعبير الاكثر دقة من هذا ، هو ان نقول ان « الملك »
هو الذى اخذ جانب « على ماهر » . اذ لم يكن « الملك » ،
فى ذلك الوقت ، قد جاوز السابعة عشرة من عمره ..
فاذا اضفنا الى حادثة سنه انه لم يكن قد اكمل تعليمها

من اى نوع ، كان لنا ان ندرك ، على الفور ، بلسان من كان « الملك » يتكلم .. عندما راح يتكلم مع رئيس الوزراء « مصطفى النحاس » .. عن الحقوق الدستورية لكل من الملك .. والوزارة ..

ولو ان الحقوق التي راح الملك يتحدث عنها كثيرا اثناء خلافاته مع حكومة الوفد ، كانت حقوقا مشروعة • لما كان لاحد ان يلوم « على ماهر » ، ولا ان يحمله - امام التاريخ - مسئولية افساد « فاروق » - ملكا - بتعويده على اهدار الدستور ، والانتديات على حقوق الشعب • ولكن الحقوق التي كان الملك يزعمها لنفسه ، كانت - فى جوهرها - حقوقا مغتصبية • غصبها له مستشاره الاول ، ومدربه الاول على « لعبة » الحكم •

صحيح ان « على ماهر » ، وهو يغتصب للملك حقوقا دستورية ليست له ، كان يعمل لحساب حاجة فى نفسه ، ولحساب عقيدة يعتنقها • الا ان ذلك لن يرفع عنه - امام التاريخ - مسئولية تشجيع « فاروق » على الاستبداد ، والطغيان • ذلك ان ذكاء الرجل ، وتجربته ، ووعيه • كل اولئك كان حريا ان يحمله على مد بصره الى ما وراء « الحاضر » ، ليرى « المستقبل » وما عسى ان يصنع به الملك الذى كان له من « طبيعته الموروثة » ، ما يجعل رجلا فى مثل ذكائه ، وتجربته ، وخصافته ، اشد حرصا من ان يضيف الى هذه « الطبيعة الموروثة » حقوقا مزعومة يستخدمها الملك اليوم ضد « النحاس » • ويستخدمها بعد غد ضد « على ماهر » نفسه • ثم يستخدمها بعد ذلك كله ، بل قبل ذلك كله ، ضد الشعب بأكمله •

ولم يكن ذلك الخلاف الذى نشأ بين « فاروق »

على اول عهده بالملك ، وبين حكومة الوفد ، حول حلق
اختبار اعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، هو آخر الخلافات
الدستورية التي نشأت بين الحكومة ، وبين « فاروق » -
ومن ورائه مستشاره الاول « علي ماهر » - بل لقد
كان ذلك الخلاف هو اول حلقة في سلسلة الخلافات التي
اخذت تتعدد ، وتتلاحق حتى انتهت أخيرا الى النتيجة
المحتومة التي كان « رئيس الديوان الملكي » يخطط لها .
أفال الملك حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .
وكانت اسباب الاقالة التي تضمنها « الامر الملكي » الصادر
باقالة الحكومة : « أن الادلة قد اجتمعت لدينا على أن
الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ
عليها مجافاتها لروح الدستور . » !!

كلمات فوق ادراك الملك - ابن السابعة عشرة - وفوق
وعيه ، وفوق ثقافته . لكنها ، على أية حال ، ليست فوق
ادراك « علي ماهر » ، ولا فوق وعيه ، ولا فوق ثقافته .



كان « علي ماهر » ، وهو يوسع ما استطاع في سلطات
الملك ، يعمل - كما اوضحنا - لحساب « حاجة في
نفسه » . وكانت هذه « الحاجة » هي أن يكون هو
« القادم الجديد » بعد أن يزيج الملك حكومة الوفد من
الحكم . إذ كان الوصول الى الحكم ، كما قلنا ، هو
الحلم الذي يزحم جميع احلامه .

ووصل « علي ماهر » الى الحكم فعلا . ولكن ، بعد أن
عبر اليه على « جسر » اقامه في صورة وزارة من وزارات
« الاقلية » ما لبث ، بوسائله الخاصة ، أن ازاحها ،
وحل محلها في سنة ١٩٣٩ . كما صار رئيسا للوزراء
مرة أخرى بعد « حريق القاهرة » في ٢٦ يناير سنة
١٩٥٢ . وفي وزارته الاخيرة هذه ، بدأ « علي ماهر »

يتلقى الطعنات . . اقسى الطعنات . . من نفس « السيف »
الذى كان هو اول من وضعه فى يد الملك .
فما كاد الرجل يستقر فى مقعده كرئيس للوزراء ،
حتى اخذت الطلبات الملكية « غير الدستورية » ، و « غير
المشروعة » تلاحقه ، وتحاصره . فاذا بالملك يطلب منه
- اول ما يطلب - تعيين « كامل قاویش » نائبا عاما .
وكان « كامل قاویش » هذا مستشارا بغیضا الى الشعب
يسبب موقفه - عندما كان وكيلا للنائب العام - من
مجموعة الشبان الوطنيين الذين اتهموا باغتيال الوزير
السابق « امین عثمان » - وهو عميل آخر من عملاء
الانجليز - وجد فى نفسه الجرأة لکی يرفع عقيرته ذات
يوم من أيام سنة ١٩٤٦ ، مطالبا بان تتزوج مصر من
بريطانيا « زواجا كاثوليکيا » !! فدفع حياته - على ایدی
اولئك الشبان - ثمنا لما رفع عقيرته مناديا به .

والى جانب المشاعر الخاصة التى كان الشعب يحملها
لكامل قاویش . . فانه لم يكن اقدم المستشارين ، بل لعله
كان أحدثهم . وكيف يستطيع « على ماهر » ان يستجيب
« لارادة » الملك ويعينه نائبا عاما ، متحديا بذلك مشاعر
الشعب . . ومتجاوزا فى ذات الوقت عن القواعد والاصول .
لكن الرجل لم يستطع ان يقول : لا . . ولم يستطع ، فى
نفس الوقت ، ان يقول : نعم . ومن ثم اخذ يراوغ الملك ،
ويقدم له حججه المنطقية ، وحججه القانونية التى تضعه
فى موقف العاجز عن الاستجابة لرغبته . ولكن الملك كان
قد تعلم ، على یدی هذا الرجل نفسه ، الا يعتد بالحجج
المنطقية ، ولا بالحجج القانونية التى تحاول بينه وبين بلوغ
ما يريد . . ولذا ، فانه لم يقتنع بما ابداه « على ماهر » من
حجج . . وسجل له « مراوغته » هذه فى صحيفة خطائه ،
او فى صحيفة خطايه . . وراح يتربص . . .

اتبع طلبه الاول بطلب جديد . . . انه يريد تعيين
« اللواء احمد طلعت » حكامدارا للقاهرة . وعلى الرغم من
ان « اللواء طلعت » كان يمت بصلة القرابة لرئيس الوزراء
الا ان الرجل رأى - لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة -
انه ليس من المناسب تعيينه فى المنصب الذى طلبه له
الملك . هذا فضلا عن ان مجلس الوزراء كان قد اتخذ
قرارا بتعيين « اللواء احمد عبد الهادى » فى نفس المنصب ،
ونشر القرار فى الصحف .

غير ان الملك الذى لم يعد - على يدى « على ماهر » -
ملكاً دستوريا . . يملك ولا يحكم ، لم يكن يهمه من ذلك
كله شئ . وعلى ذلك ، فانه لم يرض هذه المرة بنقل عدم
استجابة « على ماهر » لرغبته ، الى صحيفة أخطاء الرجل ،
او الى صحيفة خطايا . وانما صمم على تعيين « اللواء
طلعت » فى المنصب الذى طلبه له . عندئذ لم يجد رئيس
الوزراء - ازاء هذا التصميم الملكى - مفرأ من ان يضغط
قراره السابق بتعيين « اللواء احمد عبد الهادى » حكامدارا
للقاهرة ، ويصدر قرارا جديدا بتعيين « اللواء طلعت »
بدلا منه !! .

الم نقل لك ان « على ماهر » ، وهو يأخذ من الشعب
ليعطى الملك ، كان قد نسي او تناسى ، ان ذلك لن يزيد
الملك الا نهما . . والا رغبة فى طلب المزيد ؟
وبالفعل راح الملك يطلب المزيد . . .

طلب الى « على ماهر » ان يصدر قرارا بعودة « عبد
الفتاح عمرو » ، الرجل الذى وصفه « الدكتور طه حسين »
ادق وصف ، حين قال عنه : « انه يصلح سفيرا لانجلترا
فى مصر اكثر مما يصلح سفيرا لمصر فى انجلترا » ، الى
لندن لىباشر عمله كسفير لمصر هناك . وكانت حكومة الوفد
قد سحبته فى أعقاب قيامها بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ورأى « على ماهر » ان اعادة « عبد الفتاح عمرو » الى لندن ، سوف تكون صدمة لمشاعر الشعب • ولم يكن الرجل ، بسبب ظروف كثيرة ضاغطة ، مستعدا ، هذه المرة ، للتجاوز عن مشاعر الشعب • الا ان « مشاعر الشعب » هذه ، كانت آخر ما يدخل « لفاروق » في حساب • ومن ثم ، صمم على عودة « عمرو » الى لندن • واعاده اليها عضوا في بعثة التعزية الملكية في وفاة ملك انجلترا ، ثم بقي بها مستأنفا عمله كسفير لمصر هناك • كل ذلك ، وغيره • • اسخط الملك غاية السخط على الرجل الذي كان اول من اذكى في نفسه نزعته « الموروثة » الى « الحكم المطلق » • فلما رأى الملك - اضافة الى ذلك كله - ان « على ماهر » يحاول ان يقيم سياسة وزارته الجديدة على أساس من « الود » مع الوفد ، لم يطق عليه صبرا • فحرك اتباعه من الوزراء العاملين مع « على ماهر » ليثيروا في وجهه المتاعب • عندئذ ، رغب الرجل في مقابلته ليشكو اليه تصرفات أولئك الاتباع • • فاذا به يفاجأ بما لم يكن ليخطر له على بال • لقد رفض الملك مقابلته • وكلف من رجاله من يتصل به ليقول له : « ان جلالته يرى انه اذا كان عندك شيء تريد ابلاغه اليه ، فلتبلغه لرئيس الديوان » !! •

كانت هذه اقصى طعنة تلقاها « على ماهر » من ذلك « السيف » الذي كان قد وضعه بنفسه في يد الملك • وعندها فهم الرجل الذي لم يكن الذكاء ينقصه ، ما هو مطلوب منه • فتوجه في اليوم التالي الى قصر الملك ، حاملا في جيبه استقانة وزارته التي لم يكن قد مر عليها اكثر من خمسة اسابيع !!! •

ولان هذه الاستقانة كانت مطلوبة ، فقد سارع الملك الى قبولها • • ولعل « على ماهر » - وهو يغادر قصر الملك ،

لاخر مرة، عائدا الى بيته - كان يردد لنفسه قول الشاعر:
اغلمه الرمسية كل يوم

فلما اشتد ساعده رمانى !!

ففى هذا البيت الواحد من الشعر ، تتجسد - على ادق
وجه - مأساة «علي ماهر» مع «فاروق» . كما تتجسد - وعلى
ادق وجه ايضا - حقيقة ذلك الدور الخطير الذى لعبه «علي
ماهر» فى حياة «فاروق» . . . وحقيقة ذلك التأثير الذى
تركه على تصرفاته ، وفعله . فلقد علم «علي ماهر»
«فاروقا» كيف يكون «حاكما مطلقا» . . . وكيف تكون
له اوامر ، ورغبات ، وطلبات . . . وكيف يهدر القانون ،
والدستور ، وحقوق الشعب ، فى سبيل هذه الاوامر ،
وهذه الرغبات والطلبات . فلما ان ولى «علي ماهر»
الحكم ، تصور - لتجاهله لطبيعة الملوك . . . وليس لجهله
بهذه الطبيعة - ان فاروقا «لن يعبت به مثلما عبت
«بالنحاس» من قبله . وكان للرجل كثير من العذر فى
هذا التصور . أو ليس هو معلم الملك ، وأستاذه ، ومدربه
الاول على «لعبة الملك» ؟!

وكل ذلك كان صحيحا . لكن الاكثر صحة منه ، هو
ان «فاروقا» - وقد تعلم الطغيان ، واستمرأه - لم يكن
ليستطيع ان يعفى منه احدا . . . حتى ولا الرجل الذى زين
له الطغيان ، وعلمه كيف يطغى .

الفصل الثالث

القائمة السوداء

• • واترك هذين الرجلين اللذين لعبا اخطر الادوار تأثيرا في مصير « فاروق » - ملكا • • وانصانا - منتقلا الى « حاشيته » • • الى تلك المجموعة من الاتباع التي قلنا ، قبلا ، انها كانت حثالة من الناس جاء بهم « فاروق » من الحضيض ، ورفعهم عنده الى القمة • • • فاستطاعوا من مواقعهم التي رفعهم اليها ، ان يفسدوه على امته ، بعد ان نجحوا في افساده على نفسه • كانت تلك المجموعة من الاتباع تتكون ، أساسا ، من هؤلاء :

- ١ - كريم ثابت (باشا) ، المستشار الصحفي •
 - ٢ - الياس أندراوس (باشا) ، المستشار الاقتصادي •
 - ٣ - محمد حلمي حسين (بك) ، السائق الخاص •
 - ٤ - انطوان بوللي (بك) ، مدير الشؤون الخصوصية !
 - ٥ - محمد حسن الشماشرجي (الخادم) الخاص •
- ومن الطبيعي - وانا اقصد تعريفك بهذه المجموعة من الاتباع ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حياة « فاروق » ، ومن تاريخه ، وايضا من مصيره - ان ابدأ بالرجل الاول ، والخطر ، في هذه « القائمة السوداء » •
- كان « كريم ثابت » ، صحفيا من أبناء جريدة كانت تسمى « المقطم » • وقد عرفت هذه الجريدة ، منذ اليوم

الاول لتأسيسها ، بأنها « لسان حال » الاحتلال
البريطانى فى مصر . ولم يكن « كريم ثابت » هذا
صحفيا من ذوى القلم ، ولا من ذوى الرأى . بل كان
صحفيا « ثافها » من ذلك النوع الذى تدور اهتماماته
كلها حول التعرف على « الامزجة الخاصة » للملوك ،
والعظماء : ماذا يأكلون ، وماذا يشربون . . ماذا يحبون ،
وماذا يكرهون . . ومتى ينامون ، ومتى يستيقظون . .
الى آخر هذه القائمة من الاهتمامات التافهة التى لا يرتضيها
لنفسه غير صحفى تافه لا قدرة له الا عليها .

ولقد تسلسل « كريم ثابت » الى محيط « فاروق » والى
الالتصاق به ، ثم الى التأثير فيه ، والسيطرة عليه ، من
خلال هذه « التفاهة » نفسها . اذ وضع عنه كتابا ملأه
بعديد من « الاكاذيب الصحفية الفاخرة » التى تضيع
« فاروقا » على قمة التفوق الانسانى فى جميع مجالات
الحياة . فهو - كما رسم « كريم ثابت » صورته فى ذلك
الكتاب - « الانسان الاول » . . و « العالم الاول » . .
و « الديمقراطية الاول » . . و « الرياضى الاول » . .
و « المحسن الاول » . . و « المؤمن الاول » . . و
« الوطنى الاول » !!

وتحت تلك العناوين كلها ، كانت هناك عشرات
من القصص الزائفة التى صاغها خيال « كريم ثابت »
ببراعة فائقة لكى ترتفع « بفاروق » من مصاف العاديين من
الناس ، لتضعه فى مصاف الملهمين والعباقرة . . بل
لعلها - وهذا هو الاصح - قد ارتفعت به من مصاف
« البشر » الذين يعيشون على الارض ، ووضعتة فى
مصاف « الملائكة » الذين لا وجود لهم الا فى السماء !

واذ راقت لعين « فاروق » تلك الصورة الزائفة التى
رسمها له خيال « كريم ثابت » ، كان طبيعيا ان يقبض

« الرسام » الثمن • وكان الثمن فادحا • فقد اصدر الملك
« امرا ملكيا » بتعيين « الابن البكر » لجريدة « المقطم » ،
مستشارا صحفيا لجلالته !! •

حدث ذلك فى سنة ١٩٤٦ • وكان رئيس الوزراء ،
حينذاك ، هو « اسماعيل صدقى باشا » • وقد فوجئ
الرجل ، كما هى العادة ، بتعيين « كريم ثابت » فى ذلك
المنصب الخطير الذى ابتدعه الملك خصيصا له • واذ
استشعر رئيس الوزراء عدم الارتياح لهذا الامر الملكى ،
فقد زاح يبحث عن وسيلة لبقة يبلغ بها الملك ان الرجل
الذى اختاره مستشارا صحفيا له ، لا يصلح لهذا المنصب •
ومن ثم ، هداه فكره ان يبلغ « فاروقا » ان « كريم ثابت »
كان يقبض مبلغا معلوما من « المصروفات السرية » ،
(مائتا جنيه شهريا) !! وان كرامة منصبه الجديد تقتضى
اعفائه من الاستمرار فى قبض ذلك المبلغ •

ويبدو أن رئيس الوزراء قدر انه حينما يعرف الملك ان
الرجل الذى اختاره مستشارا صحفيا له كان ممن
يتعاملون مع « المصروفات السرية » ، فلا بد وان يعيد
النظر فى اختياره •

ولقد كان معقولا ان يتحقق تقدير رئيس الوزراء ، لو
ان الملك نفسه كان شخصية سوية • او لو انه كان على شيء
من الاخلاق ينفره من مثل هذا النوع من الرجال الذين
يحددون لانفسهم ثمنا يبيعونها به • اما وان الملك لم
يكن كذلك على أى وجه من الوجوه ، فان ما حدث - كرد
فعل لذلك التبليغ - كان على العكس تماما مما قدر
رئيس الوزراء • فقد صدرت « الارادة الملكية » بمضاعفة
المبلغ الذى كان « كريم ثابت » يتقاضاه من « المصروفات
السرية » الى « اربعمائة جنيه شهريا » !!

ونفذ رئيس الوزراء ارادة الملك !! •

قضى الامر •• واصبح « الابن البكر » لجريدة «المقطم» ،
لسان حال الاحتلال البريطاني لمصر ، مستشارا صحفيا
« الملك مصر » • !! وراح ، منذ ذلك التاريخ ، يسرع
الخطى على طريق القوة ، والسطوة ، واستغلال النفوذ •
فاذا به يصبح قوة خطيرة ، ومؤثرة •• قوة تتدخل فى
شئون الحكم ، وفى مجيئ الوزراء وذهابهم ، وفى قيام
الحكومات وسقوطها • واذا به يصبح (باشسا) من
« باشوات مصر » • ثم اذا به ، أخيراً ، يصبح « وزيراً
للدولة » فى « وزارة حسين سرى » التى تولت الحكم
قبل سقوط الملك بشهرين اثنين !!! •

ولم يكن « كريم ثابت » ، بطبيعة الحال ، ليقدر على
الوصول الى شئ من ذلك كله من خلال « الوجه الظاهر »
لوظيفته المعلنة على الناس • ولكن وظيفة الرجل كان لها
وجهها الآخر •• كان لها « وجهها الخفى » الذى مكن له
من الوصول الى كل ذلك ، فلقب عرف « كريم ثابت »
بوسائله الخاصة - وما اكثرها - كيف يصبح صفى
الملك وخدينه ، ورقيق لهوه ومجونه •• كما عرف كيف
يتحول من مجرد « صحفى تافه » الى « كلب صيد » من
نوع ممتاز يطلقه « سيده » فى اعقاب كل « فريسة »
يريد ان ينالها ، فلا يعود الى « سيده » بدونها !! •

ولعل نجاح « كريم ثابت » فى مهمته « ككلب صيد » ،
يطلقه الملك فى اعقاب الفرائس ، هو الذى هيباً له من
اسباب القوة ، والسطوة ، ما لم يتهيأ اقل قدر منه لانظف
الرجال •• بل الثابت ان عدداً من الرجال النظفاء ، بل
و « الدستور » نفسه •• قد نالهم قدر مروع من بطش
الملك بهم ، لانهم حاولوا ان يتصدوا « لكلب الصيد

الملكى « بخلع انيابه ، وتقليم اظافره ! »
حدث ذلك فى سنة ١٩٥٠ ، عندما سجل رئيس ديوان
المحاسبة ، وقتئذ ، « محمود محمد محمود » فى تقريره
السنوى ملاحظتين : احدهما تتعلق « بالذخيرة الفاسدة »
التي قام عملاء الملك بتوريدها الى الجيش المصرى أثناء
اشتراكه فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . والثانية كانت
خاصة بحصول « كريم ثابت » على مبلغ خمسة آلاف
جنيه من اموال مستشفى جمعية المواساة بالاسكندرية ،
بدعوى انها مقابل « دعاية » قام بها لحساب ذلك
المستشفى !! .

ولقد ترتب على هاتين الملاحظتين اللتين ضمنهما رئيس
ديوان المحاسبة تقريره ذاك ، عدة نتائج سياسية
ودستورية ، بالغة الأثر ، والخطر .

● **أولا :** تعرض رئيس ديوان المحاسبة لغضب الملك ،
واضطر نتيجة لهذا الغضب الى الاستقالة من منصبه .

● **ثانيا :** علم « مصطفى مرعى » - عضو مجلس
الشيوخ ، واحد اولئك الاحرار الذين كان الكيل قد طفق
بهم - بما حدث لرئيس ديوان المحاسبة ، فقدم عنه -
فى مايو سنة ١٩٥٠ - استجوابا لرئيس الوزراء ،
وقتئذ ، « مصطفى النحاس باشا » .

● **ثالثا :** تعرض « مصطفى مرعى » - بوصفه عضوا
فى مجلس الشيوخ - وزملاؤه الاعضاء الذين ظاهروا
استجوابه ، بل ورئيس المجلس نفسه « الدكتور محمد
حسين هيكل » الى بطش الملك ، والحكومة بهم . اذ
صدرت ، فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ثلاثة مراسيم ملكية
« تأديبية » عصفت بالدستور وبكيان مجلس الشيوخ ،
واخرجت منه اولئك الاعضاء الذين اجترأوا ، من ناحية ،
على اثارة قضية الذخيرة الفاسدة ، بينما كان الملك نفسه

هو بطلها الاول ، وحاميها ، وراعيها . كما اجترأوا ، من ناحية اخرى ، على التعريض « بكريم ثابت » . . . مستشار جلالتهم الصحفي . . . بسبب حصوله على خمسة آلاف جنيه لا يستحق منها - حقا وعدلا - قرشا واحدا .

ويقول « الدكتور محمد حسين هيكل » في كتابه : « مذكرات في السياسة المصرية » تعليقا على هذا العدوان الصارخ على الدستور الذي شارك فيه الملك والحكومة معا . . . ما يلي :

« احدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيرا عميقا في طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف ازاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بان أحدا لم يتصور أن تدبر مؤامرة يفتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع ، من أجل شخص من أبناء جريدة «المقطم» التي ناصرت السياسة الاستعمارية في مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو « كريم ثابت » . كما أن أحدا لم يتصور أن يقع ذلك الاغتيال المريع للدستور ، حماية لأولئك الذين تلاعبوا في صفقات الأسلحة والذخائر التي كانت ترسل للجيش المحارب في فلسطين » .

واعود ، بعد هذا الاستطراد الى الاصل . . . الى الشرارة التي طيرت اللهب ، وحملت الملك والحكومة معا على أن يعصفا بالدستور ، وبحرية الرأي تحت قبة البرلمان عصفا مروعا - اعود الى استجواب « مصطفى مرعى » . . .

شرح الرجل استجوابه ، في جلسة مجلس الشيوخ التي عقدت لهذا الغرض ، بأسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لم يتجاوز العنف الى نبو في العبارة . واستغرق شرح « مصطفى مرعى » لاستجوابه الجلسة كلها . وطلبت الحكومة تأجيل ردها على المستجوب الى الغد .

وفي الغد . . . فوجيء الرأي العام الذي كان يتابع مايجرى باهتمام ، وقلق ، « بمسرحية ملكية » مخرجة

اخراجا متقنا ، وان لم يخل من سخف . اذ نشرت الصحف خبرا مؤداه ان « كريم ثابت » قدم استقالته من منصبه كمستشار صحفي للملك . وان «جلالته » رفض قبولها . تأكيدا للثقة الملكية به . وبقدر ما كان هذا التصرف « الملكي » صغيرا ، بقدر ما كان حقيرا ، بقدر ما كان مغزاه مفهوما لايسط الناس ادراكا .

ذهبت الحكومة الى مجلس الشيوخ للرد على «مصطفى مرعى » ، يرفرف على رأسها « علم الثقة الملكية » المجددة بالمستشار الصحفي . . وهو « العلم » الذى حرص الملك على نشره فى صباح اليوم نفسه !

بدأ ممثل الحكومة : « فؤاد سراج الدين باشا » وزير الداخلية ، وخطر وزير فى الحكومة القائمة وقتئذ بدأ رده على الاستجواب بقوله : « انه لاحظ ان كرسى رئاسة مجلس الشيوخ كان يهتز ، عندما كان « مصطفى مرعى » يتكلم . . لكثرة ما خولفت لائحة المجلس » !!

ولم يفت على رئيس المجلس « الدكتور محمد حسين هيكل » ما انطوى عليه هذا الاستهلال من تهديد ، فقاطع ممثل الحكومة بقوله : « ان هذا الكرسى الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت تبوت الطود . فالجالس عليه يؤدي واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى حرص عليها مجلسكم الموقر » .

وعندما استأنف ممثل الحكومة كلامه ، راح يرد على الواقعتين اللتين تناولهما الاستجواب بانهما لم تقعا فى عهد وزارة الوفد ، بل وقعتا فى عهد الوزارات التى سبقتها . الا انه ، مع ذلك ، دافع عن تصرفات « كريم ثابت » دفاعا حماسيا جاء متفقا ، فى حجمه وفى نوعيته ، مع الثقة الملكية المجددة بالمستشار الصحفي . !! ومع

الامال الكبار التي كان « سراج الدين » شخصيا . . و
« حكومة الوفد » نفسها يعلقانها على حسن ظن « كريم
ثابت » فيهما ، وثقته الخاصة بهما .

ولم ينس « فؤاد سراج الدين » في رده ان يقول
« ان الحكومة اجرت تحقيقا في مسألة الاسلحة والذخيرة
الثاسدة ، فنفي التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم
يد في هذه المسألة . ثم اختتم رده على الاستجواب بأن
رئيس ديوان المحاسبة هو الذي اصر على الاستقالة ،
رغم محاولته هو . . ومحاولة رئيس الوزراء صده عنها!!

ونأجل الاستمرار في مناقشة الاستجواب اسبوعا ،
عاد المجلس بعده الى استئناف المناقشة . فتكلم « الدكتور
ابراهيم بيومي مذكور » ، وكان قد تبني « الاستجواب »
نيابة عن « مصطفى مرعي » الذي كان قد سافر الى اوروبا
مرافقا للسيدة حرمة التي كانت مرتبطة بموعد سابق
مع طبيبها المعالج . تكلم « الدكتور مذكور » ، فطالب
بتعيين لجنة تحقيق برلمانية تحقق الواقعتين اللتين
تناولهما الاستجواب . غير ان « حكومة الوفد » التي
كانت قد صارت « ملكية » اكثر من الملك ، اعترضت على
هذا الطلب بأنه « غير دستوري » وانتهى المجلس بحالة
الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لفحصه !! .

ويروى « الدكتور محمد حسين هيكل » ، رئيس
مجلس الشيوخ ، وقتئذ ، هذه الواقعة :

« في هذه الاثناء ، جاء عندي فؤاد سراج الدين (باشا)
بمكتبي في مجلس الشيوخ ، فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت
(باشا) - ولطالما حدثني من قبل طاعنا عليه ، وعلى سياسة
القصر ، وتدخله المعيب في شئون الدولة - كان جوابه : « لقد
بقي الوفد في الشوارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا
من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته !! »

« عند ذلك ايقنت ان حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد

« الملك » قد أصبح سياسة الوفسد المرسومة التي يأمل ، عن طريقها ، أن يبقى هي الحكم السنين الطوال « !! »
على ان احالة طلب « الدكتور ابراهيم بيومي مذكور »
بتعيين لجنة تحقيق برلمانية ، الى لجنة الشئون الدستورية . . لم تكن هي النهاية السعيدة التي يمكن ان تشفى غليل الملك ، وانما كانت النهاية السعيدة التي تشفى غليل الملك ، والحكومة ، معا . هي تلك المراسيم الملكية « التأديبية » الثلاثة التي حدثت عنها ، والتي صدرت في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، لكي تعصف بالدستور و « بمجلس الشيوخ » عصفا مروعا . اذ اسقطت هذه المراسيم رئاسة المجلس ، كما اسقطت العضوية عن تسعة عشر عضوا آخرين كان في مقدمتهم ، بطبيعة الحال ، « مصطفى مرعي » . . . صاحب الشرارة التي طيرت اللهب .

وفي اليوم التالي لهذه العاصفة الهوجاء التي اجتاحت الدستور ، ومجلس الشيوخ ، وحرية الكلمة تحت قبة البرلمان ، فتح الناس عيونهم على بيان منير موجه اليهم من زعماء المعارضة - قالوا فيه :

« لم يبق بعد ذلك موضع للشك في أن الحكومة قد اتخذت اجراء باطلا غير شرعي ، عدوانا على السلطة التشريعية ، وتنكيلا بالمعارضة ، وفرارا من كشف الحقائق للناس . بل ان هذا الاجراء الذي اتخذته الحكومة ليشجع حماية المسؤولين عن القلاعب بمال الدولة ، المستهترين برقابتها ، المستخفين بقوانينها .

« ان شر عهود الفساد ، والتحلل في الحكم ، هي تلك التي يتوارى فيها القانون ، ويقصر عن ادراك المرتكب . واوغل في الفساد والشر أن تنزل الحكومة نقيمتها على الذين يشيرون الى مواطن التعفن لتداركها ، والى أبواب الشر لاغلاقها .

« ان الهاوية التي لا درك أسفل منها هي أن يرى الناس الجناة ، والادلة آخذة برقابهم ، بينما ضحاياهم تستجير ولا مجير . ثم يطالب ممثلو الامة بأن يتأدبوا بالخبرس والعمى ، فإن ثارت

ذممهم ، وتحركت أفئدتهم وألسنتهم ، فويل لهم ... واقصاء ،
وابعاد !

« ان الحياة النيابية اذا فقدت حرية المنبر ، فقل عليها
العفاء . ولقد طالب أعضاء مجلس الشيوخ بالتحقيق فى أمور
خطيرة ، فيها ما يمس نظام الجيش وأرواح رجاله ، وصيانة
عقاده ، وسلامة ماله .. فماذا يغضب الحاكم المستقيم من هذا ؟؟

« لماذا لم تقبلوا التحقيق فى مآسى المذخيرة ؟ .. واذا كانت
النيابة تتولى ، فى حدود سلطتها ، التحقيق الجنائى . فما هو
مصير المخالفات المالية الخطيرة ؟؟ ولماذا يحال بين البرلمان
وتحقيقها ؟؟

« ان الحكومة تثير الشك فى جدية اجراءاتها ، وتقتلع الثقة
اقتلاعا من نفس الشعب بسلامة مقاصدها ، بل انها لم تترك ناحية
واحدة من نواحي الحكم يتعزى الناس بها عن فساد سواها .
فالذى يجرى فى الادارة ، يجرى فى السوق المالية ، ويجرى فى
سوق القطن ، ويجرى فى القضية الوطنية . وهذه القداير انما
تعد الحياة النيابية لتكون على غرار خاص .. فتغضى عن فضائح
الحكم ، وتخرس عن النطق باسم المرتكب ، أو الإشارة اليه ،
ولو كانت آثار ما ارتكب تعرض حياة الجنود ، وطمأنينتهم ،
للمضياع » ..

حدث ذلك كله لأن شيخا فى مجلس الشيوخ
اجترأ ، من خلال استشعاره لمسئوليته الوطنية ، على
ذكر اسم « كريم ثابت » فى المجلس ، وعلى المطالبة
بمحاسبته على ما استحل لنفسه من مال الشعب بغير
حق .

ولئن كان ذلك الذى وقع فى حق الدستور ، وفى
حق مجلس الشيوخ ، وفى حق رئيسه ، يدلنا - من
ناحية - على مدى ما كان « لكريم ثابت » من قوة ،
وسيطرة . فانه - من ناحية اخرى - يدلنا على مدى
الهوة السحيقة التى رضيت « حكومة الوفد » لنفسها
ان تسقط فيها ، لكى تميش .. لكى تحكم سنين أطول ،

وليس يهتمها في كثير أو قليل ، ان يتم لها ذلك غلى حساب الشعب ، وعلى حساب الدستور ، وعلى حساب الاخلاق نفسها . انما كل الذى كان يهتمها هو ان يكون « كريم ثابت » .. وان يكون « سيده » راضيين عنها ... فذلك ، فى تقديرها . يكفيها .. ويغنيها ..

ولم تكن خمسة الآلاف جنيه التى حصل عليها المستشار الصحفى للملك من أموال « مستشفى المواساة » - بتسهيل خاص من « الدكتور احمد النقيب باشا » رئيس ادارة المستشفى ، الذى كان هو الآخر واحدا من اللائذين « بحاشية الملك » ، يستمد منها قوته ، ونفوذه - لم تكن خمسة الآلاف جنيه هذه هي كل ما حصل عليه « كريم ثابت » من أموال الشعب ، بل كانت هى الشيء الوحيد الذى وصل الى علم رئيس ديوان المحاسبة .. فتوقف عنده ، وحاول ان يحاسب « كريم ثابت » عليه ، فكانت الطامة الكبرى . اما ما خفى من أموال حصل عليها « كريم ثابت » - بوصفه مستشارا صحفيا للملك - فكان أعظم وأفدح بكثير من ذلك المبلغ الذى اثار كل تلك العاصفة ، والذى جعل الملك والحكومة معه يفقدان رشديهما ، ويتصرفان تصرف اللص حين يضبط متلبسا فلا يتردد فى الاعتداء ، الى حد القتل ، على كل من اسهم فى ضبطه .. !

فكما استطاع « كريم ثابت » ، عن طريق تحوله من « صحفى تافه » فى بلاط « صاحبة الجلالة الصحافة » الى « كلب صيد » فى بلاط « صاحب الجلالة الملك » ، ان يصبح من اصحاب القوة والسطوة .. كذلك استطاع ، عن هذا الطريق نفسه ، ان يصبح من اصحاب الثروة .. بل والثروة الطائلة ..

ولنتوقف هنا قليلا لكي تلقى نظرة على تطور « ثروة »
« كريم ثابت » في الفترة الواقعة بين ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦
- تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك ، حتى ٢٠ يوليو
سنة ١٩٥٢ - تاريخ خروجه من دائرة السطوة ، والقوة ،
واستغلال النفوذ .

لم يكن « كريم ثابت » ، قبل مايو سنة ١٩٤٦ ، يملك
من الدنيا غير قطعة أرض في « الزمالك » ثمنها ١٧٥٠
جنيها . دفع منها ، مقدما ، ٥٩٥ جنيها . وقسط الباقي
على أربعة أقساط متساوية . كذلك لم يكن « كريم
ثابت » ، حتى ذلك التاريخ ، يملك من الاسهم والسندات
الا ١٥٠ سهما . اما زوجته فلم تكن ، حتى ذلك التاريخ
نفسه ، تملك شيئا على الإطلاق . .

ولقد روى عبد السلام الشاذلي « باشا » الذي كان
وزيرا للأوقاف في وزارة « علي ماهر » سنة ١٩٤٠ ،
ان « كريم ثابت » ذهب اليه في مكتبه بالوزارة ورجاه
ان يتوسط له لدى رئيس الحكومة ليقرر له مبلغا
شهريا من « المصروفات السرية » يستعين بها على مواجهة
الحياة . .

ولننظر الآن ، كيف تبدل الحال غير الحال . .
فأصبح الرجل الذي كان يستجدي اعانة من « المصروفات
السرية » واحدا من أصحاب الثروات الطائلة . .

● أولا : لم يكن « كريم ثابت » ، حتى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦
- وهو تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك - يملك من اسهم
الشركات غير ١٥٠ سهما فقط . وفي يوم التعيين نفسه اقتنى
٣٢٤ سهما جديدا . ثم أخذ عدد الاسهم التي راح يملكها يتصاعد
حتى وصل ، في سنة ١٩٥١ ، الى ٢٤٩٠ سهما قيمتها ١٧١٣٠
جنيها !!!

● ثانيا : أودع في البنوك ، وحول لحسابه في الفترة ما بين
سنة ١٩٤٩ و ٥ مايو سنة ١٩٥٢ ، مبلغ ١٥٠٣٥٤ جنيها . ومن

بين هذا المبلغ ٧٧٠٠٠ جنيه أودعت في سنة ١٩٤٩ وحدها ٠٠ ومبلغ ٣٥٣٤٠ جنيهها أودع في سنة ١٩٥٠ ، هذا في الوقت الذي لم يزد مجموع ما كان يحصل عليه من مرتبات كمستشار صحفي للملك ، وكمستشار للإذاعة ، وكواحد من أصحاب جريدة المقطم ، عن ٢٥٠٠ جنيه سنويا ٠٠٠

● ثالثا : بلغت المبالغ (المعلومة) التي حولت الى الخارج باسمه ، او باسم زوجته ، في المدة من ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ الى ٢ يونيو سنة ١٩٥٢ - ٢٢٤١٦ جنيهها !

كانت تلك هي ثروة «كريم ثابت» نفسه ٠٠ أما ثروة زوجته ، فقصبتها أدهى وأمر ٠ فلم تكن السيدة « هيلانة سركيس » ٠٠ حين تزوجت من « كريم ثابت » في سنة ١٩٣٣ ، وحتى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ - وهو اليوم الذي عين فيه زوجها مستشارا صحفيا للملك - تملك سهما واحدا ٠٠ ولا عقارا واحدا ٠٠ ولا حتى جزءا في عقار ٠٠ وفجأة أصبحت هذه السيدة نفسها تملك الثروة الطائلة التالية :

● أولا : ثلاث عمارات وفيللا بالاسكندرية ثمنها ، من واقع اقرارها ، ٦١٥٠٠ جنيه ٠٠٠ وقد اشترت لها جميعها بواسطة « الياس أندراوس » المستشار الاقتصادي للملك ٠٠ والرجل الثاني في « القائمة الملكية السوداء » !!

● ثانيا : أسهم وسندات قيمتها ٦٠٧٠٠ جنيه !!

● ثالثا : مجوهرات قيمتها ، كما هو موضح في اقرار زوجها ، ما بين ٢٥٠٠٠ جنيه و ٢٨٠٠٠ جنيه فقط !!

وليس ذلك هو كل شيء ٠٠٠ فلا يزال هناك ما هو افدح ٠ ففي يوم واحد - هو يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ - اودعت السيدة حرم المستشار الصحفي في البنك البلجيكي مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقط ٠٠ وحين سئلت ، امام محكمة الثورة ، في اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، عن مصدر هذا المبلغ الضخم الذي أودعته في البنك في ١٠ واحد ، زعمت ان والد « كريم ثابت » اهدته اليها على دفعتين : دفعة في سنة ١٩٣٣ ، بمناسبة زواجها ، ودفعة اخرى في سنة ١٩٣٨ ٠٠ بلا مناسبة !! ويبـدو ان الزوجة - وهي تردد هذا الزعم امام محكمة الثورة -

لم تكن قد سمعت بحكاية ذهاب زوجها الى « عبد السلام الشاذلى » وزير الاوقاف فى وزارة « على ماهر » ، فى سنة ١٩٤٠ ، ليوصله لدى رئيس الوزراء ليقرر له مبلغا شهريا من « المصروفات السرية » يستعين به على تكاليف الحياة !! ..

كذلك نسيت الزوجة ان زوجها لم يستطع ، فى سنة ١٩٣٨ ، ان يدفع مبلغ ١٧٥٠ جنيها ثمن قطعة الارض التى اشتراها دفعة واحدة ، فدفع منها ٥٩٥ جنيها فقط ، ثم قسط الباقي على أربعة أقساط متساوية . فى حين انها - فى هذا التاريخ نفسه - كانت تملك ، حسب زعمها ، ١٥٠٠٠ جنيه مهداة اليها من أم زوجها ؟! كلام غريب .. واغرب منه ان « السيدة هيلانة سر كيس » حرم المستشار الصحفى لجلالة الملك ، والتى كانت قد أصبحت هى الاخرى كبيرة لوصيفات « جلالة الملكة » ، تصورت أنه يوجد بين الناس من يمكن ان يصدقه !! ..



وفى ضوء تلك الحقائق الدامية جميعها ، نستطيع ان نفهم جيدا معنى ذلك المقال الذى كان واحدا من أخطر « الكلمات التى هزت مصر » والذى نشره « مصطفى مرعى » فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ فى صحيفة « اللواء الجديد » تحت عنوان : « على الكبار ان يتجنبوا مزالقي المال » .. وقال فيه :

« أفراد حاشية الملك ، وبطانته ، هم مصدر وحيه وباعث الهامة . وهم ، ومن أجل ذلك ، خاليقون أن يكونوا مصريين دما .. لا مصريين قولا ، ولا مصريين حكما . ذلك لأن رجل « الحاشية » هو ، فى واقع الامر ، سفير لامته لدى الجالس على عرشها . وما يقاتل أن يكون هذا السفير سفير صدق وأمانة ، الا اذا خلصت مصريته ، وسلمت من كل شائبة ، ولا يجوز التفريق فى هذا

المقام ، ولا التمييز بين اخلاص للعرش ، واخلاص للوطن . لان الذى لا يخلص للوطن لا يتصور اخلاصه للعرش ، الا على فرض أن العرش والوطن شيئان متغايران . وهذا فرض لا يقول به أحد ، ولا يرضى عنه أحد .

ويلزم « رجل الحاشية » و « البطانة » ، فوق مصريته الصميمة الخالصة ، أن يكون فوق مستوى الشبهات والظنون . لافى سلوكه العام فحسب ، بل فى سلوكه العام والخاص معا . ذلك لان الانتماء الى « الحاشية » شرف ، والذى يظن فيه الميل والانحراف عن الجادة لا يكون اهلا لهذا الشرف . كذلك الذى يظن فيه الافادة من جاهه ، أو الاتجار بنفوذه . فان للمال دولة تغزو معاقل الاخلاق ، وتدك قلاع الذمم .

« ودولة المال قد يلزمها أن تشتري جاهها ونفوذا ، ورجال « الحاشية » . و « البطانة » أولى الناس بالحصانة من هذا الداء ، وأحراهم أن يتفادوا أسباب الوقوع فى فخاخه . » واذا كان شرعنا الوضعى - من باب سد الذرائع ودفع الشبهات - قد حرم على الوزير ، ووكيل الوزارة ، ومدير العموم ، العمل فى الشركات قبل انقضاء ثلاث سنوات من يوم اعتزالهم خدمة الحكومة . فما أولى شرعنا الاخلاقى أن يمد هذا التحريم ليشمل كل ذى جاه من رجال « الحاشية » . و « البطانة » . ولا تقل أن هذا لزوم لما لا يلزم . بل قل أنه لزوم لبعض السنن يلزم ، لان الرفعة لها مقتضياتها ، ولان السمو له ثمنه وتكاليفه

« خد رجلا كبير القدر ، جليل الخطر ، مثل « شريف صبرى باشا » (خال الملك) وهو ثالث ثلاثة كانوا ، فى وقت ما ، أوصياء على العرش . ألا تراه قد ترخص حين رضى أن يسير فى « موكب المال » يحمل علما لشركة أو شركات ، يروج لها ، ويعلم عنها . ذلك وهو ، والحمد لله ، واسع الثراء . لا يعوزه المال ؟؟

« وهو - أعنى « شريف صبرى باشا » - اذا كان لابد له من عمل يصرف فيه نشاطه ، فان فى ميدان الجمعيات الخيرية ، والاجتماعية ، والثقافية ، متسعا له . وهى به أولى .

« وهلا قست على « مقامه الرفيع » أشباهه ، ونظائره ، من أمثال : « حسين صبرى باشا » (خال آخر للملك) . و « محمد طاهر باشا » (ابن عمه الملك) . و « الهامى حسين باشا » .

و « نجيب سالم باشا » و « الدكتور أحمد النقيب باشا » و غيرهم ممن عرفت الشركات أقدارهم فعرفت كيف تفيد منهم، وتحقق واسع الكسب من ورائهم .

« وكما يلزم رجل « الحاشية » و « البطانة » . . أن يتجنب « مزلق المال » ، كذلك يلزم أن يتجنب « مزلق السياسة » . ولا نعني بهذا أن لا يشتغل رجل « الحاشية » و « البطانة » بشئون بلاده . فهذا حقه . بل هو واجبه . وانما نعني أن يترفع عن الأعياب السياسية ، ومناوراتها ، فلا يؤثر حزبا على حزب ، ولا يشايع فريقا على فريق . وانما يؤثر فكرة على فكرة ، ويفضل رأيا على رأي . على أن يكون الصالح العام ، وحده ، هو هدفه ورائده . وعلى أن لا يعالين بأرائه ولا يصارح ، وعلى أن لا يتدخل - أبدا - في توجيه أداة الحكم . . حتى لا تتحرك ، بتدخله ، الريب . . وتظن به الظنون . »



هزت كلمات « مصطفى مرعي » هذه ، مصر من اقصاها الى اقصاها . فما من احد فيها كان يطوف بخياله انه يوجد بيننا من يستطيع ان يمسك بقلمه ليكتب ضد أقرب اقرباء الملك وضد « حاشيته » ، و « بطانته » ، مثل هذه الكلمات الحادة كأسنة الجراب ، والتي راحت تدوى في كل مكان كأنها طلقات البنادق بينما كان الملك لا يزال متربعا على عرشه ، متمتعا بكامل قوته ، ممارسا لكل فساد وطغيانه

ولئن كانت كلمات « مصطفى مرعي » هذه ، قد هزت مصر من اقصاها الى اقصاها ، فانها - بالنسبة لرجال « الحاشية » ، و « البطانة » ، أنفسهم - ذهبت وكأنها صرخة في واد . فان احدا منهم لم يحاول ان يتجنب « مزلق المال » ، كما لم يحاول احد منهم ان يتجنب « مزلق السياسة » اذ كانت هذه « المزلق » وتلك ، قد استعبدتهم الى الحد الذي لم يعودوا يستطيعون منه فرارا ثم لماذا يفرون منه ، و « سيدهم » نفسه

يرضى عنه ، ويشجعهم عليه . . بل ويتقاضاهم « ثمن » رضائه وتشجيعه ؟ !

من هنا ، لم يكن غريبا ان يشرى « كريم ثابت » كل ذلك الثراء الطائل . . كذلك لم يكن غريبا ان تصبح زوجته ثرية الى الحد الذى يجعلها تودع البنك ، فى يوم واحد فقط ، ١٥٠٠٠ ر. جنيه ، وان تمتلك من المجوهرات ، وحدها ، ما قدر زوجها نفسه ثمنه بمبلغ يتراوح بين ٢٥٠٠٠ ر. جنيه و ٢٨٠٠٠ ر. جنيه . .

ولقد يتساءل بعضنا ، او كلنا : كيف . . ومن أين . . « لكريم ثابت » بهذا الثراء كله ، وهو الرجل الذى لم يكن مجموع دخله « المشروع » يزيد على ألفين وخمسمائة جنيه سنويا ؟ ؟

لكننا حين نعرف ان الرجل لم يكن يفعل شيئا واحدا بلا ثمن . . بما فى ذلك قيام الحكومات وسقوطها ، وذهاب الوزراء ومجيئهم . . لا يكون هناك محل لمثل هذا التساؤل . . ويكفينا للتدليل على مدى ما كان « لكريم ثابت » من نفوذ لدى « فاروق » ومن تسلط عليه ، هذه الواقعة التى وقعت فى سنة ١٩٥٠ ، وقتما كان « حسين سرى باشا » رئيسا للديوان الملكى . وقد رواها الرجل بنفسه لمحكمة الثورة ، فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، خلال شهادته امامها ، فى محاكمة « كريم ثابت » .

فعندما عرض « النحاس باشا » ، فى سنة ١٩٥٠ ، اسماء الوزراء الذين يرشحهم للاشتراك معه فى الوزارة التى عهد اليه بتأليفها ، على رئيس الديوان الملكى ليقدمها بدوره الى الملك . كان من بين تلك الاسماء اسم « الدكتور طه حسين » كمرشح لتولى وزارة المعارف . ولان رئيس الديوان كان يعلم راي الملك فى « الدكتور طه حسين » ، فقد نصح « النحاس باشا » برفع اسمه من كشف المرشحين للوزارة ، والبحث عن شخص آخر يتولى

وزارة المعارف . فلما سأل « النحاس باشا » رئيس الديوان الملكي عن أسباب اعتراض الملك على « الدكتور طه حسين » ، قال رئيس الديوان أن الملك يعتقد أن « طه حسين » أفكاراً يسارية . ولكن « النحاس » لم يسلم بهذا الاعتراض ، وقال لرئيس الديوان أنه مستعد لأن يتنازل عن الوزراء كلهم ماعدا « طه حسين » .

ورفع رئيس الديوان الملكي كشف الوزراء المرشحين الى الملك . وما أن وقع نظره على اسم « طه حسين » حتى انتفض قائلاً :
- مستحيل . . . دا راجل أفكاره يسارية . قل للنحاس

(والكلام هنا موجه لحسين سرى) اننى موش عاوزه .
« ولكن » النحاس « زى ما أنا قلت (لايزال حسين سرى هو الذى يتكلم) . قال أنه مستعد لأن يتنازل عن الوزراء كلهم الا « طه حسين » . وهنا تدخل « كريم ثابت » وأقنع الملك بدخول « طه حسين » الوزارة . .

ويسأل رئيس محكمة الثورة ، رئيس الديوان الملكي السابق :
- وما هى الوسيلة التى أقنع بها « كريم ثابت » الملك ؟
ويجيب رئيس الديوان :

- أهو قعد يكلمه بالطريقة اللي كان بيكلمه بها لحد ما أقنعه !
من هذه الرواية التى رواها « لمحكمة الثورة » ، رئيس الديوان الملكي السابق، نفهم ان « النحاس باشا » كان مستعداً للعدول عن تأليف الوزارة اذا لم يشترك فيها « الدكتور طه حسين » . ومعنى هذا ، ببساطة ، أنه مدين بتأليفها « لكريم ثابت » ، وليس للدستور ، ولا للشعب . فهل اذا ذهب « كريم ثابت » بعد ذلك الى « النحاس باشا » الذى هو مدين له بتأليف وزارته ، وطلب منه ما يخطر . . وما لا يخطر على البال . . هل كان بوسع « النحاس » ان يرفض له طلبا . . ؟

ويبدو ان « كريم ثابت » كان قد اقنع الملك بأن يقبل « طه حسين » وزيراً « تحت الاختبار » . وان هـنـده كانت هى الوسيلة التى استطاع ان يتغلب بها على معارضة الملك فى دخول « طه حسين » الوزارة . فلقد روى لى

وزير وفدى سابق - كان عضوا في « وزارة النحاس »
هذه - ان الملك انتهر فرصة اجتماع الوزراء به ، في
مناسبة حلف اليمين الدستورية ، ووجه الكلام « للدكتور
طه حسين » ، على مسمع من الوزراء جميعا - قائلا :
- يا حسين بك (متجاهلا الاسم الاول للرجل ، ومتجاهلا كذلك
لقبه العلمي) أنا أعطيتك فرصة للاختبار .. ولما أشوف حلتجج
والا لا !!

وهكذا ... أصبح « كريم ثابت » من النفوذ لدى
الملك ما لم يكن لرئيس الديوان الملكي نفسه شيء قريب
منه . واتذا به ينجح عنده فيما يفشل فيه الرسميون
جميعا . وعلى رأسهم رؤساء الوزارات . بل ان رؤساء
الوزارات انفسهم كانوا يتعاملون مع « كريم ثابت » اكثر
مما يتعاملون مع الملك .. ذلك لانهم لم يكونوا يستطيعون
في اى وقت ، ان يروا الملك . لكنهم كانوا يستطيعون
في اى وقت ، ان يروا « كريم ثابت » . فان لم يستطيعوا
هم الذهاب اليه . ذهب هو اليهم . ولم لا ؟؟ اليس كل
شيء بضمنه ؟؟

ثم ماذا ؟ ؟ ..

ثم كان لابد مما ليس منه بد .

انتهى « كريم ثابت » بكل ما كان قد تجمع بين يديه
من قوة ، وثروة ، وسطوة ، ونفوذ ..

انتهى النهاية الطبيعية التي لم يكن هناك مفر منها
بالنسبة لرجل صعد صعودا غير طبيعي ، لا يحكمه عقل
ولا منطق ، اللهم الا منطق الدنيا والشهوات ، ان كان
للدنيا والشهوات منطق . فلقد تحول « كريم ثابت »
من « صحفي تافه » .. الى « كاتب صديد » من نوع
ممتاز .. الى « ملك غير متوج » يتحكم في « الملك
المتوج » .. ويؤثر فيه ، ويؤثر عليه ، من خلال اذكاء
شهواته ، وارضاء انحرافاته ومجونته ، حتى أصبح لديه

« اثيرا » .. يقول فلا يعصى الملك له قولا ، ويطلب
فلا يرفض له الملك طلبا .. حتى ولو كان هذا الطلب
هو اغتيال مجلس الشيوخ ..

انتهى « كريم ثابت » ، بكل ما كان بين يديه من
قوة ، وسطوة ، وثروة ، ونفوذ - الى « محكمة
الثورة » فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لتحكم عليه بالآتى :

● أولا : بالاشغال الشاقة المؤبدة .

● ثانيا : برد ما استولى عليه هو وزوجته من أموال
الشعب الى الشعب . وذلك بمصادرة كل ما زاد من
أموالهما ، وممتلكاتهما ، عما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو
سنة ١٩٤٦ - تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك
السابق .

هكذا كانت الخاتمة .. خاتمة طبيعية لرجل صعد
صعودا غير طبيعى لا يحكمه عقل ، ولا منطق .

ويجيب ، بعد « كريم ثابت » ، فى هذه « القائمة
السوداء » ، التى افسدت الملك على أمته ، بعد اذ افسدته
على نفسه - يجيب الياس اندراوس (باشا) ...
المستشار الاقتصادى .. وصنو « كريم ثابت » وقرينه
فى الاجهاز على الملك ، وفى المضى به ، بمعدل سرعة لا مثيل
له ، نحو النهاية المحتومة التى انتهى اليها .
ومثلما كان « كريم ثابت » ابنا للانجليز بشكل ما ،
كذلك كان « الياس اندراوس » ابنا لهم بشكل آخر -
فلقد بدأ هذا الرجل حياته سكرتيرا خاصا لمستر « كين
بويد » الذى كان مديرا للادارة الاوروبية بوزارة الداخلية
المصرية ، وعندما ترك هذا الانجليزى مكانه فى وزارة
الداخلية ، وعين رئيسا لمجلس ادارة شركة « صباغى
البيضا » سحب « الياس اندراوس » وراءه . فالانجليز

لا يتخلون بسهولة عن شيئين : كلابهم . . وخدمهم . .
ومن خلال اخلاصه الذى لا حدود له لذلك « السيد
الانجليزى » ، راح « الياس اندراوس » يترقى حتى
صار واحدا من الاعمدة الاساسية التى يعتمد عليها مستر
« كين بويد » فى ادارته لتلك الشركة .

وفى سنة ١٩٣٩ ، قامت الحرب العالمية الثانية .
وأخذ الالمان ، فى سنواتها الاولى ، يحققون انتصارا تلو
انتصار . حتى اقتربوا ، فى سنة ١٩٤٢ ، من « العلمين »
. . وباتوا قاب قوسين أو ادنى من ابواب الاسكندرية .
عندئذ اضطر الانجليز الموجودون فى مصر الى الفرار منها
. . بعضهم الى السودان ، وبعضهم الى فلسطين . وكان
الانجليز المسئولون عن ادارة شركة « صباغى البيضا » ،
من بين أولئك الذين فروا الى هذه الجهة او تلك .
فروا وتركوا الشركة امانة فى عنق هذا « الخادم الامين »
الذى بذل من الاخلاص فى ادارتها ما جعلهم ، حين عادوا
اليها بعد زوال الخطر ، يجدون امامهم ما يكافئونه به
تغير عضوية مجلس ادارة الشركة ، وعضوية مجالس
شركات أخرى من تلك التى كانت تخضع لنفوذهم .

. . واثرى « الياس اندراوس » . . والمال ، كما يقولون ،
مفسدة . . فعرف الرجل طريقه الى موائد القمار . وعلى
هذه الموائد نفسها ، كان الحظ السعيد فى انتظاره . فقد
التقى حولها « بالمقامر الاول » فى مصر . «التقى «بفاروق»
. . الملك . ولم يكن صعبا بالنسبة لرجل تدرب تدريبه ،
وتمرس مراسه ، ان يعرف من أين يؤكل الملك . !
كان الملك معروفا بأنه يكره أن يخسر على مائدة القمار
. . كما كانت تحتويه فرحة كفرحة الاطفال حين يكسب
. . وقرر « الياس اندراوس » ، ان يسعد الملك . قرر
ان لا يكسب منه ابدا ، وان يخسر ، دائما ، امامه . وأحب

الملك « الياس اندراوس » ، وقربه اليه ، وادناه منه ، وجعله - نلياليه الحمراء - رفيقا لا يغيب . واذ كان الرجل ثريا من الاصل ، فقد عرف كيف يستثمر علاقته بالملك لكي يعوض ، أولا ، ما يخسره امامه على موائد القمار . ولكي يزداد ، ثانيا ، ثراء فوق ثرائه .

وما لبث صيت « الياس اندراوس » ، كرجل لصيق بالملك ، ان طار في دوائر الشركات . . وما لبثت ، هذه بدورها ، ان راحت تلهث وراءه . حتى لقد عين عضوا في مجلس ادارة ثلاث منها في يوم واحد !!!

كانت الشركات تعرف ، مسبقا ، انها مهما اجزلت العطاء « لالياس اندراوس » ، فانها لن تعطيه شيئا لله ، ولا لعبقريته . وانما هي تعطيه خمسة آلاف ، او عشرة آلاف جنيه ، سنويا ، لكي تستعيدها - من وراء علاقته بالملك - مائة الف . لم تكن الشركات في مثل هذه الصفقات هي الضحية . . كذلك لم يكن « الياس اندراوس » هو الضحية . . وانما كان « الشعب » ، دائما ، هو ، الضحية . فهو الذي كان يدفع الثمن غاليا من ماله ، ومن غذائه ، ومن كسائه ، لكي يستمر رجل « كالياس اندراوس » يقبض من هنا ، ويقبض من هناك ، ويقبض من حيث يعرف الناس . . ومن حيث لا يعرفون . .

واذ ضاقت « دنيا المال » بطموح « الياس اندراوس » فقد وجه عينيه ناحية « دنيا السياسة » . فهي دنيا واسعة الحول والطول ، تزيد نفوذا فوق نفوذه ، وتزيد ثراء فوق ثرائه ، ويستطيع عن طريقها ان يحقق ما لا يستطيع ان يحققه بماله .

ولكن . . . كيف ؟؟

لا بد له ، أولا ، لتحقيق هذا الهدف من مكان رسمي في « حاشية الملك » . لكنه لن يستطيع الوصول الى

هذا المكان بدون الاستيلاء على قلب احب الناس الى الملك ، لكى يرضى بأن يفسح له مكانا بجواره . ولم تكن هذه ، على كل حال ، مشكلة . . فلقد كان « كريم ثابت » - الذى هو احب الناس الى الملك ، واقواهم نفوذا عنده ، وأشدّهم تأثيرا عليه - كان يعرض نفسه للبيع فى اسواق السياسة ، وفى اسواق المال ، تكل من يستطيع ان يدفع الثمن . واذن فالامر سهل . بل لعله كان أسهل من ان يشغل به الرجل باله .

ولعلنا لم ننس ، بعد ، ان العمارات الثلاث التى امتلكتها حرم « كريم ثابت » ، فجأة ، فى الاسكندرية ، اشترت لها جميعا بمعرفة « الياس اندراوس » . وما اظن ان دوره فى هذه الصفقة التى بلغ ثمنها ٦١٥٠٠ جنيه كان دور « السمسار » . فالرجل كان اخطر من ان يرضى لنفسه بمثل هذا الدور الذى يتضاءل الى أبعد حد ، بجانب دور من يقدر على دفع الثمن . . وكان قادرا على دفعه ، وقادرا ، فى نفس الوقت ، على تعويضه بأسرع مما دفعه .

ولست اقول بهذا من باب الاستنتاج ، ولا من باب التجنى . وانما اقوله من واقع المستندات الرسمية التى كانت ماثلة تحت انظار قضاة « محكمة الثورة » اثناء محاكمة « كريم ثابت » .

فقد اثبتت هذه المستندات أن واحدة من هذه العمارات الثلاث كانت ملكا لشركة « صباغى البيضا » التى كان « الياس اندراوس » قد أصبح رئيسا لمجلس ادارتها . بينما كانت الثانية ملكا لـ « الياس اندراوس » نفسه . . بل لقد كانت هناك « فيلا » أخرى بالزمالك اشترتها حرم « كريم ثابت » ، فى سنة ١٩٤٩ ، ثم باعتها لـ « الياس اندراوس » . . وليس لاحد غيره ، فى سنة ١٩٥١ - سنة تعيينه مستشارا اقتصاديا للملك - فهل يمكن أن يكون هذا كله قد تم من قبيل المصادفة ؟

المهم أن الرجل عرف كيف يحقق هدفه . فعين ، فى سنة ١٩٥١ ، مستشارا اقتصاديا للملك . وبذلك تفتحت فى

وجهه الابواب جميعا : أبواب المال ، وابواب السياسة ،
وابواب السطوة والنفوذ ..

وعندما حصل « الياس اندراوس » على هذا (الشرف)
كتبت صحيفة « اللواء الجديد » في عددها الصادر في ٢٤
اكتوبر سنة ١٩٥١ ، تحت عنوان : « الياس اندراوس ..
وشركاته » - تقول :

« لقد صار لـالياس اندراوس باشا شرف الانتساب الى « حاشية
الملك » بتعيينه مستشارا اقتصاديا خاصا . وهو منصب ينشأ
انشاء ، اذ ليس في تاريخ الاسرة المالكة المصرية ما يدل على أن
مصر قد عرفت مثل هذا المنصب ..

وعلى الياس اندراوس (باشا) أن يهيء نفسه ، ويوائم بينها
وبين تبعة هذه المكانة التي رفع اليها . وهو اليوم عضو في مجالس
ادارة شركات قدر عليه الكثير . وقد كان ، من قبل ، حرا في أن
يكسب من هذه الشركات ما يستطيع الوصول اليه ، أو الحصول
عليه ، لاسيما وهو رجل عصامي استطاع بمواهبه الخاصة أن
يقفز من منصب سكرتير « مستر كين بويد » في الادارة الاوروبية ،
الى هذه الصدارة في عالمي المال والسياسة . ولكنه ، اليوم ،
لا يستطيع أن يتمتع بحريته السابقة ، فصلاقه بالشركات يجب أن
تقطع ، لأن ما من موظف كبير في الحكومة سيتصل به « اندراوس
باشا » في شأن من شئون الشركات التي يعمل لحسابها ، الا ويرى
نفسه محمولا على مجاملة « اندراوس باشا » وفي هذا ما فيه
من احراج للموظفين ، ومن الخروج بهم عن واجباتهم فضلا عما
في ذلك من منافسة غير مشروعة بين الشركات التي يعمل
« اندراوس باشا » لحسابها ، وبين الشركات الاخرى التي لم
تظفر بعضويته أو برئاسته .

« ولقد يظن خان أن هذا الذي نطلبه شيء خيالي ، لا يتفق مع
الاعتبارات المادية التي يعيش في ظلها المجتمع الآن . إذ اننا
ندعي « اندراوس باشا » الى تحمل خسائر مادية قد تكون فادحة .
ولكننا نعتقد أن « الدور » الذي أصبح يلعبه ، الآن ، يقتضيه أن
يتحمل هذه الخسائر بلا تردد . فان « لمراتب الشرف » مقتضيات ،
كما يقول المثل الفرنسي ، وكما يقول كل مثل عربي ، وكما تنادي
بذلك كل اعتبارات الحياة الشريفة .

« فليصدر أندراوس (باشا) بيانه السريع بأنه استقال من جميع الشركات التي له صلة بها ، فان ذلك أقل ما ينتظر من رجل نفذ هذه القفزة السريعة » .



ولكن « اللواء الجديد » كانت متفائلة الى ابعد حد
اذ تصورت ان الرجل يمكن ان يستجيب لندائها . فان
« مراتب الشرف » ، و « اعتبارات الحياة الشريفة » التي
بنت نداءها الى « الياس اندراوس » على أساس منهما ،
لم يكن لهما وجود ، في نفوس العاملين في كنف « فاروق »
من طراز « الياس اندراوس » و « كريم ثابت »
وأمثالهما . .

ولو ان « مراتب الشرف » و « اعتبارات الحياة
الشريفة » ، كان لها وجود عند أولئك الاشخاص ، او
عند الملك نفسه ، لكانوا قد ردوا أنفسهم بأنفسهم عن
كثير من مثل ذلك الذي هتفت « اللواء الجديد » بالياس
اندراوس لكي يرد نفسه عنه ، ولما كان قد جرى لمصر
على ايديهم ما جرى ، ولما كان قد جرى لهم هم أنفسهم
ما جرى . .

واذن . . . لقد دخل « الياس اندراوس » الى « المسرح »
من أوسع أبوابه . فبعد ان كان « سمر الليل » على
موائد القمار ، ارتقى فأصبح « مستشار الملك الاقتصادي »
و . . وصار ، بصفته الرسمية هذه ، شريكا لصديقه
« كريم ثابت » في بطولة تلك المسرحية المأساة ، الملهاة ،
التي كانت احداثها الاليمة تمثل على مسرح مصر .

ولقد زوى صحفي ممن كانوا ، يوما ما ، قريبين من
الملك - في معرض التدليل على « المسكاة » التي كان
« الياس اندراوس » قد بلغها لدى « فاروق » - الحكاية
الغريبة التالية :

ذات يوم ، دعا الملك صديقه « الياس أندراوس باشا » الى منزل
والدة « الملكة ناريمان » . ويحضر الملكة ، وعدد من اقاربها
- وجه « فاروق » الكلام الى « الياس أندراوس » قائلا :
- اسمع يا أندراوس .. ان كل الذين هنا ، وعلى رأسهم
الملكة ، ضدك . انهم يقولون انك تسيء الى ، وانك تستغل نفوذك .
ولتتكلم الملكة » .

وقالت الملكة ، موجهة كلامها لالياس أندراوس :
- نعم . ان البلد كله يكرهك أنت وكريم ثابت . واذا كان عدد
سكان البلد ٢٠ مليوناً . فمعنى هذا ، أن ٢٠ مليون يكرهونك ،
ويكرهون كريم ثابت .

الياس أندراوس : وماذا فعلت ؟
الملكة : انك تدخل في شئون الدولة . انك تذهب الى الوزراء
وتقول لهم الملك يريد كذا ، ويريد كيت .. وهذا يسيء الى سمعة
الملك .

أندراوس : ان « مولانا » يكلفني بمهمة ، وأنا أقضيها
.. وانتم الذين أوعزتم الى « النجار » (أحد اقرباء الملكة) بان
يهاجمنى فى عملى بشركة « البيضاء » ونشر بذلك مقسمالات فى
الصحف .

الملكة : ان البلد كله مسرور من هذا الهجوم .
اندراس : أريد أن أعرف من هو المسرور ؟
الملكة : لقد هنا عبد المجيد عبد الحق (وزير وقدى سابق) ..
« النجار » على الهجوم عليك .

اندراس : أنا لا أعرف عبد المجيد عبد الحق ، ولم أقابله سوى
مرة واحدة لكى أطلب له رتبة الباشوية ...
الملكة : اذن أنت الذى تأتى بالباشوية للوزراء ؟؟
أندراوس : لا أقصد هذا . وإنما أنا ألتبس من « مولانا »
.. و « مولانا » هو الذى ينعم أو لا ينعم .
ثم تدخل الملك :

- الآن سأتكلم ... اسمعنى ... ان أندراوس أكبر مخلص لى ،
وهو ليس محتاجا لى ، وإنما أنا الذى أحتاج اليه . وأنا أمنعكم
من التعرض له ، أو الحديث عنه ، أو عن كريم ثابت . واذا فتح
أحد منكم فمه عن أندراوس ، فستكون « واقعة سودة » . ان
اندراس قدم لى خدمات كثيرة .. وقدم لك أنت خدمات كثيرة .

ويجب أن تسكتي وتطلبي الى أهلك السكوت .. والا فانك لسبت
أحسن من فريدة (الملكة السابقة) ..

وسكتت الملكة ناريمان ، ولم تفتح فمها ...
ولم يستطع أحد من الموجودين أن يفتح فمه ...
ثم التفت الملك الى « اندراوس » ، وقال له :
- مبسوط ... لقد أعطيتهم جميعا « علة » ...

وقبل أن يغادر الملك المكان ، أمسك الملكة ناريمان من ذراعها
وهو يقول :

- لا أريد مؤامرات ضد رجالي ... والا فلن تبقى يوما واحدا
ملكة ...

من هذه الحكاية التى حكاها واحد ممن كانوا ، فى
وقت ما ، من أقرب المقربين الى الملك . نستطيع أن نتبين
كيف نجح « الياس اندراوس » فى التسلط عليه ..
وكيف جعله يقتنع بأنه « محتاج » اليه ، بأكثر مما يحتاج
هو الى الملك .. وكيف أنه أدى له .. ولزوجته الملكة ..
خدمات ، وجد الملك نفسه مطالبا بأن يذكر زوجته بها ،
عندما وجدها قد نسيتها ، وراحت تهاجم « الياس
اندراوس » . وهكذا كان الرجل من « البراعة » بحيث
لم يقصر « خدماته » على « فاروق » ، بل راح يمددها
الى كل من حوله .. حتى يسيطر أكثر ، ويتسلط أكثر ،
ويتحكم أكثر .

ولقد أوضح المؤرخ « عبد الرحمن الرافعى » نوع
« الخدمات » التى كان « الياس اندراوس » يؤديها
للملك ، عندما وصف الرجل فى كتابه : « مقدمات ثورة
٢٣ يوليو » بأنه : « كان أداة الملك فى سرقاته ..
و « اختلاساته » . فاذا كان هذا هو نوع الخدمات التى
كان « اندراوس » يؤديها للملك .. فما هو يا ترى نوع
« الخدمات » التى كان يؤديها للملكة ؟ !

وهل كان للملكة ، هى الاخرى ، « سرقات » ..

و « اختلاسات » .. وكان الرجل هو أدواتها فيها ؟ !
ام ان الامر لا يعدو عددا من « العمارات » وكميات
من « المجوهرات » ، اشتراها لها « بمعرفته » ، كتلك
التي اشتراها لحرم « كريم ثابت » .. وصيفة جلالتها.؟!

ولا نكاد نبتعد عن تلك الحكاية التي حكاها واحد ممن
كانوا يوما قريبين جداً. من الملك . حتى نلتقى بالخبر
التالى منشورا فى صحيفة « اللواء الجديد » بتاريخ ١٤
أغسطس سنة ١٩٥١ . تحت عنوان : « مصـدر
السلطات ... ؟؟ » .

« تحدث الى رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، أحد أقاربه
فى سوء الحالة التي يشهدها كل انسان ، ويشكو منها كل عاقل .
وكم كانت دهشة ذلك القريب بالغة ، حينما سمع « النحاس
باشا » يقول : « الحالة عال .. عال خالص .. أنا عايز أكثر من
كده ايه « أندراوس » و « كريم » مبسوطين .. مبسوطين جدا ..
« وأندراوس .. وكريم - أن كنت لا تعرف - ليسا هما البرلمان
الممثل للامة .. وليسا هما السلطة القضائية .. وليسا هما
السلطة التنفيذية .. فأعجب أن يبعث « انبساطهما » كل هذا
الرضا فى نفس رفعة (الرئيس) ... »

ثم لا نكاد نطوى هذه النصفحة من صفحات « اللواء
الجديد » ، حتى نلتقى ، بصفحة أخرى ، عليها مقال
آخر عن الرجل .. وعن تسلطه ، وسلطانه ، تحت
عنوان : « ما هى العصا السحرية التي يملكها الياس
اندرائوس ؟! » : بقلم - « ابن الوليد » (١) يقول :
« علمت أن « الياس أندراوس » ، وهو - ان كنت لا تعلم -
« باشا » من « باشوات مصر » ، وعضو فى مجلس الشيوخ - قد

(١) « ابن الوليد » : هو كاتب هذه السطور . وكان يكتب فى
« اللواء الجديد » تحت ذلك الاسم المستعار ، مراعاة لوضعه فى
مجلة « المصور » التي كان يعمل « وقتذاك » مديرا لتحريرها .

« حظى » بزيارة من « عبد الفتاح عمرو باشا » أثناء وجوده بالمستشفى الذى يعالج فيه بلندن .

ولست أستعمل كلمة « حظى » اعتباطا . فان « عبد الفتاح عمرو » سفيرنا فى لندن ، يعيش هناك كما لو كان « الها » لا ينقصه الا العبيد الذين يسجدون له . فما من فرد ، أو جماعة ، ساقهم القدر الى « لندن » الا وعادوا وقد ضاقت صدورهم بتصرفات سفير بلادهم الذى لا يحب أن يرى مواطنيه ، ولا يسمح لهم بأن يروه . لا يعترف بحقهم عليه ، ولا بواجبه نحوهم . . . ولأضرب لذلك الامثال :

« فى أغسطس سنة ١٩٤٧ ، سافرت من مصر بعثة عسكرية مصرية لمشاهدة آثار معارك الحرب العالمية الثانية . فلما وصلت البعثة الى لندن ، رأت أن واجبها يملئ عليها أن تبدأ بزيارة سفير مصر ، ولكن السفير « الكريم » لم يتفضل بمقابلة أعضاء البعثة ، معتذرا بأنه مشغول . . .

« هذه واحدة . . .

« والثانية . . ان وكيل وزارة الحربية البريطانية أقام حفل استقبال لأولئك الضباط بمناسبة زيارتهم للندن . . وكان « سفير مصر » أول المدعوين لهذا الحفل . ولكنه لم يكن أول الحاضرين ، ولا آخر الحاضرين . ففي الموعد المحدد ، جاء المدعوون كلهم ، الا « عبد الفتاح عمرو » . فقد أرسل - مرة ثانية - يعتذر بأنه مشغول . . وكان موقف ضباطنا أمام المضيف الانجليزى مخجلا . .

« ولكن العجيب فى الامر أن « عبد الفتاح عمرو » لم يخجل من موقفه ، بدليل أنه كرره ، فيما بعد ، أكثر من مرة ، مع أكثر من شخص . كرره مع البطل العالمى « محمود عبد الكريم » فى كل مرة ذهب فيها الى لندن لينازل أبطالها فى لعبة « الاسكواش راکت » . ولقد كان المفروض أن يكون « سفير مصر » هو أول من يحتّم عليهم واجبهم الوطنى حضور مباريات البطل المصرى ليشجعوه ، ويشدوا عزمه ، ويلهبوا حماسه . ولكن الذى كان يحدث ، فى كل مرة ، هو أن « الجالية المصرية » فى لندن ، كانت تذهب جميعها الى مباريات « عبد الكريم » لتقف بتشجيعها وراءه الا « رأس الجالية » . . الا « عبد الفتاح عمرو » ، فإنه كان ، دائما ، لا يذهب . . .

« رويت هذا كله ، لكى اتساءل من بعده : ما هى « العصا السحرية » التى يملكها « الياس أندراوس » ، والتى جعلت سفيرنا

فى لندن ينزل من سماءه ، ويهرول مسرعا الى المستشفى ليطمئن على الصحة الغالية ؟!!

» نعم .. ما هى « العصا السحرية » التى يملكها هذا « الالياس اندراوس » ، والتى جعلت ذلك « السفير العظيم » الذى لا يعترف بضباط مصر .. ولا يعترف بأبطال مصر .. ينحنى راجعا لرجل لا تحب مصر أن تعرفه ، ولا أن تعترف به ؟!

» ما هى « العصا السحرية » التى يملكها هذا « الالياس اندراوس » وجعلته يرتفع من القاع الى القمة .. فيصبح « باشا » من باشوات البلد .. وعضوا فى مجلس الشيوخ .. فى مكان عز على برلمانى كبير كفكرى أباظة .. وعز على مجاهد جليل كعبد الرحمن الراقعى .. وعز على وطنى قديم كمحمد محمود جلال .. كما عز على كثيرين غيرهم ممن أفنوا أنفسهم كفاحا ، وجهادا ، من أجل وطنهم .. وفى سبيله ؟!

» ما هى « العصا السحرية » التى يملكها هذا « الالياس اندراوس » فجعلته ثانى رجلين يوجهان دقة الحكم فى البلاد .. ويجتمعان « بفؤاد سراج الدين » ليحلا معا .. أو ليحلا له .. معضلات السياسة ، ومعضلات المال ؟!!

» ترى .. هل صداقة الرجل للمستشار الصحفى الخطير الشأن ، هى هذه « العصا السحرية » ؟!!
» أم ان صداقته لانجلترا ، ورجالها ، والعاملين لحسابها ، والعاملين بوحياها .. هى هذه « العصا » ؟!!

» قد تكون « الاولى » هى « العصا السحرية » التى مكنت للرجل من كل هذا .. كما أنها قد تكون « الثانية » . وقد تكون شيئا آخر غير هذه ، وتلك ...
» سبحانك ربى .. تعلم الغيب ، وتعلم بما أنزل « عمرو باشا » من سماءه ...



هكذا راحت طلقات البنادق تدوى فى جو مصر ، متوجهة الى رأس الملك .. وإلى رؤوس أخطر رجاله ، وأعوانه . لقد كان « الشر » عنيفا ، فتعين أن يكون الهجوم أشد عنفا . ولم يستطع واحد من « جند الشر » هؤلاء أن يحتمى بالظلام .. كذلك لم يستطع واحد منهم

أن يختبئ وراء جدار . فلقد كان الملك هو « الجدار »
الوحيد الذى كانوا يستطيعون الاختباء وراءه . . . وكان
الملك نفسه قد بدأ يهتز ، ويتداعى ، ويصبح آيلا
للسقوط !

ولقد عرفنا ماذا فعلت الثورة « بكريم ثابت » . . .
وبشروته الطائلة التى كان قد امتصها من دماء الشعب ،
فأعادتها الثورة الى الشعب .

أما « الياس اندراوس » صسنو « كريم ثابت » ،
وقرينه ، فى افساد الملك . . . وفى افساد الحياة السياسية
فى مصر ، فان « الثورة » لم تفعل به شيئا . . . لا لانه كان
أكبر ، أو أخطر ، من أن تحاسبه . وانما لانه عرف كيف
ينجو بنفسه منها . . . ومن حسابها ، وعقابها .
لقد مات قبل أن يدركه حسابها .

وقبل أن اترك « كريم ثابت » . . . و « الياس اندراوس »
. . . منتقلا الى البقية الباقية فى تلك « القائمة السوداء »
التي تضم هذه « الخثالة » من الناس الذين نجحوا فى
افساد « فاروق » على أمته ، بعد أن نجحوا فى افساده
على نفسه - أتوقف قليلا لأسأل هذا السؤال :

● هل كانت صدقة محضة أن « فاروقا » كان محاطا دائما ،
برجال معروفين بأنهم اما من أصدقاء الانجليز الحميمين من
أمثال : « أحمد حسنين » ، و « عبد الفتاح عمرو » ، و « حافظ
عفيفي » . واما من عملائهم الصريحين من أمثال : « كريم ثابت » ،
و « الياس اندراوس » ؟؟

● وهل كان الانجليز هم الذين يعملون على احاطة « فاروق »
بأصدقائهم المخلصين ، وبعملائهم الصريحين . . . استبقاء لنفوذهم
عليه ، واحاطة بكل تصرفاته . . . ويكل تحركاته وسكناته ؟ أم
أن « فاروقا » هو الذى كان حريصا على أن يكون للرجال الذين
يحيط بهم نفوذه ، هذا « اللون الفاقع » من الإيمان بالانجليز
والولاء لهم ، استبقاء لثقة الانجليز به . . . ودفعاً لكل مظنة يمكن
أن تقوم عندهم فى صدق ولائه لهم ؟!

ثم أتابع الحديث عن « القائمة السوداء » . . .
لم يبق في تلك « القائمة » - بعد « كريم ثابت » ،
و « اندراوس » - غير : « حلمى حسين » ، و « انطوان
بوللى » و « محمد حسن » .

وأول هؤلاء الثلاثة - « حلمى حسين » - كان ، فى
الأصل ، صولا ، بالحرس الملكى ، كان يقوم بمهمة السائق
الخاص لسيارة الملك . ولأن هذا « الصول » كان
« حليفا مخلصا للشيطان » ، فقد راح الملك يرقى به فى
سلم « الرتب العسكرية » حتى أوصله فى آخر أيامه الى
رتبة « الاميرالاي » - وهى تساوى رتبة « العميد »
حاليا - وبمقدار ما ارتقى هذا الرجل فى سلم « الوظائف »
بمقدار ما هبط فى سلم « الاخلاق » . اذ كان - بطبعه -
مستعدا لآى عمل ، ولكل عمل يكلفه به « سيده » الذى
كان يسحبه وراءه الى كل مكان يذهب اليه . وعندما
نتذكر أن « سيده » لم يكن يعرف الطريق الى مكان واحد
ظاهر أو نظيف . . نستطيع أن ندرك طبيعة الرجل ،
وطبيعة « المهام » التى كان يقوم بها لحساب « سيده »
ومن أجل « سيده » . صحيح أن « فاروقا » أوفده
مرة ، أو مرات ، فى بعثات الى أوروبا لشراء أسلحة
للجيش . ولكن ، حتى هذه المهام - برغم ظاهرها
الشريف - لم تكن بالنسبة لهذا الرجل « مهاما شريفة »
. . فلقد أوفده « سيده » فى هذه البعثات ليكون
« عينه » على الصفقات التى تعقدتها بعثاته ، لكى يعرف
- بالضبط - حجم « العمولات » التى سوف يتقاضاها
فى مقابل التعاقد عليها . . .

أما « انطوان بوللى » . . فانه رجل من « طراز آخر »
. . وبالتالى فان له « شأننا آخر » !! . . فقد بدأ هذا
الرجل - وهو أصلا ايطالى الجنسية - بدأ حياته

« كهرباثيا » فى « القصر الملكى » . ولكن « مواهبه الخاصة » ما لبثت أن راحت تقفز به فى سلم الترقى حتى أصبح « مديرا للشئون الخصوصية للملك » ، وأنعم عليه برتبة « البكوية » . . . وهى رتبة لم يحملها - الى أن سقط الملك ، وسقطت معه الرتب والالقب - كثيرون من أشرف رجال مصر . . . ومن أكثرهم ولاء لها ، وتضحية فى سبيلها .

واننا لنستطيع ، من اسم الوظيفة التى اختارها « فاروق » لصديقه « بوللى بك » ، أن ندرك طبيعتها . « فالشئون الخصوصية » لفاروق لم تكن مجهولة لاحد . أنها لم تخرج مطلقا عن « اصطياذ النساء » ، واغرائهن ، وتطويع العنيدات منهن . كان طريق « الفانيات » الى الملك ، وطريق الملك الى « الفانيات » ، يمر دائما « ببوللى بك » . فاتصالاتهن التليفونية كانت تصل الى الملك عبر تليفون خاص موجود على مكتب « بوللى بك » . . . ورسائلهن الغرامية الى الملك كانت ترسل الى « القصر الملكى » معنونة من الخارج باسم « بوللى بك » . وكان للنساء اللاتى عرفهن « فاروق » وما أكثرهن ، من كل نوع ، ومن كل جنس - كان لهن « أرشيف خاص » فى مكتب الملك (!!) يشرف على ترتيبه ، وتنسيقه ، « بوللى بك » . (وللنساء فى حياة « فاروق » حديث آخر طويل . . . قد يكون مكانه كتابا قائما بذاته) .

كان هذا هو الرجل . . . وكانت هذه هى وظيفته . . .

ومع ان الرجل ، ووظيفته ، كانا معروفين للخاص والعام على السواء . ومع ان الرجل ، ووظيفته ، كانا يدعوان كل انسان شريف الى ازدرائه ، واحتقاره . الا أن كثيرين ، ومنهم رجال مفروض فيهم أنهم كانوا كبارا ،

لم يستطيعوا ان يردوا انفسهم عن التقرب منه ، والتمسح به ، والتودد اليه . .

فلقد حدث عندما كانت النيابة العامة تقوم بالتحقيق في « قضية الذخيرة والاسلحة الفاسدة » ان حومت انتهم فوق رؤوس عدد من « حاشية » الملك ، كان « بوللى بك » من بينهم . لكن التحقيق معه مالبت ان حفظ . ولم يكن غريبا ان يحفظ التحقيق مع « بوللى بك » ، وانما الغريب انه بدأ . فلما حفظ التحقيق مع « رجل الاسرار الملكية » ، لم يرد كثيرون - ممن كنا نعتبرهم من « علية القوم - لم يردوا انفسهم عن الذهاب اليه حتى مكتبه . . مهنئين . . ومباركين !!



تم اصل . بعد ذلك ، الى ذيل القائمة . . الى « محمد حسن » . . « الشماشرجى » الخاص - اى « الخادم الخاص للملك » . . لقد كانت المهمة الرسمية لهذا « الخادم الخاص » هي الاشراف على ملابس الملك الخاصة ، ومعاونته فى ارتدائها ، ابتداء من الحذاء . . ووصولاً الى « الطربوش » . ولأن هذا « الخادم الخاص » كان يعرف القراءة والكتابة ، على العكس من شريك له فى خدمة الملك ، اسمه : « عزيز » ، فقد كان الملك ينتهز فرصة الساعات القليلة التى كان يقطعها لشئون الدولة من « وقته الثمين » . . ليجلسه أمامه ويملى عليه الاوامر ، والتعليمات ، التى يريد ابلاغها الى رئيس الديوان الملكى ، أو الى رئيس الوزراء . ومن خلال هذه المهمة ، عرف « الخادم الذكى » كيف يجعل له رأيا فى شئون الدولة . وصار كثيرون ممن كنا نعتبرهم تبراء يقصدونه ، ويتملقونه ، ويوسطونه . فارتفعت مكانة « محمد حسن » فى نظر نفسه . . من حيث هبطت الى

الحضيض مكانة أولئك الذين رضوا لأنفسهم أن يعترفوا
به كإنسان ذي مكانة على مستوى المسئولية في الدولة ..
ولك أن تتصور مدى الهوان الذي كان « فاروق »
يحيط به حياة أكبر رجال دولته ، عندما تعرف أن
النائب العام - محمد عزمي - حاول ذات يوم مقابلة الملك
ليشرح له موقفه من قضية الأسلحة الفاسدة ، فاستعصى
ذلك عليه إلى حد اضطره للالتجاء إلى مورد « الفراج »
للقصور الملكية ، موسطا إياه - ليس لدى الملك بطبيعة
الحال - وإنما لدى « محمد حسن » ليقوم هذا باقناع
الملك لكي يتفضل بمقابلته . !!

هوان ليس بعده هوان .. ولكن ، إذا لم ننس أن
الدولة كانت قد تحولت ، على أيدي « فاروق » إلى
« عزبة خاصة » تحكمها مجموعة من الخدم والاتباع ،
تفاوتت أقدارهم ، ووظائفهم ، لكنهم يظلون - على الرغم
من كل شيء - خدما .. وأتباعا ... إذا لم ننس هذه
الحقيقة المرة التي كانت تكوي أفئدة الأحرار بأسياخ
من نار ، كان لنا أن ننظر إلى سقطة النائب العام هذه ،
وأن كانت لا تفتفر ، على أنها شيء من الطبيعي أن يحدث
في دولة يحكمها الاتباع والخدم .

كان أولئك هم « الخدم العمالقة » الذين أحاط بهم
« فاروق » نفسه .. يركبون كتفيه ، ويوجهون خطاه ،
حتى أضاعوه وضاعوا معه . وإلى جانب هؤلاء « الخدم
العمالقة » ، كانت هناك مجموعة أخرى من « الخدم
الاقزام » .

كان هناك « جaro » - حلاق الملك الخاص - وكان
هناك « بترو » - مساعد الحلاق - وكان هناك « كافاثس »
- مدرب الكلاب الملكية - !! ومن هؤلاء ، وأولئك ، كانت

تتكون تلك « العصابة » الساقطة التي كان « فاروق » يسحبها وراءه الى « لياليه الحمراء » في « نادي السيارات » وفي « أوبرج الاهرام » ، وفي « حلمية بالاس » وفي « الاسكாரابيه » باسكندرية . وكلها اماكن شهدت من فضائح « فاروق » ومبازله ... وفضائح « عصابته » هذه ، ومبازلها ، ما لم تشهده من فضائح ومبازل ، أشد الناس سقوطا ، وانحلالا ، وضياعا ولو ان الملك ... وهذه « الحثالة » التي كان يحيط بها نفسه . . ابتداء من « كريم ثابت » ، و « الياس اندراوس » . . وانتهاء « بالحلاق » ، و « مساعد الحلاق » و « مدرب الكلاب » - كانوا يسفحون في تلك الاماكن ، وعلى موائدها ، وحول كئوسها ، كرامتهم الشخصية - لهان الامر قليلا على ضمائر الاحرار . أما وان الملك ، ومعه هذه « الحثالة » من « حاشيته » و « بطانته » ، كانوا يسفحون في تلك الاماكن كرامة مصر مع كرامتهم ، بل وقبل كرامتهم ، فان الامر كان أشق على ضمير الاحرار من أن يحتمل . ومن هنا اكتسبت المعركة بين هؤلاء الاحرار من ناحية ، وبين « فاروق » وحاشيته ، وعملائه ، وأتباعه ، من ناحية أخرى ، سخونة شديدة ، وعنفا شديدا . . ولم يكن أمام أى من الفريقين سبيل الى التراجع . فلقد وصلت المعركة بينهما الى نقطة اللارجوع

الفصل الرابع

ملك .. ضد جيشه !

كان طبيعيا أن لا يكون لفاروق مع الجيش مسلك آخر يختلف عن مسلكه مع الشعب . فلم يكن الجيش - قبل ثورة ٢٣ يوليو ، واثناءها ، وبعدها - سوى جزء لا يتجزأ من الشعب . وإذا كان « فاروق » قد وجد بين قادة الجيش الكبار من رضوا لأنفسهم - جريا وراء ماعساه أن يكون قد لوح لهم به من جاه أو منصب - أن ينسلخوا عن الشعب ، ليمشوا في ركابه . فان الكتلة الكبرى من الضباط والجنود ظلت دائما على ولائها الحقيقي للشعب الذي نبتت من شجرته الطيبة ، وجاءت من كل بيت نظيف من بيوته .

واذ لم يتردد « فاروق » في أن يبيع للشيطان نفسه فلقد كان أسهل عليه من ذلك أن يبيع جيشه لنفس الشيطان الذي باع له نفسه ..

ولقد كانت حرب فلسطين التي أمر « فاروق » الجيش ، في سنة ١٩٤٨ ، بدخولها دون أدنى استعداد لها ، ودون انتظار لموافقة البرلمان عليها ، كما تقضى بذلك أحكام الدستور - كانت هذه الحرب ، بما صاحبها من جرائم وخيانات ، بلغت ذروة بشاعتها بما تكشف عن

اختفاء « فاروق » وراء صفقات الأسلحة والدخيرة
الفاسدة ، هي بؤرة الضوء التي كشفت عن الحجم
الحقيقى لتلك الجريمة البشعة التي ارتكبها الملك ضد
شعبه وجيشه . كما كشفت ، في نفس الوقت ، عن
الحجم الحقيقى للخيانة التي كانت تعشش في ألبانته ،
والتي لم ترده - في سبيل أن يزداد ثراء فوق ثرائه -
على أن يغمس يديه القذرتين ، وان كانتا « ملكيتين » ،
في الدماء الزكية لعشرات الآلاف من أبناء الشعب الذين
دفعوا أرواحهم ، فضلا عن كرامة جيشهم وبلادهم ،
ثمنا لخيانته ..

وقبل أن نمضى معا الى تفاصيل هذه الجريمة الملكية
البشعة ، وظروفها ، وملابساتها - أريدك أن تعطى
سممك قليلا للمؤرخ « عبد الرحمن الرافعى » لكى
تستمع اليه ، وهو يدلى بين يدي التاريخ بشهادته
فيها :

« استغل « فاروق » حرب فلسطين استغلالا وضيعا ، قلما وصل
اليه ملك من قبل . فقد انتهز حاجة الجيش الى الأسلحة والذخائر
من الخارج لاستكمال تسليحه ، فأتجر شخصيا مع رهط من
المقربين اليه فى صفقات من الأسلحة والذخائر التي تعاقدت عليها
إدارة الجيش ، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة ، كانت لاتصيب
المرمى . بل تنفجر فيمن كانوا يستعملونها من الضباط والجنود ،
وقد أودت بحياة الكثيرين منهم . وكان عملاء « فاروق » يجوبون
الأسواق فى أوروبا ، ويعقدون هذه الصفقات الحرام ، ويرسلونها
الى مصر فتنتقل الى ميدان الحرب فى فلسطين ، وتنفجر فى أيدي
الجنود وفى صدورهم ، أو تحدث دخانا يؤدي الى اختناق الجنود .

« ولقد نزل « فاروق » فى هذا الاستغلال الى أحط دركات
السقوط والخيانة . وأى جريمة أفظع من أن يكسب ملك المال
الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة ، وتعريض أفراد الجيش
للقتل والهلاك ؟ »

« وليس فى مساوىء « فاروق » كلها ما يعادل هذا الاثم ، فى

فغلاطته ووضاعته ، وكانت هذه الجريمة هي الضربة القاصمة التي
زلزلت العرش ، وأطاحت بالبقية الباقية من سمعة « فاروق » ،
وملأت نفوس المواطنين كراهية له ، وسخطا عليه « (١) » .



كان رئيس ديوان المحاسبة « محمود محمد محمود »
هو أول من سلط النور على جريمة الجرائم هذه ، إذ
ضمن تقريره السنوى أول إشارة إليها . وما كاد المجرمون
الذين اقترفوها - وعلى رأسهم كبيرهم . . « الملك » -
يعلمون بما تضمنه تقرير رئيس ديوان المحاسبة من
إشارة اليهم ، وإلى الجريمة السوداء التي اقترفوها ،
حتى هربوا - مدفوعين بالذعر ، وبالفيط - إلى « محمود
محمد محمود » ، في محاولة مستميتة للضغط عليه ،
لكي يحذف من تقريره كل ما جاء فيه من إشارات إلى
صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة . . .

ولكن « محمود محمد محمود » كان رجلا شريفا ،
ولأنه رجل شريف ، فقد أبى عليهم أن يحولوه إلى أداة
من أدوات التضليل ، والعبث ، والخيانة . فصمم على
ألا يحذف حرفا واحدا مما جاء في تقريره . وكان لأبد ،
وهو يواجه قوة شرسة تدافع عن حصونها ، من أن يدفع
ثمن أصراره على ألا يكون أداة من أدوات التضليل ،
والخيانة . ودفع الرجل الثمن . استقال من منصبه في
سعادة ، ورضى . . وايضا في صمت . .

وحسب المجرمون أنهم قد اخرسوا صوت الحق إلى
الأبد . وان ستارا كثيفا من الصمت قد نزل على جريمتهم
وان احدا لن يجرؤ على الاقتراب منها ليخرجها من قبرها .
ولكن المجرمين - على ذكائهم - كثيرا ما يخطئون الحساب .
وكل المجرمين ، في كل جريمة ، اخطأ مجرموا الذخيرة

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو - للاستاذ عبد الرحمن الرافعي .

الفاسدة الحساب • فبينما اگتفى «محمود محمد محمود» باستقالته من منصبه ، كثر من لرفضه الرضوخ لما حاول المجرمون ان يفرضوه عليه • فان مصر يا اخر تقدم • فى جسارة المؤمنين بأنفسهم ، وبواجبهم ، وبوطنهم وألتقط « الحربة » من يد «محمود محمد محمود» •• وراح يهاجم الاسد ••

كان ذلك المصرى المؤمن ، الجسور ، هو « مصطفى مرعى » عضو مجلس الشيوخ حينذاك • لقد علم الرجل بما جرى من رئيس ديوان المحاسبة ، وبما جرى معه • فقدم لرئيس الوزراء سؤالاً عن الاسباب التى ادت الى استقالة « محمود محمد محمود » من منصبه واجاب رئيس الوزراء على سؤال « مصطفى مرعى » فقال فى اجابته كل شىء اراد ان يقوله •• الا الحقيقة • عندئذ ، حول « مصطفى مرعى » سؤاله الى « استجواب » هز قاعة مجلس الشيوخ ، بل هز مصر كلها هزا عنيفاً • (ولقد جئنا على ذكر هذا الاستجواب ، وما قد ترقب عليه من نتائج بالغة الاثر ، والخطر ، ونحن نعرض ، فى صفحات سبقت ، لقصة ارتفاع وسقوط « كريم ثابت »)

واذ استطاع الملك - اعتماداً على ما بين يديه من سلطات غير مشروعة ، من ناحية ، واعتماداً على تأييد « حكومة الوفد » لتصرفاته ، من ناحية اخرى - ان يسكت صوت الحق فى مجلس الشيوخ ، بذلك العدوان الصارخ الذى انزله بالمجلس ، وبالدستور معه - فانه لم يستطع ان يسكت صوت الحق الذى انطلق يدوى من منبر اخر ، غير ذلك المنبر الذى نجح فى ان يهدمه •• ولسوء حظ الملك ، وشركائه فى الجريمة ، ان المنبر الجديد كان من الاتساع ، والانتشار ، بحيث غطى مصر كلها •

فلقد دخلت « الصحافة » المعركة •• وتقدمت مجلة « روز اليوسف » ، وتقدم « احسان عبد القدوس » فآخذوا

مكانهما فى ساحتها .

فى ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ ، صدرت مجلة « روزاليوسف »
حاملة للناس أول حلقة فى سلسلة مقالات نارية كتبها
« احسان عبد القدوس » حول « الاسلحة » . والذخيرة
الفاسدة » . وفى هذا المقال الاول ، كتب « احسان »
يقول :

« كان استجواب « الاستاذ مصطفى مرعى » عن اسباب استقالة
رئيس ديوان المحاسبة السابق من منصبه ، شهادة مجد وفخار
لضباط وجنود الجيش المصرى . فقد اثبت « المستجوب » ان هؤلاء
الضباط والجنود لم تهزمهم جرأة العدو وحنكته ، انما هزمتهم جرأة
موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع . .
« واذكر اننى سألت المرحوم « احمد عبد العزيز » ، قائد
الفدائيين فى حرب فلسطين ، عن اليوم الذى لا ينساه من أيام
القتال . فاجابنى والدموع تملأ عينيه : « اننى لا أستطيع ان أنسى
يوم كان الباشجاويش يطلق مدفعه على مواقع العدو ، وقد وقف
من حوله « طاقم المدفع » من الجنود . . فاذا باحدى القنابل تنفجر
الى الوراء فتحطم المدفع ، وتقتل الباشجاويش وجميع رجاله ،
فيخرون صرعى فوق حطام المدفع ، وابتسامة الاستشهاد تضىء
وجوههم » .

« ولقد سبق أن أشرت أكثر من مرة الى أن حديث صـفقات
الاسلحة التى عقدت فى ايطاليا لم يعد سرا ، وأنه حديث تستطيع
أن تسمعه فى كل شارع من شوارع روما ، وناپلى ، وميلان ، كما
أشرت الى أن هناك « مندوبيا خاصا » لا يزال يقيم فى ايطاليا ،
واكتفى بأن أقول ان اسمه « أمين » ، يستطيع أن يتحدث طويلا
عن هذه الصفقات التى كان اليهود أنفسهم يحاولون بيعها الى
الجيش المصرى ليحاربهم بها .

كذلك أشرت الى أن هذا « المندوب الخاص » قاسى الامرين ،
وهو يحاول أن يؤدى واجبه بصدق وشرف . . ولم يقاس ما قاساه
من عملاء « دولة اسرائيل » ، بل من عملاء « مصر » الذين يشترون
السلاح باسمها . . والذين كان كل منهم يتستر على الآخر ، وكل
منهم يدافع عن شريكه فى الاثم !! .

« وسبق أن طالبت ، على صفحات هذه المجلة ، باجراء تحقيق

سريع ننقذ به سمعة « مصر » التي أصبح معروفا في العالم أجمع ، أنها دولة « مغفلة » ، وأصبحت أدواتها الحكومية علما عاى الرشوة .. وفساد الخلق والذمم ...

« وقلت أنى لا أستطيع أن أذكر اسماء ، لأنه ليس لدى مستندات . ولكنى اعرف ان احد ضباط الجيش أصبح يمتلك قصرا في جزيرة « كبرى » - مصيف أصحاب الملايين - يدعو اليه كل عام شخصيات مصرية كبيرة للتمتع بالجمال ، وبالراحة .. والهدوء .. على حساب شهداء حرب فلسطين الذين قتلهم الرصاص المغشوش ، وعلى حساب الشعب المصرى الذى ابتزت أمواله باسم العروبة ، والشهامة . ثم ناشدت وزير الدفاع أن يدعو اليه هذا الضابط ويسأله : من أين لك هذا ؟؟ . وان يراجع حسابات جميع الضباط والمتعهدين فى البنوك المحلية والاجنبية ، لعله - على الأقل - يجد مجالا للشك .

« الى أن تولى « مصطفى مرعى » شرح استجوابه فى مجلس الشيوخ . فاستخرج من تقرير رئيس ديوان المحاسبة السابق أدلة دامغة تثبت التلاعب الخطير الذى حدث فى شراء هذه الصفقات ، كما ثبت أنها كانت تتم مع علم رجال وزارة الدفاع بما فيها من تلاعب ، ومع علمهم بانها اسلحة مغشوشة ، ومع علمهم بأن هذه الاسلحة المغشوشة سوف توضع فى ايدى جنود وضباط مصريين ليحاربوا بها ، فى حين انها لا تصلح للحرب ، ولا للدفاع عن النفس !!

« ورغم ذلك ، فقد حاول وزير الدفاع ان يدافع عن هذه الصفقات .. ولم ينتظر حتى يجرى بنفسه تحقيقا دقيقا .. ولم يسمح بأن يترك فى نفسه حتى مجالا للشك ، وسوء الظن الذى يدل على حسن الفطنة .. بل لقد أعد الوزير دفاعا ، او أعد له دفاع ، قام بالقائه فى مجلس الشيوخ . وعندما رفض المجلس ان يستمع اليه - لأن الوثائق كانت أقوى من أن تحتل دفاعا - نشر الوزير دفاعه فى الصحف ...

« وفى مجلس الشيوخ .. حاول « فؤاد سراج الدين » الكلام باسم الحكومة . فبدأ كلامه منشدا ، معجبا بسحر بيانه ، قائلا : « لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى ، وصفق فيه المطعون للطاعن ، وهش فيه المضروب لجلاده ، كما وقع فى هذا الاستجواب » .

« ولقد اراد « فؤاد سراج الدين » ، بهذه الكلمات ، أن يقول

أن الاتهامات التي ضمنها « مصطفى مرعي » استجوابية ، وقعت كلها في عهد الحكومات السابقة على « حكومة الوفد » .

وهذا صحيح . . فان المتهم هو الحكومات السابقة ، والرجل الذي يوجه الاتهام كان وزيرا في احدى هذه الحكومات السابقة ، فهو يعترف ولا يتهم . فلماذا ، إذن ، تحمس « سراج الدين » كل هذا الحماس الذي كاد يفقده أعصابه ، وهو يحاول الدفاع عن الاتهامات التي وردت في تقرير رئيس ديوان المحاسبة ؟؟ . « هل كان « سراج الدين » يدافع عن « السعديين » و « الدستوريين » ، ووزراء « السعديين » و « الدستوريين » ، ومن عاونهم في حكوماتهم ؟؟ .

« وما هذا الحب المفقود الذي تحرك ، فجأة ، في قلب « سراج الدين » ودفعه لأن يدافع عن فضائح وقعت في عهد حكومات غير وفدية ؟ »

« ولماذا لم يؤيد هذه الاتهامات ، حتى يدمغ حكم الاقليات بفضيحة لا تمحى مدى الدهر ، وهو ما يدعو اليه وأجبهه ، وتعصيه الحزبي ؟ »
« ان هناك سرا . . . !

« وهو سر ليس في حاجة لأن يفصح عنه « قواد سراج الدين » لأنه سر مقصوح !!

« ويعد . . .

« فان الراي العام كله يؤمن بأن هناك جريمة وطنية قد وقعت . . وكل جريمة لا بد لها من فاعل .
« فاين الفاعل في هذه الجريمة . . ؟؟
« اين المجرم . . ؟؟

« ان كل ضابط وجندي - واقولها صريحة - لم يعد يطمئن ، بعد الذي سمعه في مجلس الشيوخ ، الى سلاحه ونخيرته . وعندما يفقد الجندي ثقته بسلاحه ، يفقد ثقته بنفسه ، ويفقد روح القتال ، ويضيع مستقبل مصر .

« ولن يستعيد الجندي المصري ثقته بسلاحه ، وبأنفسه ، الا اذا اطمأن الى ان الحكومة جادة في تحقيق اتهامات ديوان المحاسبة - وهو الرقيب الاعلى في الدولة - واطمان الى ان وزارة الدفاع قد ظهرت ، وظهر المتعاملون معها من كل شائبة ، ومن كل شك .

« واتقوا الله في مصر ٠٠ وفي جنود مصر ٠٠ وفي ضباط مصر »

كانت تلك هي الحلقة الاولى في سلسلة مقالات « احسان عبد القدوس » التي راحت تتتابع أسبوعا بعد أسبوع ٠٠ وتزداد ، مع كل اسبوع حدة وعنف ٠٠ وتصبح كل واحدة منها اكثر تحديدا من سابقتها بالنسبة لنوعية الصفقات ، وبالنسبة لنوعية « المتجرين » فيها وبها .

عندئذ ، لم يجد وزير الحربية مفرا - وقد ذاعت فضيحة الفضائح ، وانتشرت ، واصبحت على كل لسان - من ابلاغ النائب العام ليتولى التحقيق . ولكن ، ليس مع الذين عقدوا تلك الصفقات ، وانما مع « احسان عبد القدوس » !!!

وبدا النائب العام - محمد عزمى بك - تحقيقه . وبدأ « احسان عبد القدوس » يقدم اليه ما كان تحت يده من مستندات مؤيدة لكل حرف كان ينشره . ومن خلال هذه المستندات نفسها ، وخطوة بعد خطوة ، بدأت دائرة الاتهام تتسع ٠٠ واخذت تشد الى محيطها كثيرين من رجال «الحاشية» على رأسهم « انطون بوللى » و «محمد حلمى حسين» و « ادمون جهلان » الذى لم يكن - رسميا - من رجال « الحاشية » ، ولكنه كان يقوم بدور « السمسار الاول » للملك فى صفقات الذخيرة الفاسدة . ووجد النائب العام نفسه مطالبا بالتحقيق مع اولئك جميعا ٠٠ كما وجد نفسه مضطرا لان يطالب بابعاد الفريق « محمد حيدر باشا » - القائد العام للقوات المسلحة ، ورجل الملك الاول فيها - وكذلك الفريق « عثمان المهدي » - رئيس هيئة اركان حرب الجيش - عن

منصبهما حرصا على سير التحقيق .
لكن الملك مالبث حتى أدرك ان التحقيق - وقد
نجح في ان يشد الى دائرته ، رجال حاشيته وعملائه
- فانه لابد ممتد الى شخصه ، وهو ما لن يسمح
به . ومن هنا ، بدأ - بكل ما يملك من سطوة ، وقوة
- يتحرك للتدخل فى سير التحقيق . فاذا به - اعنى
التحقيق - يلتوى ، ويتعثر ، ويفقد الكثير من قوته ،
ومن استقامته ، ومن نقائه . واذا به « يحفظ » بالنسبة
لرجال الحاشية . واذا بالفريقين : « محمد حيدر » ،
و « عثمان المهدي » . . . يعودان ، احدهما تلو الآخر ، الى
منصبهما . واذا بالنائب العام الذى كان قد ارتفع فى
نظر الشعب ، الى اعلى عليين ، يعود فيسقط من خالق .
فلا يعطف عليه أحد ، ولا يترحم عليه احد !!



وما كاد النائب العام يستسلم للاغواء او للارهاب .
ويخضع ويخضع . . . ثم يقوده استسلامه للاغواء او للارهاب ،
الى السير بذلك التحقيق التاريخى الخطير فى دروب أخرى
غير تلك التى كان قد سلكها من قبل - ما كاد النائب العام
يفعل هذا ، حتى انفجرت « الاقلام الحسرة » فى ثورة
عنيفة . ومضت تهاجمه ، وتدينه . . . وتدين معه ، بل
وقبله ، اولئك الذين نجحوا بما يملكون من قدرة على
الاغواء والارهاب ، فى ان يحولوه عن طريقه . !

ففى يوم الثلاثاء ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ ، صدرت
« اللواء الجديد » وبها الخبر التالى ، تحت عنوان : « نقل
النائب العام » :

« كانت الحكومة قد خیرت النائب العام بين الاستقالة ، او
النقل الى منصب آخر . وقد فضل النائب العام ان ينقل !! .
» وعلى ذلك ، وافق مجلس الوزراء فى جلسته التى عقدت

أمس الاول على نقل « محمد عزمى بك » الى منصب رئيس ادارة قضايا الحكومة . !! »

وفى صباح الثلاثاء ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ ، صدرت « اللواء الجديد » مرة ثانية ، حاملة على صفحتها الاولى طلبة جديدة من طلقات « مصطفى مرعى » ، تحت عنوان : « الدائرة تدور » - قال فيها :

« نعم الدائرة تدور . . . وانها لتدور بسرعة سريعة ، وعنيفة . يحركها الطمع الطامع الذى لا يعرف حداً ، وتدفعها الانانية السوداء التى تجرد الانسان من انسانيته ، فاذا به وحش مفترس . وقد يكون الوحش اكثر منه برا ورحمة .

« ولقد هم « محمد عزمى بك » ، يوم كان نائبا عاما ، ان يعترضها ، وان يقف فى سبيلها باسم القانون ، ولحساب القانون فاشتد فى الحق بعض الشدة ، وقطع برأى جرىء فى بعض تحقيقات الجيش ، واحال منها ما احاله على القضاء ، فلم تشأ « الدائرة » ان تصرعه فورا ، لأنها لو كانت قد صرعه وقتها لسقط « بطلا » فيه انفاس تتردد . فامهله قليلا ، وسلطت عليه مؤثراتها . فاذا هو يلين ، وينطوى ، ويسلم ، ويعلن البراءة المطلوية . !!

« ولقد ظن الرجل انه مستحق بعد هذا ان يستريح ، وان يطمع فى مستقبل باسم . فاذا بها تصرعه وتلقى به فى عرض الطريق جثة هامدة ، لاتجد من يشفق على صاحبها ، او يرثى له . !!

« واراد وزير العدل ان يكون اكثر مهارة وكياسة ، فغضب او تغاضب على النائب العام المعزول . وراح يتجر بغضبه او تغاضبه على الطغاة والناس معا . يتجر به على الطغاة ، فيفهمهم انه ما كان يود ان تصل الامور الى ما وصلت اليه ، وان تمرد النائب العام المعزول هو الذى ادى الى هذه النتيجة . ويتجر به على الناس فيفهمهم ان النائب العام المعزول لم يؤد واجبيه على وجهه الصحيح ، وانه - هو - كان يود لو كان هذا النائب اكثر جراءة وشدة فى الحق . !!

« ولكن « اللعبة » تتكشف . فلا ينخدع الطغاة ، ولا ينخدع الناس . ولهذا ، فسوف ترى ، عما قريب ، ان « الدائرة » لا بد

مستأنفة دورتها ، وان وزير العدل الغاضب ، المتغاضب ، موشك
ان يجد من يلزمه بان يستقيل . !
« وكان على » النحاس باشا « ان يساهم في هذه المأساة ، وان
يستغلها ، وان يتجر ، هو الآخر ، بها ، فما وني ، ولا فرط .
بل وثب ، وتحفز .
« كان عليه ان يساهم في المأساة ، فاسهم فيها فعلا بمقدار
ما اثر في النائب العام المعزول ، وأوحى اليه فكان « الحفظ »
المطلوب !!

« وكان عليه ان يستغل هذا « الحفظ » . فما ان استقر
عليه الرأي ، واعلن على الملأ ، حتى راح « النحاس باشا » ،
يبأركه ، وبؤيده ، ويشيد بفضل « النيابة العامة » التي قضت
به . ولا يفوته في هذا المقام ان يدس للمعارضة ، فيزعم انها
تجنت على ابرياء . . واساءت الى من لا يستحقون الاساءة . !!
« والحق ان « النحاس باشا » كان قاضيا نزيها ، لكن الحق
ايضا انه اليوم آخر من يصح له التحدث في النزاهة .

« والحق ان « النحاس باشا » رجل سياسي ، لانه هو الذي
يوجه السياسة المصرية منذ اكثر من عشرين عاما ، لكن الحق
ايضا انه سياسي قصير النظر . لانه لو كان غير ذلك ، لادرك
ان « الدائرة تدور » ، وان دوره مرتقب . . ان لم يكن اليوم .
فغدا . »



وفي يوم الاثنين التالي لقيام « مصطفى مرعى » باطلاق
طلقته المدوية هذه ، كنا - هو وانا - نتناول العشاء
على مائدة الاستاذ فتحى رضوان ، صاحب « اللواء
الجديد » ، بدعوة منه . وكان طبيعيا ان يكون ما جرى
للنائب العام - محمد عزمى بك - وما جرى منه ،
هو حديث المائدة في تلك الليلة . واليك ما كتبه في
مذكراتى بتاريخ : الاثنين ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ ، حول
ذلك الحديث . .

« كنا ثلاثة على مائدة العشاء عند الاستاذ فتحى رضوان هو ،
ومصطفى مرعى بك ، وانا ، وقد امتدت جلستنا ، بعد ان فرغنا

من عشائنا الى ما بعد منتصف الليل . وكان الموضوع الذى فرض نفسه على جلستنا هذه ، هو موضوع النائب العام - محمد عزمى - وموقفه من قضية الذخيرة الفاسدة . وقلت ، موجهًا الحديث لمصطفى مرعى :

- المعتقد أن النائب العام تصور أن الملك كان سيقطله ، فيما لو استمر فى تحقيق هذه القضية حتى نهايتها المحتومة ، ففقد به الخوف من الموت عن الاستمرار فى طريقه .

- ان هذه أوهام صورها « لعزمى » خياله ، فلم يكن هناك من يفكر فى قتله ، بل لم يكن هناك من يجروء - وسط الظروف المحيطة كلها - على قتله ، وحتى اذا سلمنا بوجود هذا الاحتمال الذى لاأريد أن أسلم به - فلقد كان على « عزمى » أن يذكر أن المرء ميت لا محالة ، وأنه ليس من الضروري أن يقتل الإنسان لكي يموت . . . ولقد كان على « عزمى » - تبعًا لهذا الايمان بالله ، وبقضائه ، وقدره - أن يرعى الامانة المقدسة التى وضعها الوطن بين يديه . لقد كنت ممن رشحوا « عزمى بك » لمنصب النائب العام ، وقد رشحته لهذا المنصب بحماس شديد ، ولعلنى لم اندم فى حياتى على شىء ، قدر فدى على حماسى القديم لهذا الرجل . ثم أنهى « مصطفى مرعى » كلامه بقوله :

- لقد كتبت فى « اللواء » أهاجم « عزمى » ، ولكننى لم أكتب ما كتبتة ضده ، الا بعد أن قابلته ، وعرفت حقيقة موقفه كما رواه لى بنفسه ، وبلسانه ! .

وانتقل بنا الحديث بعد ذلك الى ما ينتظر أن يكون عليه موقف « قاضى الاحالة » الذى أحيل اليه بعض المتهمين فى تلك القضية . فقلت :

- ان القضية اكبر بكثير من القاضى الذى أحيلت اليه ، فهو شاب حديث عهد بالقضاء ، وليس له من التجارب ما يجعله يستطيع السيطرة على التيارات التى سوف تتقاذفه .

فقال « مصطفى مرعى » :

- الحقيقة ان القضية كانت اكبر من كل يد تولتها . . . وهذا هو سر هنياعها .

ولم تكن « الدائرة تدور » هي اول طلقة مدوية يطلقها
الاحرار فى معركة النائب العام • فقبلها - بنحو شهر
تقريبا - اطلق « فتحى رضوان » طلقة لا تقل عن
« الدائرة تدور » دويا وعنفا. والحق ان النائب العام،
وقد نجح الاغواء من ناحية ، والارهاب من ناحية اخرى ،
فى ان يفعل به فعلهما .. لم يلبث ان فقد توازنه ،
كل توازنه .. ومضى يتصرف على نحو اصاب الناس
بما هو اكثر من الحيرة فى امره • اصابهم بالذهول •
فلقد تأكد لديهم ان الرجل لم يفقد شجاعته فحسب،
بل فقد معها الحد الأدنى من القسورة على الاحتفاظ
بالكرامة : كرامته كإنسان .. وكرامته كموظف عام
يشغل اخطر مناصب القضاء الواقف •

وكانما أبى الطفافة ، وقد نجحوا فى ان يحسدوا
الرجل من شجاعته ، الا ان يجردوه من كرامته • وكان
افزع ما فى الامر انه استسلم لما اراده الطفافة به .. !
فبعد ان فرغ النائب العام من تحقيق تلك القضية
الخطيرة .. وبعد ان اصدر « امره » بحفظ التحقيق
بالنسبة لرجال « الحاشية » الذين شملتهم قائمة الاتهام
فيها .. خطا على طريق السقوط خطوة واسعة - فتوجه
الى « قصر عابدين » - مصطحبا معه رجال النيابة
الذين كانوا معاونونه فى تحقيقها - وقيد الجميع
اسمائهم فى « دفتر التشريعات الملكية » مؤكداين أو
مجددين ، لا ندرى ، ولاءهم للجالس على العرش • !!

لكن « الاحرار » لم يدعوا هذه السقطة البشعة
تمر .. فقد شرع « فتحى رضوان » قلمه ، وكتب الى
النائب العام خطابا مفتوحا حملته اليه ، وآلى الرأى العام
كله ، صحيفة « اللواء الجديد » فى عددها الصادر فى ١٧ :

ابريل سنة ١٩٥١ . وجاء في هذا الخطاب المفتوح الذي نشره كاتبه تحت عنوان : « ما هي المناسبة السعيدة التي سجل النائب العام من اجلها اسمه في دفتر التشريفات؟ » ما يلي :

« حَضْرَةُ صَاحِبِ الْعِزَّةِ النَّائِبِ الْعَمُومِيِّ »
 « طَلَعَتْ عَلَيْنَا الْإِصْحَافُ بِأَنَّكُمْ قَصَدْتُمْ « قَصْرَ عَابِدِينَ » ، وَمَعَكُمْ
 مُعَاوَنُوكُمْ وَوَكِلَاؤُكُمْ الَّذِينَ أَشْتَرَكُوا فِي تَحْقِيقِ « قَضِيَّةِ الْجَيْشِ »
 ثُمَّ وَقَعْتُمْ جَمِيعًا فِي دَفْتَرِ التَّشْرِيفَاتِ •
 « وَقَدْ تَسَاعَلَ كُلُّ مِصْرِي عَنْ هَذَا « الْمُنَاسِبَةِ السَّعِيدَةِ »
 الَّتِي أَنْفَرْتُمْ ، وَوَكِلَاؤُكُمْ ، بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا ، وَالَّتِي فَاتَ عَلَيْهِمْ
 جَمِيعًا أَنْ يَنْتَهِزُوهَا لِيَعْبُرُوا عَنْ وَلَائِهِمْ لَجَلَالَةِ الْمَلِكِ • !

« ولعله من فضول القول أن تسجل هنا أن التعبير عن الولاء عمل ممدوح • ولكن التقاليد جرت على أن المصريين ينتهزون الفرص العامة ، والمناسبات الشخصية ، لإظهار هذا الولاء ، فهم اعتادوا أن يقصدوا إلى القصور الملكية في القاهرة أو الإسكندرية في الأعياد الدينية ، وفي الأعياد الوطنية ، وما إلى ذلك من المناسبات العامة • كما ألفوا أن يذهبوا فرادى إذا كانوا على سفر ، وعادوا إلى الوطن • أو إذا كانوا في مناسبات من مرضهم وتمت لهم نعمة الشفاء • أو كان الملك قد شملهم بعطفه فممنحهم رتبة ، أو أعاد عليهم نيشانا ، أو ولاهم بعض المناصب العامة أو وأساهم في مصاب •

« ولم يسمع الناس أن شيئا من هذه الدواعي قد وقع - فلا اليوم الذي قصدتم فيه إلى « القصر الملكي » كان يوم عيد ، ولا أنتم مرضى أو على سفر ، ولم نسمع انكم قد منحتم رتبة أو نيشانا !

« ولقد اعتكفتم عزتكم مرارا ، وخرجتم من اعتكافكم ، فلم
تروا ما يدعو الى قيـد اسمكم في دفتر التـشريفات ، لان الامر
لم يعد ان يكون وعكة لم يطل فيها غيا بكم عن العمل ، بل
لحكم لم تنقطعوا خلالها عنه . »

« ولا أكنتم عزتكم ان الذى زاد من حيرة المصريين ، انكم لم تقصدوا الى « قصر عابدين » ، وحدكم . انما اصطحبتم معكم حضرات محققى « قضية الجيش » ، فتساءلوا : ما المقصود من تخصيص هؤلاء الاساتذة المحققين بشرف صحبتكم لأداء هذا

الواجب العظيم ؟ !! وما الذى حال دون بقية حضرات وكلاء النيابة ، فى طول البلاد وعرضها ، وبين التمتع بهذه الخطوة المرموقة ، وهذه الفرصة الغالية ؟ !!

« ولقد ضرب الناس أحماساً لأسداس ، ليحلوا هذا « اللغز » المعنى . فلم يهتدوا الى حل ! »

« وقد كان من الخير الا يفكروا فيما وراء القيد » بدقتـر التشريقات « من معان ، باعتبارها واجبا عاديا ومألوفا ، ولكنهم حملوا على هذا التفكير حملاً . والذى يلومهم على أنهم فكروا هذا التفكير ، انما يتجنى عليهم ، فلقد جاء ذهابكم الى القصر الملكى ، ومعكم محققو قضية بذاتها - دون غيرها من القضايا - عقب صدور قراركم بحفظ الدعوى بالنسبة لبعض المتهمين من أفراد الحاشية الملكية - أمرا غير مسبوق فى عالم القضاء . ولعله لم يلق ارتياحا فى دوائر « القصر » نفسه . . . لأنه بماذا يفسر ؟ !

« أفسر بأنه اعتذار عن اجراء التحقيق مع هؤلاء الكبار ؟ ! اذن ، لتكوين الطامة الكبرى أن يجد « الأمين على الدعوى العمومية » نفسه مضطرا الى الاعتذار عن تحقيق رأى أن دواعى العدالة تقتضيه ، مهما كان المتهم ، وايا كانت التهمة .

« أم هو رد على ما يكون قد تناثر من الخصوم ، والحاسدين ، ماسا بأسلوب عزتكم فى تحقيق الوقائع الخاصة بهؤلاء الكبار الذين حفظت القضية بالنسبة لهم ؟ !

« ولكن . . . متى كان القاضى مطالبا بأن يفسر اجراءاته ، ويكشف عن عواطفه الخاصة وهو يتناول دعوى من الدعاوى ؟ ! « ومع ذلك ، فان هذا التفسير هو اسلم التفسير . ولكن ، ينقضه أنكم تأخرتم فى اتخاذ هذه الخطوة حتى صدر قرار الحفظ . ! »

« ولقد ظن بعض المتعمقين انكم اعتبرتم الفراغ من تحقيق « قضية الجيش » مناسبة غير عادية لا تعرض فى حياة النائب العام كل يوم ، وقد لا تعرض له أبدا ، وانكم رأيتم ان تنتهزوها فرصة لتعلنوا ولاءكم ، وولاء من أعانوكم فى هذا العمل الشاق . كأنما كان تحقيق هذه القضية محنة من المحن . . . وكأن زوال هذه المحنة يستوجب الحمد لله ، وللملك !!

« بقى بعد ذلك أن نقول : ان الذين يأخذون الامور من ظواهرها . . . والذين يتعمقون فيها ، ويبحثون عن خوافيها واسرارها -

هؤلاء ، واولئك مجتمعون على ان قيد اسمكم « مع اسماء محققى
» قضية الجيش « - بعد صدور قرار الحفظ - هو عمل لم يستطع
الناس ان يفهموا الغاية منه ، واحس كل منهم بقلق لم يعرفوا
بالضبط مصدره ، وقد كانوا يودون الا يصيبهم مثل هذا
القلق . !!

« ومن حق المصريين جميعا ان يعلنوا هذا اليكم . وقد لا
يطمعون فى ان تصدروا بيانا تكشفون فيه غوامض هذا المسلك
غير المألوف . ولكنهم يتركون لكم اختيار الوسيلة التى تبدد
قلقهم ، وتريح ضمائرهم . »



على ان النائب العام ، فى ذاته ، وعلى الرغم من مواقفه
التي اعتصرت قلوبنا حزنا ، والمأ ، لم يكن هو الهدف
الحقيقى لذلك الهجوم المكثف الذى شنه « الكتاب الاحرار »
عليه بسبب ترديه ، وانهيائه ، بقدر ما كان الهدف
الحقيقى هم اولئك الذين ساقه طغيانهم الى هذا التردى ،
وذلك الانهيار . كان ذلك واضحا كل الوضوح فى كلمة
« مصطفى مرعى » : « الدائرة تدور » . كما كان واضحا
بنفس الدرجة فى مقال فتحى رضوان : « خطاب الى النائب
العام » . ثم بلغ هذا الوضوح أشده ، فيما تلا ذلك من
هجمات اتجه بها « فتحى رضوان » ، مباشرة ، الى « رجال
الحاشية الملكية » ، فكتب فى « اللواء الجديد » يقول :
« على رجال الحاشية الذين حفظت الدعوى بالنسبة لهم
ان يستقيلوا من مناصبهم » . فلما لم يستقيلوا - وما
كان ممكنا ان يستقيلوا - عاود الهجوم عليهم بمقال
جديد . . بطلقة جديدة ، جعل عنوانها : « المفسدون
الملتصقون بالحاشية يضرونها اكثر مما ينفعونها » !!

واذ اسرف الطغاة فى طغيانهم على ذلك النحو . كان
طبيعيا ان يزداد الهجوم عليهم حدة وعنف . فلقد ترتب
على انهيار النائب العام ، نتيجة لاستسلامه للاغواء أو

للارهاب ، ان عاد « الفريق محمد حيدر » - رجل الملك الاول في الجيش - الى مكانه القديم كقائد عام للقوات المسلحة . . بعد ان كان قد ابعد عنه بناء على طلب النائب العام ، قبل ان يتردى وينهار . ثم ما لبث « الفريق عثمان المهدي » - بعد فترة وجيزة من عودة « حيدر » - ان استرد هو الآخر موقعه القديم بجواره ، كرئيس لهيئة اركان حرب الجيش !! .

وبينما كان ظاهر هذه التصرفات ، واشباهها ، يوحى بأن الطغاة قد اخذوا يستعيدون قواهم التي كانت قد تبعثرت . كان واقع الامر يؤكد أنهم يلفظون انفسهم الاخيرة ، وان ما بدا منهم للناس وكأنه فورة القوة ، لم يكن - في حقيقته - سوى صحوة الموت ! .



واذ امعن الطغاة في تحديهم لمشاعر الشعب على هذه الصورة التي تمثلت في حفظ القضية بالنسبة للمتهمين فيها من رجال « الحاشية » ، ومن أتباع الملك وعملائه . . ثم في استرداد « حيدر » و « عثمان » لموقعيهما ، فان الرد على هذا التحدي - وبكل الجرأة والعنف - كان جاهزا دائما على اسنة اقلام اولئك الذين كانوا قد نذروا انفسهم لتعرية الطغيان، ولمقاومته ، ومقاتلته حتى الانفاس الاخيرة . . انفاسه ، او انفاسهم .

ومن هنا ، فانه ما كاد نبأ رجوع « حيدر » الى موقعه القديم يذاع بين الناس، حتى تولت صحيفة « الاشتراكية » - وكانت علما خفاقا من أعلام المقاومة - الرد عليه من خلال واحدة من صرخات « احمد حسين » العالية ، تاريخها ٤ مايو سنة ١٩٥١ ، جاء فيها :

« يتردد في الصحف هذه الايام ان « الفريق محمد حيدر » في طريقه الى منصبه الذي سبق ان استبعد عنه . وقد لا تظهر هذه

الجريدة الا بعد أن يكون قد عاد بالفعل الى منصبه . ولقد كانت هذه الجريدة على رأس الذين نادوا بضرورة اخراج « الفريق حيدر » من منصبه ، بل ومحاكمته أمام المحكمة المخصصة المعدة لمحاكمة الوزراء .

« ونحن ، اليوم ، اشد استمساكا بهذا الرأي . ولا يغير من الموقف انتهاء التحقيق في قضايا الجيش . فان أحدا لم يوجه الى « الفريق حيدر » اتهاما في شرفه ، أو في نزاهته . ونحن الذين قسونا في الكتابة ضده ، لم نتعرض أبدا لهذه النزاهة . بل لعلنا أشرنا في أكثر من مرة ، ان لحيدر من كبريائه ، وعجرفته ، وغناه الموروث ، ما من شأنه ان يجتبه التلوث بالرشوة أو الاختلاس .

« ولكن مسئولية « حيدر » الكبرى ، كوزير ، تتلخص في ان تلك الكوارث التي حاقت بالجيش المصري ابان معركة فلسطين ، وهذه الجرائم البشعة التي لا مثيل لها في تاريخ أية أمة من الأمم ، قد وقعت خلال مسئوليته كوزير للحربية .

« وفي استطاعة أي موظف صغر أو كبر في وزارة الحربية ان يتخلى عن المسئولية بأن يلقيها على عاتق غيره . في استطاعة كل انسان أن يتحلل من المسئولية ، الا رجل واحد لا يستطيع ان يتحلل من مسئوليته . ذلك الرجل هو الوزير . فان الوزير ، في مصر ، يتمتع بسلطان مطلق . ولا يبرم في وزارته أمر ، مهما صغر ، الا بعد استئذانه . والدستور يفرض أن الوزير مسئول عن اخطاء جميع التابعين له . ولا يمكن ان يمارى انسان في هذا البلد - الا ان يكون معتوها ، أو أحقق - في ان جرائم بشعة قد ارتكبت في وزارة الحربية ابان حملة فلسطين .

« وليس يعنينا ، كما قلنا أكثر من مرة ، من الذي ارتكب هذه الجرائم . انما المهم هو انها ارتكبت . والمسئول الاول عن وقوع هذه الجرائم - من الناحية السياسية والادبية - هو الوزير . ولا يستطيع الوزير ان يفر من هذه المسئولية . لانه لو قال عن نفسه انه كان « مغفلا » ، فالوزارة ليست ناديا للمغفلين . ولو قال عن نفسه انه كان « لا يدري » فالوزارة ليست محلا للمهملين . ولذلك ، ففي كل البلاد الدستورية يتحمل الوزير نتيجة الاخطاء التي يرتكبها بقية الموظفين . وفي أعقاب كارثة ككارثة فلسطين ، لا ينحى الوزير والوزارة المسئولة فحسب ، بل ويحاكمون .

« هذا هو الدستور • وهذه هي تقاليد الديمقراطية • ولذلك ، فإنه عندما تقدم الحكومة على إعادة « الفريق حيدر » ، على الرغم من كل هذه الظروف ، فإن هذا يكون معناه إهدار الدستور ، وإهدار الديمقراطية •

« وحسبك أن تطالع السخف الذي نشرته الصحف ، من أن « جنابه » اشترط لعودته للخدمة أن يعاد إعطاء رتب «الباشوية» و « البكوية » - اتوماتيكيا - لكبار ضباط الجيش ، وأن يزداد من سلطانه ، وأن يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، لا وزير الحرية • !!

« ولك ، بعد هذا ، أن تسأل : وما جدوى وجود وزير الحرية إذن ؟ ! بل ما جدوى وجود البرلمان ، والدستور نفسه • إذا كان أحد ضباط الجيش يريد أن يتمتع بسلطان مطلق ، لا يحاسب عليه أمام ممثلى الأمة • ؟ !!

ثم اعقبت « اللواء الجديد » ، فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ صرخة « احمد حسين » هذه ، بصرخة من عندها ، عنوانها : « لحساب من هذا ؟ » جاء فيها :

« هناك أشياء عجيبة تقع فى حياة هذا الشعب ، ولا يمكن أن تقع فى حياة أى شعب آخر • وواحدة منها تكفى فى الشعوب الحية لأحداث هزة عنيفة ، ولكنها فى مصر تتجمع ، وتتوالى ، وتتم • كل شيء يمكن أن يقع ، وكل شيء يمكن أن ينسى !!

« فحيثما تلفت الانسان ، والقى بصره ، وقع على لغز محير • أو على تصرف عجيب ، ويتساءل : لحساب من هذا ؟ وإذا لم يكن لحساب الشعب - ولا شيء فى هذا البلد يتم لحساب الشعب - فكيف يتم ؟ • وكيف يتركه الشعب يمر ؟ أم أن هذا الشعب ذاته خرافة ، ونحن الذين نعتقد بوجوده وأهمون مخدوعون ؟ !

لحساب من يرجع رجل من طراز حيدر (باشا) الى خدمة الدولة ؟

« الحساب الشعب ؟ ان الشعب يكره جلاليه • يكره الرجال الذين ربطوه الى ذبول الخيول لانه ثار فى وجه الانجليز • يكره الذين حاربوا وثبته الى الحرية ، وكانوا دائما فى صفوف أعدائه ، ولم يكونوا يوما فى صفه • !

« الحساب الجيش ؟ ان القواد المهزومين ، ووزراء الحرية الفاشلين ، تشكل الشعوب الحية المجالس التأديبية لمعاقبتهم ،

والحكم عليهم .. على الاقل بابعادهم عن الجيش ، احتفاظا بروحه المعنوية ، وابعادا لروح الضعف والهزيمة . !
« لحساب من ، اذن ، يعود هذا الرجل ؟ »

لا بد انه يعود لحساب جبهة أخرى غير جبهة الشعب والجيش . اليس هذا هو المنطق العادى البسيط ؟ اذا كان الشعب لا يريد ، فمن هذا اذن الذى يعود « حيدر » ليحقق مصلحته ؟ !
واية مصلحة هذه التى لا تتفق مع مصلحة الشعب والجيش ، ثم يصح ان تكون ؟ !

« أفهم ان يتم هذا حين لا يكون هناك شعب ، ولا يكون هناك جيش ، ولا يكون هناك وطن يضم الشعب والجيش . فهل تراها خرافة تلك المصطلحات كلها : فلا وطن ، ولا شعب ، ولا جيش . ونحن الذين نؤمن بهذا كله ، واهمون مخدوعون ؟ ! »

« ان عودة حيدر (باشا) ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهى . فما تطلع الشمس فى هذه الايام ، وما تغيب ، حتى تطالعنا بمثال من هذا النوع جديد . !! »
« انها روح التحدى لهذا الشعب واضحة ظاهرة . ففى مصلحة من يا ترى يدون هذا التحدى .. ؟ ! »

« لعله نى مصلحة هذا الوطن ، ومصلحة هذا الشعب ، ونحن الذين لم نشرب - بعد - من نهر الجنون ، واهمون مخدوعون . »

اما عندما استرد « الفريق عثمان المهدي » موقعه القديم بجوار « حيدر » شريكه فى « الغفلة » ، وشريكه فى « المسئولية » ، وشريكه فى « العود الحميد » . فقد صدرت « اللواء الجديد » حاملة المقال التالى ، تحت عنوان :
« عثمان المهدي .. كان لابد ان يعود ؟ » (١)

« أجل ... كان لابد ان يعود « عثمان المهدي » على رأس الجيش من جديد . فما دام « القديم » قد عاد سيرته الاولى .. »

(١) نشر كاتب هذه السطور ، ذلك المقال فى « اللواء الجديد » بتوقيع « ابن الوليد » . ولم يكن هذا هو اول مقال له عن « الفساد فى الجيش » فلقد بلغ عدد المقالات التى كتبها الكاتب فى هذا الموضوع باسمه الصريح فى مجلة « المصور » وباسمه المستعار فى اللواء الجديد « اكثر من ثلاثين مقالا . »

وما دام « الهدف » قد أصبح أن نعيد كل شيء ، وكل شخص ، الى ما كان عليه . . فلماذا لا يعود الرجل الذي انحصر كل دفاعه عن نفسه - حين سئل أمام النيابة في قضية الاسلحة الفاسدة - في قوله : « انه لم يكن مسئولا ، وانه لم يكن يدري من كل ما حدث شيئا » . على الرغم من انه كان رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش . !!

« لقد اعترف « عثمان المهدي » ، بالامس القريب ، باشياء خطيرة ، عندما خيل اليه ان الاعتراف بهذه الاشياء الخطيرة ، قد ينجيه . !! ثم عاد فانكر كل ما كان قد اعترف به ، عندما رأى ان « الانكار » قد يعيده الى مكانه القديم . . بل وقد يرفعه ويرقيه . !!

« وهكذا ينبغي ان يكون « المثل » الذي تقدمه لشباب جيشنا ليتمثل به . . ويحتذيه . !!

« أجل . . كان لابد أن يعود « عثمان المهدي » الى جـوار « حيدر » لتحقيق لهذا الاخير « ديكتاتورية » القيادة التي لا يستطيع الغيش بدونها . فان « حيدر » لن يجد رجلا يجيئ بكلمة : « نعم » ، كما يجيئها « عثمان المهدي » . . ولن يجد رجلا يمقت كلمة : « لا » ، كما يمقتها « عثمان المهدي » . . ولن يجد رجلا يحسن « الموافقة » على كل شيء ، وعلى أي شيء ، كما يحسنها « عثمان المهدي » . !!

« واني لأعلم ان مجلس الوزراء حريص ، كل الحرص ، على مزاج « حيدر (باشا) » . . وليس من الحرص على مزاج « حيدر » باشا « في شيء ان يصر مجلس الوزراء على استبقاء اللواء حسين فريد ، كرئيس لأركان حرب الجيش ، واستبعاد « الفريق عثمان المهدي » . . فلقد تبين ان « حسين فريد » يعرف كلمة : « لا » التي لم يسمع بها « عثمان المهدي » ، ولا يحب أن يسمع بها . . كما تبين ان « حسين فريد » لم يجد في نفسه استعدادا لأن يؤله « حيدر » . . ولا لأن يعبد « الصنم » . . بعد ان حطم الناس الاصنام منذ آلاف السنين . وعلى ذلك ، أخذ يعامل « رئيسه » « حيدر باشا » كإنسان يحترم نفسه ، ويحترم في نفس الوقت ، رئيسه الذي كان يجب ان يحترم اولئك الذين يحترمون أنفسهم .

« ولكن . . لان « حيدر » ليس رئيسا من هذا الطراز ، فقد أوغرت هذه المعاملة صدره على « حسين فريد » وأوشكت النار

أن تشب بينهما • ولكن « حسين فريد » رأى ألا يزيد النصار
اشتعالا • فعاد الى بيته ، ريثما يعود « القائد الخطير » الى
رشد ، فيدرك أن احترام الرجل ، أى رجل ، لنفسه ، ليس
جريمة يعاقب عليه بتفويض العيش ، وبالإهمال ، وبالإبعاد •

« ولست اليوم » الفريق حيدر « على هذا السلوك ، بقدر ما
أعذره • فلقد عاش الرجل أربعة وثلاثين سنة من عمره مع
السجناء وبينهم (١) • عاش « حيدر » أربعة وثلاثين سنة كاملة
مع أولئك التعساء الذين لا يستطيعون شيئا إلا أن ينحنوا
لعالية » ، وينحنوا للأمور ، وينحنوا حتى للسجان • !!
والرجل ، إذن ، معذورا إذا لم يجد في نفسه القدرة على معايشة
أولئك الذين يرفضون أن ينحنوا ، كما يرفضون أن يرددوا
كلمة : « نعم » مثلما يردد البيغاوات أية كلمة تسمعها • !!

وإذن ، فمن واجب مجلس الوزراء أن يغيثه على أن يمكن
نفسه في الأرض ، من واجبه أن يريحه من « حسين فريد » ،
ومن واجبه أيضا أن يعيد إليه « عثمان المهدي » • فذلك ادعى
الى راحته • وإلى اعتدال « مزاجه » • ويستطيع مجلس الوزراء
بأن يفاخر بأنه قد فعل •

« ولقد أعادت الحكومة » الفريق عثمان المهدي « رئيسا لهيئة
أركان حرب الجيش ، دون أن توجه اليه سؤالا واحدا عن أخطائه
في حرب فلسطين • ودون أن تحاسبه على أرواح الشهداء الذين
لقد ناهم نتيجة للخطأ ، ونتيجة للجهل ، ونتيجة لكل كلمة • •
بل لكل حركة كانت تصدر عن رأس القائد العام الخطير
• • « الفريق محمد حيدر » !!

أعادت الحكومة « عثمان المهدي » الى مكانه القديم دون أن
تسأله عن الأموال الطائلة التي ضيعناها ، ولا عن الأسلحة التي

(١) خدم « الفريق محمد حيدر » في الجيش سنة واحدة • انتقل
بعدها الى البوليس وكان أحد رجالين اشتهرا ، خلال ثورة سنة
١٩١٩ ، بقسوتهم الوحشية في معاملة المتظاهرين الذين كانوا
يهتفون مطالبين باستقلال مصر • ثم نقل بعد ذلك الى مصلحة
السجون ، وظل يترقى في مناصبها حتى أصبح مديرا لها ، ثم عين
في سنة ١٩٤٨ وزيرا للحربية ، وكان معروفا بأنه يدير حرب فلسطين
من مكتبه في القاهرة • وفي يناير سنة ١٩٥٠ فرضه الملك على « حكومة
الرفد » كقائد عام للقوات المسلحة !

بددناها ، ولا عن كرامة مصر التى اهدرها جهل « حيدر ،
و «عثمان » . !!

« اعادت الحكومة « عثمان المهدي » الى مكانه القديم ، دون ان
توجه اليه سؤالاً واحداً عن شيء من هذا كله . . . وأغلب الظن
ان الحكومة لم تكن لتقدر على ان توجه اليه سؤالاً واحداً عن شيء
من هذا كله . ذلك لانها حريصة ، كل الحرص ، على الا يصيبها
ما اصاب أعضاء مجلس الشيوخ الذين ساقطتهم شجاعتهم الى
الوقوف فى وجه « حيدر » وعصابته ، ليقولوا لهم باعلى الصوت :
كيف بددتم اموالنا ؟! كيف ضيعتم شئهداءنا ؟! كيف
جعلتم « مصر » سخرية الساخرين ، لتحققوا لانفسكم مجداً ، ذاتياً
. . . ومنافع شخصية . . . ورفعة اقمتموها - ان كانت هنالك
رفعة - على اشلاء آلاف الشهداء من ابنائنا . . . ؟!

وزب سائل يتساءل : هل كنا « مجانين » ونحن
نكتب ضد اولئك الطغاة . . . ضد الملك ، وضد حاشيته ،
وضد اعوانه ، تلك « الكلمات » التى كانت كأسنة الحراب
. . . مدوية كطلقات البنادق ؟!

ام اننا كنا مؤيدين « بسلطان » خفى اقوى من
« سلطان » الملك ، و « سلطان » حاشيته ، و « سلطان »
عمالئه . ؟ ! وان هذا « السلطان الخفى » الذى كنا
مؤيدين به ، هو الذى كان يشجعنا على أن نقول ما كنا
نقوله ، ونكتب ما كنا نكتبه ؟!

والحقيقة اننا لم نكن « مجانين » حين كنا نقول
ما نقوله ، ونكتب ما كنا نكتبه . . . بل الصحيح اننا
كنا فى قمة عقلنا . ولاننا كنا فى قمة عقلنا ، فقد فتح
« العقل » عيوننا ، اوسع ما تكون ، على نيران الفساد
التى كانت قد اشتعلت من حولنا ، وكادت تلتهم كل شيء
. . . كل غال وعزيز فى أرضنا : الحسرية ، والحق ،
والعدل ، والقانون ، وانسانية الانسان ، وكرامته .

وفضلا عن اننا كنا فى قمة عقلنا .. وان « العقل »
هو الذي فتح عيوننا ، اوسع ما تكون ، على نيران الفساد
التي كادت تلتهم كل شيء فى ارضنا . فاننا ، ايضا ،
لم نكن نحرص على شيء .. اى شيء . ثم نكن نحرص
على منصب ، ولا على جاه ، ولا على الحياة نفسها . لم يكن
هناك حرص من اى نوع يمكن ان يذل اعناقنا .. ومن
هنا ، واثتنا الجرأة ، وأوتينا الشجاعة لكى نقول ،
ونكتب كل ذلك الذى كان البعض يعتبرنا « مجانين »
حين كنا نقوله ، ونكتبه .

اما اننا كنا « مؤيدين » بسلطان خفى ، اقوى من
سلطان الملك ، واقوى من سلطان حاشيته ، واقوى من
سلطان اتباعه وعملائه . فذلك صحيح . وكان هذا
« السلطان الخفى » الذى كنا مؤيدين به ، هو « سلطان
الايمان » .. ايماننا ببلدنا ، وبشعبنا ، وبحقه المقدس
فى التحرر من الظلم ، ومن الخوف ، ومن القهر ، ومن
كل ما من شأنه ان يستذل انسانيته ، ويهدر كرامته .

الفصل الخامس

أوربا : القمار .. والغواني !

بينما كان قلب مصر يحترق بكل ذلك الذى كان
يجرى .. وبينما كان اهلها - على اختلاف اقدارهم ،
وثقافتهم ، ومواقفهم - قد اضحوا وليس لهم من هم
غير ذلك الفساد المروع الذى غرق فيه الملك حتى اذنيه ،
واغرق فيه حياتهم .. اذا بالملك - بكل الجرأة ، واللامبالاة
بما جرى ويجرى - يدير ظهره لمصر الحزينة ،
ولقلبها الذى كان يحترق ، ويستقل يخته الملكى الخاص :
« فخر البحار » متوجها الى « اوربا » فى رحلة مجهول
لاتحدده حدود !!

ولم تكن « اوربا » التى ادار « فاروق » ظهره لمصر
الحزينة متوجها اليها ، هى « اوربا الفكر » .. ولا هى
« اوربا العلم » .. ولا هى « اوربا الصناعة » . وانما
كانت « اوربا » التى قصدتها « فاروق » ، شيئا آخر
غير هذا كله .. كانت « اوربا : القمار .. والغواني » !!
فلم يكن « فاروق » ، بكل ما تأصل فيه ، وانحدر اليه ،
ليستطيع ان يقصد « اوربا » اخرى غير هذه . بعد اذ
صار « عبدا مطيعا » للفساد .. يأتمر بأمره ، ويسبلس
له قياده ! .

ويبدو ان « فاروقا » كان يعرف ، مقسدا ، حجم الفساد الذى انتوى ان يفرق فيه نفسه ، وسمعته ، وسمعة بلاده وشعبه ، ومن ثم ، اختار ان يسافر فى رحلة المجون هذه ، متنكرا تحت اسم مستعار هو : « فؤاد باشا المصرى » . !! كان التنكر تحت هذا الاسم المستعار يمكن ان يضل « اوربا » عن حقيقته . ! أو كان « اوربا » ، فى رأيه ، كانت من السذاجة بحيث لاتستطيع ان تتبين حقيقته لمجرد انه سافر اليها متنكرا تحت اسم « فؤاد باشا المصرى » !!

ولم يكن هناك ما هو اشد اغراقا فى الجهل . . جهل الملك ، وجهل مستشاريه ، من هذا التصور الساذج . ودليل ذلك ، ان « فاروقا » لم يكد يطاء ارض « اوربا » بقدمه حتى كانت عيونها كلها - ممثلة فى صحافتها ، وفى مصوريها ، وفى وكالات الانباء فيها - قد احاطت به ، وتركزت عليه . . ثم مضت - بغير عناء كبير - ترصد جميع حركاته وسكناته ، اذ كان بالنسبة لها صيدا تمينا ، ثم تطيرها اولا بأول ، للعالم الذى اخذ يأبى لمصر بمقدار ما كان فى تصرفات ملكها من مجون ، ومن ابتذال ، وترخص !

ولم تكن رحلة « فاروق » هذه ، هى اولى رحلاته الى « اوربا : القمار . . والغواني » . فلقد قصد اليها مرة سابقة ، عندما استقل ، فى سنة ١٩٤٦ ، ذلك « اليخت الملكى » نفسه ، متوجها الى جزيرة « قبرص » ، حيث كان على موعد غرام مع ممثلة السينما : ليليان كوهين (كاميليا) . . التى كانت ، فى ذلك الوقت ، قد دخلت قائمة عشيقاته ، كأحدث عشيقة فى تلك القائمة التى كانت طويلة جدا . . وقدرة جدا . !!

لم يكن « فاروق » ، وقتئذ ، قد كشف ، تماما ، عن

ذلك الوجه القبيح الذى عرف به بين الناس فيما تلا ذلك من سنوات . كان لا يزال فى وجهه بقية من حياة . . . كان لا يزال يحاول ، ان يستخفى ، وان يتستر بالظلام ، وان يمضى الى صحبة الشيطان بعيدا ، ما امكن، عن نظرات الناس الذين لم يكن قد قرر ، بعد ، ان يلقي بنظراتهم تحت حذائه الملكى !!!

ولكن . . . لان « فاروقا » كان ملكا . . . ولان الملوك لهم لمعتهم الخاصة التى تشبه لعة النجوم فى ~~الليل~~ الليالى ظلمة ، فان التستر بالظلام ، والمضى الى صحبة الشيطان فى غفلة من اعين الناس ، كان بالنسبة اليه ، حلما يصعب تحقيقه . ومن ثم ، فانه ماكاد يستقر فى « قبرص » ، حتى كانت الجزيرة كلها قد تحولت الى عيون مفتوحة عليه ، وعلى من يذهبون معه ، ويجيئون اليه . وما هى الا ايام قليلة . . . حتى كان كل الناس ، فى كل الجزيرة - وعلى الرغم من كل الظلام الذى حاول « فاروق » ان يتستر وراءه - قد عرفوا لماذا جاء « فاروق » الى جزيرتهم . . . ومع من كان يقضى ايامه ولياليه !! .

اما وقد عرف الناس ، فانهم كانوا لابد وان يتكلموا . . . وتكلم الناس فعلا . . . تكلموا كثيرا عن ذلك « الزائر الكبير » . . . عن استهتاره ، وتبذله ، ومجونه . وعندما ادرك « فاروق » ان الظلام فى « قبرص » لم يكن كثيفا بالقدر الذى تصوره ، وانه لم ينجح فى ان يخفى عن اعين اهلها فساد ومجونه . . . امر « يخته الملكى » بالرحيل عنها الى جهة اخرى ، بعد ان اوفد الى احدث عشيقاته رسولا يحمل اليها « رسالة ملكية » من سطر واحد قال فيه : « اضطرت الى السفر » . ولم ينس الملك العاشق ان يطوى « رسالته الملكية » هذه على خمسين جنيها !! . . . ثمنا لاي شئ . . . ! لا ندرى .

وذهلت احدث العشيقات .. ثم افافت من ذهبولها
لتجرى نحو الميناء فى محاولة يائسة للحاق « بفخر البحار »
قبيل رحيله . وهناك كانت المفاجأة الكبرى فى انتظارها .
لقد غادر « اليخت الملكى » الميناء عند الفجر . وعندئذ
ادركت « كاميليا » ان « فاروقا » كان قد رتب الامور
بحيث لاتصلها رسالته الا بعد ان يكون « اليخت الملكى »
قد رحل عن « قبرص » !!

توجه « فخر البحار » ، بأمر ملكى ، الى تركيا ..
لكن الارصاد كانت لاتزال تتابعه . فما كاد يلقي مراسيه
بميناء « مرسين » التركى ، حتى كانت وكالة انباء
« رويتر » قد اذاعت نبأ وصوله اليها .

وبينما كان « فاروق » يتنقل بين « قبرص » و
« تركيا » على هذه الصورة من الطيش واللامسئولية .
كان مجلس الوزراء فى مصر برئاسة « اسماعيل
صدقى » ، يغلى . فقد كانت هناك ازمة وزارية بين
رئيس الوزراء وبعض وزرائه ، كما كانت المفاوضات
المصرية - الانجليزية التى كانت تدور وقتئذ بين « اسماعيل
صدقى » من ناحية ، وبين « اللورد ستانسجيت » من
ناحية اخرى ، قد اخذت تتعثر ، وتقرب من دائرة الازمة
.. وكان ذلك كله يقتضى أن يكون الملك موجودا فى
بلاده .

وداحت برقيات « القصر الملكى » تتوالى على « فخر
البحار » مناشدة الملك سرعة العودة الى مصر . وقرر
« فاروق » ان يعود . لكن برقية عاجلة ما لبثت ان
هبطت على « فخر البحار » جعلته يغير طريقه . كانت
البرقية من احدث عشيقات الملك .. من « كاميليا »
.. تقول فيها : « اما ان تعود .. واما ان انتحر » !!

وعاد الملك ... ولكن ، ليس الى مصر .. وانما الى
« كاميليا » !!

وبنفس الطيش ، واللامسئولية اللذين كان « فاروق »
يدير بهما حياته كلها ، قرر اطالة اقامته بجوار احد
عشيقاته ، ضاربا عرض البحر بالازمة الوزارية التي
كانت قائمة بين رئيس الوزراء وبعض وزرائه ، وبالازمة
السياسية التي كانت وشيكة القيام بين وفدى المفاوضات
المصرية - الانجليزية . كما ضرب عرض البحر بنظر
الناس التي كان قد هرب بسببها من « قبرص »
متوجها الى « تركيا » !! .

غير ان برقيات القاهرة الى الملك ، لم تدع له فرصة
لكي يستمتع بالهناء ، او على الاصح بالضيق الذي كان
يغرق فيه نفسه . فلقد حملت اليه البرقيات انبعاثا
مزعجة : ان رئيس الوزراء يهدد بالاستقالة ، ان هو لم يرحل
الى مصر فورا .

وقرر « فاروق » ان يقابل رئيس الوزراء في منتصف
الطريق ، فارسل استدعيه الى « رودس » ، بعد ان اقنع
« كاميليا » بان تتركه يذهب الى هناك ، حتى لا يعرف
رئيس الوزراء بوجودها في « قبرص » ان هو جاء اليها .
وطار رئيس الوزراء الى « رودس » لمقابلة الملك الذي
نجح في ان يحصل من « كاميليا » على « اجازة خاطفة »
يدبر فيها امور دولته . !!

وفي « رودس » .. وخلال هذه « الاجازة الخاطفة » التي حصل
عليها الملك من احدث عشيقاته ، وقع « فاروق » عددا من اخطر
المراسيم الملكية . وقع مرسوما بالتعديل الوزاري الذي ادخل
(اسماعيل صدقي) على وزارته . ومرسوما ثانيا بانشاء
« مجلس الدولة » (وتعيين) محمد كامل مرسي (باشا) رئيسا
له . ومرسوما ثالثا بتعيين مستشاري المجلس ونوابه . ومرسوما
رابعاً بالحركة القضائية . وقد وقع الملك هذه المراسيم جميعها

على ظهر اليخت الملكي « فخر البحار » باعتباره أرضا مصرية ،
حتى تكتسب المراسيم « الشرعية اللازمة » ٠٠١١

كانت تلك هي رحلة « فاروق » الاولى الى « اوربا » :
القمار ٠٠ والغواني « . اما رحلته الثانية الى « اوربا »
هذه ، وهي الرحلة التي حدثت عن قيامه بها متنكرا
تحت اسم : « فؤاد باشا المصرى » ، فكانت فى صيف
سنة ١٩٥٠ . وعلى طول المسافة بين سنتى ١٩٤٦
و ١٩٥٠ ، كان « فاروق » قد احرز فى ميدان الفساد ،
والمجون ، تقدما اوسع . واستهتارا اكبر . اذ كان قد
طلق - فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ - زوجته الفاضلة ٠٠
« الملكة فريدة » فتم له ، بطلاقها ، الخلاص من آخر قيد -
وان يكن من حرير - على تصرفاته الطائشة التى كانت
تقوده بسرعة مجنونة نحو الهاوية !

وهكذا سافر « فاروق » الى اوربا فى سنة ١٩٥٠ .
وقد كشف تماما عن وجهه القبيح الذى عرف به بين
الناس منذ ذلك التاريخ . والى ان ابتلعتة الهاوية .

لم يعد فى وجهه بقية من حياء ٠٠ وبالتالي ، لم يعد
يتخفى ٠٠ ولم يعد يتستر بالظلام ٠٠ ولم يعد يبحث عن
اماكن لا يعرفه فيها احد ٠٠ بل لقد ذهب فى تحدى
كل شخص ، وكل شئ ، الى ابعد ما يمكن ان يذهب اليه
التحدى . كان يتصرف كإنسان اصابه الجنون فجأة .
غير أن المجنون ٠٠ أى مجنون ٠٠ يلتمس له الناس عذرا
من جنونه . ولكن ، لان « فاروقا » لم يكن مجنونا ، فانه
لم يجد بين الناس من يلتمس له العذر عن تصرفاته التى
سفع بها سمعة مصر وكرامتها ٠٠ قبل ان يسفع بها
سمعته ، وكرامته .

ويصف « الدكتور محمد حسين هيكل » ما جرى فى

رحلة « فاروق » هذه • وما نشأ عنها من خزي وعار لحفا
بالمصريين جميعا بقوله :

« بعد أيام من صدور مراسيم ١٧ يونيو المشهورة • أعلنت
الصحف ان « الملك » سيسافر الى أوروبا منتكرا باسم « فؤاد باشا
المصرى » • فلما كان بفرنسا ، جعل مقره الرئيسى فيها مصيف
« دوفيل » ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره ، وسهره ، ولعبه
القمار •• كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة ، وما
لبثت غانيات باريس ، والقائبات الدوليات ، حين عرفن ذلك ،
ان هرع عدد كبير منهن الى « دوفيل » ، مؤمنات بان « ملك
مصر » يريد ان يقضى صيفه فى فرح ومسرره • وزادهن ايمانا
بذلك ان دعيت الراقصة المصرية « سامية جمال » الى « دوفيل »
لتنبعث برقصاتھا الى هذا المجمع المصرى ، الفرنسى ، الدولى ،
النعمة والنعيم • !!

« واوفدت صحف فرنسا ، وصحف أوروبا ، وصحف أمريكا ،
مراسليها الى المدينة الراقلة فى حل هذه البهجة انغناء لموافاتها
بانباء « الملك الشرقى » ومغامراته •

« وأخذت الصحف ، فى أرجاء العالم ، تنشر من انباء
الملايين ، التى يكسبها « فاروق » أو يخسرھا على مائدة
القمار ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على
هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب
أوروبا ، صورا أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة !!

« وانتهزت الصحف هذه الفرصة للتشهير بملك مصر • ولم
تكتف ، فيما راحت تنشره ، بانباء الملك فى « دوفيل » بل لجأت
الى حياته الخاصة فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك
بروزا ووضوحا •

« وأثر ما نشرته الصحف • حتى كان المصريون المصطافون
بأوروبا يخلون فلا يذكرّون جنسيتهم لمن يسأل عنها • وقد لمست
ذلك بنفسى ، اذ كنت بباريس عائدا من مؤتمر الاتحاد البرلمانى
الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن • عاصمة « أيرلندا » • فقد
اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى
الفرنسيين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن
« فاروق » فطأطأت رأسى • واطلعت كذلك على بعض المجلات
الامريكية ، فاذا هى تنشر عن حوادث « فاروق » وتصفه بأقبح

الصفات . ورايت في بعض مسارح « باريس » تعريضا بالملك ومغامراته ، يندى لها الجبين . وسمعت من بعض معارفى - رجال وسيدات - ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم انهم مصريون . فاثرت الا اتعرض لمثل ما تعرضوا له .

« وزاد الطين بلة أن كانت الصحف الاوربية ، والامريكية ، تنشر عن التحقيقات التي كانت تجرى في مصر عن الاسلحة والذخيرة الفاسدة التي اشترت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ، ما يندى له الجبين .

« كانت صحف أوروبا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك ، وضد مصر اثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس ، وبأوروبا ، يطأطئون رءوسهم خزيا وخجلا (١) .

ذلك ما سجله « الدكتور محمد حسين هيكل » - اجمالا عن فضائح « فاروق » . وعن الخزى والعار اللذين الحقهما بكل مصرى تصادف وجوده بأوروبا فى ذلك الوقت . حتى نفذ وصل الامر بالمصريين الى حد انكار جنسيتهم ، فرارا من العار الذى الحقه بهم ملكهم .

اما « تفصيل » هذه انفضائح ، فقد تولته صحف فرنسا واحدة تلو الاخرى ، وراحت تنشره تحت ابرز العناوين . فهذه صحيفة « فرانس بريس » تقول :

« فاروق ينتزع قصب السباق فى « دوفيل » ويخسر أربعة مليون فرنك ونصف فى نصف ساعة !!

وهذه صحيفة « بارى بريس » تقول :

« ألف ليلة وليلة فى « دوفيل » .. الملك فاروق بين البيجوم اغاخان ، ومدام كحيل ، ومدام كريم ثابت » ..

وهذه صحيفة « فرانس بريس » تقول :

« اشترى « فاروق » بعض المجوهرات الثمينة من محلات « فان كليف » . ولكن ، لم يعرف بعد من التي سوف تفوز بهذه

(١) « مذكرات فى السياسة المصرية » للدكتور محمد حسين هيكل الجزء الثانى .

المجوهرات : هل ستكون « سامية جمال » هي الفائزة : أم
الراقصة « سيرين أوجيمونا » أم المغنية « انى برييه » ؟ انه على
كل حال ، يحمل المجوهرات فى جيب سترته الايمن ٠٠ ويقال ان
« سونيا » عارضة الازياء فى محلات « كارفن » ستكون هي
الفائزة بهذه المجوهرات !!

وهذه صحيفة « رادار » تقول :

« ان فاروقا له راقصة مفضلة ٠٠ تماما مثل « الملك هيرود »
فى التاريخ القديم - أما « سالومى » الحديثة فاسمها : « سامية
جمال » . وقد شهدت «دوفيل» ، فى ليلة من ليالى الشرق الساخنة،
« سامية جمال » وهى ترقص حافية القدمين فى ثوب مطرز
بالفضة ، وقد أرسلت شعرها يصرخ فى الهواء !!!

اما فضيحة الفضائح التى لم تنفرد بها صحيفة من
صحف فرنسا ، بل شاركت جميعا فى نشرها .. فهى
تلك التى كانت بطلتها فتاة امريكية فى السادسة عشرة
من عمرها ، اسمها : « ميمى ميدار » ابنة احد الاربياء
الامريكيين الذين ساقهم قدرهم الى الاصطيف فى
« دوفيل » اثناء وجود « فاروق » بها . لقد وقعت عليها
عينه ، لاول مرة فى صالة الفندق غاسال شبابها لعابه .
وبيتم ، فيما بينه وبين نفسه ، امرا ، لكنه لم يتمكن من
الانفراد بهذه الحمامة الوديدة . الا فى مصعد الفندق .
وفى المصعد ، راح « فاروق » يهاجم الحمامة الوديدة التى
لم تكن تستطيع ، لضعفها تجاه وحشيتها ، ان تدفع عن
نفسها اذا . . حتى هيض جناحها !!

كانت تلك فضيحة صارخة . تناقلها النزلاء ، ونقلوها
بدورهم الى مراسلى الصحف الفرنسية التى شاركت
جميعها فى نشرها تحت ابرز العناوين . ولكن ذلك كله
ثم يمنع « فاروقا » من ارسال الزهور كل صباح الى

غرفة الفتاة .. وكأنه كان يريد ان يؤكد تلك الفضيحة الصارخة التي هزت المجتمع الفرنسى هذا عذيفا . !!
وقبيل ان يعود « فاروق » من رحلته المجنونة هذه التي تردى فيها الى أحط درجات التردى ، كانت اخبار فضائحه كلها - وعلى رأسها فضيحة « ميمى ميدار » - قد سبقته الى انقاهرة . وحصلت « روز اليوسف » على صورة الفتاة الأمريكية ، ونشرتها فى عددها الذى صدر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتحتها « الخبر » التالى .
« يتحدث المصريون العائدون من أوروبا عن الانسة « ميمى ميدار » . وهى انسة أمريكية فى السادسة عشرة من عمرها . وابنة أحد كبار أصحاب مصانع الصلب فى ولاية « ميسورى » بأمريكا . وقد وجهت الى الانسة « ميمى » أكثر من دعوة لزيارة مصر . ولكنها لم تقرر ، بعد ، قبول أى دعوة منها . !!

كما نشرت « روز اليوسف » فى العدد نفسه . . وفى الصفحة المقابلة للصفحة التى نشرت عليها صورة الفتاة ، صورة أخرى لها ، فى وضع آخر ، وتحتها « الخبر » التالى :

« الانسة ميمى عند وصولها الى مطار لندن لتكمل دراستها فى جامعات إنجلترا ، بعد أن قامت برحلة فى أوروبا بصحبة والديها . وقد أعلنت أنها فقدت حقيبتين من حقائبها بين مدينتي « سسان سبستيان » و « بيارتز » وهما حقيبتا ملابسها . وأشارت « ميمى » الى « السويتر » الذى كانت ترتديه ، وقالت للصحفيين : هذا كل ما املكه الآن من ملابس » .

كان هذا - بطبيعة الحال - هو كل ما تستطيع « روز اليوسف » أن تنشره ، أو ترمز إليه حول تلك الفضيحة الملكية الصارخة . لكن النشر ، على هذه الصورة ، كان موحيا للقراء ، وبالقدر الكافى ، بأن فى الامر « سرا » !!

فلم تكن « الانسة ميمى ميدار » هى أول فتاة أمريكية تصطاف فى أوروبا . كذلك لم تكن هى أول فتاة أمريكية

تذهب الى انجلترا لاستكمال تعليمها في جامعاتها .
واذن ، فما هو « السر » الذي يختفى وراء اهتمام مجلة
مصرية بهذه الفتاة ، على هذا النحو الذي تمثل في نشر
صورتين لها ، وليست صورة واحدة ، على صفحتين
متقابلتين في عدد واحد ؟!

وتحرك في الناس فضولهم . . وراحوا يبحثون عن
« السر » المختفى وراء هاتين الصورتين اللتين نشرتهما
« روزاليوسف » في عدد واحد ، لفتاة واحدة . . وما
لبثوا حتى عرفوا « الحقيقة » كاملة . . ولم يكن من شأن
الحقيقة التي عرفوها ، إلا أن يزدادوا احتقارا للملك ،
وبغضا له ، وسخطا عليه !

وفي عددها انصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١
— أي بعد ١١ شهرا من نشر هاتين الصورتين — عادت
« روزاليوسف » مرة أخرى الى قصة « الأنسة ميمي
ميدار » . فنشرت تحت عنوان بارز : « البرقية التي
اهتمت بها الاوساط المصرية » ، صورة الفتاة . . وتحتها
وبالبنط البارز أيضا — الخبر التالي :

« بعثت الانسة ميمي ميدار في صباح يوم السبت ١٨ أغسطس
ببرقية عاجلة الى القاهرة باسم شخصية مصرية كبيرة ، تقول
فيها : انها انجبت ولدا جميل الطلعة !! »

« والانسة « ميمي ميدار » ، أمريكية في الثامنة عشرة من
عمرها . وهي فاتنة ، رائعة الجمال . وقد لمع اسمها لمعانا شديدا
في موسم « دوفيل » في العام الماضي .

« هي ابنة أحد كبار رجال الصناعات في ولاية « ميسوري » .
وقد انتحر والدها في العام الماضي ، عقب عودته من قضاء اجازته
في « ده قبل » !! »

« وكان من المنتظر أن تزور « ميمي » القاهرة في شتاء هذا
العام ، ولكن ، حدثت ظروف قد تحول دون دخولها الاراضي المصرية
الى الابد ! »

« وقد اهتمت جميع الاوساط المصرية الرسمية وغير الرسمية ،

بهذه البرقية التي ارسلتها الانسة ميمى ميدار الى القاهرة « ١١ »
وهكذا وضعت «روزاليوسف» - وان يكن بعد مرور
١١ شهرا من نشرها الخبر الاول - كل النقط على كل
الحروف فى قصة « الانسة ميمى ميدار » . وبعدها
لم تعد « ميمى ميدار » لغزا يجهد الناس أنفسهم بحثا
عن مفتاحه . فقد عرفوا كل شئ ، وفهموا كل شئ . .
واعتصرهم خذى عميق بسبب ما عرفوا ، وما فهموا .

في الطريق إلى الهاوية !

عاد « فاروق » من رحلته الماجنة هذه في منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ليجد مصر الحزينة كلها تلوك فضائحه ، وتتحدث بصوت عال عما اقترفه في حقها من مخاز نشرتها ، على أوسع نطاق ، صحف العالمين : القديم والجديد .

وعلى الرغم من ان الحكومة التي كانت قائمة في الحكم وقتئذ ، كانت قد منعت دخول هذه الصحف الى مصر . الا أن الحصول على نسخ منها لم يكن ، بالنسبة للكثيرين ، شيئاً عسيراً . . . !

كان السيل ، كما يقولون ، قد بلغ الزبى . وكانت مصر قد اضحت بركانا تغلى مراحله ، واخذ يتهيأ للانفجار . ولكن « فاروقا » ، من حيث يشعر او لا يشعر ، كان مصمما على السقوط في الهاوية . فأصم اذنيه تماما عن كل نصيح ، وكل تحذير ، واستسلم للفساد ينوشه من كل جانب . وما احسبه كان مستطيعا ان ينجو بنفسه من براثن ذلك الفساد الذي اخذ ينوشه من كل جانب . . . فلقد تهيأت له - بحكم تربيته الفاسدة ، وطبيعته الموروثة ، وظروفه المواتية - جميع الأسباب التي

جعلته عاجزاً كل العجز ، عن التخلي عن فساد ، أو ترك فساد يتخلي عنه .

وآية ذلك ، ان سنة ١٩٥٠ حملت اليه من نذر الخطر ما كان كافياً لاقناعه ، لو انه كان يريد ان يقتنع ، ان عرشه قد اضحى قائماً على الماء . . وانه ليس ثمة سياج من الولاء ، ولا من الحب ، ولا حتى من مجرد العطف يمكن ان يحمى عرشه من ذلك الموج الذى اخذ يعلو ليبتلعه ! حتى الجيش الذى صور له خياله المريض ، انه يمكن ان يكون معه ضد الشعب ، جاءته من ناحيته انذار بانه يعرف تماماً اين يضع ولاءه ، وانه لن يضع هذا الولاء فى اى ارض غير الارض التى يقف الشعب عليها . صحيح ان اذئاب الملك من قادة الجيش ، كانوا قد غيروا ، فى وقت ما ، صيغة « القسم » الذى يقسم الضباط على الولاء له ، فجعلوها : « الله . الملك . الوطن » ، بعد ان كانت : « الله . الوطن . الملك » . . الا ان هذا التغيير الذى قدم « الملك » على « الوطن » - على الرغم من ان « الوطن » هو الباقي ، مابقيت الحياة . وكل « ملك » ، و« ملك » . . الى زوال - ثم يتجاوز مطلقاً شفافه الضباط الى قلوبهم التى ظل ولاؤها العميق ، والاكيد ، لله . . ثم للوطن الذى حمل الضباط همومه ، واعتصرتهم احزانه ، فلما ان نفذ صبرهم ، استداروا - فى ثورة شجاعة - اقتلعوا بها الملك من فوق عرشه الذى كان قد اضحى قائماً على الماء ، وليس ثمة سياج يحيط به . . لا من الحب ، ولا من الولاء !

ويحضرني ، وانا اتحدث عن فساد « فاروق » . وعن عجزه الكامل عن التخلص من فساد - يحضرني رأى للوزير الوفدى السابق « عبد الفتاح حسن » فى فساد « فاروق »

وفي دواعيه ، واسبابه . . وقد افضى الى انوزير السابق بهذا الرأي صباح يوم الجمعة ٤ يناير سنة ١٩٥٢ ، وكنت على موعد معه بمكتبه في وزارة الشؤون الاجتماعية لحديث صحفي لـ « المصور » . .

قال لي «عبد الفتاح حسن» ونحن نتحدث عن «فاروق» حديثا جانبيا - كان مستحيلا - ، وقتها ، ان ينشر لان نشره كان كفيلا بان يكلف صاحبه ليس مقعده في الوزارة فحسب . . بل وعنقه ايضا .

« كنت دائما آخذ على اخواننا الذين يهاجمون الملك موقفهم . ذلك لان الملوك - وفاروق واحد منهم - لا يمكن ، بحكم ظروفهم ، ان يكونوا احسن مما هم عليه . وليس في هذا الذي اقله شيء من الغرابة . فكل امرئ يولد ، وتولد معه امال يريد ان يحققها ، الا الملوك ، فانهم يولدون ليجدوا جميع امالهم محققة في الساعة الاولى من وجودهم على الارض ، يصبحون اولياء للعهد . ومن هنا تجد ان الطاقات التي توجهها انا ، وانت ، والناس كلهم ، الى تحقيق امالنا . . يوجهها الملوك الى ما يجرهم الى المزالق ، والخطايا ، والعيوب . وهم يفعلون ذلك ، ويستمرئونه ، لانه ليس هناك ما يخشونه نتيجة لوقوعهم في هذه الخطايا ، وتلك العيوب . فان امالهم كلها ، كما قدمت ، محققة . . وغاياتهم معروفة . ومن المسلم به انه لا يخشى المزالق والخطايا ، الا من كانت له امال يريد ان يحققها ، وغايات يريد بلوغها . لذلك فهو يخشى ان تقف خطايا حجر عثرة في طريق اماله ، وغاياته .

« اننى اصارحك باننى لا ارى جدوى من الهجوم على الملك . انما الذى يجب ان نفعله ، وان نركز عليه جهدنا كله ، وتفكيرنا كله ، هو العمل على اخراج الانجليز من مصر . عندها ، سوف يصبح هذا الملك نفسه اتفه من ريشة في مهب الريح ، فهم قد افهموه - كما افهموا اجداده من قبله - انهم حماة . وانه لا امان له من هذا الشعب الا بوجودهم بجانبه ، وقد درج الانجليز ، منذ ان احتلوا ارضنا ، على تقسيم بلدنا الى ثلاث جبهات : الملك في ناحية ، والشعب في ناحية ثانية ، والحكومة في ناحية ثالثة . ومن بين الثغرات الموجودة في هذه الجبهات الثلاث ، كانوا ينفذون دائما لتحقيق اغراضهم فينا . واياك ان

تصدق ان الانجليز سيبتل لهم تدخل فى شئوننا ماداموا على ارضنا .

واعود بعد هذا الراى الذى نقلته ، بحروفه ، من مذكراتى عن ذلك اليوم - اعود الى ذلك الفساد الذى عجز « فاروق » - بحكم تربيته - وطبيعته ، وظروفه - عن الخلاص من برائته .

فلقد حملت سنة ١٩٥٠ - كما ذكرنا - الى «فاروق» من نذر الخطر ما كان كافيا لجعله يرجع ، ويرتدع . . او فى القليل ، يتحسب ويحاذر . لكنه ، بما تأصل فيه من فساد ، ومن صلف ورثهما عن آبائه واجداده ، ادار ظهره لكل تلك النذر ، ومضى يتحدى . . انطلاقا من وهم كبير بانه يستطيع ، عن طريق التحدى ، ان يسترد اعتباره ، وان يثبت قوائمه عرشه الذى كان قد اخذ بهتز ، ويتداعى تهيوًا للانهيـار .

على انه كان مستحيلا ، الى ابعد حدود الاستحالة ، ان ينجح « فاروق » فى استرداد اعتباره عند الشعب . ذلك لان ما تكشف من امره - خاصة فى سنة ١٩٥٠ وما بعدها - لم يكن من قبيل « الهفوات » التى يسـهل اغتفارها ، او التسامح فيها ، وانما كان من قبيل « الجرائم » التى تجر اعار ، ليس على مقترفيها فحسب بل وعلى الذين يسمعون بها ، ويسكتون عنها . !
● فدوره البشع فى حرب فلسطين ، وفى قضية الذخيرة الفاسدة ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● وموقفه من رئيس ديوان المحاسبة ، ومن اعضاء مجلس الشيوخ الذين اثاروا هذه القضية ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● ووقوفه وراء الملوئين من رجال حاشيته ، بالحماية المستترة تارة ، وبالتكريم العلنى تارة اخرى ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● ولياليه الداعرة التي كان يقضيها في رفقة الساقطات من النساء ، ويريق فيها أموال الشعب على موائد القمار ، وتحت اقدام الغواني كانت جريمة استحيل اغتفارها .

● وسطوه العلني على الاموال ، والاعراض ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

من خلال هذه الجرائم البشعة جميعها ، وغيرها ، كان مستحيلا - كل الاستحالة - ان ينجح « فاروق » في استرداد اعتباره عند الشعب . واذن ، لم يكن امامه الا ان يتحدى .. وهو ما راح يفعله .

وهنا .. يقابلنا سؤال على غاية من الاهمية :
اعتمادا على من .. وعلى ماذا .. لجأ « فاروق » الى ذلك التحدى ؟

من المؤكد ان « فاروقا » لم يقدم على هذا التحدى الا معتمدا على اسناد ثلاثة :

● أولا : تاكده الكامل من وقوف الانجليز بجانبه ، ومن حمايتهم له من كل خطر شعبي يمكن ان يتهدهه .

● ثانيا : تهالك الزعامات السياسية التي كانت قائمة ، وانصرافها عن مجاهدته الى الجهاد من اجل كراسي الحكم التي كانت دائما ملك يمينه .. يخلع عنها من يشاء ، ويجلس عليها من يريد !

● ثالثا : ثقته المطلقة - وقد اثبتت له الايام انه كان واهما - ان الجيش معه .. وانه بالجيش يستطيع ان يضرب أية قوة تحدثها نفسها ، او تحملها الامها على الثورة عليه ، او التحرك ضده .

من هنا .. واعتمادا على هذه الاسناد الثلاثة ، مضى « فاروق » .. يتحدى ..

ومن هنا ايضا نستطيع ان نتفهم جيدا معنى هذا « الخبر » الذي نشرته « روز اليوسف » في اول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وجاء فيه : « ان شخصية كبيرة تصطاف الان في اوربا . طلبت من الانجليز اطلاق يدها لتأديب « الشعب المصري » !!

ويتلقف واحد من أوئك الكتاب الأحرار الذين كانت قلوبهم تتمزق بمصائب الشعب ، وآلامه ، هذا الخبر المزرى ، وينشر عليه رداً فى « روز اليوسف » بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥١ - بعنوان : « لن ملأ .. يا جورج » . وتحث هذا العنوان ، راح الناس يقرأون « لخالد محمد خالد » :

« يتحدثون عن مشروعات جديدة يحاولون بها تكبيل الحرية الظاهرة .. ويتحدثون عن ذلك الكبير الذى توسل الى « الانجليز » أن يطلعوا يده لقايدب الشعب المصرى الذى يخاف ، ولا يستحق !! »

« وتكده أذهان السادة كدحا عنيفا باحثه عن البطشة الكبرى التى تريحهم من الرواد الأحرار الذين مضوا فى طليعة وعى جارف ، يرتادون الطريق المحفوفة بالوحوش والذئاب ! »

« وتتنظر اليهم الحرية ضاحكة ساخرة . إذ قد علمها الزمن الطويل أن أعداءها دائماً فى خدمتها طائعين أو مكرهين . فقديمًا - مثلاً - أراد « فرعون غليظ » أن يبطش بطليعة حرة كفرت بالوهته ، فاستضافها الى مشانقه الظالمة . ومضى الأحرار نحو المشانق كما يمضى العابد الى محرابه ، وكما يسارع العاشق الى موعد حب جميل .. شتقوا وهم يصرخون فى وجه الطاغية : يا فرعون .. اقض ما أنت قاض .. انما تقضى هذه الحياة الدنيا !! »

« ترى .. هل بقى « فرعون » من الخالدين ؟ .. كلا . بل لقد سار شعبه على ضوء المشاعل - أعنى المشانق - حتى وصل . أما « فرعون » ، فابتلعه اليم وهو ذميم . وبعد أن أشبعه الموج الثائر صفعا ، وركلا ، بصقه على الشاطئ ليظل عبرة زاجرة لأخوانه الفراعين .. ولكن الفراعين لا يعتبرون ! »

« ألا ليت المسئولين فى هذا البلد يقرأون التاريخ . إذن لראوا وراء كل ثورة قامت على ظهر هذا الكوكب ركاما هائلا من القواذيل الظالمة ! »

« انظروا .. عندما همت بعض الولايات الأمريكية بالتححرر من التاج البريطانى ، خشيت أم الملك « جورج الثالث » أن تنتقل عدوى الحرية الى بقية الولايات .. وتقدم بعض مشيرى الملك ،

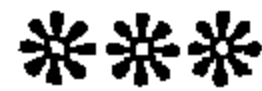
وهمسوا في أذنه ألا يصارع إرادة شعب أثر الحرية أو الموت ،
بيد أن أمه صرخت في أذنه الأخرى : « كن ملكا يا جورج » !!

« وأصغى » جورج « لصوت أمه ، وأدرك قصدها .. فأسرف
في إصدار القوانين الباغية ، وتحدى التوار تحديا قاسيا ..
هناك وقعت الثورة يتنادى بعضها بعضها .. وقامت حرب
الاستقلال التي أودت بسلطان « جورج » ، وخلصت أمريكا من
« التاج » إلى الأبد !

« ومن الحكام من لا يجد بجواره » اما « تصبح به » « كن ملكا
يا جورج .. ولكن غروره يفوم مقام هذه الأم الغائبة (١) .
فيضله ، ويفريه ، ويمعن في استهتاره بحقوق الشعب ، وإرادته ،
وسلطانه .

« إلا أن مصارع السوء لفي انتظار هذا اللون العسايف
الضال من الحاكمين . وهم حين يذهبون لن تبكى عليهم السماء .
والجولة الأخيرة من نصيب الحرية دائما .

« فليقض » فرعون « ما هو قاض . أما نحن الذين نذرنا
حياتنا لحرية هذا الشعب ، فلن نتراجع أبدا . وسنلقى جميع
المحاولات المضادة بسخرية ، مرددين قول « ابن تيمية » العظيم :
« ما يصنع أعدائي بي ؟ .. إن سجنى خلوة .. ونفى نزهة ..
وقتل شهادة .. فماذا يصنع الأعداء بي ؟ ! »



عاد « فاروق » من رحلته المأجنة ، في منتصف أكتوبر
سنة ١٩٥٠ ، وقد انتوى ، فيما بينه وبين نفسه أمرا .
ذلك أن يتحدى .. وإن يذهب في التحدى إلى أقصى ما
يستطيع . فهل فعل « فاروق » ذلك لأنه حصل من « الإنجليز »
على « الأذن » به ؟ أم أنه - كمقامر عظيم - أحس بفريزة
المقامر ، أنه يلعب « ورقته الأخيرة » ، وإن « قوانين
اللعبة » تفرض عليه أن يلعب « ورقته الأخيرة » هذه ،
بكل عنف المغامرة التي لا توسط فيها : فاما أن تجيء له
بكل شيء .. واما أن تفقده كل شيء ؟!

(١) يلاحظ أن أم « فاروق » - الملكة نازلي - كانت « غائبة » حينذاك
في أمريكا ، بعد أن أنزلتها لها مقرا .

على كل حال .. ما كاد « فاروق » يلتقط أنفاسه من رحلة صيف سنة ١٩٥٠ ، حتى طلب من الحكومة ان تصرف له مرتبه لمدة سنة - ومقداره مائه الف جنيه - مقدما .. « لان جلالته مدين ، ويرغب في تسديد ديونه » !!

نعم .. هكذا قال « ناظر الخاصة الملكية » في « خطابه السرى » الذى كتبه الى وزير المالية ، وقتئذ ، « فؤاد سراج الدين » !

ومع مخالفة هذا الطلب الملكى لكل القوانين المالية التى تحكم الدولة ، فان الحكومة لم تفكر ، للحظة ، فى الاعتراض عليه . بل لقد بادرت الى تلبيةه بأسرع مما كان الملك نفسه يتصور .

« وكان حرص وزير المالية : « فؤاد سراج الدين » .. على سرعة التلبية شديدا الى حد أنه لما لم يجد المبلغ المطلوب متوفرا فى خزانة وزارة المالية ، تفتق ذهنه عن ايجاد الحل السريع . كتب « خطابا سرى » الى وزير الداخلية طالبا اقتراض مرتب الملك لمدة سنة من بند « المصروفات السرية » المخصصة لهذه الوزارة ، لحين اعتماد الميزانية الجديدة للدولة .

« وفى ثوان ، وبغير تفكير طويل ، او قصير - وافق وزير الداخلية على طلب وزير المالية . وذلك لسبب بسيط جدا . هو ان وزير الداخلية فى ذلك الوقت ، كان هو نفسه وزير المالية . وكان مستحيلا ، بطبيعة الحال ، ان يرفض « فؤاد سراج الدين » طالبا « لفؤاد سراج الدين » !!

ويضيف المؤرخ « عبد الرحمن الرافعى » - وهو من لايطعن احد فى حرصه الشديد على تحرى الحقيقة - يضيف الى الواقعة السابقة التى رواها لى صديق لا أشك مطلقا فى صدق روايته .. وكان - بحكم موقعه - واحدا من اثنين او ثلاثة أتيح لهم ان يروا بأعينهم وثائقها : « ان الملك ، بعد أن حصل على مرتبه لمدة سنة ، مقدما ، طلب تحويله الى دولارات ، وارسله الى امريكا لايداعه فى أحد بنوكها باسمه . وايضا لم تتردد

« الحكومة » فى ان تصدر امرها للبنك الاهلى بتنفيذ رغبة الملك !!

وهكذا عاونت الحكومة - من حيث تعلم - فى تهريب هذا المبلغ الضخم الى الخارج . فى وقت كانت الدولة فيه اشد ما تكون احتياجا الى العملة الصعبة . خاصة وان رصيدها من الدولارات كان فى هبوط مستمر بسبب المبالغ الضخمة التى كانت ترسل للملكة « نازلى » - والدة فاروق - والى اخته « فتحية » اللتين كانتا قد اختارتا « أمريكا » مكانا مختارا لاقامتتهما . !!

لم تكن هذه على أية حال ، هى المرة الاولى التى يغتال فيها « فاروق » اموال الدولة على هذه الصورة ، التى لا يقدم عليها الا انسان له مثل طباعه . واذا كان « فاروق » ، فى هذه المرة ، قد رضى لنفسه ان يقبض مرتبه لمدة سنة مقدما ، بزعم انه « مدين » !! - وهو ما كان يتحتم ان ترده عنه حكومته ، ما دام هو لم يشأ ان يرد نفسه عنه - فانه ، فى مرات سابقة ، سمح لنفسه ان يغتال اموال ائدولة بنفس الطريقة التى يغتال بها « الافاقون المحترفون » اموال الاخرين . !!

حدث ذلك فى سنة ١٩٤٩ . حين فكر اولئك الذين كان قد جمعهم حوله ، وجعلهم اصحاب مشورته ، فى ان يدخلوا الى جيبه الملكى مبلغا ضخما من المال يسيل له لعبه ، ويزيده رضاء عليهم ، وتمسكا بهم . فزينوا له ان يبيع يخته الخاص « فخر البحار » الى الحكومة . وكان الملك قد اشترى هذا « اليخت » فى سنة ١٩٤٣ من صاحبه بمبلغ ٧٦ الف جنيه .

ولكن ... ما هى الطريقة التى يمكن للملك ان يبيع بها يخته الخاص الى الحكومة ؟!

الامر غاية في البساطة . وقد تولاه رجاله هؤلاء نيابة
عن سيدهم . حركوا اتباعهم في السلاح البحري لكي
يزعموا ، أولا ، ان السلاح محتاج ، اشد الاحتياج ، الى
قطعة بحرية تصلح « مدرسة » لتدريب العسكري . ثم
يرشحون ، ثانيا ، اليخت الملكي « فخر البحار » لهذا
الغرض ، ثم يحددون ، ثالثا ، ثمنه تشتريه الحكومة به
مقداره ١٧٦ الف جنيه !! اي بزيادة قدرها ١٠٠ الف جنيه
عن ثمنه الاصلى . . بعد استعماله ست سنوات كاملة !!

ومضى رجال البحرية ، من اتباع حاشية الملك ، ينفذون
المسرحية ، حسبما رسمت لهم ، فأمروا ، بدورهم ،
بتشكيل لجنة توافق على شراء « فخر البحار » ، طبقا
للخطة الموضوعة - ورشحوا لرئاسة هذه اللجنة
« القائم مقام بحري . . عز الدين عاطف » . وكانت هذه
هي غلظتهم الوحيدة . فقد كان هذا الضابط الكبير ،
على قدر من الشجاعة ، جعله يرفض رئاسة اللجنة
المقترحة ، قائلا ان عنده لهذا الرفض سببين :

اولهما : ان اليخت لا يصلح للغرض المطلوب شراؤه
من اجله ، فضلا عن انه لا توجد بحرية في العالم
تشتري يخوتا . !

ثانيهما : ان الثمن المقترح لشراء اليخت املئ على اللجنة
املاء ، وهو لا يقبل هذا الاملاء .

ابدى « عز الدين عاطف » هذا الاعتراض الخطير ،
ثم قدم استقالته . . ومضى !

ولكن « اذئاب » الملك كانوا اذكاء . فرأوا انهم لو
قبلوا استقالة هذا الضابط الكبير ، فسوف يتيحون له
الفرصة ليجعلها فضيحة تزكم الانوف . وعلى ذلك ،
رفضوا قبول استقالته . . واصدروا قرار بئدبه بعيدا
عن السلاح البحري . . وعن « فخر البحار » وصفقته . .

ثم جاءوا بواحد من اولئك الذين اعتادوا أن يوافقوهم على
أى شيء ، وعلى كل شيء . . فوافق على اتمام الصفقة
بصورتها التى اقترحها اذئاب الملك . وبهذا دخل جيب
« فاروق » فى لحظة ، مائة الف جنيه لا يستحق منها
قرشا واحدا !

كان ذلك عملا شائنا وخطيرا . ولكن هذا العمل الشائن ،
والخطير ، كانت لاتزال له بقية . . وكانت بقيته أكثر دناءة من
العمل ذاته . فلقد قبض الملك ثمن اليخت من حكومته ، لكنه لم
يسلمه لها بل ظل محتفظا به لنفسه ، كما كان عليه الوضع من
قبل . وكل الذى حدث أنه « نصب » على حكومته . فقبض منها
١٠٠ الف جنيه ثمنا لشيء لم يبعه لها !!

كانت هذه واحدة من ابشع جرائم السطو على اموال
الدولة التى اقترفها « فاروق » . لكنها ، على كل حال ،
لم تكن ابشع جرائمه . . فلا يزال هناك ، وفى هذا
المضمار ذاته ، جريمة اخرى اشد بشاعة من سابقتها

ولئن دلت هاتان الجريمتان . . تلك التى رويتها ،
وهذه التى سوف ارويها ، الان ، على شيء . . فانما تدلان
على ان « فاروقا » - وان كان « ملكا » - الا انه كان
مجبولا على طبيعة اللصوص الذين لا يخشون شيئا . .
ولا يحترمون قانونا . . ولا يترددون فى الاقدام على
اقتراف أى جرم مهما بلغ من دناءة . !

كانت الباخرة « المحروسة » هى بطلة هذه الجريمة
الثانية . . و « المحروسة » - « الحرية » الان - يخت
ملكى اخر بنى لخدو مصر فى سنة ١٨٧٠ . وفى سنة
١٩٤٦ ، فكر « فاروق » فى اصلاح هذا « اليخت » الذى انتقل
اليه عن طريق الوراثة . . وكان العهد قد طال عليه ، وبدأ
البلى يتسرب اليه ، ويتهدد بنيانه . فعرضه « فاروق » على
البحرية البريطانية فى مالطة لاصلاحه ، فقدرت هذه

تكاليف العملية بمبلغ عشرين ألف جنيه ، على أن تضمن
« أليخت » بعد ذلك لمدة ١٥ سنة ، وهي أقصى مدة تقدرها
البحرية الحديثة لأعمار اليخوت . ومع أن المبلغ الذي
طلبتة البحرية البريطانية لم يكن بسيطا ، إلا أن « فاروقا »
نفذها بمجلس الوزراء بطلب مليون جنيه - بالدولارات -
لإصلاح « أليخت » لدى شركة إيطالية معينة . وبدون
مناقصة !! وكان لهذه الشركة في مصر سمساران
معروفان . هما : « انطوان بوللي » و « ادمون جهلان »
وأول هذين الرجلين هو « مدير الشئون الخصوصية » للملك
والثاني « سمساره الخاص » ، ومنظم رحلاته المأجنة
إلى أوروبا .

وعرض طلب « فاروق » على رئيس مجلس الوزراء ،
وقتئذ ، « المرحوم محمود فهمي النقراشي » . ومن الانصاف
لرجل رحل عن دنيانا ، أن نقرر أن موقف « النقراشي »
من هذا المطلب الملكي كان موقفا رائعا ، وجديرا بأن يسجل
له كرجل ، وكرئيس مسئول . فلقد رفض الرجل
الموافقة على طلب الملك . ولم يكتف بأن يكون الرفض شفاها
بل كتب إلى الملك يقول :

« في الوقت الذي يشهد فيه التذمر من الفاقة التي تحيط بأفراد
الشعب ، فإن الناس لن يقبلوا منا التفكير في مثل هذا العمل ،
ولذلك ، فإنني لا أستطيع - مادمتم رئيسا للوزراء - أن أوافق على
طلب كهذا ، واستقالتي بين يدي جلالتم » !

تسلم الملك رد « النقراشي » وراح يتربص . أخذ
يتحين الفرصة التي تمكنه من توقيع العقاب على رئيس
الوزراء الذي جرؤ على أن يقول له : « لا » .

لكن القدر لم يتح « لفاروق » فرصة النيل من كرامة
« النقراشي » ، فلقد اغتيل الرجل قبل أن يتمكن « فاروق »
من أيذاء كرامته بأية صورة من صور الإيذاء . وحصل

مخله في رئاسة الوزارة زميله ، وصديقه . . « إبراهيم
عبد الهادي » رئيس الديوان الملكي .
كان موقف رئيس الحكومة الجديد دقيقا تجاه تلك
« الرغبة الملكية » التي رفض « النقراشي » الموافقة عليها ،
فقد جعلته الظروف بمثابة « الأب الشرعي » لهذه الرغبة
التي ولدت في احضانه ، حين كان رئيسا للديوان الملكي ،
وهو الذي كتب بها - بوصفه رئيسا للديوان - الى زميله
رئيس الحكومة . فكيف يتنكر ، بعد ان صار رئيسا
للحكومة ، لما سبق ووافق عليه عندما كان رئيسا
لليوان ؟!

ويبدو ان « إبراهيم عبد الهادي » اراد ان يكون وفيما
لموقف صديقه وزميله ، « النقراشي » ، وفيما في نفس
الوقت لما سبق له هو نفسه اقراره . . فوافق ، من حيث
المبدأ ، على اصلاح « المحروسة » ، لكنه احاط موافقته
هذه بعدة تحفظات ، اهمها : اجراء مناقصة عالمية لاصلاحها
واستشارة خبراء عالميين فيما اذا كان شراء « يخت » جديد ،
انسب لخزانة الدولة من اصلاح « المحروسة » بهذا
المبلغ الضخم المطلوب لاصلاحها .

الا أن شيئا من ذلك لم يتم . . فقد عصفت العواصف
الملكية بوزارة « إبراهيم عبد الهادي » ، وحلت محلها
وزارة « حسين سري » التي تمت في عهدها ، صفقة اليخت
« فخر البحار » . ولكن وزارة « حسين سري » هذه لم
تلبث حتى استقالت من الحكم تمشيا مع نتيجة الانتخابات
التي جاءت « بالوفد » الى الحكم بأغلبية شعبية ساحقة .

كان ذلك في سنة ١٩٥٠ - وكانت « حكومة الوفد »
- قد جاءت الى الحكم ، كما قلنا قبلا - وفي طليعة
اهدافها ان تكون اطوع للملك من بنائه . ! فاذا بها ،

حين عرض عليها امر المليون جنيه التي طلبها - الملك
لاصلاح « محروسته » ، تحذف كل التحفظات التي
كانت « وزارة عبد الهادي » قد وضعتها علي مطلب الملك ،
وتوافق علي المبلغ المطلوب ، بل وتضيف اليه من عندها ،
مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، قالت في تبرير صرفها : « أنها
فرق العملة الذي نشأ نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه
المصري . !! »

تم هذا كله في الوقت الذي كانت ميزانية الدولة
تعانى فيه عجزا مقداره ١٦ مليون جنيه !!
رلم تكن هذه ، علي أية حال ، هي الهدية الوحيدة
التي اهدتها « حكومة الوفد » من اموال الشعب لفاروق .
بل كانت هناك هدية اخرى اكبر من هذه واضخم .
قدمتها الحكومة للملك في صورة اعفاء . . أو « صهيئة
مقصودة » . عن مطالبة الملك بضريبة الايراد العام
المستحقة عليه . وكانت هذه الضريبة تقدر بعدة ملايين
من الجنيهات . !!

وفي امكاننا ، بغير تجاوز للحقيقة ، ان نعتبر ان
« سنة ١٩٥١ » كانت بداية النهاية بالنسبة « للوفد »
وبالنسبة للملك معا . اذ راح الوفد ، من جهته ، يوافق
- بغير قيد ولا شرط - علي كل طلبات « فاروق » ، وعلي
كل رغباته ، مهما كان فيها من مخالفات للنسب ،
وللفانون ، وللاصول . الامر الذي افقد الوفد جزءا كبيرا
من رصيده ، ان لم يكن كل رصيده ، باعتباره القوة
الشعبية التي كانت قادرة علي الوقوف ، بحزم ، في وجه
الملك ، وفي وجه ما كان يبديه من طلبات ورغبات .
خاصة وان القسم الاكبر من هذه الطلبات ، أو الرغبات ،
لم يكن يستند لا الي حق ، ولا الي قانون . . .
اما من جهة « الملك » ، فليس من شك في ان مسارعة

• حكومة الوفد ، الى تلبية رغباته وطلباته غير المشروعة ،
على هذه الصورة من المساورة التي لم يكن هو نفسه
يثوقها منها ، قد زادت سعارا ، وفتحت شهيته لكل ما
هو ليس من حقه • سواء كان ذلك في الرغبات التي
راح يبدوها ، أو في الطلبات التي راح يطلبها ، أو حتى
في القزازات الكبرى التي راح يصدرها من ورائها ،
وبغير علمها !!

وقد ادى ذلك كله الى زيادة حجم السخط عليه ،
والكرامة له ، واستعجال يوم الخلاص منه •
وهناك رأيان في تفسير هذه اربعة حكومة الوفد ، في
سنة ١٩٥٠ ، الى تلبية جميع رغبات الملك ، وجميع
طلباته ، على هذا النحو الذي بيناه •

● رأى يقول بأن « الوفد » كان يفعل هذا لانه كان حريصا على
ان يشترئ بقاءه في الحكم - أطول مدة ممكنة - بأي ثمن ، وبكل
ثمن ، حتى يعوض ما فاتته خلال الفترة الطويلة التي اقصى فيها
عن الحكم • ومن ثم ، اختار سبيل اللاتيق - • والمسائرة •
والموافقة على أي شيء ، وسيلة لتحقيق هدفه •

● ورأى ثان يقول بأن الوفد كان يقصد من مسارعة الى تلبية
رغبات الملك ، الى تعريته ، وإضعافه ، بحيث يستشعر حاجته
الدائمة الى وجود « الوفد » بجانبه ، بوصفه قوة شعبية قادرة على
ان توفر له بزغم كل شيء ، قدرا من تأكيد الحجم الهير يحمله - أي
الملك - على الحرص عليه ، فلا يستغنى عنه بل بالبرعة التي اعتاد
ان يستغنى عنه بها •

والرأي الاول ، في تقديرى ، هو الصحيح • لانه يتفق
تماما ومنطق الاحداث التي جرت خلال النصفتين اللتين
حكم فيهما « الوفد » حكمه الاخير • فلو ان « حكومة
الوفد » كانت تقصد ، حقيقة ، الى تعرية الملك ، وإلى
إضعافه ، كما يقول بذلك اصحاب الرأي الثاني ، لما
دخلت مع الذين كانوا يهاجمون الملك ، ويعرونه ،
ويكشفون للناس عن فضائحه ، وفساده ، تلك المعركة

الحامية التي بدأتها في مجلس الشيوخ ضد « مصطفى
مرعي » ، وزملائه ممن وقفوا بجانبه يدعمون وقفته
التاريخية من الملك ، وفساده . ولما طردت « الصحف
الحرية » ، « والكتاب الاحرار » ، بكل ذلك العنف الذي
راحت تطاردهم به ، والذي تمثل في مصادرة الصحف
واحدة تلو اخرى . . وفي تقديم « الكتاب الاحرار » الى
المحاكمة مرات ، ومرات . ولما تجاوزت ذلك كله الى حد
التفكير في الغاء « مجلس الدولة » ، لانه - اي مجلس
الدولة - كان ينصف « الصحف الحرية » و « الصحفيين
الاحرار » ، عندما كانوا يحتكمون اليه من عسف الحكومة
بهم . !

والحق ان دور « الصحافة الحرية » ، ودور « الكتاب
الاحرار » في تلك المرحلة الخطيرة من تاريخنا ، جدير
بأن يسجل لها ، ولهم في انصاع الصفحات - بأحرف من
نور - فلقد كانت هي - أعني « الصحافة الحرية » -
وكانوا هم - أعني « الكتاب الاحرار » - اول من علق
الجرس في رقبة القبط . . اول من صرخ بأعلى الصيوت
في وجه الطغاة . . اول من رفع المعول الذي هدم المعبد
على رؤوس كهنته .

وبسبب هذا كله . . بسبب هذه الوقفة المجيدة التي
وقفتها « الصحافة الحرية » ضد الطغاة والطغيان . راح
الملك . . ومن ورائه حكومته ، يكسحون اذهانهم بجثا عن
« قيد من حديد » يغللون به اقدامها ، ويقيدون به خطاياها .
لكنهم لم ينجحوا . لانها كانت قد صارت اقوى منهم . .
واشد بأسا من « الحديد » الذي فكروا في ان يصنعوا
منه قيادا يغللون به اقدامها ، ويقيدون به خطاياها .
وسوف نصل الى هذا الدور المجيد - تفصيلا - في موضعه
من تسلسل الاحداث .

استهل « فاروق » سنة ١٩٥١ - وهي السنة التي اعتبرناها بداية النهاية ، بالنسبة له . وبالنسبة لحكومة الوفد معا - استهلها بتلك السقطة البشعة التي تمثلت في قبض مرتبه لمدة سنة ، مقدما ، وتحويله الى دولارات . وارساله الى امريكا لايداعه باسمه في احد بنوكها !!

ثم ما كاد شهر فبراير من تلك السنة يحل ، حتى كان الملك قد اتبع تلك السقطة البشعة بسقطة خلقية جديدة اكثر بشاعة من سابقتها !

لقد اراد ان يتزوج . . فلم يجد بين فتيات أسرته جميعا ، ولا بين فتيات مصر كلهن من تصلح للزواج منه غير فتاة كانت مخطوبة ، بالفعل ، لرجل آخر . . ! وكان الامر قد جاوز بالفتاة ، وخطيبها ، مرحلة الخطبة الى تحديد يوم الزواج ، وتوزيع بطاقات الدعوة اليه على اصدقاء الطرفين .

كانت « ناريمان صادق » - كريمة حسين فهمي صادق « بك » . . سكرتير عام وزارة المواصلات وقتئذ - وهي الفتاة التي اختطفها « فاروق » من خطيبها - قد ذهبت ، بصحبة والدتها ، الى محل « احمد نجيب الجواهري » لتختار « خاتم الزواج » . فلما رآها صاحب المحل - وكان واحدا من كثيرين كلفهم الملك بالبحث عن فتاة تصلح زوجة له - راق في عينيه كزوجة لفاروق . فعمل على عودتها في اليوم التالي الى محله . . وفي الموعد المحدد ، كان « فاروق » هناك !!

رأى الملك « ناريمان صادق » في محل الجواهري ، فأعجبه . ولعلها لم تعجبه الا لانها كانت مخطوبة لرجل آخر . فلقد كان « فاروق » مجنونا بالسطو على ما يملك الآخرون !!

وعلى ذلك ، صدرت « الارادة الملكية » - الى والدي « ناريمان صادق » بفسخ الخطبة القديمة ، وبرد دبله

الخطوبة الى صاحبها . . ثم اعلن « فاروق » ، على الناس
انه خطب « ناريمان » لنفسه . !!

ولم يسع الناس - حين ترامت اليهم تفاصيل هذه
الخطبة الملكية ، وملايسياتها - الا ان يزدادوا احتقارا
لهذا الملك الذي سبوت له نفسه ، اعتمادا على سلطانه
كمملك ، ان يخطف فتاة من خطيبها ، فقد كان ذلك العمل
جديراً بان يجلب الاحتقار لاي رجل عادي يقدم عليه .
فما بالك اذا كان من اقدم على ذلك العمل الصغير ،
والحقير معا ، هو الملك الذي يفترض فيه ان يكون قدوة
للاخرين ، في كل ما يصدر عنه من تصرفات ، وفعال ؟!

وبينما كانت « ناريمان صادق » ماضية في استعدادها
للذهاب الى القصر الملكي ، في السادس من مايو سنة
١٩٥١ - وهو اليوم الذي تحدد كموعده لزفافها الى الملك
- صدرت « اللواء الجديد » في الرابع والعشرين من
ابريل ، وعلى صفحتها الاخيرة مقال كتبه : « احمد
شوقي » . جعل عنوانه : « الملكة في طريقها الى
المقصلة » . !!

كان المقال يعنى « ماري انطوانيت » . ملكة فرنسا .
لكن عنوان المقال ، وتوقيت نشره ، كانا يعنيان « الملكة
مصر » الشيء الكثير .

ويهمك ، ولا يشك ، ان تعرف ان تكاليف حفلة زفاف « ناريمان »
الى « فاروق » بلغت ٧٣٤٨٣ جنيهاً !! كما بلغ ثمن الملابس التي
اشترتها الملكة الجديدة ، من ايطاليا ، ٥٥٠٥ جنيه . اما فستان
الزفاف وحده فقد بلغت تكاليفه ٥٠٠ جنيه !! وكل ذلك بأسعار
تلك الايام طبعاً .

ولقد تصور بعض الناس - ولعلها كانت امنية
يرجونها - ان يكون زواج الملك ، بداية جديدة لعهد
جديد يبدأه « فاروق » في حياته الخاصة ، وفي

حياته العامة على السواء . ولم يكن هناك ما هو اشد
بعدا عن الحقيقة من هذا التصور . ذلك لان « الفساد »
كان قد سرى في دماء « فاروق » مسرى السرطان في
الجسد . ولقد يهدأ السرطان احيانا ، ولعله قد يستكين ،
احيانا اخرى ، استجابة للعلاجات المخففة . لكنه ، ابدا
لا يبرح الجسد الذي انشعب فيه مخالبه الا بالاجهاز عليه .
ومن هنا لم يكن غريبا ان يرى الناس ان حياة « فاروق »
الخاصة ، والعامة - بعد زواجه الثانى - لم تكن الا
استمرارا ، امينا ، ودقيقا ، لحياته قبل الزواج . ولو
ان « فاروقا » كان مستعدا ، حقا ، لان يصلح بالزواج
ما فسد من امره ، لفعل ذلك وهو مرتبط بزوجه الاولى
.. « الملكة فريدة » .. لكن الذى حدث هو ان الفساد
اخذ ينهشه نهشا « قاسيا » خلال الفترة التى كان مرتبطا
فيها بهذه الزوجة الفاضلة التى توفر لها من الاحتشام ، ومن
لاخلاق ، ومن عراقة الاصل ، ما جعلها تحاول جاهدة ،
وصادقة ، ومخلصة ان تنقذه من براثن ذلك الفساد الذى
اخذ ينهشه . فلما لم تنجح محاولاتها ، ابت عليها
كرامتها ان تستمر فى العيش هى وذلك الزوج الفاسد
تحت سقف واحد . وفضلت ان تسترد حريتها ، وتعود
لحياة عادية من عامة الناس ، على ان تعيش ملكة متوجة
- ملكى يزحف عليه الفساد من كل جانب .

١٠. ان القضية اولا ، واسبابا ، إنما
داخل قصر

وفى هذا تأكيد -
هى قضية « طباع » . واد
فان احدا لم يستطع ان يصلحه ،
ان يحمله على ان يضع - فى اضعف
القيود على فساد

على ان « فاروقا » لم يكن ملكا فاسدا فحسب . بل

كان ، اصلا ، « انسانا عاقا » بكل ما فى « العقوق »
من قسوة .. ومن ظلم ، وظلام !!

ولقد بدا « فاروق » كإنسان عاق - بنفسه ، فعقها اقصى عقوق
حين اوردها - بكل القسوة واللامبالاة - موارد التلف والضياع ..
وكانه مسلط عليها ، او كأنه مكلف من الشيطان - تكليفا - بذلك ،
ومن ثم ، كان طبيعيا للغاية ان نجده « زوجا عاقا » يزوجه الاولى
التي تزوجها عن حب ، وعاقا يزوجه الثانية التي تزوجها عن
سطو .. فلا يتردد ان يجرح هذه ، وتلك ، فى كرامتيهما ، وفى
انوثتيهما ، اعمق الجراح بمصاحبة للساقطات من النساء ،
وبائعات الهوى فى عرض الطريق ، او فى جانب الطريق ، لا فرق
- بارأية مراعاة ، وبلا اى حرص على مشاعر احدهما - تلو
الآخرى !

كذلك كان فاروق « ملكا عاقا » انزل بشعبه ، اقصى ألوان
العقوق ، حين راح يستلبه ماله ، وكرامته ، ويجر عليه بفضائحه ،
وباستهتاره ومخبره - ذلك العار الذى جعل الشعب محل سخرية
الساخرين ، وهزل الهازئين !!

كذلك كان فاروق « قائدا عاقا » افرغ فى جيشه اسود ما لديه
من عقوق ، حين امره ، فى سنة ١٩٤٨ ، بدخول حرب فلسطين
بغير أدنى استعداد لها ، ارضاء لشهواته من ناحية ، وامتناسا
لاوامر اسياده الانجليز من - ب الا تنفيذا لرغبة الانجليز الذين
لم يأمر الجيش بدخول تلك الحرب هذه مباشرة - وربما يكونون
ربما يكونون قد صارحوه برغبتهم من حوله ، ومكنوا لهم من
قد تركوها لعمالئهم الذين بثوهم ، فیتحقق للانجليز من
ركوب اكتافه ، لكى يتولوا اقناعه بتنفيذ ، أولا ، تحطيم الجيش
ورائها عدة اهداف ، لا هدف واحد ، منها ، جيشه - ومنها ،
ومنها ، ثانيا ، اضاءة ثقة الشعب بنفسه ، وبها ، ومنها رابعا ،
ثالثا ، اضاءة ثقة الشعوب العربية برعاية مصر - الانجليز -
ترسيخ اليقين عند « فاروق » نفسه بانهم - اعلى عليها ،
لانزالون هم القوة الوحيدة التي باستطاعته الاعتياد
والاحتماء بها .

ولقد كان « فاروق » بعد هذا كله ، او قبل هذا كله -
« ابنا عاقا » .. عقى امه اشد عقوق حين لم يفكر فى
السؤال عنها ، وهى طريحة الفراش فى احد مستشفيات

امريكا اثر جراحة خطيرة اشرفت خلالها على الموت .
صحيح ان سلوك هذه الام نفسها كان شائنا . ولكن ، هل
كان « فاروق » نفسه شريفا ، أو عفيفا ، حتى يمكن القول ان
عدم سؤاله عنها كان مرجعه الى غضبه من سلوكها ،
وليس الى ما تأصل فيه هو من عقوق ؟!

ولقد كشفت « الملكة نازلي » عن حجم هذا « العقوق »
الذي كان محتشدا داخل اعماق ابنها ، في حديث لها
مع صحفي ممن كانوا ملتصقين به ، وبها . . وكان قد
ذهب اليها في امريكا في محاولة لمصالحتها مع ابنها -
كشفت الام عن المدى الذي وصل اليه عقوق « فاروق »
كابن ، حين قالت له :

- قد يعتذر « فاروق » بأنه مشغول . قد يعتذر بأن امور الدولة
قد أنسته كل شيء حتى أمه . وكنت على استعداد ان اقبل هذا
العتذر ، فكل أم تبحث لابنائها عن اعداء وهمية تستر بها تصرفاتهم .
ولكن « فاروقا » لم يكن له عذر . فقد كان يتكلم يوميا مع
مستشفى « مايوكلينك » حيث كنت أرقد . ولكنه لم يكن يتكلم
معي ، ولا مع أخته الأميرة فايقه ، ولا مع أخته الأميرة فتحية ،
ولا مع كبيرة الممرضات ، ولا مع الطبيب الذي كان يعالجني .
وانما كان يتحدث مع « السيدة ناهد رشاد » . فقد كانت « ناهد »
تجرى عملية جراحية في نفس الوقت الذي كنت أجرى فيه
عمليتي ، فكان « فاروق » يتحدث يوميا معها مستفسرا عن
صحتها ! ولم يفكر في أن يحدثني - أنا أمه - في التليفون مرة
واحدة !!

« وكانت الممرضات يجئن الى ، ويقلن لي : ان الملك كان يتحدث
الان ، مع « ناهد » في التليفون . وكنت أحاول أن أدافع عن كرامة
ابني . . فكنت أدعي ، كذبا ، انه كان يتحدث مع « ناهد رشاد »
مستفسرا عن صحتي لأنه لا يريد أن يتعدني ، ويخشى أن تتأثر
صحتي عندما أسمع صوته يحدثني من وراء البحار ، وأنا راقدة
على فراشي ، بين الحياة والموت !! »

« ولم أغضب على « ناهد رشاد » بسبب ما كان يحدث ، بل لقد
حرصت أن أقوم بالواجب معها بصفتها « وصيفة الملكة » ، في

الوقت الذي كنت أعرف فيه أنه ليست هناك ملكة لتكون لها
وصيفة ١١٩

انسان هذه هي جميع جوانب صورته • كان مستحيلا
ان يكون هناك أقل امل في ان ينزل نفسه ، ولا في ان
ينزله الآخرون ، من فوق ظهر ذلك « الحصان الوحشي »
الذي ركبه ، وراح يعدو به ، في سرعة مجنونة ، على
طريق الهاوية • !

ومن هنا ، كانت سنة ١٩٥١ - على الرغم من زواجه
الثاني - استمرارا لكل ما كان قبلها • • كما كانت
اتصالا بكل ما جاء بعدها • !

فما كاد يتم في السادس من مايو من تلك السنة ،
زواجه من « ناريان » حتى اصطحبها معه على ظهر اليخت
الملكي : « فخر البحار » ، متوجها الى « كبرى » ليقضيا
بين مغانيها • • شهر العسل • • !!

ولكن « فخر البحار » ما كاد يلقى مراسيمه
« بكبرى » ، حتى كان « فاروق » قد نسي كل شيء
• • • نسي نفسه ، ونسي عروسه الجديدة ، ونسي
« شهر العسل » ، ونسي كل نذر الخطر التي حملتها
له سنة ١٩٥٠ ، وراح يصل ما كان قد انقطع بعودته
الى مصر في منتصف اكتوبر من تلك السنة • • عاد مرة
اخرى - وبسعار اشد - الى القمار : والى الغواني ،
والى الفضائح التي كانت صحف العالم كله قد تعودتها
منه ، وعودت عليها قراءها • • !!

واذ كان لرحلة « فاروق » هذه قيمة خاصة ، فقيمتها في
انها كانت تأكيذا قاطعا على انه قد باع نفسه للشيطان
بيعا كاملا ، وانه كان عازما - عزميا اكيدا - على الا
يسترجع نفسه من بين أحضان الشيطان • • مهما ارتفع

من عوالة الموج . . وتفاقت النذر .

وما من شك في ان المأساة الحقيقية في حياة هذا الملك ، هي انه افتقد في جميع المحيطين به - ومنذ ان رأت عيناه النور - النجم الذي يمكن ان يهديه . وحين لاح له هذا النجم ، لبعض الوقت ، في صورة زوجته الاولى . . الملكة فريدة . . ما لبث - بحكم ما ورث من طباع - ان ضاق به . . واشاح بوجهه عنه ، في تصميم شيطاني ، على ان يضل ، وان يغوى . . !!

وبينما كان « فاروق » يفرغ على شواطئ « كبرى » وتحت اقدام غوانيها ، وفي قلب مراقصها وملاهيها ، كل ما لديه من غي ، ومن ضلال . . كان الشعب هنا يسمع ، ويعجب ، ويسائل نفسه : أهذا ممكن . . ؟! يستطيع ذلك الرجل ان يتجاهل - في استهتاره الاعمى - كل تلك النذر التي أخذت ترعد على طريقه ، ويعيش رحلته هذه بنفس الجنون الذي عاش به رحلته السابقة ؟!

واخذت صحف العالم تتولى الرد ، اولا بأول ، على ما راح الشعب يسائل به نفسه :

● « ففي أول يوليو سنة ١٩٥١ ، نشرت صحيفة « امباير نيوز » رسالة لمراسلها الخاص « نورمان برايس » الذي كان ، وقتئذ ، موجودا في كبرى . جاء فيها :

« لم يحدث في تاريخ العالم ، أن تعرض ملك مثل ما تعرض له ، « فاروق » من حملات النقد والتجريح . فهو متهم بأنه طاغية يحيط نفسه بجو فاسد مفضوح . وهو متهم بأنه خطف زوجته الجديدة « ناريما صادق » من بين ذراعي خطيبها . وهو متهم بأنه طلق زوجته السابقة « فريدة » لأنها لم تلد له ولدا . وهو متهم بأنه مقامر سفيه . ولايكاد يمضي يوم دون ان يتلقى « فاروق » سيلا من الرسائل المقذعة المهينة - واكثرها من انجلترا - وقد سمح لي « فاروق » بالاطلاع على بعضها ، وقرأت في احداها ، وكأنت من مواطن بريطاني من « مانشستر » ما يلي : اذا حدثك نفسك بالقدوم الى انجلترا ، وحاولت ان تمنعني من التقاط صورة

الملك ، فاني سألته درساً لن تنساه « !!
وكتبت جريدة « صنداي اكسبريس » بتاريخ ٢٠٦
يوليو سنة ١٦٠١ - تقول :

« لم يسبق للعصور الحديثة أن شهدت مثل هذا البذخ والاسراف
اللذين شهدتهما حدس الشهيرين اللذين انصبا على سهر النسل
الذي يمصيه « الملك فاروق » مع عروسه ! »

« ففي كل يوم مضي ، منذ أن غادر اليخت « فخر البحار »
المياه المصرية ، خرجت ألوف من الجنيهات من جيب الملك لاحاطة
فاروق وزوجته بمظاهر الدف والابهة !! »

« ولا تشمل هذه الالوف التي تنفق كل يوم ، بغير حساب ،
مبلغ الـ ٧٠٠ ألف جنيه التي دفعها « فاروق » ثمناً لفقار خاص ،
أمر بصنعه ، في مصانع « تورين » ، كما أنها لا تشمل مبلغ
الـ ٥٠٠ ألف جنيه التي دفعها ببناء يخت جديد يحل محل « فخر
البحار » !! »

ومضت « الصنداي اكسبريس » في وصف حياة
انسفه واللامسؤولية التي كان يحيها « ملك مصر »
التي كانت الغالبية العظمى من ابنائها الفلاحين والعمال
ينضرون جوعاً - قائلة :

« ولقد بدأ هذا السيل المتدفق من الاموال في يوم ٧ يونيو ،
عندما وصل اليخت الملكي الى « ثورمنيا » بصقلية ، حيث نزل
« فاروق » وأفراد حاشيته بفندق « سان دومنكو » . وكان هذا
الفندق رخيص الاجر نسبياً . فقد دفع « فاروق » تسعمائة جنيه
نظير اقامته به لمدة ستة أيام فقط ، انتقل بعدها الى « كابري » !

● وتتولى جريدة « الديلي امريكان » عن جريدة
« الصنداي اكسبريس » - سباق بين الصحف -
وصف وصول « فاروق » الى « كابري » ، وحياته
فيها ، بقولها :

« استأجر « فاروق » فندق « قيصر اغسطس » بأكمله . ويتكون
هذا الفندق من ١٥٠ حجرة ، أجرة المبيت فيها ١٢٠٠ جنيه عن
الليلة الواحدة . غير نفقات الإقامة والأكل . وقد دفع « فاروق »

ولم تكن « الصحف الحرة » في مصر ، بعيدة عن متابعة فساد الملك ، ومباذلة ، ومجونة ، لكنها - من خلال الرقابة الصحفية الصارمة التي كانت مفروضة عليها ، خاصة بالنسبة لآخبار الملك - لم تكن قادرة على المشاركة في ذلك السباق الصحفي المحموم الذي كان دائرا بين صحف أوروبا ، وأمريكا ، حول مباذل الملك ، إلا أنها في حدود قدرتها على اختراق تلك الرقابة الصارمة ، كانت تفعل المستحيل لكي تساعد الشعب على أن ينفذ بعيونه من خلال ذلك الضباب الكثيف الذي أريد أن يكون « حجابا حاجزا » يحول بين الشعب وبين اطلاعه على ما يقترفه ملكه من فساد ومجون . !

ففي ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ - نشرت «روزاليوسف» تحت عنوان : « قيصر السينما يلعب القمار سبع ساعات » الخبر التالي ، من مراسلها في « مونت كارلو » ، « يتحدث الناس في « مونت كارلو » .. وفي « كان » .. وفي كازينو « بالم بيتش » عن شخصية مستر « داريل زانوك » المنتج السينمائي الأمريكي ، الملقب « بقيصر السينما » .

« وقد حدث أن كان « مستر زانوك » يسير في إحدى الطرقات الجميلة المؤدية إلى الشاطئ ، حينما التقى بشخصية مصرية كبيرة . ودار بينهما ، بالحرف الواحد ، الحديث التالي : « قالت الشخصية المصرية :

ـ إلى أين أنت ذاهب ؟

فقال « زانوك » :

ـ لماذا ؟

ـ أريد أن أرافقك ..

ـ ولماذا ؟

ـ لديك اعتراض على ذلك ؟

ـ من أنت أولا ؟

ـ أنا فلان ..

ـ آه .. لقد سمعت عنك .. وقرأت عنك أيضا .

ـ إذن تعال ...

« وركب الاثنان فى سيارة « كاديلاك » فاخرة .. ثم اتجاها
معا الى الكازينو ، وجلسا الى احدى موائد القمار ! »

« ولعب الاثنان القمار سبع ساعات متواصلة ، خسرت فيها
الشخصية المصرية عدة ملايين من الفرنكات ، قدرتها بعض
الصحف بمبلغ مائة الف دولار !! »
« وقد بعثرت الشخصية المصرية ما تبقى معها على بعض
الجرسونات والزيائن الذين كانوا يصفقون للمخاسرين
المقامرين !! »

وفى مكان آخر من نفس العدد ، نشرت « روزاليوسف »
الخبر التالى - من مراسلها فى « الكوت دازير » تحت
عنوان : « الفتاة التى تجلس على اليمين » :
« جاكلىن دونى .. فتاة رائعة الجمال ، زارت مصر عام
١٩٤٩ .. عندما كانت ملكة جمال أوروبا فى ذلك العام . »

« وقد صرحت لى « جاكلىن » أنها سوف تسافر الى مصر
قريبا .. فان لها فى مصر ، كما تقول ، اصدقاء عظاما !
« وجاكلىن دونى .. تجلس الان - دائما - فى مقعد معين
لا تبرحه ، ولا تغيره ، ويعد لها بصفة مستمرة ، وهذا المقعد
على الطرف الايمن من قراس « بالم بيتش » بعيدا عن كل
الجالسين ! »

« ويحدث ، فى بعض الليالى أن يزدحم الكازينو ، فتضطر
ادارته الى أن تكتب ورقة عليها اسم « جاكلىن دونى » ،
وتلصقها بالمقعد حتى لا يجلس عليه أحد غيرها ! »
« وقد أطلق على « جاكلىن » اسم : « الفتاة التى تجلس على
اليمن » .. او « صاحبة المقعد الثانى » !! »

ولم تستطع « روز اليوسف » فى حدود تلك الرقابة
الصحفية الصارمة التى كانت قائمة ، أن تعطى تفصيلا
أكثر ، ولا أن تفصح أكثر .. كانت « الصحف الحرة »
تعتمد دائما على ذكاء الشعب الذى كان يقرأ ، ويفهم ،
ويزداد يقينا بأنه لا أمل .. لا أمل مطلقا فى ذلك الملك الذى

راح يقدم له في كل يوم الدليل تلو الدليل ، على أنه عقد مع « الشيطان » صفقة باع له فيها نفسه . . . وانه لا يريد بوصفه ملكا!! أن يرجع في كلمة قطعها « للشيطان » على نفسه . . ! !

اما ندماء الملك . . وضيوفه الى ليالى « . الف ليلة وليلة » التي اعادها « فاروق » ، من جديد ، الى قلب أوربا . . فقد كانت « الصحف الحرة » قادرة ، دائما ، على تناول اخبارهم بصراحة لم تكن تستطيعها بالنسبة لـ اخبار الملك نفسه .

ففي العدد التالي لذلك الذي نشرت فيه « روزاليوسف » من اخبار الملك الخبرين السابقين . . نشرت المجلة لمراسلها في « كان » الخبر التالي ، تحت عنوان بعرض الصفحة يقول : « المصريون يتبرعون بثلاثين ألف جنيه لفقراء فرنسا ! » :

« شهدت مدينة « كان » في الاسبوع الماضي ، اروع حفلة خيرية في هذا العام . وقد قامت الفتيات الجميلات بجمع التبرعات لمساعدة الهيئة الخيرية التي اقيمت الحفلة لحسابها . » ولقد تجلى الكرم الشرقى في اروع صورته . ولم يحدث أن احدا من الفرنسيين أو من كبار المصطافين ، تبرع لهذه الهيئة بمثل ما تبرع به المصريون !!

« فقد تبرع محمد سلطان (باشا) بعشرة آلاف جنيه !! . كما تبرع (الامير) سعيد طوسون بسبعة آلاف جنيه !! . أما الهامى حسين (باشا) فقد تبرع بخمسة عشرة ألف جنيه ، ثم عاد فتبرع بثلاثة آلاف جنيه أخرى !!

« وبعد ان جمعت هذه التبرعات من كبار المصريين الذين كانوا أكثر حماسة لجمع هذه التبرعات من الفتيات القائصات بهذا العمل . . وقف « مصرى كبير » يناشد الموجودين في الحفلة أن يمدوا يد المعونة لاسعاد فقراء فرنسا ، ثم قال مازحا : « مساكين الفقراء في بلادنا ، ان احدا لا يعطف عليهم » !!

« وقالت احدى السيدات معقبة على قول « المصرى الكبير » : « لا اظن ذلك ، فان الذين يعطفون على فقراء بلاد اخرى بمثل

هذا السخاء ، لابد أن يكونوا أكثر عطفًا على بنى جئسهم « !! »
« وحدث أن اعتذرت إحدى السيدات عن التبرع لأنها في
انتظار أن تصلها أموالها في اليوم التالي . ولكنها اتجهت إلى
أحد المصريين الكبار وطلبت إليه أن يقرضها ألف جنيه ، ففعل .
« وحين أرادت السيدة ، في اليوم التالي ، أن ترد للمصري
الكبير هذا المبلغ ، رفض قبوله ، قائلاً : « أنه هدية مني لك » !!

وتحت هذا « الخبر » الذى بعث به مراسل
« روز اليوسف » من مدينة « كان » حيث كان يعيش
« فاروق » ، واصفياًؤه ، وندماؤه . وحيث كان الجميع ،
وهو على رأسهم ، يبعثون الأموال بمئات الألوف على
« موائد القمار » ، وتحت أقدام الفوانى - نشرت المجلة
« خبراً » آخر كان له مغزاه الاليم ، والمرير ، خاصة
حين أن يقرأ القارئ في ضوء ذلك الخبر المفجع الذى
كان يعلو في نفس الصفحة . كان الخبر الاليم يقول :

« أن مرعى حماد أحد أبطالنا الذين فازوا بعبور المانش في
تلك السنة ، بحث مع الدكتور صبرى (بك) المشرف على بعثة
هؤلاء الأبطال ، عن مبلغ خمسين جنيهاً لكي يعطيها لقائد الزورق
الذى كان يرافقه في رحلة العبور ، بعد أن وعده بذلك أن هو فاز
بالسباق . ولكن البطل لم يجد في جيب الدكتور صبرى (بك)
غير أربعين جنيهاً فقط .!! وكان عنوان الخبر : « بطل المانش
يبحث عن ٥٠ جنيهاً » .. !!

وهكذا كانت « الصحافة الحرة » تخوض معركتها
ضد « فاروق » ، وفساده ، ونظامه . ليس فقط
« بالكلمة » التى كانت تهز مصر من أعماقها .
بل و « بالخبر » ، وبالصورة ، وبالرسم الكاريكاتورى ،
وبالرمز . وبكل ما كان فى وسعها أن تصنعه .
وإذ أحس الطغاة بالارض تميد من تحتهم . فقد
مضوا يبحثون « للصحافة الحرة » عن « قيسد من
حديد » . قيد يغفلون به أقدامها ، ويقيدون خطاها .
... وبدأت معركة من أعنف المعارك .

أول هزيمة للملك!

قذفت « الصحف الحرة » بنفسها في طريق قوى الشر الهائلة والمتحالفة : الملك ، والفساد السياسى ، والظلم الاجتماعى ، والعبث ، والفوضى . ولم يكن عدد « الصحف » التى قذفت بنفسها في طريق هذا المارد الجبار كبيرا . كانت لا تزيد عن خمس ، أو سبت : « روزاليوسف » . « اللواء الجديد » . « الاشتراكية » . « الدعوة » . « الكاتب » . « الملايين » .

كذلك لم يكن عدد (الكتاب الاحرار) الذين راحوا يخوضون المعركة ضد هذا المارد الجبار نفسه ، كبيرا . كان عددهم ، فى احسن الفروض ، لا يزيد على عدد اصابع اليدين . كانوا مجرد « فصيلة صغيرة » من فصائل الطبيعة . ولكن اثرهم . . . اثر كلماتهم التى اخذت تهز مصر من اعماقها هذا عنيفا ، والتى قدمت فيما سبق - ولا يزال امامى أن أقدم نماذج منها - كان يعادل اثر فرقة كاملة مدججة بالسلاح .

وكما قذفت (الصحف الحرة) بنفسها في طريق ذلك المارد الجبار ، بغير ادنى اكتراث بكل ما بين يديه من ادوات البطش والتنكيل . كذلك قذفت هذه (الفصيلة

الصغيرة) من « الكتاب الأحرار » بنفسها في طريقه بإيمان هائل ، وشجاعة مذهلة . . غير عابئة بجنوده ، ولا بسجنونه ، ولا بكبريائه ، ولا بعجرفته الناشئة عن تجرده الكامل من أى مبدأ ، ومن كل مبدأ .

وحين بدأت هذه المعركة التى أخذت - منذ اللحظة الاولى - لونا من أشد ألوان العنف ، بين (الصحف الحرة) التى أريد قتلها ، وبين الحكومة التى أريد لها أن تقوم بدور المقاتل - كان الملك . . وندماؤه من اصحاب الملايين المصريين الذين تبرعوا في حفلة واحدة بأكثر من ثلاثين ألف جنيه (لفقراء فرنسي) ! ! ، بينما الملايين من أبناء شعبنا يتضورون جوعا . . كان الملك ، وهؤلاء ، لا يزالون هناك . . كانوا لا يزالون في « كبرى » . . وفي « الريفييرا » . . يصطافون ، ويمرحون ، ويرقصون ، وما نروا انهم كانوا يمرحون فوق فوهة بركان ، ويرقصون على البارود ! .

ومن « كبرى » . . حيث كان الملك لا يزال يرتع ، ويلعب ، ويريق الملايين من أموال الشعب فوق موائد القمار ، وتحت اقدام الفواني - جاءت « الاوامر » لحكومته في القاهرة ، لكى تخلصه من هذه « الصحف الحرة » ، ومن أولئك « الكتاب الأحرار » . وذلك بأن تبحث ، لها ، عن « قانون جديد » . . عن « سيف جديد » . . يجهز عليها ، وعليهم .

ولم تتردد « حكومة الملك » في القاهرة ، ولم يتوان في تنفيذ « الاوامر » التى جاءتها من « كبرى » . . حيث كان الملك لا يزال يرتع ، ويلعب . بل لقد بادرت ، على الفور ، الى صنع ذلك « القيد » الذى اراده الملك مصنوعا من حديد . . !

ولم يكن « القيد » الذى بادرت الحكومة الى صنعه ،

تنفيذا لمشية الملك ، هو اول القيود الضاغطة التي وضعتها على حرية الصحافة ، وحرية الصحفيين . ولكنه كان اقساها . لانه كان يلغى هذه الحرية الفاء ، ويجعل منها حقيقة لا مجازا ، جزءا لا يتجزأ من الدستور فاذا ذكرنا ان الدستور كان قد تحول ، من خلال عبث الملك به . واعتداءاته الصارخة عليه - وهو العبث ، والاعتداءات التي قبلتها منه جميع الحكومات ، وليس حكومة الوفد وحدها - الى مجرد حبر على ورق ، لوجدنا ان تحول حرية الصحافة الى ما تحول اليه الدستور نفسه ، وهو الاصل ، كان أمرا طبيعيا لا يثير الدهشة . وان اثار ، بطبيعة الحال ، المقاومة .. اشد المقاومة .. بعد اذ أصبحت « الصحف الحرة » هي الرئة الوحيدة التي بقيت للشعب لكي يتنفس منها .. وكان لابد للشعب من ان يظل يتنفس لكي لا يموت .

لم يكن « القيد » الجديد - كما ذكرنا - هو اول القيود التي وضعتها « حكومة الوفد » في اقدام الصحف ، وفي اقدام الصحفيين . فمن قبله ، أصدرت هذه الحكومة قانونا يحظر على الصحف نشر « اخبار الجيش » . ثم تبعته ، في اغسطس سنة ١٩٥٠ ، بقانون آخر يحظر نشر « اخبار القصر » .. سواء اكان ذلك عن طريق : « الكلمة » او « الرسم » او « الرمز » ، او « الصورة » ... الا بعد استئذان وزير الداخلية . !! على ان يعاقب من يخالف ذلك بالسجن ستة شهور . !!

وجدير بك ان تعرف ان هذا « القيد » ، او هذا « السيف » الذي علقتة الحكومة فوق اعناق الصحف ، وفوق اعناق الصحفيين ، لم تبادر الى صنعه الا « حماية » للاسرة الكربمة - أسرة محمد علي - وما لها من مقام ممتاز في البلاد !! - على حد قول الحكومة في المذكرة

الايضاحية التي ارفقها بمشروع القانون .. وزير العدل
بالنيابة .. « فؤاد سراج الدين » . !!

ولقد جاء صدور هذا القانون ، في اعقاب سلسلة من
الفضائح اقترفتها « الملكة نازلى » - والددة فاروق .
اثناء اقامتها في امريكا . وكان من ابرز هذه الفضائح ،
قيام « الملكة الام » بتزويج ابنتها « الاميرة فتحية » من
شاب من غير دينها ، كان يعمل امينا للمحفوظات في
قنصلية مصر بمارسيليا ، قبل تفرغه للعمل في خدمة
« الملكة نازلى » نفسها . !!

ولقد جرد « الملك فاروق » - نتيجة لهذه الفضائح .
وبسببها - جرد أمه ، واخته ، من لقبهما ، وايضا من
اموالهما . ولكن ، هل كان معنى هذا « التجريد » .
او هذا « العقاب » ، ان فضيحة مخزية لم تحدث ..
وان رائحة عفنة لم تزكم الانوف . ؟ ! !

على العكس .. لقد جاء هذا الاجراء ، اعترافا
صريحا من جانب الملك بأن الصحافة لم تتجن ، ولم تخترع ،
ولم تقل في حق « أسرته الكريمة » ، وما لها من مقام
ممتاز في البلاد ! ! « غير الحق .. كل الحق .. والا .
فيما كان « التجريد » من المال ، ومن اللقب ، اذا كانت
الصحافة هي التي تجنت ، وهي التي اخترعت ، وهي
التي نسبت « لصاحبة الجلالة الملكة الام » آثاما ، لم
تقترفها . ؟ ! !

فاذا اضيفنا الى آثام « الاسرة الكريمة » آثام « رأس
الاسرة » نفسه ، ثم آثام « حاشيته » ، واتباعه ، كان
لابد - من وجهة نظر الملك التي سارعت حكومته الى
تسنيها - من وأد « الصحف الحرة » التي كشفت
الناس عن كل هذه الآثام ، والفضائح ، وعرتها ، واذاعتها
- بكل وسائل الواد .. بقانون ، او بغير قانون ، لا يهم ،

وانما الذى كان هاما جدا ، وعاجلا للغاية، هو واد هذه الصحف فى اسرع وقت ، وبأى ثمن . !!

وعلى ذلك ، ففى شهر يوليو سنة ١٩٥١ - وهى السنة التى قلنا انها حملت للملك ، ولحكومة الوفد معه ، علامات بداية النهاية - كان « فؤاد سراج الدين باشا » مصطفى فى أوروبا ، بالقرب من الملك الذى كان يقضى « شهر العسل » الذى امتد ثلاثة عشر اسبوعا ! . ومن هناك . . من أوروبا . اتصل « فؤاد سراج الدين » برئيس الوزراء - « مصطفى النحاس » - وطالبه بالتعجيل باصدار عدة قوانين كانا قد أصـدراها فى شهر مارس من تلك السنة ، ثم عادا فقررا تأجيلها . وكانت هذه القوانين ، المؤجلة ، تقضى بتعديل المادة ١٥ من الدستور التى تنص على حرية الصحافة واصدار تشريعات تعطى مجلس الوزراء حق مصادرة الصحف ، وتعطيها ، بغير الرجوع الى القضاء . . !!

وهنا . . . ارانى محتاجا - قبل أن أمضى الى حكاية هذه التشريعات ، الى موجة السخط التى فجرتها - الى وقفة خاصة عند شخصية « فؤاد سراج الدين » . . وبصفة خاصة ، عند عمله الدائب لأرضاء الملك ، وأرضاء حاشيته . . على حساب الشعب ، وعلى حساب الحرية ، وعلى حساب الدستور ، بل وعلى حساب «الوفد» نفسه . !! فلقد راينا ، فيما سبق من صفحات ، كيف نصب « فؤاد سراج الدين » نفسه محاميا عزاً ذلك الدور البشع الذى قام به الملك ، وحاشيته ، فى صفقات الاسلحة والذخيرة الفاسدة !! وكيف وقف أمام ممثلى الشعب ، فى مجلس الشيوخ ، مدافعا عن (كريم ثابت) ، وعن مثالبه وسقطاته !! وكيف بادر ، بوصفه وزيرا للمالية والداخلية ، الى صرف مرتب الملك - مقدما - لمدة عام كامل . فلما لم يجد المبلغ المطلوب متوفرا فى خزانة وزارة المالية ، لم يتردد - لحظة - فى ابتكار حل

(لازمة الملك) !! ٠ فصرف المبلغ من « المصروفات السرية » في وزارة الداخلية !! ٠ وكيف بادر ، بوصفه وزيراً للعدل بالنيابة ، الى اصدار قانون يصادر حرية الصحفي في نشر (أخبار القصر) - حماية للأسرة الكريمة ، ذات المقام الممتاز في البلاد - ثم هانحن نراه يتخلى عن راحته في مصيفه بأوروبا ، ويتصل برئيسه في القاهرة ٠٠ حاثاً إياه على سرعة اصدار القوانين التي كانت مؤجلة ، والتي تعطي مجلس الوزراء الحق في مصادرة الصحف ، وتعطيها بغير الرجوع الى القضاء !! ٠

● فلحساب من كان « فؤاد سراج الدين » يفعل هذا كله ٠٠ ؟!

لعل لا اعدو الحقيقة ، اذا ما قلت ان «سراج الدين» لم يكن يفعل شيئاً من ذلك، وفي خاطره انه يفعله لحساب « الوفد » . ذلك لان رصيد « الوفد » عند أنصاره - وكانوا غالبية الشعب - كان قائماً ، أساساً ، على انه « القوة » التي تستطيع مقاومة « الملك » ، وليس على انه « القوة » التي تستطيع ان تترافع عن جرائم «الملك» ، وتداريها ، وتبررها ، وتحاول - اعتماداً على ما لها من رصيد عند غالبية الشعب - ان تشككهم فيها ، او تلفتهم عنها . ! !

● واذا كان « سراج الدين » لم يكن يفعل ذلك لحساب « الوفد » ٠٠ فهل كان يفعله لحساب « الملك » ؟!

استبعد ذلك . . استبعده لسبب بسيط . وهو ان « الملك » - وعلى الرغم من كل شيء - كان يكره « سراج الدين » ، ولا يثق به ، ولا يطمئن اليه . واستطيع القول ان « سراج الدين » نفسه لم يكن يجهل شيئاً من هذا . ولعل اعترف ، عن يقين ، ان الملك لم يخف مشاعره هذه تجاه «سراج الدين» عن كثيرين ممن كانوا قريبين منه - اى من « سراج الدين » - وممن اثق ، بحكم معرفتي بهم ، بأنهم لم يخفوا عنه شيئاً مما كاشفهم به الملك نحوه .

ومن غير المقبول ، « عقلاً » . . و « سراج الدين » ،

أولا وأخيرا ، بشر كسائر البشر - أن يكون مستطيعا أن يحمل الحب لأنسان يصارح الناس بكراهته له ، وبعدم ثقته به ، ثم يتجاوز ذلك إلى العمل لحسابه .. حتى لو كان هذا الإنسان هو الملك .

● فإذا انتهينا إلى أن (سراج الدين) لم يكن يفعل ذلك لحساب (الوفد) الذي كان رصيده لدى أنصاره يتبدد نتيجة لهذه الأفعال .

● وإذا انتهينا أيضا إلى أنه لم يكن يفعله لحساب (الملك) الذي لم يكن سراج الدين نفسه يجهل أنه يكرهه ولا يثق به ، ولا يطمئن إليه . فلحساب من ، إذن ، كان يفعله ؟!

لعل لا اظلم « سراج الدين » إذا ما قلت أنه لم يبذل كل ذلك الذي بذله من محاولات لملاينة الملك ، ومرضاته وهي السياسة التي نجح (سراج الدين) في أن يجعلها سياسة (الوفد) نفسه - إلا لحسابه الخاص .. ولحساب طموحه الشخصي .. ولحساب مستقبل سياسي أعظم كان يتطلع إلى تحقيقه . !

فليس من خلاف على أن (فؤاد سراج الدين) كان رجلا موفقور الذكاء . كذلك ليس من خلاف على أنه كان رجلا شديد الطموح . ولقد توفر له إلى جانب ذكائه الموفقور ، وطموحه الشديد ، ثراء عريض - إذ كان واحدا من أفراد أسرة تملك آلاف من الأفدنة - وكان طبيعيا ، وقد توفرت للرجل كل هذه الأسلحة ، أن يشتهي النفوذ .. أن تصبو نفسه لأن يحكم ، ولأن يسيطر ، ولأن يرى الهامات تنحني له طوعا ، أو كرها .. ثم جاءت القفزات الواسعة التي قفزها في المناصب الرئيسية التي تولاها في (حكومات الوفد) . وفي المراكز القيادية التي تولاها داخل الحزب ، فزادت طموحه اشتعالا . ولعله بات يرى أن وصوله إلى « زعامة الوفد » بعد اعتزال رئيسه (مصطفى النحاس) بسبب تقدم عمره ، أو بسبب اعتلال

صحته ، أو بعد وفاته ، لم يعد أمنية يصعب تحقيقها .
خاصة وان الاقدار كانت قد حابته كثيرا ، عندما ازاحت
من طريقه جميع اولئك الذين كان باستطاعتهم - بحكم
جهادهم القديم ، وبحكم ماضيهم الطويل فى خدمة
(الوفد) - ان يسدوا عليه الطريق الى أمنيته . لم يكن
قد بقى فى طريقه من هؤلاء غير (الدكتور محمد صلاح
الدين) وزير الخارجية فى (حكومة الوفد) التى اقيمت
من الحكم بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .
وما اظن ان ازاحة (صلاح الدين) من الطريق كانت تشكل
بالنسبة لسراج الدين ، هما يمكن ان يزعجه . !

من خلال ذلك كله ، نستطيع القول ان (سراج الدين)
- وقد رأى نجمه يتألق فى افاق (الوفد) على نحو لعله
هو نفسه لم يكن يتوقعه - راح يخطط لمستقبله السياسى ،
على أساس من العمل الدائب لابقاء (الوفد) فى الحكم
اطول مدة ممكنة . حتى يستطيع عن طريق سسلطان
الحكم ، وما يتيح له من قدرة على تحقيق المنافع لاعضاء
الحزب ، ان يكسب له من بين صفوفهم انصارا اكثر ،
ومؤيدين اكثر . فاذا ما نجح - الى جانب هذا - فى
الفوز برضاء الملك . . أو على الاقل ، برضاء (حاشيته)
. . كان له ان يطمئن الى ان سفينة مستقبله السياسى
سوف تمضى الى الشاطئ المنشود . . دون أن يتهدها
الموج ، أو ان تعصف بها العواصف . !

وعلى هذا ، فان مسارعة (سراج الدين) ، من مصيفه
فى اوربا ، الى الاتصال برئيسه فى القاهرة ، مستعجلا
اصدار تلك التشريعات التى كان من شأن صدورها
اخماد انفاس (الصحف الحرة) حتى يتساح للملك ،
ولرجال الدين عبثوا بكل شئ ، وأفسدوا كل شئ ،

ان يطمئنوا الى مستقبلهم ، وان يستمتعوا بعث هنيئ
.. وبنوم اكثر هناة - كانت متسقة ، كل الاتساق ،
مع حطه للفوز برضاء الملك ، وبرضاء رجاله ، كعامل
اساسي في تحقيق ذلك المستقبل السياسي الاعظم الذي
كان يطمح الي تحقيقه . !

لكن الصفوف الاولى في (الوفد) ، كان لايزال فيها
بعض من لم يصيبهم التلف الذي اصاب قيادته العليا .
فهبت من بين هؤلاء جماعة - علي رأسها (الدكتور محمد
صلاح الدين) .. ذلك الذي حدثك عنه ، منذ قليل -
وراحت تعارض ، وباقصى العنف ، في اصدار هذه
التشريعات التي رأوا انها سوف تفقد (الوفد) البقية
الباقية من رصيده لدى جماهير أنصاره .

ولم يستطع (رئيس الوفد) ، علي الرغم مما كان له من
مكانة شخصية في نفوس اولئك الذين وقفوا بحزم ضد
هذه التشريعات ، أن يقنعهم بفكرة تقدم الحكومة بها الى
مجلس النواب لاصدارها .

عندئذ .. نبتت لدى واحد من وزراء الوفد ،
« محمود سليمان غنام » فكرة اختيار احد النواب الوفديين
ليتقدم الى مجلس النواب بهذه التشريعات ، وكأنها من
عندياته . ووقع الاختيار ، فورا ، علي « كبش الفداء »
... وكان « كبش الفداء » هذا هو النائب : « اسطفان
باسيلي » . ولقد تعرض الرجل ، بسبب هذه المهمة
التعسفة التي قبل علي نفسه القيام بها ، لحملة عنيفة
شارك فيها أصدقاؤه قبل أعدائه ، علي نحو جعله يدفع
الثمن غاليا من استقرار نفسه ، وأيضا من سلامته
أعصابه . !

ولكن الوفد - الى جانب اولئك الذين لم يصيبهم التلف
من صفوفه الاولى - كان يوجد بداخله تيار شاب متحرر ،

لم يكن - اصلا - مؤمنا بسراج الدين ، ولا بقفزائه
الواسعة ، ولا بسياساته التي راح يجر الوفد اليها .
وقد وقف هذا « التيار المتحرر » في وجه هذه الجريمة
البشعة التي كان يراد ارتكابها في حق حرية الصحافة ،
ولم يسمح لها بأن تمر . كان يقف على رأس هذا « التيار
المتحرر » في الوفد نائب وطني شاب ، هو المرحوم
« الدكتور عزيز فهمي » عضو مجلس النواب وعدد من
زملائه الذين كانوا يشاركونه وطنيته ، وشجاعته .
وحماسة .

انطلق «عزيز فهمي» وزملاؤه، يقودون داخل صفوف
الحزب - وخارجها أيضا - حملة عنيفة ضد تلك
التشريعات . . ضد « الوجه الظاهر » الذي تبناها ،
وضد « الوجه الخفي » الذي كان يتخفى وراءها . .
وجه الملك الذي كانت « الصحف الحرة » التي اريد
وأدها ، قد اطارت النوم من عينيه . . وراحت تحمل له،
ولنظامه السياسي والاجتماعي كله ، نيس فقط علامات
النهاية . بل ودبيب اقدامها أيضا .
... واشتعلت النيران

بدأت « الصحف الحرة » التي كانت مقصودة .
وحدها ، بهذه التشريعات القاتلة ، تطلق مدافعها .
فكتب « احمد حسين » في صحيفة « الاشتراكية » ،
تحت عنوان « الغاء الصحف يساوى الغاء الحكم »
يقول :

« كتبنا أكثر من مرة حول هذا المعنى الذي نعود اليه اليوم ،
وهو : « دعونا نحاربكم بالقلم ، والا حاربكم غيرنا بالقنايل » .
وكنا نظن أن هذه الصيحة الصادقة التي لا تحوى الا تحذيرا
أمينا * ستجد صداها لدى الحكام فيدركوا أن النقد - مهما كان
مرا - فهو الصمام الذي يسمح للشعب بأن يتنفس ، وبأن يعبر
عن عواطفه المكبوتة .

« كنا نظن أن الحكام لن ينسوا ، أبدا ، أن كل الجرائم

السياسية في مصر قد وقعت في ظل صحافة مقيدة ، ومقهورة
• • فعندما قتل « بطرس غالى » ، لم يقتل في عهد صحافة حرة .
وانما قتل في عهد قانون المطبوعات الذى جاء لمحاربة الصحافة .
وعندما شرع بعض المصريين فى قتل « السلطان حسين » ، لم
يفعلوا ذلك فى ظل حرية صحفية ، بل فعلوه فى ظل أحكام
الانجليز العرفية التى فرضوها - باسم الحرب - على مصر .
وعندما قتل الانجليز ، ومن تعاونوا مع الانجليز ، فى عام
١٩٢٠-١٩٢١ لم تكن الصحافة فى مصر حرة • وعندما شرع ،
فى سنة ١٩٣٠ ، فى قتل رئيس الوزراء • « اسماعيل صدقى »
• لم تكن الصحافة فى مصر حرة ، وكان هو نفسه يحكم
مصر بالحديد والنار • وعندما قتل « أحمد ماهر » ، داخل
البرلمان ، كان ذلك فى ظل أحكام عرفية ، وفى ظل رقابة صحفية .
وعندما قتل « النقراشى » داخل وزارة الداخلية ، لم يكن ذلك
فى ظل حرية الصحافة • بل كان فى ظل أحكام عرفية ، ورقابة
صحفية • وعندما وقعت عشرات الحوادث التى هزت أركان الامن
فى البلاد ، لم تقع فى حرية صحفية • بل وقعت فى ظل الكبت
والرقابة الصحفية !!

« فهؤلاء الذين يتصورون أن الصحافة سوف تحدث ثورة ،
مخطئون • وهؤلاء الذين يتصورون أن الصحافة تدفع بالشباب
الى الهوس السياسى ، ثم الى القتل ، مخطئون •
« انما تنشأ الثورات ، وتنشأ الجرائم السياسية ، نتيجة
للكبت ، وللقهر ، وللاعنتات ، والطغيان • وكنا نحسب أن هذه
المعانى كلها ماثلة فى أذهان الحكام ، فلا يتصورون - كلما
ضاقت صدورهم بكلمات الصحف - أن علاج ذلك فى الغائى •
لقد الغيت « مصر الفتاة » مرة • فماذا كانت النتيجة ؟ • •

« كانت النتيجة أن صدرت بدلها « الشعب الجديد » • بل
وصدر الى جوارها أكثر من صحيفة راحت تنهج نهجها ، وتسير
على منوالها • قالالوف التى كانت قاصرة على مطالعة « مصر
الفتاة » ، قد تضاعف عددها بمطالعة هذه الصحف الجديدة •
وما كانت هذه الصحف الجديدة لتنهج نهج « مصر الفتاة » ، الا
لاحساسها بأن هذا هو ما يريده الشعب • وما كانت هذه الصحف
لتروج - مع خلوها من كل زخرف وبهرج - الا لانها تعبر عن
ارادة الشعب • فلو عطلت هذه الصحف اليوم ، لحل محلها ،
غدا ، عشرات غيرها • بل لتحولت الصحف القائمة الى صورة

طبق الاصل منها • فاذا تعذر ذلك ، لعلت « الصحف السرية » محل « الصحف العلنية » • ولو ضيق الخناق على هذه « الصحافة السرية » ، لتفشيت ، على الفور ، الجمعيات الارهابية ، ولعادت - مرة أخرى - الى القتل ، والاغتيال ، والتدمير • « ان هذا الذى نقوله يديهيات معروفة ، تكررت فى حياة مصر • ولسنا فى حاجة الى البحث عنها فى غير مصر من بلاد • فما بال كل من فى مصر يفهم ، ويعى ، الا الحكام ؟! • وما بال هؤلاء الوزراء قد تحولوا الى خصوم لكل راي ، ولكل عقل ، ولكل حكمة ؟! »

« لقد قلنا ، فى مجلس الدولة ونحن نطالب باصدار « الشعب الجديد » ، اننا اذا لم تنجح فى اصدار الجريدة - بعد الغاء « مصر الفتاة » - فسوف نعاقب الحكومة الحاضرة بالصمت ، واعتزال الكتابة ، لنتركها لقدرها • ولنخلى بينها وبين طوائف الشعب الهائجة التى تنفس عنها ، الآن ، بالكتابة • وهذا هو ما نقوله ، مرة ثانية ، « لسراج السدين » • وللوزراء مجتمعين • ومنفردين • انهم اذا اقدموا على الغاء هذه الجريدة • فسوف تكسر أقلامنا ، ونقبع فى عقر دورنا • • • والويل لهم اذا فعلنا ذلك • »

... وتوالى هدير المدافع
فكتب « فتحي رضوان » فى « اللواء الجديد » تحت
عنوان : « مذبحه الصحافة » يقول :
« نعم انها مذبحه ! »

« لقد خرج الجزارون ، منهم من يضع سكينه وراء ظهره • • ومنهم من يظهرها ويباى الناس بها • • • ومنهم من يتركها فى منزله ، مؤملا أن يسرع فيحضرها حينما تجهز الفريسة !! »
« ولقد نقد صبر الجزارين • وهم محقون فى ذلك • فان الصحافة تدعو الى حق ، وهم يقيمون حياتهم على باطل • والصحافة تدعو الى حرية والى كرامة ، والى احترام الدستور ، وهم غارقون فى دماء الحرية ، وفى دماء الكرامة ، وفى دماء الدستور !! »

« انهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تذكر الامة صياح مساء ، بأنهم خدعوها ، وسخروا منها ، حينما وعدوها بأنهم اذا ولوا الحكم ، الغوا المعاهدة • • والتحموا مع

الأنجليز ، فرعوا الإدراك الوطني السليم وثمره !
« أنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهي التي
تفضح ما استتر من مخازيهم ، وسرقاتهم ، ومحسوبياتهم ...
وهي التي تنشر على ألوف الألوف من قرائها حقائق هذا التدني
المفسد ، الفاسد الذي يتقلبون فيه ، ووقائع هذا الاجترار المثير
المذهل على حريات الأمة ، وعلى مقدساتها ، وعلى خير ما ترجوه
لنفسها . »

« أنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهي التي
ارغمتهم على أن يقدموا الى القضاء قضية الجيش ، وقد كان في
ظنهم أنهم يستطيعون أن يطووها في جنح الظلام ، وأن يعتبروها
صفقة جديدة من صفقات الحكم المتعفن ، فيكسبوا بها لنظامهم
المترنح المتخاذل ، سنداً . »

« أنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهي التي
رعت قضية الجيش بعد أن انتزعتها من برائن الهوى ، وهي التي
وقفت تصد عنها العدوان ، وعيث الأيدي ، وغرض المفرضين .
فسارت القضية بين الأشواك ، واجتازت طريقها بين الضخور .
« ليست الصحافة هي التي تطلب تجملاً بالفضيلة والعفة .
وما أشق الفضيلة والعفة ؟! »

« ليست الصحافة هي التي تطلب تخرجاً في صرف مال الدولة
وما أشهى التصرف في مال الدولة ؟! »
« ليست الصحافة هي التي تتعقب الرخاوة ، والميوعة ،
والفضولين ، والمتطفلين ، والدخلاء ، ووسطاء السوء . وما
أكثر هؤلاء ، وما أعزهم نفراً ، وما أوسعهم جاهاً ؟! »

« اذن ، لتكتم الصحافة هذه . فاذا لم ينفع معها تكميم ،
فلتطعن ذات اليمين وذات اليسار . . . بطلب المصادرة ، وبطلب
التعطيل ، ليتوزع يال أصحاب الصحف ، ويبيتوا وهم لا يدرون :
ايكتب لها القبر المنشور . . . أي المحاكم ؟! أم القبر المحفور . . .
أي المصادرة ؟! فإن ارتفعت الصحافة فوق ذلك كله ، وحلقت ،
ولم تطلها أيدي الشر ، فلتقتل علناً . ولتقتل بأي سلاح . فإن
جريمة القتل - وإن كانت أبشع الجرائم عند الله ، وعند الناس -
- إلا أنها السبيل المفتوحة أمام حاكم فاسد لا يريد أن يصلح
حاله ، وأمام حاكم ضال أبى الله عليه أن يتهدى ، وأمام حاكم
يئس من أن يسترد ثقة الناس به ، أو استمالتهم اليه !! »

« وقد يسيل دم الصحافة ، ويتدفق ، حتى يحسب الظالم أنها
لغظت آخر أنفاسها . لكنه سوف يرى ، بعد حين ، أنها عادت

لنطارده الظالمين ، ويُتَعَقَبُ فسادهم ، وتُصْلِيهِمْ ناراَ خامية !
» ان الصحافة باقية ، وهم زائلون ، وهي قوية ، وهم ضعفاء
جبناء ، وهي صادقة ، وهم كاذبون خائنون ... ولن تغلب
الفضيلة ، ولن يغلب الحق ، ولن تغلب الحرية ... لن يغلبوا
أبدا » .

وفى يوم الاثنين - ٣١ يونيو سنة ١٩٥١ - صدرت
» روز اليوسف « وعلى غلافها رسما يمثل » فؤاد سراج
الدين « وقد امسك بيده مسدسا كتب عليه : » مصادرة
الحریات « ، راح يسدده الى صدر » المصرى افندى « -
وهي الشخصية التى كانت المجلة تتخذها رمزا للشعب -
وكتبت تحتها : » الاغتيال السياسى الذى لا يعاقب عليه
القانون « !! .. وداخل العدد ، وتحت عنوان : » هذه
الحكومة تخاف ان تواجه القضاء « - كتب » احسان
عبد القدوس « يقول :

» هذه الحكومة تخشى ان تواجه القضاء ... »

» هذه الحكومة رغم كل ما فعلت ، ورغم كل ما افسدت من
ذمم ، وما اشترت من ضماير ، وما زرعت من فساد ، وما سنت
من قوانين ظالمة ، لاتزال ترتجف من ان تقف خصما امام القضاء
العادل ، ولاتزال تخشى ان يكون بين القضاة المصريين قاض نزيه ،
حر الرأى ، سليم المنطق ، نظيف الذمة ، غيور على ضميره ،
وغيور على العدل وعلى سمعة بلده . »

» انها حكومة جبانة .. فقدت الثقة بنفسها ، وفقدت الثقة
بمبادئها ، وعجزت عن ان ترد على حجج خصومها ، وعجزت عن
ان تجد لها سنداً من الدستور ، او من القانون ، او من العدالة
... ولم تجد ما تدافع به عن نفسها الا ان تشرع القوانين التى
تعفيها من الوقوف امام القضاء ، وتحصر سلطة الاتهام والحكم
والتنفيذ فى يدها وحدها ، لتظلم كيفما تشاء ، وتبطش كيفما
تشاء . »

» وهكذا بدأت تشرع القوانين الجديدة الخاصة بحرية
الصحافة ، مدعية انها - بهذا التشريع - انما تفسر المادة ١٥ من
الدستور . »

« وعندما أقول أن هذه الحكومة تخشى أن تواجه القضاء ، لا أبالغ . فقد أرادت أن توقف « أحمد حسين » عن الكتابة ، فلما لم تستطع أن تواجه القضاء ، سلطت عليه النيابة - وهي جزء من السلطة التنفيذية - لتحبسه حبسا احتياطيا ، في غير حكمة قانونية ، ومن غير داع يستدعيه التحقيق .

« وعندما أرادت أن توقف « مصطفى مرعي » عن الكتابة ، لم تقدمه الى القضاء ، بل اكتفت بالتحقيق معه ، ثم لجأت الى نص القانون الذي يقضى بمصادرة الجريدة ، اذا عادت الى الكتابة في موضوع محل تحقيق النيابة ! ولكنها عندما تقدمت الى القضاء بهذه المادة نفسها ليحكم بتعطيل جريدة « اللواء الجديد » ، خذلها القضاء . لأنه لم ير محلا لتطبيقها ، ولا عدلا في التهديد بها .

« ولقد حقق مع « روز اليوسف » أكثر من مرة ، وفي أغلب المرات أفرج عن رئيس التحرير بكفالة . ورغم ذلك فلم تقدم واقعة من الوقائع التي حقق فيها الى المحاكمة . كما أن التحقيق لم يحفظ . إنما بقي سلاحا مشرعا فوق أقالمنا يهددنا بتطبيق المادة ١٩٩ التي تنص على مصادرة كل جريدة تتعرض لموضوع هو محل تحقيق . بل أن الحكومة كانت تخشى مواجهة المحققين أنفسهم عندما ينزعون الى حرية الرأي ، ويتمسكون بشخصياتهم .

« لقد خشيت الحكومة أن تواجه القضاء - أو إحدى هيئاته - بهذه التشريعات . فلم تتقدم بها بنفسها ، تهربا من عرضها على مجلس الدولة ، أو محكمة القانون الإداري . فأوعزت الى أحد النواب بأن يتقدم بها - أي بهذه التشريعات - الى البرلمان مباشرة !! وقبل النائب أن يقوم بهذه المهمة التعسة . وقبل أن يسجل اسمه في مضابط مجلس النواب على أنه الرجل الذي قبل أن يستخدم كمخلب قط لخلق حرية الرأي ، وواد الوعي الجديد .

« ولست في حاجة الى أن أعدد الشواهد على تهرب الحكومة من مواجهة القضاء ، ولا الى أن أعدد المرات التي دمع فيها القضاء الحكومة بتهمة التعسف والاضطهاد . فهي كلها شواهد تنتهي الى معنى واحد . وهو أن الحكومة بهذه التشريعات لم ترم الى تقييد حرية الصحافة فحسب . بل الى تقييد حرية القضاء العادل ، ونزع اختصاصه ، حتى تهرب من ضمير القاضي الحر ، وتتجنب حكم القاضي النزيه .

وحجة الحكومة في إصدار هذه التشريعات انها تكمل نقصا

في الدستور ، والقانون ،
« ولاشك أن في الدستور ، والقانون ، نقصا كبيرا شعرت به
الحكومة . فالدستور لم يتسع ، بعد ، لاطلاق يد الحكومة في
مصادرة الحريات !! والدستور لم يتسع ، بعد ، لحماية حق
أحدى الطبقات في استعباد ، واستغلال طبقة أخرى !! والدستور
لم يتسع ، بعد ، ليقوم من إنسان ما الها مقدسا لا يجوز أن تقر به
الأقلام ، ولا يرتفع إليه نقاش ، ولا يلحقه حساب ، ولا يرد عن
جريمة !! »

« والدستور لا يعتبر الحكومة هيئة سماوية ترتفع فوق الشك .
ولا يعتبر وزراء الوفد أنبياء مرسلين يسير الحق بين أيديهم وفي
ركابهم ، وتظل البركات أقرباءهم وأنسبائهم !! »
« نعم . . . انه دستور ناقص ، وإن النقص كبير . . . وهذه
الحكومة أول من شعر به ، وأول من عمل - ويعمل - على
تغطيته !! »

« ولن يحدث شيء عندما تصدر هذه التشريعات التي تسد
النقص في الدستور ، وفي القانون . لن تثور مصر ، ولن تمتنع
صحافتها عن الصدور . كل ما هناك أن يتجرا كاتب طويل اللسان ،
ويكتب مقالا كهذا المقال يمر كما يمر غيره من المقالات . ويعوضه
أن يجد أحد كتاب الوفد في نفسه الجرأة ليؤيد التشريعات بحجة
أن الحكومات السابقة كانت تضطهد الصحافة . . . وإن من المنطقي
أن نضع في يد هذه الحكومة سلاحا جديدا لكي تضاعف
الاضطهاد . . . ثم يقصر منطقها عن أن يرى أن الحكومات السابقة
هي نفسها الحكومات اللاحقة ، وأن السلاح الجديد الذي نضعه
في يد الحكومة الحاضرة اليوم ، سينقل غدا إلى يد حكومة أخرى
تطبقه على خصومها !! »

« ولن يحدث شيء بعد هذا . . . »

« لن تفقد جريدة « الأهرام » وقارها . ولن تعلن جريدة
« المصري » خروجها على سياسة الوفد . ولن تلجأ نقابة
الصحفيين إلى هيئة الأمم لتعينها على حماية حرية الصحافة .
ولن ينظم سنكرتيرها الدائم مظاهرة احتجاج !! »
« سيمر القانون في هدوء . . . وتخلق الصحافة إلى الأبد . . . »
« سيقال في مضايقت مجلس النواب أن حكومة الوفد هي التي
أصدرت هذه القوانين . »

« وسيقال أن نواب الوفد الشبان الذين طالما ادعوا نصرة

الحرية ، هم الذين وافقوا على مصادرة الحرية !
« سيقال كل هذا .. وسيبقى مسجلا في التاريخ ، ولن يستطيع
« النحاس باشا » أن ينفيه إلا اذا أعلن أنه « عبد مأمور » !! والا
اذا أعلن نواب الوفد أنهم « مسيرون لا مخيرون » !!
« سيقال كل هذا .. »

ولكن ، ماذا يهم ما يقال .. وما أكثر ما قيل .. مادامت
الأقلام ستسكت الى الابد ، ومادام القضاء سيكبل الى الابد .
ولنزهرق انفاس مصر بعد ذلك .. فلن تقول شيئا .

اتسعت جبهة القتال .. وتزايد عدد المواقع التي
راحت تطلق مدافعها ضد الحكومة ، دفاعا عن الرئة
الوحيدة التي بقيت للشعب لكي يتنفس منها . حتى
الصحف التي لم يكن الخطر يهددها ، بنفس القدر
الذي كان يتهدد به تلك التي كان « الملك » ، وكانت
« الحكومة » يريدان وادها ، لم تستطع الا ان تشارك في
المعركة . وصحبا الشعب كله على دوى المدافع . فاذا
فئاته المؤثرة : الطلبة ، والفلاحون ، والعمال ، يدخلون
المعركة بمظاهراتهم ، وبمنشوراتهم ، وبصياحهم . !!
وروعت « الحكومة » .. سقط قلبها في قادميها . فلم
تكن تلك الهبة الشعبية الهائلة واردة لها في حساب .
ومن ثم ، راحت تتلفت وراءها باحثة عن طريقة للفرار من
أرض المعركة . لكنها ، قبل ان تفر ، ارادت ان تقوم بمحاولة
اخيرة ، وان تكن يائسة ، لعلها تستطيع ان تسترد بها
شيئا من الارض التي فقدتها . فمضت بلسان أحد
وزرائها الذين كانوا قد اختاروا مكانهم ضد الشعب في
جانب الملك .. وهو ، الدكتور حامد زكي - مضت
الحكومة بلسان هذا الوزير - تبرر تلك الضربة الفادرة
التي ارادتها قاضية على « الصحف الحرة » بأنها لم تكن
الا لحساب الشعب .. !!!

كانت « الشيوعية » هي « الغول » الذي تصورت

الحكومة انها تستطيع ان تخوف الشعب به ، ومنه ،
لعله - مدفوعا بهذا الخوف - يقبل الموافقة على هذه
التشريعات ، من منطق . « ان » الفول « الذى نعرفه ،
وهو ذلك الفساد الاجتماعى ، والسياسى ، الذى كانت
أسنته قد أمتدت الى جميع مقومات حياتنا ، فالتهمتها
.. خير من « الفول » الذى لا نعرفه .

وأدلى وزير الملك - الدكتور حامد زكى - الى الصحف بتصريح
قال فيه : « ان هذه التشريعات يجب أن تصدر . اذ ليس فى استطاعة
وزارة بيضاء ان تحكم شعبا احمر . انها ضرورية كأساس للقضاء
على المصحف التى تدعو الى تقويض النظام الاجتماعى فى
مصر . » !!

ولكن .. لان هذه « القبلة » التى اراد « الوزير
الدكتور حامد زكى » ان يفجرها فى وجه الشعب ، كانت
« قبلة فاسدة » ، فانها سرعان ما ارتدت اليه وانفجرت
فى وجهه . فلقد بادر زميله الدكتور محمد صلاح الدين ،
وزير الخارجية ، الذى اختار مكانه فى هذه المعركة على
رأس الجبهة الوزارية التى كانت تعارض هذه التشريعات ،
وتقف ضدها باصرار ، وعنف - بادر الى الرد على هذا
التصريح ، بتصريح صحفى آخر قال فيه :

« قرأت ببلاغ الدهشة تصريح زميلى الدكتور حامد زكى عن
مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك التصريح الذى
اقحم فيه زميلى الالوان الحمراء والبيضاء ، والذى كان ، فيما
اعتقد ، خطأ كبيرا . والذى يهمنى من هذا التصريح هو ان زميلى
قد أخرج به زملاءه الوزراء أشد الاحراج ، مما يضطرنى - وانا
لا املك الا الكلام عن نفسى - ان أعلن أنى عارضت كل مشروع
مقيد للحرية ، وذهبت فى معارضته الى أبعد الحدود التى ترسمها
مسئوليتى كوزير . ولسوف أعارض كل مشروع من هذا القبيل ،
وأذهب فى معارضته الى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى
كعضو فى هيئة الوزارة ، أو فى الهيئة الوفدية ، أو فى مجلس
الشيوخ » .

وانهارت مقاومة الحكومة .. وكان أنهارها ، مهما

طالت المقاومة ، أمرا محتوما . فلقد تساقطت عليها قنابل « الصحف الحرة » كأنها السيل المنهمر . وجاءتها ، من داخل صفوفها ، ضربات موجعة واليمة ، وجهها اليها بعض أعضائها ممن كانوا يعارضون هذه التشريعات . ثم جاءت وقفة ذلك التيار المتحرر داخل الحزب ، بما انطوت عليه من حماسة الشباب ، وإخلاصه وفورته ، فكانت - إلى جانب وقفة الشعب - إضافة خطيرة جعلتها تترنح ، وتفقد توازنها ، بل وتفقد مجرد القدرة على الكلام الذي يساوى أن يعطيه العقلاء اسماعهم !

وبأسرع مما كان يتوقع الكثيرون ، وضحت نتيجة المعركة ..

لقد هزمت الحكومة .. بل قل : هزم الملك .. فلقد كانت تلك هي الحقيقة الناصعة التي أسفر عنها وهج المعركة . وكانت هزيمة الملك هذه ، هي أول هزيمة علنية ، ورسمية ، تلحق به ، إذ كان معروفا لدى الجميع أن هذه التشريعات .. أو هذا « القيد » الذي إرادته الملك مصنوعا من حديد ، لم تحاول الحكومة صنعه إلا بناء على أمره ، ولحسابه ، ولحساب حماية نظامه الاجتماعي والسياسي من تلك « الأقلام » التي راحت تتعقب فساد ذلك النظام ، وتكشف للناس - أولا بأول - عن العفن الذي راح يمشي في أوصاله ، ويجعل من الاستسلام له ، أو السكوت عليه جريمة فادحة يرتكبها الشعب في حق نفسه .. ويسلم - بسكوته عليها - عنقه إلى جلاده . !!

لم تستطع الحكومة أن تمضي إلى نهاية الشوط .. تحطمت إرادتها تحت ضربات « الأحرار » . ولم يعد أمامها ما تفعله إلا أن تنسحب ، وتراجع ، وتقبل بالهزيمة التي أصبحت أمرا لا مهرب منه . وهذا بالضبط ، ما فعلته .

أمرت ذلك « النائب » الذي كانت قد حملته الوزر امام نفسه ، وامام الشعب ، وامام التاريخ ، بسحب تلك التشريعات من مجلس النواب . فأطاع النائب الامر وسحبها ، وان لم يستطع ، بطبيعة الحال ، أن يسحب عن نفسه عارها . !

وهكذا انتصر الشعب في اولى معاركه العلنية مع الملك . واذا كان الشعب قد كسب معركته الحيوية هذه ، والتي تعتبر - بحق - واحدة من اخطر معاركه ، ضد قوى الشر الهائلة ، والمتحالفة ، فإنه لم يكسبها الا لسبب واحد . ذلك انه عرف كيف يقف - في ساعة الخطر - صفا واحدا . . يقاوم القيد ، ويقاوم الحكومة ، ويقاوم الملك . ولقد فعل الشعب ذلك لانه استطاع ، بفطرتة ، ان يدرك انه لو ترك هذه الجريمة تمر ، لفقد بمرورها « الرثة الوحيدة » التي كانت قد بقيت له لكي يتنفس منها ، وكان الشعب ، كما قلت لك ، مصمما على ان يظل يتنفس . . حتى لا يموت .

كسب الشعب معركته . . ولم يتوقف هدير المدافع . ذلك لان « المشوار » الى النصر النهائي على قوى الشر الهائلة ، والمتحالفة هذه ، كان لا يزال طويلا . هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فان القضية - اساسا - لم تكن قضية « الصحف الحرة » ذاتها ، بقدر ما كانت قضية « المعاني » التي كانت هذه الصحف تعبر عنها ، وتدعو اليها ، وتبصر بها . ولم تكن « المعاني » التي راحت « الصحف الحرة » تدعو اليها : وتبصر بها ، هي « الشيوعية » كما حاول « وزير الملك » الدكتور حامد زكي ان يزعم . وانما كانت هذه « المعاني » هي : العدل الاجتماعي . وهي التحرر الوطني وهي التحرر الاقتصادي . وهي القضاء على استغلال الملايين من أبناء الشعب ، من فلاحين وعمال ، لمصلحة

فئة قليلة لم يكن يهمها من كل مايجرى على أرضنا ،
 إلا أن تبقى محتفظة بنفوذها ، وبسطوتها ، وبقدرتها
 الرهيبة على امتصاص دماء الشعب ، وتحويلها الى
 ثروات هائلة تبدها من بعد ذلك - وبكل اللامبالاة ،
 والسفه - فوق موائد القمار .. وتحت أقدام الفواني !!
 كذلك كانت هذه «المعاني» أخيراً، هي العمل على شق
 الطريق أمام « زعامات وطنية جديدة » تستطيع
 بتجردها ، وبتطهرها ، وبتحرر قلوبها وعقولها من أى
 نوع من أنواع الارتباط بقوى الشر التى كانت ممثلة فى
 أربع ركائز متحالفة، ومتعاونة، ومرتبطة مصير كل منها
 - تلقائياً - بمصير الآخر . وهذه الركائز الأربع هي :

● الأولى - ملك فاسد ، فقد إيمانه بشعبه . ومن ثم فقد
 احساسه بمصائبه وآلامه ، وعاونت ظروفه كلها على جعله حليفاً
 طبيعياً ، وشرعياً ، للاحتلال الاجنبى الذى كان يحمى عرشه بحراية
 .. وللاقطاع الذى يمكن اعتبار « فاروق » بما كان يملك من أرض
 « تقدر بعشرات الآلاف من الأفدنة » واحداً من أبرز أمرائه .

● الثانية - احتلال اجنبى عمل ، منذ اللحظة الاولى ، لوجوده
 على أرضنا - وبمعاونة فئة من الحكام اصطنعها لنفسه ، واعتمد
 عليها ، واعتمدت عليه - على ابقائنا مقيدين الى اغلال التخلف ،
 حتى نبقى دائماً واقعين تحت رحمته .. عاجزين عن التحرر منه
 .. وعاجزين ، فى ذات الوقت ، عن الانقضاض عليه !

● الثالثة - اقطاع زراعى شرس .. نشأ ، أول ما نشأ ،
 فى حجر الاستعباد والقهر ، ثم شب وترعرع فى ظل الاحتلال
 الاجنبى ، وبتشجيعه ، وتحت حمايته . حتى تحول ، مع الزمن ،
 الى وحش ضار يمتص دماء الملايين من شعبنا .. ويأكلهم لحماً ،
 ويرميهم عظاماً !

● الرابعة - مجموعة من الاحزاب الرجعية التى نشأت فى
 ظروف خاصة ، وفى ظل ملايسات متعددة ، والتى لم يكن لها -
 بحكم مصالحها وارتباطاتها ، وبحكم الظروف السياسية التى
 نشأت فيها .. وبحكم التركيب الفكرى والاجتماعى لقاداتها -
 وزعمائها - أية قدرة على النضال من أجل تغيير الواقع السياسى،
 والاقتصادى ، والاجتماعى ، لحياتنا .. فضلاً عن انعدام مصلحتها

في مثل هذا النضال .

ولعل أقطع دليل على ان المرحلة التي كنا نعيشها ، قبل يوليو سنة ١٩٥٢ ، كانت قد تجاوزت هذه الاحزاب جميعا . كما تجاوزت قدراتها على ادخال اى نوع من التغيير على واقع حياتنا . . هو ان ثورة ٢٣ يوليو - في الايام الاولى اللاحقة لقيامها - ابدت استعدادها لاعطاء « الوفد » ، باعتباره اكثر الاحزاب التي كانت قائمة وقتئذ تمثيلا للشعب ، الفرصة ليتولى الحكم . وذلك تحت شرط واحد . هو ان يقوم بتنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » . ولكن « الوفد » لم يقبل تنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » كشرط للتعاون بينه وبين الثورة . وذلك طبعى ، فقد كانت قيادة «الوفد» العليا قد سقطت في أيدي عدد من أكبر ملاك الاراضى . وكان مستحيلا طبعا ، ان يوافق هؤلاء - برضايتهم ، وبارادتهم - على « قانون » لم يكن من شأنه الا أن يسقط التيجان من فوق رؤوسهم ، ويجردهم من ذلك التسلط الباغى على مقدرات ملايين التعساء الذين كانوا يعيشون تحت رحمتهم . . فوق أرضهم . ! !

على ان هذه ، على أية حال ، لم تكن هى المرة الاولى التي تقدم فيها تلك الاحزاب الدليل على جمودها ، وتخلفها ، وأيضا على ارتباط مصالحها - على نحو مباشر - بمصالح الاقطاع الذى كان ، بدوره ، حليفا شرعيا للاحتلال، وللملك فلقد حدث ، فى سنة ١٩٤٧ ، ان تقدم احد اعضاء مجلس الشيوخ ، « المرحوم محمد خطاب » الى المجلس بمشروع لتحديد الملكية الزراعية ، بهدف تضيق تلك الفجوة المروعة التي كانت تفصل بين كبار الملاك ، وصغارهم ، واهيل المشروع الى لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ ، فأقرته . ولكن ، على صورة مبكية ، ومضحكة

.. وشر البلية ، كما يقولون ، ما يضحك . !!
فلقد كانت الصورة المبكية ، والمضحكة التي اقرت بها
لجنة الشئون الاجتماعية في مجلس الشيوخ ، مشروع
العضو « محمد خطاب » كالتالى :
« لا يجوز ان تزيد ملكية الفرد من الاراضى الزراعية على مائة
فدان . على الا يسرى هذا القانون على الملاك الموجودين حاليا .
ولا على ورثتهم » . !!

اليس هذا شيئا مبكيا ؟! بل اليس هذا شيئا مضحكا!
اليس فيه هو وحده الدليل الكافى على ان اولئك الناس كانوا
قد اصابوا بالصمم ، فلم يعودوا يسمعون شيئا من كل
ذلك الهدير المخيف الذى كان يهدر من حولهم ؟! وانهم حين
كانوا يجلسون ليشرعوا ، انما كانوا يشرعون لانفسهم ،
ولصالحهم ، ولصالح ورثتهم من بعدهم ؟!

او لم يكن مبكيا ، ومضحكا فى نفس الوقت ، ان يضع
احد المجلسين اللذين كان يفترض فيهما انهما يمثلان
الشعب ، قانونا يحمى المترفين ، والمتخمين .. ثم لا
يكتفى بحمايتهم ، فينص على حماية ورثتهم من بعدهم ؟!!
وعلى الرغم من ان هذا القانون ، بصورته المبكية ، والمضحكة ،
التي اقرته بها لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ ، لم
يكن يسرى على الماضى ، وان الاقطاعيين .. بل وورثتهم ايضا ،
كانوا سيدقون فى ظله ، وتحت حمايته ، محتفظين باقطاعياتهم ،
ومسيطرين على ممالكهم الصغيرة بكل ما عليها ، ومن عليها ، فان
غالبية أعضاء مجلس الشيوخ لم توافق عليه . وايضا لم توافق
عليه الحكومة . وعلى ذلك ، قرر مجلس الشيوخ فى جلسته بتاريخ
١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ، رفض المشروع . ولم يشفع له لدى المجلس
انه كان قانونا هزيلا .. وسقيما .. ومضحكا ، ومبكيا معا !!

من هذا كله ترى ان تلك المجموعة من الاحزاب .. سواء
منها من كان يمثل الاكثرية ، ومن كان يمثل الاقلية ..
انما كانت تعتنق افكارا واحدة ، وتحركها مصالح واحدة ،
وتتسلط عليها مخاوف واحدة .. فالحكومة التي رفضت

قانون عضو مجلس الشيوخ « محمد خطاب » - بعد ان مسخته لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس ، وحولته الى ذلك الشيء المضحك المبكى - هذه الحكومة ، كانت واحدة من حكومات « الاقلية » . على حين ان الحزب الذي رفض تنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » كأساس يقوم عليه التعاون بينه وبين الثورة ، كان هو الحزب الذي يمثل الاغلبية الشعبية المقهورة ، والمفلوبة ، دائميا ، على امرها . ومع ذلك ، فهنا نحن نرى الاثنين : حكومة الاقلية . . . وحزب الاغلبية . . . يلتقيان في موقفهما من تحديد الملكية الزراعية . فلم يكن اى منهما افضل من الآخر ، ولم يكن اى منهما اكثر رحمة بالشعب من الآخر . . . كذلك لم يكن اى منهما اكثر تفهما لروح العصر من الآخر . !!

وفي ضوء هذه الحقائق جميعها ، نستطيع ان ندرك انه كان صعبا . بل كان مستحيلا ان يتحقق هدف واحد من تلك الاهداف التي كانت (الصحف الحرة) تعبر عنها ، وتدعو اليها ، وتبصر بها ، بينما ذلك النظام السياسى ، والاجتماعى قائم . . . ومرتكز ، فى قيامه ، على ركائزه الاربع تلك . . . ومن ثم ، كان طبيعيا ان تأخذ حملة (الصحف الحرة) عليه ، وبشكل تلقائى ، صورة الدعوة الصريحة للثورة ضده ، والعمل على اسقاطه .

لقد كان ذلك كله سببا كافيا لكى يستمر هدير المدافع ولا يترقق . فعلى الرغم من أن الشعب كان قد كسب معركة ضد الملك ، وضد حكومته ، وضد ذلك (القيد) الذى اراده الاثنى عشر مصيبنوعا من حديد . الا ان المشوار الى النصر النهائى كان لا يزال طويلا . كان لا يزال امام « الاحرار » معارك كثيرة ، ومريرة ، يتعين عليهم ان يخوضوها بكل الحب للوطن ، وبكل الولاء له ، وبكل الايمان به ، قبل ان يصلوا الى هذا النصر النهائى .

الشعب يخرج من الظل

حين اشرفت سنة ١٩٥١ على نهايتها . . كانت «مصر الرسمية» قد اوضحت اشبه ما تكون برجل شيخ تكالبت عليه امراض الشيخوخة . . كل شيء فيها يسوء ، ويتدهور وينهار . « الملك » - رأس الدولة - يفقد كرامته ، واعتباره ، وكل مبررات وجوده . و « الحكومة » التي كانت قد جاءت الى الحكم بناء على رغبة الشعب ، وبارادته ، تعجز تماما عن تلبية مطالبه ، وينسلها العجز الى نوع من الفساد الحزبي افقدها ، هي الاخرى ، كل سمعتها ، وكل اعتبارها . . و « الزعماء الآخرون » يلزمون اماكنهم التقليدية في مقاعد المتفرجين ، انتظارا لشارة من اصبح « الملك » يحلون بعدها محل « الحكومة » التي كان تيار الفساد الحزبي قد جرفها أمامه ، ولم يعد لديها مايمكن ان تتوقى به النهاية التي بانت لها علامات ، وسمعت دبيب أقدامها ، إلا الامعان في العمل على الفوز برضاء الملك . وذلك بالاسراف في تملقه وبالمبالغة في الزلفى اليه ، وبالمسارعة الى تنفيذ رغباته ، حتى قبل ان ينطق بها . . ! ولم يمنعها من ذلك ، ان رغبات «الملك» هذه ، لم يكن لها غير نبع واحد تنبع منه . . ذلك هو نبع الانجراف ، والشلط ، والتجاوز الكامل لكل حق ، ولكل قانون .

كانت تلك هي صورة « مصر الرسمية » في اخريات
سنة ١٩٥١ . اما « مصر الشعبية » ، في نفس الحقبة ،
فكانت صورتها شيئاً آخر .. شيئاً مختلفاً تماماً عن
تلك التي كانت عليها صورة « مصر الرسمية » .. فبينما
كانت هذه قد اوضحت ، كما قدمت ، اشبه ما تكون برجل
تكالبت عليه امراض الشيخوخة .. كانت «مصر الشعبية»
قد تحولت الى بركان يغلي بالغضب ، وبالقلق ،
وبالاستعداد المحموم للانفجار .

كانت « العناصر الحرة » في الشعب ، وفي
الصحافة ، وفي الجيش ، تقوم بواجبها الوطني في
تعبئة مشاعر الجماهير ، وفي ايقاظ وعيها ، وفي تعميق
ايمانها بنفسها ، وبارادتها ، وبما تستطيع هذه الارادة
أن تفعله .

وغدت كلمة (الثورة) من اكثر الكلمات تدفقا على
أسنة أقلام (الكتاب الاحرار) . ولم يكن تدفق هذه
الكلمة على أسنة أقلام هؤلاء الكتاب .. ضعيفا ، ولا
خافتا ، ولا متلصصا . بل كان تدفقا قويا ، وعاليا ،
وذا صوت مسموع .. اشبه بذلك الذي يحدثه موج
غضوب يرتطم بالشاطئ . كما غدا (البحث عن زعيم)
هما يقلق بال الناس جميعا ، ولم يكن لمثل هذا الهم أن
يؤرق الناس الا نتيجة ليأس كامل من الزعامات التي كانت
قائمة ، بعد أن عرفوها ، وخبروها ، ولم يكفروا بها الا
بعد سنين طويلة من الصبر عليها ، ومن اليقين بأنها
قد صدأت ، وتأكلت .. ولم يعد بوسعها ان تصنع شيئاً
ازاء « جبل الفساد » الذي ما من شك في أن كلا منها
قد اسهم ، بقدر او بآخر ، في اقامته . !

في وسط هذا الجو الملبد بالفيوم ، والذي لم يعد
فيه من بارقات الامل غير بارقة واحدة ، هي : «الثورة»

، ، يقوم بها الشعب ، أو يقوم بها الجيش ، أو يقوم بها الشعب والجيش معا - أقدمت (حكومة الوفد) على خطوة وطنية شجاعة جمعت بها مشاعر الشعب كله من حولها ، وأنسته بها أخطاءها ، وقصورها ، وتقصيرها .
ألفت الحكومة (معاهدة سنة ١٩٣٦) التي كانت قائمة بيننا وبين بريطانيا .. وهي المعاهدة التي كانت تكفل لبريطانيا حقا شرعيا في احتلال أراضيها ، وفي استغلال مواردها ومرافقها ، الى أبعد حدود الاستغلال التي يمكن أن يباشرها جيش أجنبي يحتل أراضي دولة أخرى برضاها وموافقتها ، وبموجب (معاهدة) قائمة بينه وبينها !

أقدمت (حكومة الوفد) على هذه الخطوة الشجاعة في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، بعد أن كانت قد طلبت من بريطانيا ... في مارس سنة ١٩٥٠ - الدخول في مفاوضات معها لتحقيق جلاء قواتها عن مصر ، ووافقت بريطانيا - كما هي العادة - على طلب الحكومة .. وبدأت المفاوضات ...

الا أن المفاوضات بين الجانبين ، وكما هي العادة أيضا ، استطالت حتى بلغت ١٩ شهرا (من مارس سنة ١٩٥٠ الى سبتمبر سنة ١٩٥١) ، أقدمت ، بعدها ، (حكومة الوفد) على هذه الخطوة الوطنية التي نجحت - باقدامها عليها - في اشغال جذوة الحماسة في صدور الشعب ، وفي الفوز بتصفيق خصومها وتأييدهم ، قبل تصفيق وتأييد انصارها ،

ولقد قيل في تفسير هذه الخطوة الوطنية التي أقدمت عليها (حكومة الوفد) كلام كثير :

● قيل ان (الوفد) أراد أن يغطي اخفاقه في المفاوضات التي طالمت ١٩ شهرا ، دون الوصول الى نتيجة ، فضلا عما كان منسوبا اليه من تساهل فيها ، بعمل يكون له تأثير خاص على مشاعر

الجقاهير ، يصرفها عن محاسبة (الوفد) على أخفنتائه في
المفاوضات ، وتساهله فيها .

● وقيل أن (الوفد) ، وقد وقع أثناء حكمه في أخطاء فادحة ،
كان من أبرزها سياسته في ملاينة الملك . وهجومه من أجله ،
ولحسابه . على حصون الحرية ممثلة في الصحافة ، وفي البرلمان ،
وفي القضاء ، هجوما غير متحيز ، وغير مبق على خطوط الرجعة
- وهي السياسة التي خسر بها (الوفد) الشعب ، ولم يكسب
الملك - أراد أن يغطي هذا كله بعمل يتسم بطابع الأقدام والجرأة ،
ويلفت أنظار الشعب عما وقع فيه من أخطاء فادحة ، إلى هذه
المعركة الجديدة التي كان حتما أن ينصرف إليها الشعب عن كل
ما عداها .

● وقيل أن (الوفد) أراد أن يقوى مركزه أمام الملك ، بعد
اذ ترامى إليه أنه كان يعد العدة لإقالته من الحكم ، على الرغم من
كل ما قدم له من تنازلات ، وما حقق له من رغبات ، تمت جميعها
على حساب الشعب ، وعلى حساب الدستور . وكان من نتائجها
أن خسر (الوفد) نفسه سمعته ، وأصيب في الصميم من كيانه ،
وعلى ذلك ، أقدم (الوفد) على هذه الخطوة التي قدر سلفا أنها
سوف تكسبه تأييد خصومه قبل أنصاره ، ليضع بها (الملك) في
موقف صعب لا يستطيع معه الأقدام على إقالته !!

قيل هذا الكلام كله في تفسير أقدام (حكومة الوفد)
على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن ، مهما يكن ما قيل
في شأن الاعتبارات ، والملايسات ، التي أملت على (الوفد)
الأقدام على هذه الخطوة . فإنها ، في حد ذاتها ،
وبغض النظر عن كل اعتبار يمكن أن يكون قد أملاها ،
أو أسهم في أملائها - ، جديرة بأن تسجل له كعمل
وطني تاريخي كان له من الأثر المباشر ، والعميق ، في
تجديد عزيمة الشعب ، وفي بعث روح الكفاح فيه ،
ما لا يستطيع منصف أن ينكره .

أحدثت خطوة (الوفد) هذه دويا هائلا ، اهتزت له
أوصال جهات متعددة .

● اهتزت له أوصال الأحزاب التقليدية التي كانت

تعتمد « مهادنة الاستعمار » سياسة أساسية لها .
فرأت في هذه الخطوة الجريئة تهديماً لسياستها من
الأساس ، وتعزية لها عند أنصارها !! ومن ثم ، مضت
تنتقص من قيمة هذه الخطوة ، وتشكك في قدرة (حكومة
الوفد) على الثبات فيها !!

● واهتزت له أوصال الاحتكاريين الذين كانوا يعتمدون
« التعامل مع الاستعمار » أساساً لنشاطهم ، ولازدهار
هذا النشاط ، ورأوا في هذه الخطوة الوطنية ضربة
تصيب نشاطاتهم في صميمها !!

● واهتزت له ، قبل الجميع ، أوصال الدوائر
البريطانية ، فسادع (هربرت موريسون) وزير خارجية
بريطانيا وقتها - الى الرد على اعلان حكومة مصر ،
بتصريح قال فيه :

« ان بريطانيا لن تتردد في استخدام القوة ، اذا اقتضى الامر ،
لإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس . وانها لن تدعن لمحاولة مصر
تمزيق المعاهدة » !!

وفي مساء ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ - نفس اليوم الذي
قررت مصر فيه الغاء المعاهدة - أذاعت «السفارة البريطانية
في القاهرة » بيانا قالت فيه :

« ان الغاء الحكومة المصرية لمعاهدة سنة ١٩٣٦ - من جانبها
وحدها - عمل غير قانوني ، ويخالف أحكام المعاهدة . وان
الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول ، وتعتزم التمسك
بحقوقها التي تكفلها لها هذه المعاهدة » !!

وتحدث زعيم بريطانيا العجوز . (ونستون تشرشل)
- وكان وقتئذ يتزعم المعارضة في مجلس العموم البريطاني
- تحدث أمام المجلس عن قيام مصر بالغاء المعاهدة ،
فقال :

« ان اقدام حكومة مصر على اجلاء الانجليز عن منطقة قناة السويس ، يعتبر ضربة خطر ، وأكثر مهانة لكرامة بريطانيا ، في اضطرارها الى الجلاء عن (عبدان) بايران « !!!

ولقد ترتب على الفاء المعاهدة ، من ناحية مصر ، الفاء بجميع الإعفاءات التي كانت ممنوحة لجيش الاحتلال البريطاني بمقتضى تلك المعاهدة . ومن المهم أن تعرف أنها كانت تشمل كل شيء تقريبا : الرسوم الجمركية للمهمات ، والأسلحة ، والعتاد ، ومواد التموين . وكذلك الرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل في خدمة القوات البريطانية ، وأجور النقل ، والاتصالات البرقية والتليفونية الخاصة بهذه القوات . وكذلك امتنعت الجمارك عن تقديم التسهيلات الجمركية الاخرى الخاصة بأولوية المرور ، والتفريغ ، والشحن ، الا بعد استيفاء جميع الاجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الأجنبية . كذلك امتنعت السكك الحديدية عن أداء أية خدمة للقوات البريطانية ، أو نقل أى مهمات أو عتاد لها . كذلك امتنعت الحكومة - بصفة عامة - عن أداء التسهيلات ، والخدمات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ، وفي مقدمتها : مواد التموين . كما منعت وصول ضباط وجنود القوات البريطانية الى داخل البلاد . وحرمت على الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون في خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ، دخول مصر ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من القنصليات المصرية في البلاد القادمين منها . كما أنهت الحكومة تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانوا يقيمون بمصر بسبب الخدمة في القوات البريطانية ، أو لصالحها . كما منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية ، أو تزويدها بالصيانات الجوية الفنية ، أو بأي نوع من التسهيلات .

وبدأت المعركة . . . وكان لابد من أن تبدأ . . .

فلقد ترتب على هذه القرارات المصرية أمران كان ،
حتمًا ، أن يترتبا عليها : فقدت بريطانيا ، من ناحيتها ،
رشدتها . . وارتفعت روح الشعب ، بالتالي ، إلى الذروة .
وكان العمال . . عمالنا . . هم أسرع الجميع إلى
دخول المعركة التي فجرت بريطانيا شرارتها الأولى
بمحاولة للحفاظ على هيبتها . فبعثت إلى منطقة القنال
بثلاث ناقلات جنود تقل نحو ثلاثة آلاف من قواتها
لتعزيز القوات البريطانية المرابطة في منطقة القنال !!

وصلت هذه القوات الجديدة إلى بورسعيد يوم ١٣
أكتوبر سنة ١٩٥١ . وما أن شرع الجنود في ركوب
القطارات التي كانت ستنقلهم إلى معسكراتهم ، حتى
روعوا بذلك المارد الذي كانوا يظنون أنهم قد انتهوا من
أمره بحبسه داخل قمقم لن يستطيع الخروج منه .
امتنع عمال السكة الحديد عن تزويد القطار الذي
أعد لهم بالماء وبالوقود ، كما امتنعوا عن أعداده للسير . .
ورفض سائق القطار ومساعداه ، العمل فيه . كذلك
رفض سائقو وعمال القطارات الأخرى التي كانت مخصصة
لنقل القوات البريطانية العمل فيها . وترتب على ذلك
وقف تسيرها ، فاضطرت السلطات البريطانية إلى نقل
الجنود ، والضباط ، وعائلاتهم إلى المعسكرات في
سيارات الجيش البريطاني .

كذلك امتنع عمال الشحن والتفريغ في موانئ القنال ،
عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية . وفي الأيام القليلة
الأولى التي أعقبت إلغاء المعاهدة ، ظل أكثر من سبع
عشرة باخرة بريطانية تهيم في القنال ، دون أن تستطيع
الاستقرار ، ودون أن تستطيع أنزال ما عليها من جنود
وعتاك . . بعد أن تخلى عنها عمال الشحن والتفريغ ،

ومضى العمال المصريون ، بكل الايمان بانفسهم ، وبكل الولاء لوطنهم يكيلون الضربات لبريطانيا . فامتنع من كان يعمل منهم في المعسكرات البريطانية عن العمل فيها . انسحبوا جميعهم منها . وبلغ عدد العمال المنسحبين ٦٠ ألف عامل ، كانوا يعملون في المعسكرات البريطانية ، وفي ورشها ، ومصانعها ، واداراتها المختلفة .

ولقد اثبتت العمال بموقفهم البطولي الرائع هذا ، انهم في مستوى المعركة . كذلك اثبتوا ان الروح المصرى الذى ظن به البعض الظنون ، وحسبوا انه قد مات وخمد . لم يمت ، ولم يخمد . فقط ، كان مختبئاً تحت الرماد !

وقابلت الحكومة هذا الموقف البطولى الذى قوى عزائمها ، وثبت اقدامها ، بما يستحقه من تأييد وتشجيع . فالحقت جميع العمال الذين انسحبوا من العمل في المعسكرات البريطانية ، بمصالحها المختلفة ، وصرفت لهم أجورهم منذ انقطاعهم عن العمل . وأعلنت بلسان وزير الشؤون الاجتماعية فيها - « عبد الفتاح حسن » - انه لن يبقى منهم واحد بغير عمل . ومن لم يتيسر للحكومة ايجاد عمل له ، لم تتردد في أن تصرف له أجره . وذهب العمال ، من ناحيتهم ، الى مدى أبعد في التضحية . . فقبلوا أن تصرف لهم الحكومة أجورا أقل من تلك التى كانوا يتقاضونها نظير عملهم في المعسكرات البريطانية ! ومع ذلك ، فقد بلغ ما تحملته الحكومة لصرف أجور العمال المنسحبين ستة ملايين جنيه في عام واحد .

وكان لهذا الموقف العمالى الرائع ، أثره العميق ، والبعيد في الداخل ، وفي الخارج على السواء . ففي الداخل : اشتدت به ، كما قلنا ، عزائم الحكومة ، وثبتت اقدامها . وفي الخارج : فهم العالم ، وبريطانيا على رأسه ، ان القاعدة البريطانية في قنال السويس ليست آمنة من الخطر . وان استمرارها وسط بحر

الكراهية التي يحيط بها ، لن يكون مجديا لبريطانيا .
ولا لحلفائها . . لا في المستقبل القريب ، ولا في المستقبل
البعيد عنى السواء . !

وما هي الا أيام حتى نان الشعب كله قد خرج من
الظل ليلقى بنفسه في قلب المعركة . . وأخذت العناصر
الثورية والوطنية في صفوف الشعب ، وفي صفوف
الجيش تنظم كتائب الفدائيين ، وتسليحها ، وتدريبها ،
وان هي الايام قليلة ، حتى كانت منطقة القنال قد تحولت الى
ميدان قتال حقيقى . فراح الفدائيون يهاجمون
المعسكرات البريطانية ، ويهاجمون الجنود البريطانيين
الذين كانوا يتساقطون بالعشرات تحت ضربات قنابلهم
اليدوية . . بينما الانفجارات تدوى طوال الليل هنا ،
وهناك ، وفي كل مكان يقع فيه معسكر بريطانى !

وفقدت قيادة جيش الاحتلال السيطرة على اعصابها .
فأصدرت الاوامر لجنودها بإطلاق النار على كل شيء
يتحرك . . سواء كان رجلا ، أو امرأة ، أو سيارة ، أو
حتى مجرد جنازة !!

كانت أسلحة الجيش البريطانى أكثر . ولكن ايمان
الشعب كان أعظم .

وبينما كان الشعب ، والفدائيون من أبنائه . .
يخوضون في منطقة القنال معركة انتحارية ضد قوات
تفوقها عددا ، وعدة . كان « الملك » في القاهرة يرتب
لظعن الشعب في ظهره . فلم يكن (الملك) ، من الأصل ،
موافقا على إلغاء المعاهدة . لكنه اضطر الى توقيع
مراسيم الفائها اضطرارا . ذلك انه قدر ان امتناعه عن
ذلك ، سوف يؤدي - بالضرورة - الى استقالة الوزارة
التي لن تخفى على الشعب - اذا ما استقالت - أسباب

استتالتها . ومعنى هذا أن يكشف الملك للشعب عن وجهه الذبيح كسليل للخيانة ، ويضع خيانتبه الموروثة في قلب بؤرة من النور تفضحها .. وتعريها ! ا

من هنا جاء اضطرار (الملك) الى الموافقة على الغاء المعاهدة . ولكنه ، في ذات الوقت ، راح يؤكد للانجليز انه حافظ للعهد ، ومقيم على الولاء . ثم مضى يقدم لهم الدليل المادى على ذلك . فأصدر أمره ، في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، بتعيين أحد رجالهم (حافظ عفيفى باشا) رئيسا لديوانه الملكى . ثم ألحق هذا الامر بأمر آخر أصدره فى اليوم التالى مباشرة ، كأنه لا يستطيع أن يتسبر ، بتعيين رجل آخر من رجالهم (عبد الفتاح عمرو باشا) سفير مصر فى لندن ، مستشارا خاصا فى الشؤون الخارجية !!

وكما فهم الانجليز مغزى هذين الأمرين المسكين بالنسبة لهم . فهم الشعب أيضا مغزاهما بالنسبة له . فانفجرت المظاهرات فى كل مكان احتجاجا على قرارات (الملك) .. ومضى الطلبة الى (قصر عابدين) فى مظاهرات صاخبة تهتف بسقوط « فيفى » .. و « حافظ عفيفى » .. وكان « فيفى » الذى هتف الطلبة بسقوطه هو .. « فاروق » نفسه !!

وفى « ساحة عابدين » .. نفس الساحة التى قذف فيها (أحمد عرابى) فى وجهه (الخديو توفيق) بكلمته التى حفظها ، عن ظهر قلب ، تاريخ كفاحنا الوطنى ضد الانجليز ، وضد الاسرة العميلة .. أسرة محمد على : « لقد ولدنا أمهاتنا أحرارا ، ولن نستعبد بعد اليوم » - فى نفس هذه الساحة التى قذف فيها ثائر من أبناء مصر بعبارته التاريخية هذه فى وجهه « خديو مصر » ، مزق الطلبة صورة « فاروق » وداسوها بأحذيتهم !! وكان

ذلك نذيرا للملك ، ليس أفظع منه نذير !

قبل ذلك بأيام كان الموقف في منطقة القنال قد اشتعل نارا . كان الفدائيون قد شددوا هجماتهم على الانجليز . وكان طبيعيا أن يواجه الانجليز عنف الفدائيين هذا بعنف أشد . فلم يكن أمنهم وحده هو الذى أضحى في كف القدر . بل أيضا سمعتهم ، وهيبتهم ، التى مرغها الفدائيون فى النراب !

عزل الانجليز منطقة القنال عن بقية أجزاء مصر . منعوا الخروج منها والدخول اليها . . . واتخذت هجماتهم على مدن القنال وأحيائها تأخذ شكلا وحشيا . . . استخدموا فيه الدبابات ، ومدافع الهاون ، وكل أسلحة القتال من خفيفة وثقيلة ! !

وفى احدى هجماتهم الوحشية على مدينة السويس أزالوا من الوجود قرية بأكملها . . . هى قرية (كفر أحمد عىد) . بعد أن زحفوا عليها بقوة تتألف من حوالى ستة آلاف جندى تعززها المدافع ، والمصفحات . والدبابات . . . والطائرات أيضا !!

وقالت حكومة مصر فى مذكرة عنيفة للهجة ابلغتها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على هذا العمل الوحشى ، وضمنتها ، فى نفس الوقت ، قرارها بسحب السفير المصرى (عبد الفتاح عمرو) من لندن - قالت الحكومة فى مذكرتها هذه : « ان مثل هذه القرية ، سىظل كمثلى (دنشواى) منقوشا على صفحات قلوب المصريين أثرا باقيا للفظائع ، واعمال الظلم ، والجبروت التى طالما ارتكبها الاحتلال البريطانى فى أرض الوطن ! » حدث ذلك فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ - وبعده . . . راحت المعارك والأحداث ، تتلاحق ، وتتصاعد فى سرعة

وعنف شديدين . الانجليز ، من ناحيتهم ، يريدون قهر ارادة الشعب . . والشعب ، من ناحيته ، مصمم على عدم تمكينهم من قهر ارادته . ولم يتردد ، لحظة ، في تقديم مئات الشهداء ، وآلاف الجرحى من صفوفه ، قربانا لهذا التصميم .

وبينما كان دخان المعركة يغطي كل شيء . . وبينما كان الانجليز ، في منطقة القنال ، يقتلون ، ويدمرون ، ويحرقون . . وبينما كان (الملك) في القاهرة ، يشحذ خنجره ، ويتهيا لى يخون . اذا بصوت كهزيم الرعد

يدونى فجأة . فترتعد له فرائص (الملك) ، وفرائص الرجعية التى كانت تقف حوله ، ومن ورائه ، تزين له الخيانة ، وتشجعه عليها . كأنها كانت تجهل أن الخيانة تسرى مسرى الدم فى عروقه ، وأن مثله ليس فى حاجة الى من يشجعه لى يخون !

كان ذلك الصوت الذى دوى كهزيم الرعد ، بينما دخان المعركة يغطي كل شيء . . فارتعدت له فرائص الملك ، وفرائص الرجعية التى كانت تقف حوله ، ومن ورائه ، هو : (صوت الضباط الاحرار) . وكان لارتعاد فرائص (الملك) ، من هذا الصوت بالذات ، ما يبرره . فلقد كان (الملك) - حتى آخر وقت - يتوهم . . ويوهمه اذنبه الذين فرضهم على رأس الجيش ، ان الجيش معه . . وانه ما دام الجيش معه ، فليس له أن يخاف شيئا ، ولا أن يقلق من شيء . واذ كان (الملك) لم يسمع ، عمره ، بالحكمة التى تقول : « من مأمنه يؤتى الحذر » . فانه لم يعر ما كان يعتمل فى نفوس الشباب من ضباط الجيش انتباها ، وظل مقيما على وهمه الكبير بأن الجيش جيشه ، وليس « جيش الشعب » . .

حتى جاءه (صوت الضباط الاحرار) يدوى فى سمعه
بهذه الكلمات التى حملها اليه ، والى عملائه ، وأذنايه ،
واحد من منشوراتهم التى كانوا قد بدأوا ، من سنتين
سابقتين ، يطبعونها فى السر . . . ويوزعونها فى السر . .
لتقرا فى العلن :

« ان هيئة الضباط الاحرار التى ترمى الى القضاء على
الاستعمار وتحقيق الاستقلال التام للوطن ، تعلن أنها تؤيد الحكومة
فى الخطوات التى اتخذتها ضد الاستعمار . وتعتبر ذلك بداية
للحرب المقدسة ضد أعداء الوطن ، يجب أن تظلها خطوات أخرى
حتى نصل الى الحرية والاستقلال . ونطالب بعدم الارتباط مع
بريطانيا ، فهى العدو الطبيعى لنا ، وهى التى تحتل أرضنا ، وهى
الحليفة الخائنة التى انتهزت محنتنا فى حرب فلسطين فمنعت عنا
السلاح ، وسلحت اليهود حتى نفقد ثقتنا بأنفسنا وبجيشنا .

« ونطالب برفض الارتباط بحلف البحر الابيض المتوسط ، أو
بغير ذلك من الأحلاف التى تدعونا اليها الدول الاستعمارية . .
كالحلف المعروض علينا من أمريكا ، وإنجلترا ، وفرنسا ، وتركيا
. . . والذى يوفر للكتلة الغربية ملايين المصريين الذين يموتون فى
سبيل تدعيم الاستعمار . .

« ونطالب بتكوين جيش للتحرير لطرد الانجليز الغاصبين من
القنال . ونعلن استعدادنا للقيام بهذا الواجب الوطنى مع
المتطوعين من أفراد الشعب . فلن يخرج الانجليز من القنال
الا بحرب العصابات ، كما خرجوا من فلسطين .

« ونطالب بأن تكون مهمة الجيش ، هى تحقيق استقلال البلاد
. . . ولا نقبل أن يستخدم الجيش للقضاء على الحركة الوطنية .
فان الجيش جزء من الشعب . وآماله ، ومطالبه ، هى آمال
ومطالب الشعب . ولن تقوم للجيش قائمة الا فى بلد متحضر
قوى » .



اذن . . . فالشعب الذى كان يقاتل فى القنال ، لم يكن
وحده فى المعركة . ان جيشه معه ، وضباطه الاحرار
معه . فليجمع (الملك) وراءه ، ومن حوله ، ما يشاء

من الخونة والعملاء . وليضيف الى « حافظ عفيفى »
و « عبد الفتاح عمرو » ، و « كريم ثابت » و « الياس
أندراوس » ، من يشاء ، ومن يريد . . . فلم تعد الكلمة
له ، ولا للاحتلال ، ولا لواحد من عملاء الاحتلال هؤلاء .
بل لقد صارت الكلمة للشعب ، ولجيش الشعب . . يقولها
كل منهم بطريقته ، وبأسلوبه . ولكنها ، فى كل الاحوال ،
كان لها من القوة ، ومن الدوى ، ومن الخطر ، ما كان
حرى أن ينخلع له قلبه ، خاصة كلما مر بعينيه فوق
سطور منشور (الضباط الاحرار) الذين قالوا له فى
كلمات حارقة كالنار ، وواضحة كضوء النهار - ومن
المؤكد انه كان يسمعا لأول مرة فى حياته : « ان الجيش
ليس جيشه . . وانما هو جيش الشعب » .

وبينما كان هذا يحدث فى القاهرة . . فى قلب (قاعة
العرش) ، وقريبا منها . كانت (معركة القنال) لا تزال
دائرة بأقصى العنف بين الشعب وجيش الاحتلال الذى
لم يترك له الشعب ، ولم يترك له الفدائيون فرصة
يلتقط فيها أنفاسه . . وعلى الرغم من كل ما لجأ اليه
جيش الاحتلال من قتل ، وحرق ، وتدمير . فان الشعب
لم يتراجع . . والفدائيون لم يتراجعوا . بل لقد ازدادت
أعمالهم - نتيجة لهذا كله - جراءة وعنفًا . الى حد انهم
حاولوا ، فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، اغتيال (البريجادير
جنرال اكسهايم) ، قائد القوات البريطانية فى منطقة
الاسماعيلية - بأن قذفه بعض الفدائيين ، أثناء توجهه
الى (القصاصين) ، بثلاث قنابل يدوية أخطأته . .
وقتل قائد سيارته !!

عندئذ ، لم يطق القائد العام للقوات البريطانية فى
الشرق الاوسط صبرا على تلك النيران التى كانت تصب

على رؤوس جنوده : في منطقة القنال ، من كل مكان . .
ومن أي مكان . فانتهاز فرصة وصوله الى مقر قيادته
في (فايد) عائداً من لندن ، في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
- نفس اليوم الذي حاول فيه الفدائيون اغتيال
(اكسهايم) - وأدلى بتصريح خطير قال فيه :

« انه لخطأ كبير أن يتخيل أي انسان ، أن أعمال الضغط ،
والارهاب ، وما يتلوها من نتائج لا مفر منها ، تؤثر ، بأي شكل
من الاشكال ، في عزمنا على الاحتفاظ بمركزنا في منطقة القنال .
وإذا اقتضت الضرورة ، فأننا سنستمر في أعمال المقاومة شهرا في
أثر شهر ، بل ولشهور عديدة إذا احتاج الامر . وستقابل القوة
بالقوة . مستخدمين من جانبنا ما لا يزيد عن الحاجة . ولدينا
القوة الكافية تحت تصرفنا . كما لدينا التأييد من عدة بلاد
أخرى . فلا يخدعن أمرؤ نفسه بالتفكير في أننا سنغير سياستنا
مع مرور الوقت ، أو نتيجة للارهاب ! »

لم يكن هناك ما هو أدق في الاعتراف بفداحة الكارثة
التي حلت ببريطانيا ، من هذا التصريح الذي قصد منه
القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الاوسط : أن
يكون تخويفا للشعب ، وللعدائين من أبنائه . فاذا هو
يجيب اعترافا صريحا ، ودقيقا ، بأثر الضربات التي
كان الشعب يوجهها الى جيش الاحتلال . الامر الذي
اضطره الى التهديد بالرد عليها لا بقوة بريطانيا وحدها ،
بل وبقوة بلاد عديدة أخرى . قال : « ان لديه التأييد
منها » !!

وترتب على هذا التصريح ما كان متوقعا . ازدادت
أعمال قوات الاحتلال وحشية وعنفا . فتعرضت مدن
القنال الكبرى . بل وقراها جميعا لهجمات بريطانية
بالغة الوحشية ، واجهها الفدائيون ببسالة رائعة ،
سجلتها الصحف البريطانية نفسها ، واعترفت لهم بها .
فكتبت صحيفة (الديلي ميرور) تقول :

« لا نستطيع ، بعد اليوم ، أن نقول عن قوات التحرير المصرية ،

المؤلفة من شباب متحمس ، انها احدى الدعايات المضحكة . لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا في دور جديد . فلقد استمر القتال ، يوم السبت الماضي ، يوما يأكمله . وظل الطلبة المتحمسون يحاربون فرق (الكامرون) ، و (الهايلاندرز) باسـتماتـة عجيبة !!

● وقالت جريدة (نيوز كرونيكل) تصف معركة دارت في يومى السبت ، والاخذ : ١٢ ، ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ في منطقة (التل الكبير) :

« انها أولى المعارك المنظمة تنظيما جيدا . فقد ثبت المصريون في القتال ، ولم يركنوا الى الفرار . حتى لقد علق أحد الضباط الانجليز على هذه المعركة قوصـفـها بأنها أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى في فلسطين . » !!

● بينما قالت (التيمس) فى وصف المعركة نفسها : « ان معظم الضباط الانجليز الذين اشتركوا فى القتال متفوقون على أن المصريين حاربوا ببسالة فائقة ، وان كثيرين منهم كانوا يصيبون الاهداف أصابة محكمة . ولقد كان من أعمال الشجاعة النادرة أن يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الانجليز التى تعتبر من خيرة القوات البريطانية ، والتى كانت مؤيدة - فى نفس الوقت - بالدبابات » !!

هكذا مضى أبناؤنا يقاتلون الانجليز . . . كانوا يفقدون فى كل معركة شهداء عظماء . . عظماء بشجاعتهم ، وببسالتهم ، وبايمانهم . ولكنهم على هدى النور المتدفق من دماء هؤلاء الشهداء ، كانوا يبصرون طريقهم . . كانوا يبصرون النصر ، ويزدادون تعلقا به ، وسعيا نحوه . وكان من شأن ذلك كله أن ازدادت المعارك شراسة . . خاصة من جانب قوات الاحتلال التى قلت لك انها لم تكن تقاتل دفاعا عن أمنها وأرواحها فحسب . بل وأيضا دفاعا عن سمعتها التى كانت قد انهارت ، حتى وصأت الى الحضيض ! .

حتى اذا كانت ليلة الجمعة ، ليلة الخامس والعشرين من

يناير سنة ١٩٥٢ - احتشدت ، فى مواجهة مبنى محافظة الاسماعيلية ، قوات بريطانية هائلة ، تؤيدها الدبابات ، والمصفحات ، ومدافع الميدان ، بهدف محاصرة مبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام . كان هذا الحشد العسكرى مقدمة لأحداث رهيبة شهدتها المدينة ، وتحدث عنها العالم ، وكان لها - فيما بعد - آثارها المباشرة ، والعميقة ، على مجرى التاريخ . . ليس فى بلدنا فحسب ، بل فى المنطقة العربية بأسرها .

وليس فى هذا الذى أقوله أية محاولة من جانبى للتضخيم من آثار الأحداث التى شهدتها مدينة الاسماعيلية فى ذلك اليوم التاريخى . فلقد كان « حريق القاهرة » الذى وقع فى السادس والعشرين من يناير من تلك السنة ، بمثابة رجع الصدى لما وقع بالاسماعيلية فى اليوم السابق عليه . وترتب على « حريق القاهرة » أن انتهز (الملك) فرصته ، ليطعن كفاح الشعب فى ظهره . فكانت (ثورة ٢٣ يوليو) ، بدورها ، هى رد الفعل الطبيعى لخيانة الملك لكفاح الشعب . أما ما ترتب على قيام (ثورة ٢٣ يوليو) نفسها من آثار فى مصر ، وفى المنطقة العربية بأسرها . . فما أظننى فى حاجة لأن أعود فأذكرك به . .



ونعود معا الى (الاسماعيلية) ، وما حدث فيها فى الصباح المبكر (منتصف الساعة السادسة !!) من يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . دعا القائد البريطانى لمنطقة الاسماعيلية (البريجادير اكسهايم) ، ضابط الاتصال المصرى (البكباشى شريف العبد) الى مقابلته بمنزله . وهناك سلمه انذارا بريطانيا ، طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات رجال البوليس من بلوكات النظام ، وغيرهم من الموجودين بالاسماعيلية ، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة ، وعن الثكنات ، مجردة من أسلحتها . . فى الساعة السادسة والربع من صباح ذلك اليوم ، ورحيلها عن منطقة القنال جميعها

أبلغ الضابط المصرى (الانذار البريطانى) الى المسئولين فى المحافظة وفى بلوكات النظام ، قرفضوه .. واتصلوا ، فوراً ، بوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) ، وأبلغوه أمر (الانذار) ، وموقفهم منه . فأقرهم عليه . وطلب منهم - زيادة على ذلك مقاومة أى اعتداء يقوم به الانجليز على دار المحافظة ، أو على ثكنات بلوكات النظام ، أو على رجال البوليس ، أو على الاهالى ، ومقابلة القوة بالقوة ، والصمود فى المقاومة حتى آخر رصاصة فى جعبة هذه القوات .

أبلغ قائد البوليس المصرى ، رد مصر على (الانذار البريطانى) الى (اكسهايم) الذى عاد اليه بعد قليل ليبلغه : (انه اذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها فوراً فستهدم دار المحافظة ، والثكنات على من فيها) !! ومثلما رفض قائد البوليس المصرى (اللواء احمد رائف) الانذار الاول ، رفض التهديد الثانى ، وأمر القوات التى تحت قيادته بالمقاومة الى النهاية .. اذا نفذ الانجليز تهديدهم .

ولم يكن ممكناً - وقد انهارت مسمعة الانجليز ، وتدهورت هيبتهم - أن يتراجعوا ، فتزداد هيبتهم تدهوراً على تدهور . ولعلمهم ، من الاصل ، لم يقدموا على هذه الخطوة الجنونية الا كمحاولة لانتقاذ هذه الهيبة مما لحق بها من تدهور ، وانهار !!

ومن هنا ، فانه لم تكد تمضى دقائق قليلة .. حتى كان الانجليز ينفذون تهديدهم . فمضوا يطلقون مدافعهم على مبنى المحافظة ، وعلى ثكنات بلوكات النظام .. بينما راحت الدبابات ، والسيارات المصفحة تمطر رجال البوليس بسيل من قذائفها ، وطلقاتها .

كان الفارق بين القوتين المتقاتلتين هائلاً . فلم تكن

قوة رجال البوليس المصرى تزيد فى عددها عن ٨٨٠ جنديا . منهم ٨٠٠ كانوا بثكنات بلوكات النظام . و ٨٠ بمبنى المحافظة . وجميعهم لم يكونوا مسلحين بغير البنادق . على حين ان قوة الانجليز المهاجمة كانت تبلغ نحو ثلاثة آلاف جندي مسلحين بالدبابات ، وبالمصفحات ، وبالدفاع الثقيلة والخفيفة !!

وعلى الرغم من هذا الفارق الهائل بين القوتين المتقاتلتين ، فقد استمات رجال البوليس فى الدفاع عن مواقعهم . ودارت بين الفريقين معركة دموية رهيبة ، استمرت ساعتين كاملتين ، ضرب فيها رجال البوليس ، من ضباط وجنود ، مثلا رائعا من أمثلة البطولة التى تنحى لها الرؤوس اجلالا . فلقد ظلوا يدافعون عن مواقعهم . . وعن شرفهم ، قبل مواقعهم ، حتى آخر طلقة معهم . وعندئذ ، افتحمت الدبابات البريطانية ثكنات بلوكات النظام ، وأسرت من بقى حيا من أولئك الابطال !

وفى الوقت الذى تغلبت فيه الدبابات على البنادق . . والذى قاتل فيه جنود بلوكات النظام حتى آخر طلقة فى جعبتهم ، كان الآخرون من زملائهم المحاصرين بمبنى المحافظة لا يزالون يقاتلون ، ويقاومون ، ويستमितون فى المقاومة على نحو اثار دهشة الانجليز ، وذهولهم . . وأيضا جنونهم !!

واذ رأى الانجليز عنف هذه المقاومة . فانهم لم يملكوا الا أن يخطوا على طريق الجنون خطوة أوسع . فهددوا بنسف مبنى المحافظة على من فيه ، اذا لم تسلم القوة المدافعة سلاحها . ولكن قائد القوة (اليوزباشى مصطفى رفعت) رفض الاستجابة لتهديد الانجليز ، ورد عليهم بقوله : « لن يتسلم منا البريطانيون الا جثثا هامة » !!

كان « العار » ، وليس « الموت » هو ما يتوقاه هؤلاء الأبطال . كان « الشرف » ، وليس « الحياة » هو ما ينشدونه . ومن هنا ، استمروا يقاتلون ، ويقاومون ، ولم يضعف من مقاومتهم أنهم كانوا يرون بعيونهم ، ومن مواقعهم التي كانوا يقاتلون منها ، مبنى المحافظة وهو يتساقط قطعة بعد قطعة ، تحت ضربات المدافع . فبقوا على تصميمهم على المقاومة حتى نفذت ذخيرتهم . وعندئذ : كان حتما ان يفرض « الامر الواقع » نفسه عليهم ، وبالتالي . . . كان حتما ان يستسلموا اليه .

سقط من جنود البوليس فى هذه المعركة الدموية الرهيبة خمسون شهيدا ، واصيب ثمانون بجراح خطيرة . واسر الانجليز من بقى حيا من أولئك الأبطال وعلى رأسهم (اللواء أحمد رائف) . . و (البوزباشى مصطفى رفعت) . ولم يفرجوا عنهم الا فى شهر فبراير

كانت تلك هى « معركة الاسماعيلية » بجانبها المفعم بالبطولة ، والفداء ، والشرف : صنعه المصريون . وبجانبها المفعم بالوحشية ، وبالندالة ، والخسة : صنعه الانجليز . فاستحقت بجانبها : هذا ، وذاك ، أن تكون مقدمة لتلك الاحداث التاريخية الجسام التى أعقبتها ، وكانت من مستواها .

ولست أستطيع أن أختم هذا الفصل من الكتاب ، دون أن أسجل انه كان هناك من حاول أن يخطيء الامر الذى أصدره وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) لقيادة قوات البوليس بالمقاومة ، حتى آخر طلقة معهم ، فى مواجهة قوات تتفوق عليهم ، عددا ، وعدة . وما أظن - بالمقاييس الصحيحة للشرف - أن يعد قران « سراج الدين » خطأ . انما الخطأ الحقيقى الذى يبلغ مبلغ « العار » ، هو ان يسلم الجندى « ملاحه ايثارا للسلامة ، أو حفاظا على الحياة » فان الرجال يذهبون ، ويجىء غيرهم بالعشرات مع

صباح كل يوم جديد • أما « الشرف » - خاصة اذا كان هذا الشرف شرف أمة ، وليس شرف فرد - فانه حين يذهب لن يعود • ولن يعوضنا عنه شيء آخر مهما كان ، ومهما كانت قيمته •
ويقيني ، اننى ما كنت مستطيعا أن اتوقف عند « معركة الاسماعيلية » هذه مثلما توقفت عندها ، الآن ، لاعيد على سمعك تفاصيل وقائعها ، لولا ما أحاط بها من شرف •• ولولا ما تخللها من بطولات ، جعلت منها (مرآة) يسعد المرء أن يعود اليها ، بين الحين والحين ، ليرى فيها نفسه : انسانا يخشى « العار » ولا يخشى « الموت » •• ويتشد « الشرف » ، ولا يتشد « الحياة » • فان الحياة - أشرف ما تكون الحياة - هي أن تعرف كيف تموت دفاعا عن شرفك •• وان تعرف كيف تموت دفاعا عن أرضك ، وعرضك •• وبغير ذلك ، لا تساوى الحياة ، بكل ما فيها من متاع ، حفنة من ذلك التراب الذى ندوسه بأقدامنا •

وعلى هذا ، فان (سراج الدين) لا يستحق اللوم على الامر الذى أصدره لرجال البوليس بالمقاومة ، وبالصمود فيها لآخر طلقة معهم • الا بمقدار ما يستحقه رجل قاوم لصوصا مسلحين كانوا يحاولون السطو على أرضه ، وعرضه ، فمضى يقاوم هؤلاء اللصوص حتى سقط شهيدا دون أرضه وعرضه •

الفصل التاسع

القاهرة.. من الذى أحرقها؟!

طارت الاحداث على جناح الريح ...
ففى مساء ذلك اليوم التاريخى : الجمعة ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٢ - اذاعت وزارة الداخلية ، عن طريق الراديو
بيانا للشعب تضمنته تفاصيل تلك الاحداث الدموية
الرهيبة التى كانت مدينة (الاسماعيلية) مسرحا لها .
لم تكن الحكومة تقصد أن تثير خواطر الشعب بهذا البيان
.. فقط ، أرادته ان يكون موصول الصلة بكفاح ابنائه
الذين كانوا يقاتلون بشجاعة ، وبسالة نادرين .. متخذين
من منطقة القنال مسرحا رائعا لشجاعتهم ، وبسالتهم .

لكن الاحداث بتفاصيلها الاليمة .. وربما اشتملت عليه
هذه التفاصيل من صور الوحشية التى حارب بها
الانجليز معركة الاسماعيلية ، لم تدع للشعب قدرة
للسيطرة على نفسه . كان ذلك صعبا . بل كان مستحيلا
ومن ثم ، فقد لاح - فى اعقاب اذاعة البيان الحكومى
مباشرة - ان المشاعر تنهيا لاضطرام جديد .

وكانت هذه المشاعر التى لاح ، فى مساء الجمعة ،
انها تنهيا لاضطرام جديد - كانت على موعد مع الصباح
المبكر من يوم السبت ٢٦ يناير . ففى السادسة من
صباح هذا اليوم ، تجمع جنود بلوكات النظام فى القاهرة

بشكنااتهم فى العباسية .. ثم غادروها وهم يحملون
أسلحتهم فى مظاهرة عسكرية صاخبة تهتف بسقوط
الانجليز ، وتطالب بالسلاح للذهاب الى القنال .

قطعت المظاهرة ، بصورتها هذه ، قلب العاصمة كله
حتى وصلت الى جامعة فؤاد (جامعة القاهرة الآن)
وهناك انضم اليها طلابها ، واختلطت هتافاتهم
بهتافاتهما ، ومشاعرهم بمشاعرها .. وعادت المظاهرتان
.. او المظاهرة الواحدة التى اجتمع فيها جنود بلوكات
النظام وطلاب الجامعة فى صف واحد ، وفى مشاعر
واحدة - عادت الى قلب العاصمة وهى ماتزال تضج
بالسخط ، وبالهتاف ، منادية بسقوط الاستعمار
والمستعمرين ...!

وفى قلب القاهرة .. التقت هذه المظاهرة التى جمعت
بين الطلبة والجنود فى صف واحد ، وفى مشاعر واحدة
- التقت بعدة مظاهرات اخرى قامت بها طوائف الشعب
المختلفة ، اظهارا لمشاعرها ، واعلانا لسخطها .

اتجهت هذه المظاهرات جميعها الى رئاسة مجلس
الوزراء ، والى « قصر عابدين » ، وهى تهتف بطلب
السلاح ، وبالذهاب الى القنال للانضمام الى أولئك
الذين كانوا يقدمون ارواحهم بسخاء ، فداء لوطنهم . فلما
أن جاء ظهر ذلك اليوم ، كان غليان النفوس قد بلغ
ذروته . وأخذت المؤشرات جميعها تشير الى ان انفجارا
ما وشيك الوقوع .

وما هى الا لحظات حتى حدث الانفجار الذى كان
متوقعا . ومن أسف أن عناصر دخیلة على صفوف
الشعب أرادت له أن يعبر عن نفسه بالنار ، وبالحريق .
فلقد امتدت بعض الأيدي الخائنة فأضرمت النيران فى
« كازينو اوبرا » ، وأنهالت عليه تخريبا وتدميرا ..

وبنفس السرعة المذهلة التي انتشرت بها النيران في (كازينو أوبرا) انتشرت العدوى بين المتظاهرين . فاذا النار تشتعل في كل مكان من المدينة الجميلة . . . وإذا هي تأكل أشهر متاجرها ، وافخم مبانيها . وانطلقت الجماهير - بغير اتفاق بينها ، وبغير خطة ، وبغير قيادة - انطلقت تحرق ، وتخرّب ، وتدمر ، وتحيل (القساهرة) في ساعات قليلة ، الى كومة من الانقاض والخرائب !!

وهكذا . . . في خلال ست ساعات فقط - من السادسة صباحا حيث بدأت مظاهرة جنود بلوكات النظام ، الى النسيانية عشرة ظهرا ، حيث بدأ أول عمود من النار يأكل (كازينو أوبرا) - كانت تكية من أفدح النكبات قد حلت بعاصمة مصر ، وبمصر نفسها . وبكفاحها الذي كان مشتتلا في قلب القنال . فلقد أكلت النيران ، في هذه الساعات القليلة ، كل ما هو نافع ، وتاريخي ، وجميل ، في العاصمة الجميلة . أكلت النيران ٣٠٠ من المتاجر ، من بينها أشهر المتاجر التي تعرفها الآن : (شيكوريل) ، و (شملا) ، و (هانو) وغيرها . كما أكلت ١٣ فندقا من الفنادق الكبرى ، من بينها : فندق (شبرد) ، وفندق (متروبوليتان) ، وفندق (فيكتوريا) . كذلك أكلت النيران ٤٠ دارا للسينما ، من بينها : سينما (مترو) وسينما (ريفولي) ، وسينما (راديو) ، وسينما (نيباتا) . كذلك أكلت النيران ٧٣ مقهى ، ومطعم ، وصالة من بينها : (جروبي) . . . و (الأمريكين) . كما أكلت ١٧ مكتبا من مكاتب الشركات والأعمال و ٩٢ بارا ، و ١٦ ناديا منها (نادي محمد علي) . . . و (نادي رمسيس) . . . ونادي (دار العلوم) . . . و (النادي اليوناني) !!

ومما يستوقف النظر في هذه الكارثة الفادحة ، أن النيران التي ألتهمت ، في ساعات قليلة ، كل قلب العاصمة الجميلة ، وحولته الى خرائب وانقاض ، لم تتوقف عند هذا الحد ، ولم تقنع به ، فاذا هي تمد ألسنتها الى أطراف المدينة . . . فتلتهم (الاوبرج) في الجزيرة . . . وتلتهم (نادي شل) . . . و (سينما هونولولو) في حدائق القبة !!

أذهلت هذه الجريمة البشعة الناس عن أنفسهم . إذ

كانت من الفداحة ، كما رايت : بحيث اقامت مأتما في كل بيت ، واعتصرت بالحزن كل قلب . ولكن الناس ، بعد أن استفاقوا من ذهولهم ، أخذوا يبحثون عن « المستفيد » من هذه الجريمة المروعة . . .

اتجهت أنظار الناس . على الفور ، الى (الملك) . . والى (الانجليز) معا . فلقد كان معروفا لدى الجميع ، كما ذكرت لك من قبل ، أن (الملك) لم يكن يوافق حكومته على قرارها بالفاء المعاهدة . وانه اذا كان قد قبل أن يوقع مراسيم الفائها ، فقد فعل ذلك مضطرا ومن باب مخادعة الشعب عن حقيقة ما يدور بداخل نفسه . . ثم راح ، من بعد ذلك ، يتصرف على نحو يؤكد به ولاءه للانجليز ، وارتباطه بهم ، واعتماده عليهم . !!

فهل تراه قد دبر لهذه الجريمة البشعة ليتخذ منها فرصة للاطاحة بالحكومة التي أرغمتها على ما يكره ، ولانقاذ اصدقائه الانجليز من غضبة الشعب التي احاطت بهم في منطقة القنال في صورة كفاح منظم ، كلفهم الكثير من الارواح والاموال ، وبدد أمنهم ، وأهدر هيباتهم ؟!

واذا كان (الملك) لم يفعلها . . فهل فعلها حلفاؤه (الانجليز) ودبروا لها كما دبروا (المذبحة الاسكندرية) التي وقعت في ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، ليتخذوا منها ذريعة لضرب الاسكندرية ، بأساطيلهم في ١١ يوليو من نفس السنة ، واحتلال مصر كلها من بعد ذلك ؟!

ما من شك في ان احدي هاتين القوتين - أو كلتاهما معا - كانت لها فائدة حقيقية من وراء مثل هذه المؤامرة . فاذا لاحظنا أن عشر كفاح الشعب في القنال ، والتواءه ، ثم توقفه . . بعد الاطاحة بحكومة الوفد من الحكم ، كانا من أول النتائج التي ترتبت عليها . كان لنا أن نقول ان التفات الناس الى هاتين القوتين : (الملك) . . و(الانجليز) - باعتبار أن واحدة منهما ، أو كلتيهما ، كانت وراء التدبير لهذه الجريمة البشعة - انما هو التفات يقوم على أساس

من المنطق الذى تدعمه شواهد متعددة .

ففى ذلك اليوم المشئوم : ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . كان (الملك) قد أقام ، فى قصره بعابدين ، مأدبة غداء كبرى - ابتهاجا بميلاد (ولى العهد) - الأمير أحمد فؤاد - دعا اليها معظم الضباط الكبار فى الجيش ، وفى البوليس . ولقد انصرف هؤلاء جميعا ، منذ مطلع النهار ، الى إعداد انفسهم لهذه المأدبة الملكية الكبرى ، ثم الى التوجه اليها ، والبقاء فيها طوال الوقت الذى كانت فيه النيران قد بدأت تأكل القاهرة ، فى غيبة من رجال البوليس الذين غاب قادتهم ، بدورهم ، فى ضيافة (الملك) !!

وعلى الرغم من أن (معركة الاسماعيلية) الرهيبة ، كانت قد وقعت فى اليوم السابق مباشرة لهذه المأدبة الملكية ، وأن الظروف جميعها كانت تدعو (الملك) الى الغائتها ، مشاركة للشعب فى مشاعرهم نحو شهدائه الذين كانت دماؤهم مازال تجرى ساخنة على أرض المعركة ، إلا أنه لم يشأ أن يفعل ما كانت الظروف كلها تدعوه لأن يفعله !!

صحيح أن الإعداد لهذه الحفلة ، والدعوة اليها ، كانا قد تمّا قبل أن تقع (معركة الاسماعيلية) ، إلا أن تمسك (الملك) بإقامتها ، بعد أن وقعت تلك المعركة ، ثم الإصرار على الاستمرار فيها بينما كانت القاهرة تحترق .. وبينما معظم قادة الجيش ، والبوليس ، محتجزون فيها ، كل ذلك يحيط (الملك) بأشد الارتياح فى أنه كان من وراء التدبير لهذه الجريمة البشعة ، وأنه إذا لم يكن قد دبر لها بنفسه ، فإنه - فى أضعف الأيمان - كان شريكا فيها ، وسعيدا بها ، وراضيا عنها - باعتبار أنها سوف تمكن له من تحقيق عدة أهداف كان يسعى الى تحقيقها . وأولها : ضرب كفاح الشعب فى القتال ، انقاذا للانجليز من وطأته .

ودليلنا على ذلك ، أنه - وهو « الملك » ، الذى بلغه ان عاصمة بلاده تحترق - لم يبادر الى صرف قادة البوليس على الأقل ، من حفلة ليقيموا بواجبهم الوطنى فى قيادة جنودهم فى محاولة للسيطرة على ذلك الانفجار المروع الذى اتهم العاصمة ، ودمرها . !!

ولقد حاول « الملك » - ومن ورائه اجهزته - ان يلصق جريمة حرق القاهرة (بالحزب الاشتراكي) بالذات . . . وبزعيمه (احمد حسين) ، و ببعض العناصر الوطنية الاخرى التى كانت تسبب له ، ولبطانته ، ازعاجا شديدا .
والقى القبض بالفعل ، على (احمد حسين) ، وعلى عدد غير قليل من انصاره بتهمة حرق القاهرة . . . الا ان رحمة الله تداركتهم جميعا ، فسقط (الملك) : وبرا القضاء ساحتهم .

كانت هذه المحاولة من جانب (الملك) ، واجهزته ، تاكيدا آخر لذلك الارتياح الشديد فى أنه كان من وراء هذه المؤامرة . اذ رأى الناس فيها صرفا لهم عن الالتفات الى المجرم الحقيقى الذى لم يكن يداخلهم اقل شك فى أنه واحد من اثنين : (الملك) ، او (الانجليز) . . . او كلاهما معا .

وليس من شك فى ان مصلحة (الانجليز) من وقوع مثل هذه النكبة كانت مساوية تماما لمصلحة (الملك) ، ان لم تزد عليها ، لانه اذا كان موقع (الملك) من (الانجليز) ، هو موقع التابع من المتبوع - وهذه حقيقة لا خلاف عليها - الا ان المتبوع ، أعنى (الانجليز) ، هم الذين كانوا يصطلون بتلك النار التى صبها الفدائيون على رؤوسهم فجأة ، اكثر مما كان يصطلى بها (الملك) نفسه . ومن ثم ، فان اشتراك (الانجليز) مع (الملك) فى التدبير لهذه المؤامرة ، بدفع بعض عملائهم ، واعوانهم ، وسط تلك المظاهرات الشعبىة التى بدأت سلمية وبريئة ، ليحدثوا بعض الحرائق هنا ، وبعض الحرائق هناك ، ثم يتركوا الامر ، من بعد ذلك ، للروح التى تتسلط على (الجماعة) فى مثل هذه الظروف - امر يقول به العقل ولا ينهض وقوع بعض حوادث التخريب على بعض الممتلكات الانجليزية دليلا على براءة الانجليز ، وعملائهم ، من هذه المؤامرة

البشعة • فلقد حدثنا التاريخ عن وقائع كثيرة ، دلت فيها
الانجليز على أنهم مستعدون ، دائما ، لأن يضحوا بأعظم رجالهم ،
وبأكثر أموالهم ، في سبيل هدف يرون في تحقيقه مصلحة
للامبراطورية !! •

كذلك لا ينهض دليلا على براءة (فاروق) من هذه الجريمة ،
ما قاله بعض الذين كانوا بجواره في مساء يوم الحادث ، ووصفوه
بأنه كان يرتعد كالاطفال من هول منظر النيران وهي تتصاعد
في سماء القاهرة - لا ينهض هذا الرعب دليلا على براءة
(فاروق) • فالثابت ، تاريخيا ، أن (نيرون) بعد أن أحرق
(روما) • وبعد أن راح يغنى على قيثارته منتشيا بذلك المشهد
المروع • مشهد النيران التي أشعلها بنفسه لكي تلتهم عاصمة
ملكه • عاد فاستولى عليه رعب شديد من هذه الجريمة التي
كان ، قبل لحظات ، يغنى على قيثارته منتشيا بها • وأدرك أن
الشعب لن يتركه بغير قصاص ، فسارع الى اتهام دعاة المسيحية ،
في ذلك الوقت ، بأنهم هم الذين أحرقوا (روما) • وأسلمهم
الى الاسود الجائعة لتأكلهم عقابا لهم على جريمة لم يقتروها !! •

ولست أؤكد على اتهام (الانجليز) • و (الملك)
• بتدبير حرق (القاهرة) ، مدفوعا بمشاعري الخاصة
نحوهما • فلقد سبقني الى هذا الاتهام كتاب اجانب لعلمهم
لا يحملون شيئا من العدا ، أو الكراهية ، لا للانجليز ،
ولا للملك • فكتب (جورج فوشيه) في كتابه : (عبد
الناصر • وصحبه) يقول :

« ان الخدمة التي أدتها حرائق القاهرة لبريطانيا ، تذكرنا بتلك
الضربة الفجائية ، القاصمة ، التي وجهت ضد (عرابي) والتي
مهدت لتحضير الرأي العام العالمي للحملة البريطانية بقيادة
(الاميرال سيمور) ، بعد سقوط ٧٥ أوريبيا ، وحوالي ٢٠٠ من
المصريين في (مذبحه الاسكندرية) في ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، تلك
المذبحه التي مهدت لقصف مدينة (الاسكندرية) • ولاحتمال
مصر في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ • »

● وقال (جاك دومال) • و (ماري لوروا) • في
مؤلفهما المشترك : (عبد الناصر : من حصار الفالوجا .

- .. إلى الاستقالة المستحيلة) - ما يلي :
- « خرج الانجليز من حرائق القاهرة ، بأربعة مكاسب :
- ١ - لم ينفذ قرار قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا .
- ٢ - لم تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارها بالاحتفاظ برهائن .
- ٣ - توقف نشاط الفدائيين .
- ٤ - انتهى فؤاد سراج الدين !»

« وما من شك في أن (الملك فاروق) كان يعلم جيدا أن (مجزرة الاسماعيلية) سوف تثير الاضطرابات .. ومع ذلك ، لم يحاول أن يؤجل مادية الغذاء التي كان قد دعا إليها . وذلك - كما يبدو واضحا - بهدف تجميد البوليس والجيش ، ومنع تدخلهما . فان جميع قادة البوليس والجيش كانوا بين المدعوين الى هذه المادية !! »

« وعندما أخطر (الملك) - رسميا - بإشتعال النار على نطاق واسع ، في مختلف أنحاء العاصمة ، فإنه لم يتحرك ، وظل يكرم ضيوفه !!»

« كيف يمكن للمرء ، اذن ، في مثل هذه الظروف ، ان ينفي قيام تواطؤ بين (فاروق) وبين جهاز (المخابرات البريطانية) . لا سيما وقد شوهد بعض رجال ذلك الجهاز وهم ينطلقون في شوارع القاهرة ، يحرضون على اشعال النار والقتل ؟؟ »

هذه نظرة ثلاثة كتاب اجانب محايدين - ليسوا مع مصر .. وليسوا ضد بريطانيا - للايدي الخفية التي كانت وراء تلك المؤامرة البشعة التي حققت للحليفين الطبيعيين : (الملك) ، و (الانجليز) .. في وقت واحد ، وفي سرعة خاطفة ، اهدافهما المشتركة التي كانا يسعيان اليها . فاجهض كفاح الشعب في القنال . واسقطت (حكومة الوفد) . واعلنت الاحكام العرفية ، فالتقى سوادها مع سواد الدخان الذي كان مايزال يتصاعد من انقاض القاهرة ليحجب الرؤية عن أعين الشعب حتى لا يبصر شيئا مما كان يدبره له الخونة .. والمتآمرون !!»

... وراحت حلقات المأساة تتتابع .

الفصل العاشر

ملك لعبته الرجال !

كان الدور الذى اريد للملك ان يلعبه على مسرح الاحداث الذى كان قد استحال الى برميل من البارود ، دورا عسيرا . . . وغير مأمون العواقب . ومع ذلك شرع (الملك) ، على الفور ، فى الاضطلاع به فى نشوة وجدل . ولعل اكثر ما حجب هذا الدور اليه انه رأى نفسه مقبلا على مرحلة جديدة من اللعب بالرجال . وكانت هذه (لعبة) تعجبه . !!

كان (الملك) ساخطا على (مصطفى النحاس) الذى لم يترك وسيلة يستجدى بها رضا الملك عليه ، الا وفعلها . !! لكنه - اعنى (الملك) - لم يكن راضيا عن احد . فقط كان يريد ان يلعب .

بدأ (الملك) ، اول ما بدأ ، (بعلى ماهر) . . . استدعاه للحكم بدلا من (مصطفى النحاس) الذى اعفاه من الحكم ، فى مساء السابع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ - اليوم التالى لحريق القاهرة - بأمر ملكى ، قال فيه :

« اسفنا اشد الاسف لما اصبحت به القاهرة ، امس ، من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الارواح والاموال ، وسارت الامور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الامن والنظام . لذلك رأينا اعفاءكم من منصبكم » !!

كان (الدور) الذى ادخره (الملك) لعل ماهر ، هو دور « رجل المطافى » الذى كان عليه ان يطفىء نار الكفاح المسلح التى كانت قد اشتعلت فى القنال ، وان يطفىء جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدور الشعب . وان يطفىء لهب انكراهية التى ثارت فى نفوس الملايين ضد الانجليز ، فيعود الى مفاوضاتهم باسرع ما يستطيع ! ولم ينس (الملك) ، ان يفرض على رئيس الوزراء الجديد ، اثنين من رجاله : (مرتضى المراغى) وزيرا للداخلية . و (زكى عبد المتعال) وزيرا للمالية والاقتصاد ليكونا عيونهم على رئيس الوزراء ، وليشيرا من حوله - وقت اللزوم - العواصف التى يكلفهما (الملك) باثارتها ، فى الوقت الذى يريده . . . بالطريقة التى يريدها !

ومن العجيب ، حقيقة ، ان « رجال الملك » هؤلاء ، لم يكونوا مؤمنين به ، ولا بسياسته ، ولا بمستقبله ، ومع ذلك ، كانوا ينفذون سياسته . . . ويربطون مستقبلهم بمستقبله الذى لم يكونوا هم انفسهم مؤمنين به . فانى اذكر اننى ذهبت ، فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، لمقابلة (مرتضى المراغى) ، بوصفه وزيرا للداخلية ، لحديث صحفى لمجلة (المصور) . كان لقاتي به فى بيته بالزمالك وكانت (القاهرة) ، وقتها ، اشبه ما تكون بميدان قتال تركه جيش مهزوم : انقاض ، واطلال ، واحزان ، ونفوس مضطربة . وجرفنى الحديث مع (المراغى) . . . وزير الداخلية والحاكم العسكرى للقاهرة ، الى الحديث عن (الاحكام العرفية) . . . والى متى سوف تستمر !؟

وكدت اكذب سمعى ، حين سمعت وزير الداخلية . . . رجل الملك . . . يقول :

« الكلام الذى ساقوله لك الان ليس للنشر . لكننى اريدك ان تعرف رأيى الخاص فيما هو جار . اننى قد انجح فى ان احكم البلد بالحديد والنار ، كما يريدنى هذا الرجل (يقصد الملك) ان

افعل ، ولكن ، الى متى أستطيع أن أستمر في ذلك ؟! والى متى يستطيع الناس الصبر على أن يحكموا بالحديد والنار ؟! ان هذه طريقة في الحكم ليس أشد من خطرها على الناس ، الا خطرها على الحاكم الذي يتخذها أسلوبا لحكمه !!

وفي مرة أخرى .. ذهبت اليه في مكتبه بوزارة الداخلية ، لحدثه في أمر الصديق .. (الاستاذ فتحي رضوان) .. الذي كان قد اعتقل في الساعة السادسة من مساء اليوم الذي احترقت فيه القاهرة . باعتباره — هكذا زعمت السلطة — من زعماء المحرضين على حرق العاصمة !!

فقال (المراغى) :

— اذا كان الامر بيدي ، فأننى لا أحب أن يبقى (فتحي رضوان) في المعتقل ساعة واحدة ، فأنا أحبه ، وأحترمه ، وأعرف أنه آخر انسان يمكن أن يقدم على ما هو منسوب اليه . ولكننى أصرحك بأن (فتحي) موجود في المعتقل بأمر شخصي من الملك . وقد جربت ، مرة ، أن أفاتحه في موضوعه فوجدته واقعا تحت اعتقاد عجيب أن (فتحي) كان يعتزم قتله ، وأنه كان سينفذ ذلك لو بقي مطلق السراح !! (١)

وضحك (المراغى) ضحكة ذات معنى .. ثم أكمل قائلا :
— ومن يدري .. فقد يخرج (فتحي) من المعتقل ، بأسرع مما يتصور الملك !!

ولنترك ، جانبا ، (رجال الملك) .. ومدى ايمانهم به ، وبسياسته ، وبمستقبله .. لكى نمضى في حديثنا .
نجح (على ماهر) في القيام بدور (رجل المطافئ) الذي اختاره (الملك) له . فهدأت نيران الكفاح الفدائي في القنال . ونامت جذوة حماسة الشعب تحت تلال من اثرمد الذي خلفه حريق القاهرة وراءه . ومهد الرجل

(١) أكد الملك السابق «فاروق» هذا الزعم بنفسه في حديث صحفى أدلى به ، بعد عزله ، الى بعض الصحف البريطانية ، تعقبا على اطلاق سراح « فتحي رضوان » وتعيينه — فور اطلاق سراحه ، وزيرا في حكومة الثورة . !!

لمفاوضات جديدة مع الانجليز ، حدد تاريخا لبدئها : اول مارس سنة ١٩٥٢ . لكنه لم يعيش فى الحكم حتى هذا التاريخ . فلقد ثارت من حوله العواصف . آثارتها الرجلان اللذان قلت لك ان (الملك) قد فرضهما عليه ، ليقوما - وفى اللزوم - بانارتها . !! واستقال (على - ماهر) من الحكم فى اول مارس سنة ١٩٥٢ . نفس اليوم الذى كان مقروضا ان يبدأ فيه مفاوضات مع الانجليز . !!
... واستمر (الملك) يلعب !

فجاء الى (بيت الدمية) - أقصد الى (مقر الحكم) - برجل آخر . . جاء (نجيب الهلالي) . وكان (الدور) الذى اعده الملك لهذا الرجل هو دور (الطبيب الحاذق) الذى عليه ان يدفع الحياة ، من جديد ، فى اوصال الرجعية التى كانت قد تيبست ، وتحللت ، وتهيأت للسقوط .

واذا كان (على ماهر) قد نجح ، من خلال دور (رجل المطافىء) الذى قام به ، فى ان يهدىء من نيران الكفاح الفدائى فى القنال . وان ينيم جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدر الشعب ، تحت تلال من رماد (حريق القاهرة) . وان يمهد لمفاوضات جديدة مع الانجليز . فان المطلوب من (نجيب الهلالي) القيام به ، كان اكبر من ذلك . . وخطر . !!

كان المطلوب من (الهلالي) ان يصرف الشعب نهائيا ، عن شىء اسمه : الكفاح المسلح ضد الانجليز . وان يطفىء ونهائيا ايضا ، جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدر الشعب ، بعد اذ رفض (على ماهر) ، ان يطفئها . وابقاها حية تحت الرماد . وان يسرح مجلس النواب الوفدى الذى كان لا يزال قائما ، بعد اذ رفض (على ماهر) تسريحه . وان يعطل الدستور ، بعد اذ رفض (على

ماهر) تعطيله • وان ينشب مخالفه الجارحة فى لحم
(حكومة الوفد) السابقة ، بعد اذ لم يشأ (على ماهر)
ان يقوم بذلك العمل الرخيص • وباختصار ، كان المطلوب
من (نجيب الهلالى) هو ان يشد كل انتباه الناس الى
الداخل ، وان يصرفهم عن (الانجليز) بمعارك داخلية
يفتعلها ، ويدق الطبول - اعلى ما تكون - حولها ، حتى
يضيع بجانبها اى صوت • وكل صوت اخر • !!

وبحماسة (الممثل) الذى عهد اليه بدور (البطل) ، لأول مرة
فى حياته • مضى (نجيب الهلالى) فى تمثيل الدور الذى اختاره
(الملك) له ، والذى كان قبيحا • ومقيتا • الى ابعد حدود
المقت ، والقبح • فأوقف الحياة النيابية • وعطل الدستور •
وصادر الحريات • وفتح المعتقلات على اوسع ابوابها لتستقبل
اعداء الملك • ورفع شعار : (التطهير) بزعم تطهير (اداة
الحكم) من الفساد • بينما كانت (السراى) اليه اقرب ، وكانت
رائحة العفن التى تفوح منها ، اشد نفاذا من رائحة العفن المتسربة
من اقذر مكان • !!

وهكذا مضى (البطل) - وكان يظن فى نفسه انه
ذكى ، واريب - فى القيام باعباء (الدور) الذى اختاره
له (المخرج المجنون) •

وبينما « نجيب الهلالى » ماض فى تمثيل دوره القبيح ،
وراض عنه ، وسعيد به • دوت فى سمعه صيحة
استهجان انخلع لها قلبه • فما كان يتوقع - وهو
(البطل) - ان يكون بين المشاهدين الذين يشهدون
المسرحية المأساة • الملهاة التى كانت • « مصر » كلها
قد غدت مسرحا تدور أحداثها الاليمة عليه - من انه
يوجد من يجرؤ على الصياح فى وجهه • بهذه الصورة
المفزعة • !!

كان الصيحة خطيرة فى مضمونها. وخطر من الصيحة
نفسها ، كانت (نوعية) الصائحين . فلقد كان الصائحون هم
(الضباط الاحرار) الذين كانوا قد كشفوا الى حد

كبير ، عن وجودهم فى قلب المعركة ، واضحوا بمثابة
(رأس الرمح) فيها .

فال (الضباط الاحرار) . فى صيحتهم التى حملها
الى (الهلالى) واحد من منشوراتهم ، ما يلى :

« توالى مؤامرات الاستعمار الانجلو امريكى فى الفترة الاخيرة
على مصر ، لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ، وصرف انظار
الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القتال ، الى مشاكل
داخلية فى القاهرة . فبعد ان اعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات
.. والغاء المعاهدة ، ورفض حلف الشرق الاوسط الرباعى
الاستعمارى . ويعد ان اتجه الشعب وجهته السليمة بالكفاح
المسلح ، وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية
فى البلاد حتى كادت مصر ان تصل الى حقوقها كاملة ، دبر
الاستعمار واذنايه الخونة (انقلاب ٢٦ يناير الماضى) ، وجاءت
(حكومة على ماهر) ، وبدأت المفاوضات من جديد .

« وكان الاستعمار ، والخونة المصريون ، يأملون كثيرا من
(على ماهر) التسليم تسليما كاملا بمطالبهم .. يقبل الحلف
الرباعى ، وحل البرلمان ، واعتقال آلاف الوطنيين ، واستخدام
الاحكام العرفية للتكيد تنكيلا واسعا بالشعب .

« ولكن خاب رجاءهم ، ولم يجيبهم (على ماهر) الى كل
مطالبهم . فكان لا بد لهم من أحداث انقلاب جديد لتحقيق
اهداف الاستعمار السابقة ، وتحويل المعركة الى الداخل ، والقيام
بحركة تطهير واسعة فى البلاد بحجة تقوية الصفوف الداخلية
قبل مجابهة الاستعمار .

« وهكذا وصل (الهلالى) الى الحكم ، بعد تدبير سابق
اشترك فيه الخونة المصريون مع الاستعمار . (فاخبار اليوم)
تعلن ان السفير البريطانى لن يبدأ المفاوضات مع (على ماهر) ،
و (مرتضى المراغى) .. و (زكى عبد المتعال) يستقيلان لتحطيم
الوزارة من الداخل . والصحف تنشر نبا تأجيل جلسات البرلمان ،
دون ان يكون لذلك أى أساس . حتى اذا احكمت المؤامرة ،
اضطر (على ماهر) الى الاستقالة . !

« ولقد جاء (الهلالى) واعلن برنامج الوزارة بصراحة ،
وقال ان مهمتها الرئيسية هى التطهير ، والقضاء على الفساد ،
وقد تناسى ان الفساد الاكبر هو الاستعمار . وانه لا يمكن القضاء

على الفساد الداخلى الا اذا قضى على اسبابه ومصدره . ان
(الهالى) يلعب لعبة الاستعمار الكبرى ، وهى محاولة صرف
انظار الشعب عن القضية الكبرى . . . قضية الاستقلال ، الى
صراع داخلى لن ينتهى ، ولن يفيد الا الاستعمار . -

« ان من اهداف (الضباط الاحرار) الكفاح ضد الفساد بكل
مظاهره . ضد الرشوة والمحسوبية ، واستغلال النفوذ . ولكننا
لا يجب ان نتجه الى ذلك ، الا بعد القضاء على الاستعمار . وان
اى اتجاه الى ذلك ، الان ، يعد خيانة وطنية لا تغتفر .

« اتنا نحذر (الهالى) ، وشركاءه ، من هذه اللعبة الاستعمارية
. . . ونعتبره مسئولا عن صرف انظار الشعب عن قضيته الكبرى
. . . ان الشعب قد ازداد وعيه وزيادة كبرى ، وهو يفهم جيدا ما
يدبر له من مؤامرات . وان حسابه للخونة سيكون عسيرا .
» ايها الضباط

« ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم ، وعلى جيشكم لتنفيذ
اهدافهم . انهم يظنونكم أداة فى ايديهم للبطش بالشعب ،
ومحاولة فرض معاهدة استعمارية .

« فليقهم هؤلاء الخونة . . . ان مهمة الجيش هى الحصول
على استقلال البلاد ، وصيانته . وان وجود الجيش بالقاهرة ،
انما هو لاحباط مؤامرات الاستعمار التى ترمى الى التخریب ،
والحريق . اتنا لن نقبل ضرب الشعب ، واطلاق النار على
المظاهرات الشعبية ، والقبض على الوطنيين .

« يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب . واننا سنقف مع
مع الشعب دائما . واننا لن نستجيب الا لنداء وطن .
» ايها الضباط

« ان الوطن فى خطر . فتنبهوا للمؤامرات التى تحاك لوطنكم،
والتفوا حول « الضباط الاحرار » . ففى ذلك قوتكم ، ووسيلتكم
لمحاربة الاستعمار . »

لم يستطع (البطل) - بعد صيحة التحذير، والاستنكار
هذه التى اطلقها (الضباط الاحرار) مدوية فى وجهه -
ان يبقى طويلا على خشبة المسرح الكبير . نزل من عليها
فورا ، وفى اعقابه ينطلق صفير وظيع . !!

فهل قراه قد فعل ذلك لأنه جبن . . . لأنه خاف (رأس الرمح)
الذى لم يكن له بها علم من قبل . . . فلما ان علم بها ، سقط عنه

رداء الشجاعة المصطنعة الذي كائن مقتضيات (دوره) قد حكمت عليه بأن يرتديه !!

أم أنه غادر المسرح لأنه شعر أن (المخرج المجنون) سئم وجوده عليه ، وأنه يريد أن يغيره بوجه آخر جديد ، قبل أن يفقد المشاهدون ما بقى من صبرهم ، ويهدموا المسرح الكبير على رأس المخرج ، وعلى رأس الممثلين معا !!

كل ذلك جائز ..

المهم .. فزول (البطل) من على خشبة المسرح في ٢٨ يونية سنة ١٩٥٢ . ولم يبد لتخليه عن الاستمرار في القيام بدوره الذي كان قبيحا ، ومقيتا .. الى ابعد حدود المقت والقبح - أية اسباب . فقط ، قال انه لا يستطيع الاستمرار .. ومضى .. وليس في اذنه صيحة استحسن واحدة ، وانما كان فيها صفير استهجان مروع .. وفظيع .

ولكن (اللعبة) كانت لا تزال مستمرة . لان (المخرج المجنون) كان لا يزال مصمما على الاستمرار فيها !!

جاء الملك الى المسرح الكبير بممثل جديد .. جساء (بحسين سرى) رئيسا للوزراء . ولكن (البطل الجديد) لم يستطع ان يستمر على خشبة المسرح الكبير اكثر من تسعة عشر يوما فقط . (من ٢ يوليو الى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢) !!

كان (الضباط الاحرار) - رأس الرمح في معركة الشعب ضد الملك ، ونظامه - قد كشفوا ، تماما ، عن وجودهم في قلب المعركة . وذلك عندما قرروا - في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ - ان يقوموا بأول اختبار لقوتهم في مواجهة قوة (الملك) فانتهزوا فرصة انتخابات مجلس ادارة نادى الضباط التى كانت ستجرى في ذلك التاريخ ، وقرروا التقدم الى هذه الانتخابات بقائمة تتضمن اسماء

مرشحيهم ضد مرشحي الملك الذي كان قد اعتاد ان يفرض
رجله - الفريق محمد حيدر - رئيسا للنادي بامر ملكي ،
وان يوزع بقية كراسي المجلس ، عن طريق انتخابات
صورية ، طبعا ، على اذنا به وعملائه . !!

شعر (الملك) عندما بلغت هذه الاخبار ان وراء
الاكمة شيئا مخيفا . وقرر ، كعادته ، ان يكسب الوقت
ريثما يدبر امرا ضد ذلك الشيء المخيف الذي شعر بانه
يختفي وراء الاكمة . فبينما كان الضباط في طريقهم الى
ناديهم ، لكي يخوضوا اول معركة يختبرون فيها قوتهم
في مواجهة قوة الملك ، تلقت ادارة النادي امرا من ادارة
الجيش بالغاء الاجتماع ، وتأجيل الانتخابات لمجلس ادارة
النادي الى اجل غير مسمى . !!

ولكن الضباط - وكان الكيل قد طفق بهم - اتخذوا
امر ادارة الجيش . وعقدوا في قلب النادي ، اجتماعا
صاخبا افرغوا فيه الكثير مما كان في صدورهم ضد
ما كان يجري على خشبة المسرح الكبير من أحداث كانت
تمزق قلوبهم ، وتدفعهم دفعا قويا الى استعجال القيام
بشورتهم التي كانوا يدبرون لها من زمن بعيد . .

تحدى الضباط امر ادارة الجيش . . واجتمعوا في
ناديهم ، وتكلموا ، وخطبوا ، وقال بعضهم كلاما خطيرا
لم يكن اذنا الملك في الجيش ليتخيلوا انه سيجي عليهم
يوم يسمعون فيه مثل هذا الكلام الذي قيل يومها . .
بلسان بعض الضباط . !

وحدد الضباط ، بارادتهم ، وليس بإرادة قيادة
الجيش ، موعدا لانتخاب أعضاء مجلس ادارة النادي ،

وفي الموعد المحدد . . توافد الضباط ، من مختلف
الاسلحة ، على ناديهم . واتخذت الجمعية العمومية قرارا
اجماعيا يحدد مكان الجيش في المعركة التي كانت دائرة

قال القرار : (ان الجيش المصرى جزء من مصر ،
يشعر بشعور مصر واحساسها نحو المحتل الغاصب .
وانه دائما فى خدمة قضية البلاد) .

ثم دارت معركة الانتخابات . فاذا (الضباط الاحرار)
يكسبون معركة (اختبار القوة) كسبا رائعا ومروعا .
رائعا لهم ، ومروعا لخصومهم . فلقد فاز مرشحوهم
جميعا . وسقط مرشحو الملك جميعا . . . وكان ذلك شيئا
اكثر من خطير . . . شيئا هز قوائم (كرسى العرش) من
تحت الملك ، وجعله يشعر بأن (نهاية النهاية) تدنو منه
بسرعة « الرمح » يطلقه مقاتل افريقى متمرس ، وعنيد .
غير ان طغيان الملك ابى عليه ان يتراجع ، أو ينقل قدمه
الى الطريق الصحيح . ولكن ، هل كان بومعه بعد كل
ذلك الذى كان منه ، ان يفعل ؟!!

وهل كان هناك من هو على استعداد لان يقبل منسه
ذلك ، حتى لو استطاع ان يفعله ، ؟ !
مستحيل . . .

ولأن ذلك كان مستحيلا . . فلم يكن امام (الملك)
الا أن يتربص . . . والا ان يحارب معركته حتى النهاية ،
فاما ان يخرج منها قاتلا . . . وأما ان يخرج منها مقتولا .
ولم يكن هناك وسط بين الامرين !

وعلى ذلك ، فانه حين صعد (حسين سرى) الى
خشبة المسرح الكبير ، فى ٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ليقوم
من فوقها بدور (البطل) بدلا من البطل الطريد .
(نجيب الهاللى) ، كان (الملك) - من ناحية - قد انتهى
مرحلة التربص . . . وبدأ يخطو خطواته الاولى على طريق
المعركة . ارسل الى (حسين سرى) - بوصفه وزيرا
للحربية - مذكرة يطلب فيها حل مجلس ادارة نادى
الضباط ، ونقل اثني عشر من اعضائه الى جهات نائية ١١٠

وسلم (حسين سرى) الى القائد العام للقوات المسلحة (الفريق محمد حيدر) مذكرة الملك ، طالبا منه دراستها ، واعادتها اليه مشفوعة برأيه فيما تضمنته من طلبات .

غير ان (الملك) كان قد وضع (حيدر) - في هذه المذكرة نفسها - في وضع لا يستطيع معه أن يكون له رأى يبنديه . اذ قال الملك في رأس مذكرته : (يعتبر حيدر مفصولا من منصبه ، اذا لم يعمل الآتى في ظرف خمسة ايام) . وذكر (الملك) بعد ذلك مطلبية السابقين . ولأن (حيدر) لم يكن على استعداد لأن يفصل من منصبه . . ولأنه أيضا لم يكن على استعداد لأن يفقد رضا (سيده) الذى ظل يرفعه ، ويرفغه ، حتى ارتقى به من وظيفة (السجن الاول) فى مصلحة السجن . . الى وظيفة (القائد العام للقوات المسلحة) - وهو الرجل الذى لم يقد عمره كله كتيبة واحدة . !! فقد سارع ، على الفور ، الى اصدار قرار بحل مجلس ادارة نادى الضباط . وكان هذا القرار هو (الفتيل) الذى عجل اشتعاله بانفجار القبلة . !

لم يرض (حسين سرى) عن التصرف الذى لجأ اليه (حيدر) دون الرجوع اليه . واسرع الى (الملك) يحتج ، ويحذر ، ويقدم فى ختام الاحتجاج والتحذير - استقالته من منصبه - وكان ذلك فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ .

المسرح الكبير لايزال قائما . . والمسرحية المأساة ، الملهاة لا تزال تمثل فوق خشبته . . و (الملك) لايزال يأتى الى (بيت الدمية) بدمى جديدة . تقوم بدور (البطولة) على خشبة المسرح الكبير الذى كانت تدوى فى جنباته اصوات كهزيم الرعد

.. تتوعد ، وتنذر ، وتحذر ، ولكن الصم ، بطبيعية الحال ، لا يسمعون . !

كان هذا الفصل من هذه المسرحية المأساة . الملهاة . هو افطم فصولها . فلقد روع المشاهدون بذلك (الممثل) الذى كان قد خرج منسبه بالامس القريب هاربا ، او مطرودا ، يعود اليه مرة اخرى ، ليستأنف القيام بدور (البطل) . !!

وكان ذلك شيئا عجيبا .. ومثيرا لدهشة الناس ، وتسأولاتهم :

● ما الذى حدث حتى يعود (نجيب الهالى) الى المسرح الكبير ليقوم فيه ، من جديد ، بدور (البطل) ؟

● هل رضى عنه (المخرج المجنون) وارضاه .. ام انه هو الذى استغفر (المخرج المجنون) فغفر له ؟

● هل نسى (نجيب الهالى) - وهو ليس ساذجا - (راس الرمح) او تناساه .. ام قيل له - كذبا - أن (راس الرمح) قد عاد .. او أعيد الى غمده ، فصدق ما قيل له ؟!

● ام تراه قد فقد ذاكرته .. فلم يعد يذكر شيئا من ذلك الصغير المروع الذى انطلق فى أعقابه ، وهو يخادر المسرح الكبير مطرودا ... او هاربا ؟!

واذ عاد هذا (الممثل) الى المسرح الكبير مرة اخرى ، بعد ان رضى عنه (الملك) .. او بعد ان استغفره هو فغفر له . فقد عاد اليه هزيلا اشد ما يكون الهزال . فلقد فرض عليه (الملك) القائمقام اسماعيل شيرين - زوج شقيقته (الاميرة فوزية) ، وزيرا للحربية . ! وكان ذلك شيئا فكاهيا للغاية وسط هذه المسرحية التى كانت قد بلغت ذروة المأساة . ! فاسماعيل شيرين الذى فرضه (الملك) وزيرا للحربية ، لم يكن ضابطا يوما ما .. ولم يدخل الكلية الحربية .. وبالتالي ، فانه لم يتخرج فيها . وقد جعله (الملك) ضابطا لمجرد انه

زوج اخته . كان (الملك) - واستغفر ربي - قادرا على
كل شيء . ١١

لم يغيب معنى مجيء (اسماعيل شيرين) وزيرا للحربية على
أحد . لقد جاء به (الملك) ليكون أداقه في السيطرة على الجيش
الذي قذف (ضباطه الأحرار) في وجهه بالحقيقة المرة التي
أفزعته ، وجعلت الرعب يأكل أوصاله ، حين قالوا في أحد
منشوراتهم : « ان الجيش انميا هو جيش الشعب » . وليس
جيشه » !!

وإذا كان (الملك) قد قصد بمجيء (اسماعيل
شيرين) وزيرا للحربية شيئا معينا . فقد فهم (الضباط
الأحرار) ، على الفور ، قصد (الملك) . لقد دخلت
المعركة بينهم وبينه ساعاتها الحاسمة ، فاما أن يعجل
بهم . . واما أن يعجلوا به .

ربما أن كاد الستار يرفع عن (الممثل) الذي رضى
عنه (المخرج المجنون) ، فأرجعه ليقوم ، من جديد ،
بدور (البطل) ، حتى عاد فنزل عليه بسرعة مروعة .
لقد انطأ (رأس الرمح) الى قلبه ، فأرداه فوق خشبة
المسرح قتيلًا . وقبله ، كان (رأس الرمح) قد أردى
(المخرج المجنون) نفسه ، !!

..إنهاء الثورة!

تيقظ الناس فى الساعة السابعة والنصف تماما من صباح يوم الاربعاء : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - على صوت واثق ، وقوى ، وعميق .. يقرأ عليهم أول بيان للثورة . كان صاحب هذا الصوت الواثق ، والقوى ، والعميق ، هو (أنور السادات) ، عضو مجلس قيادة الثورة . اما البيان ! ، فكان موجها الى الشعب من القائد العام للقوات المسلحة : وهذا هو ...

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون ، والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين . واما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وقامر الخونة على الجيش ، وتولى امره اما جاهل ، او فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك ، فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى امرنا داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم ، وفى خلقهم ، وفى وطنيتهم . ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخير ، بالابتهاج والترحيب . اما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينسألهم ضرر ، وسنطابق سراحهم فى الوقت المناسب .. »

« وانى أؤكد للشعب المصرى ان الجيش كله ، أصبح اليوم يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، مجردا من أى غاية . وانتهى هذه الفرصة ، فاطلب من الشعب ألا يسمح لاحد من الخونة بان يلجأ الى اعمال التخريب ، أو العنف . لان هذا ليس من صالح

مصر . وان اى عمل من هذا القبيل ، سيقابل بشدة لم يسبق لها
مثيل . وسيلقى قاعله جزاء الخائن فى الحال . وسيقوم الجيش
بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس . واذى اطمئن اخواننا الاجانب
على مصالحتهم ، وأرواحهم ، وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه
مستولاً عنهم . والله ولى التوفيق » .

نزل الناس ، بعد أن استمعوا لهذا البيان ، الى الشوارع
ليجدوا جنود الثورة قد انتشروا فيها ، واحتلوا قيادة
الجيش ، وسيطروا على جميع المرافق .
احتضن الشعب الثورة بملء حبه ، واخلاصه ، وحماسه
فلقد توقعها طويلاً ، وانتظرها طويلاً . . وكانت لديه آمال
عريضة ، وعديدة ، يعلقها على مجيئها .

واذ تلقى الشعب الثورة بكل ذلك الحب الذى تلقاها
به ، فقد ازدادت الثورة ثقة بنفسها ، وبالأرض التى تقف
عليها ، وبالأهداف التى كانت تعتزم المضى اليها .
اخذت الثورة - وقد زادها احتضان الشعب لها ثقة
بنفسها ، وبالأرض التى تقف عليها - تملئ مطالبها على
(الملك) . وأخذ (الملك) من ناحيته ، يتلقى هذه المطالب
بالاذعان والتسليم .

كان أول مطلب للثورة هو تنحية (نجيب الهلالى) عن
رئاسة الوزارة ، وتعيين (على ماهر) بدلاً منه . وكان هذا
المطلب متفقاً تماماً وآراء (الضباط الاحرار) التى كانت
تحملها منشوراتهم السرية فى الاحداث الجارية . فلقد
كانوا ساخطين على (نجيب الهلالى) ، وسياسته . ولعله
لم يهرب من المسرح الكبير ، فى المرة الاولى ، الا لأنه تبين
ان هناك عنصراً مخيفاً موجوداً فى المعركة ، وان لهذا
العنصر المخيف رأياً على غاية من السوء فيه . كذلك كان
(للضباط الاحرار) شئ من الرضاء عن سياسة (حكومة

على ماهر) التى جاءت الى الحسك فى أعقاب « حريق القاهرة » . فضلا عن استقلال الرجل عن الاحزاب جميعا ، وتمتعه بقدر غير قليل من كراهية الملك له .

اما المطلب الثانى للثورة ، فكان ابعاد المفسدين من رجال الحاشية الملكية . وقد حددتهم الثورة فى ستة أسماء : (انطوان بوللى) مدير الشئون الخصوصية . . و (محمد حسن) الخادم الخاص ، و (الياس اندراوس) المستشار الاقصادى و (يوسف رشاد) الطبيب الخاص ، و (حسن عاكف) الطيار الخاص ، و (محمد حلمى حسين) السائق الخاص ، وكان مطلوبا ايضا ابعاد (كريم ثابت) ، ولكن تبين انه قد استقال من قبل .

واذعن الملك لكلا المطلبين ، متوهما ان هذا هو كل ما قامت من أجله الثورة . . . وانه يستطيع ان يلائنها ، وان يسلم لها بما تريد ، حتى تجيء ساعة يستطيع ان ينقض عليها ، ويسترجع ما فقد . فلم يكن يعلم ان ما نجحت الثورة فى اخفائه حتى ذلك الوقت ، كان اخطر بكثير من كل ذلك الذى أعلنته .

ومرت على ذلك ايام ثلاثة . . جففت فيها الثورة عرقها ، وازدادت ، فوق ازدياد ، وثوقا من نفسها ، ومن الارض التى تقف عليها . ثم وجهت الى الملك ، فى صباح السبت - السادس والعشرين من يوليو - ضربتها القاضية التى حملها اليه الانذار التالى :

« نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم ، وعيشتكم بالدستور ، وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته ، أو ماله ، أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية ،

ولكنه لم يقرر : ماذا بعد الخلع . هل يقبض عليه ، ويحاكم ،
ويعدم ... ؟ ام يكتفى بخلعه عن العرش . ؟
ومضى نصف مجلس القيادة الذى كان موجودا بالاسكندرية ،
بمناقش المصير الذى ينبغى ان ينتهى اليه (فاروق) .
بدا (جمال سالم) المناقشة بحماسة المدعى العام الذى يطالب
بعنق قاتل :

- اتريدون ان تتركوا (فاروقا) يفلت منا ؟ اتريدونه يخرج
حيا من مصر . انه قاتل ، فيجب ان نشنقه كما يشنق القتلة .
انه قائد خان جيشه ، فيجب ان يعدم رميا بالرصاص كما يعدم
الخونة فى الجيوش . . . وهو لص ، فيجب ان يسجن كما يسجن
اللصوص الصغار .

واعترض بعض زملاء (جمال) :

- اننا سنخلعه عن العرش . وهذا ، فى رأينا ، يكفى .
وصرخ (جمال سالم) :

- ان هذا لا يكفى أبدا . اننا هنا نمثل العدالة . ان المحاكم
تعدم الرجل العادى الذى يقتل رجلا واحدا . فما بالكم بـرجل
قتل شعبا بأسره . . ؟ ! ان القانون العادى يسجن الرجل الذى
يسرق رغيفا . . فكيف لا يسجن قانون الثورة الرجل الذى سرق
دولة بأكملها . ؟ !

وقال أعضاء مجلس القيادة :

- ان ثورتنا امتازت بانها لم ترق قطرة دم واحدة ، ولا نريد
ان نشوه جمالها بقطرة دم واحدة ، ولو كانت هذه القطرة من
دم (فاروق) .

فقال (جمال سالم) :

- اذكروا من قتلهم (فاروق) . . يجب ان نثار لدمهم . اذكروا
شهداء فلسطين الذين رايتموهم باعيتكم يموتون بسبب الاسلحة
الفاسدة التى مونهم بها (فاروق) يجب ان ننتقم لهم .
واستمر (جمال سالم) فى مرافعته ، محاولا اقناع زملائه
بوجهة نظره :

- كيف تريدون ان نكتفى بعزل (فاروق) ، ونتركه حيا ؟!
ان عنده اموالا طائلة فى الخارج ، يستطيع ان يستخدمها فى
محاربة مصر وقضيتها . ؟ ! ان الدول الاستعمارية سوف
تستخدمه آلة فى يدها ، لتهديد مصر وشعبها . اننى انبهكم : انكم
تتركون القاتل يفلت من ايديكم .

وتكهرب الجو

فلقد استغرقت هذه المناقشة الساخنة خمس ساعات كاملة . ١ من التاسعة مساء الجمعة ٢٥ يوليو ، حتى الثانية من صباح السبت ٢٦ يوليو . (دون أن يستطيع (جمال سالم) اقناع نصف مجلس قيادة الثورة الذي كان موجودا بالاسكندرية ، بوجهة نظره فيما يتعلق بمصير (فاروق) . وعندئذ رأى أن يسافر (جمال سالم) بالطائرة الى القاهرة لاستطلاع رأى نصف مجلس قيادة الثورة الآخر الذي كان قد بقى بها ، فيما ينبغي ان ينتهى اليه مصير (فاروق) بعد عزله .

وبالفعل ، طار (جمال سالم) ، فى الثانية والنصف من صباح السبت ٢٦ يوليو ، الى القاهرة لاستطلاع رأى النصف الآخر لمجلس القيادة . وجاء رأى الموجودين فى القاهرة . هكذا :

- ان الثورة تريد ان تتخلص من (فاروق) فى اسرع وقت ، لكي تتفرغ لما هو اهم من (فاروق) ، وهو تخليص البلاد من بقية الفساد الذى تركه (فاروق) وراءه ، ولكي تعد العدة لعهد جديد يستعيد فيه الشعب حقوقه ، وكرامته ، وسيادته . وان من اهداف الثورة تحقيق العدالة . وعلى ذلك ، فنحن لا يمكن ان نعدم « فاروقا » بغير محاكمة ، ولا يمكن ، فى نفس الوقت ، ان نتركه مسجوناً ونشغل انفسنا بقضيته ، تاركين اهداف الثورة بغير تنفيذ . فلنترك (فاروقا) حياً ، وسوف يحكم التاريخ باعدامه .

وبإمانة مطلقة . . حمل (جمال سالم) رأى اعضاء مجلس القيادة الموجودين فى القاهرة - وكان على رأسهم (جمال عبد الناصر) - وعاد الى الاسكندرية ، فوصلها فى السادسة من صباح السبت ٢٦ يوليو ومعه رأى القاهرة فى مصير (فاروق) ملخصا فى كلمتين اثنتين : (العزل) و (الطرد) .

وفي الساعة تماما من صباح ذلك اليوم . تحركت

الطوابير المدرعة ، والمدفعية ، والمشاة ، فاخذت مواقعها حسب الخطة الموضوعة .

كان (فاروق) ، وقتما وصلتة اول اخبار عن قيام الثورة ، موجودا (بقصر المنتزه) . ولكنه ما لبث أن غادره في ليل الجمعة ٢٥ يوليو - الى (قصر رأس التين) حيث توجد ثكنات الحرس الملكي بقسواته الرئيسية ، وحيث يوجد السلاح البحري الملكي . ولعله تخيل ، وهو يقرر هذا الانتقال المفاجيء من قصر الى قصر ، ان الحرس الملكي ، ومدافع الاسطول ، يمكن ان يقاتلا الجيش دفاعا عن بفائه فوق عرشه . ! !

هكذا غادر (فاروق) قصر المنتزه في سيارة خاصة قادها بنفسه ، وركبت معه فيها زوجته (ناريمان) ، وابنه (احمد فؤاد) ، ومربيته ، بينما جلس الى جواره طياره الخاص : (حسن عاكف) . وتبعته سيارة أخرى تحمل بناته من الملكة السابقة : « فريدة » . وبات (فاروق) ليلته هذه - ولا اقول (نام) . . فذلك كان مستحيلا - ينتظر ، ويترقب ما سوف يحمله آليه النهار .

وفي الصباح المبكر من يوم السبت ٢٦ يوليو ، كان ازيز طائرات سلاح الجو المصري ، يمزق السكون المخيم على الاسكندرية ، بينما راح شريط طويل من الدبابات يشق (طريق الكورنيش) متجها الى (قصر رأس التين) . ورأى الناس في هذه ، وتلك ، علامات الساعة بالنسبة للملك ! .

وعندما بلغت الساعة تمام التاسعة من صباح ذلك اليوم ، كان هناك شيء آخر أكثر خطورة يجري في مكتب رئيس الوزراء . . لقد وصل اليه رئيس مجلس قيادة الثورة ، وبرفقته اثنان من أعضائه : (البكباشي أنور السادات) . . و (قائد الجناح جمال سالم) . واخرج

رئيس المجلس ورقة في حجم الفولسكاب، وناولها (لانور السادات) الذى راح يقرأ منها ، بصوت مفعم بالقوة ، وبالثقة ، نص « الانذار » الموجه من الثورة للملك وكان الانذار مكتوباً بخط (انور السادات) نفسه . وبعد ان فرغ (انور السادات) من قراءة (الانذار) ، سلمه الى رئيس الوزراء الذى اخذه منه ، وغادر ، على الفور ، مكتبه متوجها الى قصر رأس التين ، فبلغه فى تمام العاشرة .

استقبل الملك رئيس وزرائه فى لهفة وقلق باديين . فلا بد أن لدى رئيس الوزراء شيئا هاما ، والا ما ذهب اليه فى هذا الوقت ، فى مثل هذه الظروف . ولعله تصور ان الامر سوف لا يعدو أن يكون مطلباً آخر من مطالب الثورة التى راض نفسه على الاذعان لها ، حتى تحين ساعة يستطيع أن ينقض عليها فيها .

ولم يشأ (على ماهر) أن يوجه اليه الضربة القاضية دفعة واحدة . ربما لانه تلقاه ، فى سنة ١٩٣٦ ، صبيا وديعا . ولعل صورة ذلك الصبى الوديع هى التى كانت حاضرة لحظتها ، أمام عينى (على ماهر) فحجبت عنهما صورة ذلك الرجل الفاسد ، السفيفه الذى لم ينسل منه الشيطان ، بقدر ما نأى هو من نفسه

وتكلم (على ماهر) . . فقال للملك بضع كلمات قصد بها أن يمهد للضربة القاضية التى كانت وشيكة النزول على رأسه .

قال (على ماهر) للملك :

« ان الموقف خطير . فالشعب ثائر . والجيش متحفز . . . والاثنيان معا ضدك . ورأى الشخصى هو ان تضحي جلالتك ، وتتنازل عن العرش لابنك . وبذلك تتفادى أى احتكاك مع الشعب والجيش ، وتضمن بقاء الملك فى أسرة محمد على . !!

وأطرق (فاروق) برأسه لحظات ، كأنما يتأمل مدى
الاخلاص الذى تنطوى عليه هذه النصيحة ، ثم رفع
رأسه ، وقال لعللى ماهر :

ـ انا موافق . لكن لى طلبات . .

وسأل رئيس الوزراء الملك عن طلباته ،

فقال أنه يريد أن يصطحب ابنه معه . وأن يسمح لكل من يريد
من أفراد العائلة مصاحبته . وأن يتولى قيادة اليخت الذى سيبحر
عليه ، البكباشى جلال علوية . وأن يختار بنفسه الرجال السدين
سيتولون خراسته فى الخارج . وأن يسمح له بأن يأخذ (بوللى)
معه ! . وأن يكون هو - اى (على ماهر) - والسفير الأمريكى فى
وداعه عند سفره . ضمانا لحياته .

وتعهد (على ماهر) بتبليغ طلبات الملك لمجلس قيادة
الثورة . ثم مد يده الى جيبه ، فأخرج (الانذار) وقدمه
للملك الذى ما ان بدأ يقرأه ، حتى امتقع وجهه بضورة
ملفته . وقال لعللى ماهر :

ـ لكن دى لهجة عشيفة جدا . . وماتصخش فى موقف زى ده .

فقال (على ماهر) انه لم يحمل اليه الانذار الاول . .
وانه بذل غاية جهده فى اقناع ممثلى مجلس القيادة
بتخفيف الصيغة حتى جاءت على هذا النحو .

فقال (فاروق) :

ـ لازم الانذار الاول كان فظيع جدا .

ويبدو أن (على ماهر) أراد أن يخفف من وقع (الانذار)
على (الملك) ، فالحقيقة فى هذا الأمر ، هى أن (على ماهر)
لم يغير فى (الانذار) - بصفته الاولى التى كانت هى

أيضا مكتوبة بخط (انور السادات) - غير كلمتين اثنتين
فحسب ، فلقد كان (الانذار) ، فى صيغته الاولى يقول
فى سطر من سطور : « . . . وامتهانكم لارادة الشعب
حتى أصبح كل فرد من أفراد لا يطمئن على حياته ، أو
ماله ، أو عرضه ، أو كرامته » . فاستبعدت منه ، فى

صيفته الثانية ، كلمة : (عرضه) .
وكانت الصيغة الاولى تقول في سطر من سطورها :
« ... على حساب الشعب الجائع ، الجاهل ، الفقير » .
فاستبعدت في النصيغة الثانية كلمة : (الجاهل) . وكان
هذا - للتاريخ - هو كل ما أدخل على (الانذار) من
تعديل .

عاد (علي ماهر) الى مقر رئاسة الوزارة في (بولكلي)،
حيث كان ممثلو مجلس القيادة ينتظرون عودته . فأبلغهم
موافقة (الملك) على التنازل عن العرش . وكذلك أبلغهم
طلباته فوافقوا عليها كلها ، فيما عدا اصطحاب (بولي)
معه .

واستدعى رئيس الوزراء (الاستاذ منليمان حافظ)
وكيل مجلس الدولة ، والمستشار القانوني لرئاسة مجلس
الوزراء لوضع تنازل الملك عن العرش في صيفته القانونية .
ورأى (سليمان حافظ) ألا ينفرد بصياغة أخطر وثيقة
في تاريخ مصر الحديث . فأشرك معه (الدكتور عبد
الرزاق السنهوري) رئيس مجلس الدولة في صياغة هذه
الوثيقة التاريخية التي جاء نصها على هذا النحو :

« نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان
« لما كنا نتطلب الخير دائما لامتنا . ونبغى سعادتها ورقياها
« ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي
تواجهها في هذه الظروف الدقيقة . ونزولا على ارادة الشعب
« قررنا التنازل عن العرش لولي عهدنا الامير احمد فؤاد .
واصدرنا أمرا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر
باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

« صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ - (٢٦
يوليو سنة ١٩٥٢) .

وحين استقر الرأي على هذه الصيغة القانونية التي

اضيفت اليها عبارة .. (ونزولا على ارادة الشعب) ،
بناء على اصرار (قائد الجناح جمال سالم) . حملها
(الاستاذ سليمان حافظ) متوجها الى قصر رأس التين ،
ليضع عليها (الملك) توقيعها .

استقبل (سليمان حافظ) عند وصوله الى القصر ،
الاميرالاي احمد كامل (قائد بوليس القصور الملكية .
وقاده الى قاعة فسيحة في وسطها منضدة كبيرة من
الرخام الاسود المموه بالابيض .. وفي هذه القاعة
الموحشة ، جلس (سليمان حافظ) ، وحده تماما ..
وليس معه ما يؤنس وحشته ، غير ورقة صغيرة جدا .
لكنها - على صغرها - كانت أشد ما تكون شيئا بخنجر
مسموم وشيك النفاذ الى قلب الملك .. !! -

وبعد قليل .. ووصل الملك .. كان يرتدى الزى
الصيفي لاميرال الاسطول البحري ، واتجه مباشرة الى
تلك المنضدة التي كانت تتوسط القاعة فاتجه (سليمان
حافظ) بدوره اليها ، والتقيا حولها . فتصافحا ، وأخرج
(سليمان حافظ) وثيقة التنازل عن العرش ، وقدمها
للملك الذي ألقي عليها نظرة عاجلة ، ثم التفت الى (سليمان
حافظ) يسأله :

- هل هي محكمة الوضع من ناحية القانون ؟ ..

وأجاب (سليمان حافظ) :

- نعم ..

وعاد الملك (يسأل :

- واسباب التنازل .. من أين جثتم بها ؟ ..

فقال (سليمان حافظ)

- استلهمناها من مقدمة الدستور ..

يا لسخرية القدر .. لقد استطاع الدستور ، أخيرا ،
أن يثار لنفسه . فأنهم رجال القانون صيغة طرد الملك

الذى كان يجد في العبث به ، والعدوان عليه ، مشقة
لا تدانيها متعة !! .

كان (الملك) يحاول أن يبدو هادئاً . ولكن سماعات
قصيرة كانت تنتابه ، فتكشف عن أنه يعاني حالة انفعال
شخصي شديد ، كان يبذل جهداً واضحاً للسيطرة عليه

وعاد (الملك) يقرأ وثيقة تنازله عن عرشه كلمة كلمة ،
وقد أخرج من جيبه قلماً استعداداً لتوقيعها . فلما
وصل في قراءته للوثيقة الى عبارة : (ونزولا على ارادة
الشعب .) ، نظر الى (سليمان حافظ) وقال :

— ألا يمكن اضافة كلمة : (وارادتنا) بعد عبارة :
(ونزولا على ارادة الشعب) . ؟

فقال (سليمان حافظ) :

— لقد صغنا نزولكم عن العرش في صورة أمر ملكي .
قال (الملك) :

— تريد ان تقول ان الامر الملكي ينطوى على هذا
المعنى . ؟

قال (سليمان حافظ) :

— نعم . ؟

فقال (الملك) :

— اذن ، ليس هناك ما يمنع من اضافة هذه الكلمة . ؟

فقال (سليمان حافظ) — وقد أطلق عليه (فاروق)
بعد ذلك لقب : « التمساح العجوز » — قال :

— اننا لم نصل الى الصيغة التي بين ايديكم الا
بصعوبة .

وهنا ، لاحظت على وجه (الملك) علامات اهتمام كبير
بما قاله له « التمساح العجوز » . وسأله :

— معنى هذا انهم كانوا يريدون مني ان أوقع على ورقة
اخرى . قل لي : ماذا كان فيها . ؟

قال (سليمان حافظ) :

- اننى لم اطلع عليها .

قال (الملك) :

- أنت تمتنع عن ذكر ما جاء فيها حتى لاتجرح شعورى

لكننى أعدك الا أتاثر مما ستقوله لى .

فأقسم (سليمان حافظ) للملك بشرفه بانه لم يطلع

عليها . وعندئذ ، أمسك (الملك) بقلمه ووقع بامضائه

في ذيل الوثيقة . . . وتكن التوقيع جاء مضطربا . فنظر الى

(سليمان حافظ) ، وقال :

- نعلك تنذر الظسروف ، فتلتمس لى العذر فى أن

التوقيع لم يكن كما أود . ولذا سأوقع مرة أخرى .

وقع الملك على الوثيقة مرة أخرى . وكان التوقيع

فى أملاها .

وصافح (سليمان حافظ) الملك مودعا ، وغادر القصر

الملكى عائدا الى قصر رئاسة الوزراء . . . يحمل معه آخر

سطر فى خاتمة الرواية المأساة ، الملهاة التى كان مضى

عليها سنوات طويلة وهى تمثل على مسرح الاحداث فى

مصر . وكان « مخرجها المجنون » هو هذا الملك نفسه !! .

مرت الساعات الباقية بطيئة ، ومتشاقة . حتى اذا

جاءت الساعة الخامسة والنصف ، كان على رصيف

(رأس التين) قوة من الحرس الملكى على هيئة (قره قول

شرف) . وكان هناك رجلان جاءا لوداع الملك : رئيس

وزراء مصر . . (على ماهر) . وسفير امريكا فى مصر . .

(جيفرسون كافرى) .

نزلت « أولا الملكة (ناريمان) ، وبنات (فاروق) .

وتوجهن مباشرة الى (المحروسة) . وبعد قليل ظهر

الملك يرتدى الزى الصيفى لاميرال الاسطول . . نفس

الذى كان يرتديه عندما استقبل (سليمان حافظ) .

كان ينظر فيمن حوله بعينين زائغتين يدلان على أن الجهد الذى بذله ، منذ الصباح ، ليلبدو مسيطرا على نفسه ، وعلى اعصابه ، قد أخذ يتبدد . وتقدم منه (على ماهر) مصافحا . لم يستطع الرجل ، لحظتها ، ان يمنع نفسه من البكاء . ربما حزنا على المصير الذى انتهى اليه « الملك » الذى باع للشيطان نفسه . . . وربما رثاء له لانه كان بوسعه الا يبيع للشيطان نفسه . لكنه - بكل الغباء ، والغرور ، والجنون - رفض أن يفعل . ! ثم اقترب (كافر) من الملك وصافحه مودعا : « حظ سعيد يا صاحب الجلالة . » وكررها مرتين ، ثم أخذ يتراجع ، وهو يجهدش بالبكاء . !!

ومشى (فاروق) الى (اللنش) الذى أقبله الى (المحروسة) بخطوات بطيئة جدا . . كمن يمشى فى جنازة . وكانت هناك بالفعل جنازة ، . . جنازة عرشه الذى اضاعه بطغيانه . . وبأخطائه ، وخطايا .

وعندما بلغت الساعة تمام السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . . كان قرص الشمس قد أخذ ينحدر نحو البحر فى سرعة سريعة ، ليغوص فى أعماقه حتى شروق جديد . . وفى هذه اللحظة ذاتها ، كان تاريخ طوله مائة وسبع وأربعون سنة ، هو تاريخ أسرة محمد على فى مصر ، ينحدر هو الآخر نحو البحر بنفس تلك السرعة السريعة ليشارك قرص الشمس نفس المصير . ولكن ، الى غروب أبدى ليس له ، بعده ، من شروق . !!

ولحظة أن تحركت (المحروسة) مغادرة مياه مصر ، متوجهة الى (نابلي) . . حاملة على ظهرها حطام ذلك الملك الذى أبى الا أن يبيع للشيطان نفسه . . طوى كتاب بأكمله ، وفتح كتاب جديد . .

كلمات هزت مصر

على الصفحات السابقة من هذا الكتاب ، وخلال سياق الاحداث التى تألف منها .. قدمت لك - صديقى القارىء - بعضا من تلك الكلمات التى نجحت ، فى فترة السنتين العاصفتين السابقتين على الثورة ، فى أن تهز مصر هذا عنيفا .. وأصبحت بذلك جزءا لا يتجزأ من تاريخها فى تلك الحقبة التى بلغ فيها الطغيان ذروته ، وراح يدوس بقدميه الفليظتين على كل قيمة .. ويهدر كل حق .. ويتجاوز كل قانون !

على أنه - أعنى الطغيان - بكل ذلك الذى راح يفعله، إنما كان يستعجل نهايته .. ويحفر بيديه قبره .. لقد كان مساره ، فى تلك الايام ، تأكيداً راسخاً لهذه الكلمة الخالدة : « ما وجدت كالطغيان شيئاً يسوق الناس سوقاً الى الحرية » . فلقد استصرخ الطغيان اقلامنا ، وعبا قواها ، وأخرجها من أغمادها : سيوفا تمزق أوصاله وتسيل دماءه ، ولا تدع له فرصة يلحق فيها جراحه التى لفظ ، من خلالها ، آخر أنفاسه !

والان .. أستأذنك - صديقى القارىء - فى أن أقدم لك على الصفحات التالية ، مختارات مما لم يتسع سياق أحداث الكتاب لاستيعابه من تلك الكلمات التى هزت مصر من أعماقها .. وأضحت بذلك جزءا لا يتجزأ من تاريخها فى فترة تعتبر ، بحق ، من أخطر فترات هذا التاريخ .

من كتابات : مصطفى مرعي



- ولاء العبيد .. وولاء الأحرار
- فنخر البحار !
- مأساة الرتب والنياشين

ولاء العبيد .. وولاء الأحرار

« اللواء الجديد - ١٧ أبريل سنة ١٩٥١ »

ولاء العبيد رخيص ، هين ، سهل المنال . لكنه قتل مجذب لا ينصح ولا يشير . وهو طبع طاعة عمياء لا تزن الأمور ، ولا تقدر العواقب . عرفتة الدنيا في عصور الظلام ، حين كان الاقطاع والحكم المطلق ، وحين كان الظن ان الملوك والامراء آلهة وأشياء آلهة . وحين كانت العروش تقوم على قوة الاجسام ، قبل قوة العقول .

وكانت لهذا الولاء امارات كالانحناء ، والركوع ، والسجود ، وتقبيل اليد ، وأطراف الثوب ، أو مواطئ الاقدام . وهي ان اختلفت في البلاد - باختلاف الامزجة ، والاهواء ، والطقوس - فانها مع ذلك ، متفقة في الدلالة على معنى الذل والخضوع .

وقد أمحى هذا الموضوع من الولاء ، يوم أمحى الحكم المطلق وحل محله الحكم المقيّد . يوم تقررت الدساتير ، وأعلنت حقوق الانساز ، ونزل الملوك عن القداسة التي خلعتها عليهم نفاق بعض المؤرخين والقصاصين ، وأصبح الملك فردا لا يميزه عن سائر أفراد شعبه إلا انه فوق الجميع لغاية واحدة ، هي مصلحة الجميع . ولم يعد الملك متاعا ، أو لهوا ، بل صار وظيفة عليها من الواجبات مثل ما لها من حقوق . وانها لوظيفة تقتضى رجاحة عقل ، ونفاذ بصيرة ، وسعة مدارك ، وشمول اطلاع . لا في الجالس على العرش وحده ، بل فيه وفي بطانته ، وحاشيته ، وكل من يصح ان يدخل في دائرة تضمه أو تحتويه . لأن هؤلاء - أرادوا أو لم يريدوا - قد يكونون له مصدر وحي ، وباعث الهام .

ولم تعد اقدار الملوك تقاس بمقدار تسلطهم على شعوبهم وتحكمهم فيها . وانما تقاس بمقدار ما ظفر به كل منهم من

محبة شعبه ، وتعلقه تعلقا تفيض به القلوب ، قبل ان تعبر عنه
اللسن والاقلام . وتبارى الملوك في هذا الميدان . وصار اهم
ما يهم الملك وحاشيته وبيطانته ، ان يلتمسوا رضى الشعب ويتفادوا
غضبه وسخطه . وعلى هذا توارت من مراسم القصص —
وطقوسها ، امارات الذلة والخضوع . وعلى هذا ايضا صار
الرفق بالشعوب ، والتودد اليها ، زينة التيجان . بعد العدل
والاستقامة والامانة . وضرب ملوك الانجليز ، وبعض ملوك
شمال اوربا ، في هذا الباب امثلة خليقة ان تحتذى . وكان ،
ولا يزال ، اقوى هذه الامثلة تنازل الملك ادوارد الثامن عن
عرشه حين قدر ان بقاءه فيه ، مع تصميمه على الزواج ممن
اختارها لنفسه ، قد يؤدى الى جفوة بينه وبين شعبه . فآثر
ان يتخلى عن العرش ، ويجنب نفسه ويلاده شر هذه الجفوة .

وقد ادركت مصر شعاعا من هذه المعانى الكريمة ، حين تخلى
المغفور له الملك فؤاد ، راضيا ، عن سلطانه المطلق وآثر ان
يكون سلطانا مقيدا بما قيد به نفسه فى الدستور الذى أصدره
فى سنة ١٩٢٣ . وفى ظل هذا الدستور ، وعلى اساسه ، تقرر
ان تكون مصر بلدا ديمقراطيا على رأسه ملك يسود ولا يحكم .
وكان — علينا — ان نسائر هذا الوضع الجديد ، وان نمكن له ،
فكيف ولاءنا للعرش على موجب ليبقى من هذا الولاء جوهره
ولبه ، وليزول عنه ما لا يتفق مع مقتضيات الحرية الفردية
والكرامة الانسانية . وكان على حاشية الملك ، وبيطانته ، ان
يقرنوه الى الحرص على رضى الملك اذ لا غنى عن هذا كله
بالتخفف من المشاركة الوجدانية التى بغيرها لا يستطيع هؤلاء ان
يحسوا باحساس الشعب . ولا ان يروا رايه ، فىرى فيهم صاحب
العرش صورة صادقة من شعبه .

وقد فانتنا الواجب الاول ، وهو الواجب الشكلى ، فترانا
ممسكين باطراف من الطقوس المذلة التى كان يلزمنا ان نترفع
عنها ليثبت فى الانهتان اننا قد سابرنا فعلا ركب الحضارة ، واننا
قد حططنا فعلا قنود الماضى واغلاله ، واننا قد استبدلنا فعلا
من حديث الولاء الجوهر بالعرض .

من ذلك ان رجالا منا اذا ما تشرفوا بمصافحة الملك انكبوا
على يده وقبلوها . ولو انصف هؤلاء أنفسهم ، وغيرهم ،
لعرفوا انهم بما يفعلون يخلون تواضع الملك ويفوتون عليه

قصدم الكبير في أن يبدو أمام الملأ ملكا حرا كريما ، على رأس
بلد حر كريم .

من ذلك أيضا أن وزارة الحربية تعلن في نشرة رسمية حركات
التعيين والترقية في الجيش فتقول أن حضرة صاحب الجلالة
الملك قد (تقضل فأحسن) بتعيين فلان أو ترقيته . وكان خليقا
بوزارة الحربية أن تعبّر عن إرادة الملك بلفظ غير لفظ
(الاحسان) . لأن الاحسان صنو الصدقة . والتعيين والترقية

في الجيش كالتعيين والترقية في سائر وظائف الدولة لا يجوز أن
يرد ذكرهما في الأذهان مختلطا بمعنى الصدقة وإلحسان .

وكما فاتنا الواجب الشكلي ، كذلك فاتنا الواجب الموضوعي .
بيد أن الحديث عن هذا الواجب قد يطول . فلنرجئه الى كلمة
أخرى .

فخر البحار .. !!

« اللواء الجديد » - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥١

كان هذا اليخت ملكا خاصا لجلالة الملك . ثم رأى ان يبيعه فاشترته حكومته ، لا ليكون في خدمة جلالته ولكن ليكون وحدة من وحدات الاسطول البحرى المصرى . فالمعروف ان الرحلة الملكية التى يقوم بها صاحب الجلالة الملك الان فى ايطاليا هى رحلة خاصة ، لا تتصل بشئون الدولة ، ولا تتعلق بها . فها يجوز مع ذلك استعمال هذا اليخت فى هذه الرحلة ، وعلى من تقع اكلافه ونفقاته ، اعلى الدولة ، ام على خاصة جلالة الملك ؟

هذا سؤال خليك ان يسأل من الناحية الدستورية ، وهو سؤال لا تطفل فيه ولا تهجم :

اما انه لا تطفل فيه ، فذلك لان مال الدولة ليس مال الملك ، كما ان مال الملك ليس مال الدولة ، وقد رسم الدستور حدودا فاصلة بين المالىين . ومن حق كل مصرى ان يتحرى علامات هذه الحدود . ومن حق الامة ان تكون هذه العلامات واضحة غير مطموسة .

واما انه لا تهجم فيه ، فذلك لان الملك غنى بماله عن مال امته ، ولأن تأخذ منه الامة فوق حقها ، اكثر وأفضل من ان يأخذ منها فوق حقه . والامر ، على كل حال ، امر مبدأ يجب ان يتقرر لتسير البلاد على هداه ، فلا تفتتح المناقشة ويتقوّل المتقولون ، ويتظنن الظانون .

والسهر على مال الامة ورعايته ، امر منوط بالحكومة تحت اشراف البرلمان . فهل تصلح حكومة صاحب المقام الرفيع لاداء هذه الامانة ؟ وهل يرجى ان يراقبها البرلمان فى ذلك ، ويسألها عنه ؟

أما الحكومة فقد سافر رئيسها في صيف العام الماضي ، وكان معروفا أنه سافر للراحة لا للعمل . وكان مقتضى هذا ولازمه أن يسافر مقامه الرفيع كما يسافر أى مصرى آخر . فلا موكب ولا حاشية ، ولا بطانة ، ولا حرس . لأنه إذا كان على الدولة أن توفر له من ذلك ما يرضى تواضعه في مصر حيث يعمل ، وحيث يقال أنه يعمل ، فالامر على التقيض إذا كان في أجازة وفي الخارج ، حيث لا تكون الحاشية ، ولا البطانة ، ولا الحراس ، إلا مظهرا من مظاهر الاسراف ، وسوء التدبير ، فضلا عن استغلال النفوذ .

لكن النحاس باشا أبى أن يكون في أوروبا أقل تواضعا منه في مصر . وعلى هذا سافر ، وسافرت معه حاشيته لا لينفق عليها من ثرائه الواسع ، ولا لتنفق هي على نفسها . ولكن لتنفق عليها الدولة نفقة السفيرة المجنون الذى يعطى الكونستابل فوق راتبه بدل سفر على أساس خمسة جنيهات في اليوم الواحد . هذا الى سيارات استؤجرت في فرنسا لتكون تحت تصرف الموكب السعيد ، وكما دفعت مصر التعسة بدل السفر كذلك دفعت اجور هذه السيارات .

وأغلب الظن أن هذه الوقائع قد وصلت سمع كثير من الشيوخ والنواب ، ومع ذلك ما فكر واحد منهم في أن يجعل منها مادة لسؤال أو استجواب . . . والوفديون من هؤلاء معذورون لأنهم تعلموا في مدارس الوفد أن الزعيم الأمين لا يناقش ولا يحاسب ، وغير الوفديين كذلك معذورون . لأنهم تعلموا في مدرسة البرلمان أن أخطر الاستجابات قد تنتهى بشكر الحكومة والثناء عليها . . .

وإذا كان هذا هو شأن ممثلى الأمة مع الحكومة ، فماذا عساه يكون شأنها مع القصر ؟

هذه هي العلة التى تميت دستورنا نصا بعد نص ، وسطرا بعد سطر . ولو أنها أماتته كله دفعة واحدة لكأنت بنينا أرحم وأشفق . ولكن أين منا الرحمة هذه الايام ؟ !

مأساة الرتب .. والنياشين !

« اللواء الجديد » - ١٥ مايو سنة ١٩٥١

الرتب والنياشين ، في ذاتها ، لا تستحق منا نظرة ولا وقفة .
لأننا نؤمن بالديمقراطية الصحيحة والديمقراطية الصحيحة
تستوجب المساواة ، ولا مساواة مع رتب تفرق بين الناس .
وتجعل بعضهم فوق بعض درجات .

لكن اذا كانت الرتب والنياشين لا تهمنا من جهة ذاتها ، فانها
مع ذلك تهمنا من جهة الضرر الذي ينجم عن توجيهها غير
وجهتها ، وصرفها الى غير مستحقها . وهو ضرر استفحل ،
واستشري في ايامنا البيض هذه . وها هو قد جاء اخيرا والقي
ظلالا من ريبة ، وسحبا من ظن على هيئة كان ينبغي ألا تدركها
الريب ، ولا تلحقها الظنون .

انها النيابة العمومية ، أو هي القضاء الواقف . فالتقليد
الراسخ أن القاضي لا يثاب على قضائه . إذ المفروض أن عمل
القاضي اسمى من أن يلقي مثوبة غير مثوبة السماء . وعلى
هذا ، لا اعتداد بأشخاص القضاة ، ولا كفايتهم ، ولا مواهبهم
.. ولا أعمالهم حين ينعم عليهم برتب أو نياشين ، وانما الاعتداد
بوظائفهم ودرجاتهم . وهم حيث يتعددون ويتمثلون في الوظيفة
والدرجة يشملهم الانعام جميعا بلا استثناء .. لتتحقق بينهم
المساواة ولينتفى بينهم الاجحاف .

وقد افتاتت الانعامات الاخيرة على هذه المعاني كلها ، وخرقت
حرماتها ، وتركت الناس يضربون كفا على كف ، ويتساءلون :
ماذا يراد بالقضاء يعد الذي أريد بالجيش ؟ .

نعم افتاتت الانعامات الاخيرة على هذه المعاني كلها . لأنها
انعمت على اثنين من المحامين العموميين برتبة البكوية من الدرجة

الاولى فميزتهما بهذا الانعام على سائر زملائهم . وانه معروف ان المنعم عليهما كانا ذا شأن في تحقيق قضية الجيش . كذلك انعمت بنياشين النيل من الدرجة الرابعة على اربعة من وكلاء النيابة ، فميزتهم على سائر زملائهم . ومعروف ان هؤلاء ايضا كانوا ذوي شأن في ذات التحقيق .

فكيف تم هذا الانعام ؟ وبم يفسر ؟ انى أسأل وزير العدل جواباً عن هذين السؤالين . وأسأله أيضا : أهو الذى طلب هذا الانعام على اعتبار ان المنعم عليهم تابعون له ؟ أم ان الذى طلبه سواء ؟ أم ان الانعام قد تم بغير طلب ؟

انى أسأل وزير العدل جواباً عن هذه الاسئلة كلها . ولا يغتبه عن هذا الجواب غضبه أو رضاه ، مرضه أو تمارضه ، متى كان هو المستول الاول عن هذه المسألة .

انى أسأل وزير العدل جواباً عن هذه الاسئلة ، باسم العدالة ، واسم أسرة القضاء ، واسم الامة المصرية كلها .

اسأله باسم العدالة لأنها لا ترضى عن الريبة تمس حرمانها ، ولا عن الظن يغشى مقدساتها . . . اسأله باسم أسرة القضاء لأن هذه الانعامات ، ان كانت قد اسعدت القليل من أفراد هذه الاسرة ، فقد اشقت واخجلت الكثيرين منهم . . .

اسأله باسم الامة المصرية كلها لأنها حريصة أشد ما يكون الحرص على أن تجنب قضاءها مواضع الظن . ليبقى كما كان العهد به . . . موقور الكرامة ، مرفوع الرأس . وتبقى هي كما هو العهد بها تفاخر به وتباهى .

فليجب وزير العدل عن هذه الاسئلة . بعد أن اعفيناه من كثير غيرها ، حين كنا نظن أنه جاد يوم قال أنه استقال .

من كتابات : أحمد حسين



- طلائع المد الشورى..
- عصا بية الرأس المييين
- تروفع رأسها
- رَبِّ السَّجَنِ أَحَبُّ إِلَيَّ

طلائع المد الثورى ...

« الاشتراكية » - ٢٩ يونيه سنة ١٩٥١

منذ عشرة اشهر او بالاحرى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ على وجه التحقيق نشرت جريدة الاشتراكية مقالا بعنوان : « قادم من الريف أيها الكبراء .. أيها الوزراء .. أيها الأغنياء .. اننى لكم نذير مبين .. فالثورة آتية لا ريب فيها .. اذا استمر الحال على هذا المنوال »

وقلت فى هذا المقال ما يأتى بالحرف الواحد : « ثورة ... ! انك تهذى يا صباح .. هؤلاء العبيد يثورون ؟ هؤلاء الجياع يثورون ؟ أن (شخطة) واحدة من السيد كفيلة بان تخلع قلوبهم .. فإذا لم تكف هذه (الشخطة) ، فان بتأدق الخفر كفيلة بسحق هذه الحشرات »

وجاء فى هذا المقال أيضا « اننى عائد من الريف ، كما قلت ، فأى ثورة تلك التى رأيتها تجيش فى النفوس ، أى سخط ، وأى غضب ، وأى هيجان .. ليت الوزراء والحكام والكبراء كانوا معى ليسمعوا بأذانهم كيف تذكر اسمائهم .. وجاء فى المقال : ليت الوزراء ، والحكام ، والكبراء كانوا معى ونحن نجتاز اقطاعات وزير الداخلية ، وأقربائه ، وأنسبائه ، ويسمعون تعليقات الناس .. ثم ختم المقال بالعبرة الآتية ..

« ان الثورة آتية لا ريب فيها ، ففى كل نفس سخط ، وفى كل نفس غضب ، وفى كل نفس نار تشتعل . والمسألة لا تحتاج الا للمظرف المناسب ، والساعة المناسبة ، لكى يشتعل ذلك كله فى ومضة عين .

وبعد فانى نذير للحكام ، ولولاة الامور ، ولرئيس الحكومة ولوزير الداخلية وللسراة والاعيان والاغنياء .. أن الامور لا

يمكن أن تستمر على هذه الحال وفرصتكم الوحيدة لايقاف الثورة هو تطبيق المبادئ الاشتراكية ، والخطط الاشتراكية . فاذا لم تفعلوا فهي الثورة الاجتماعية آتية لا ريب فيها وقد اعذر من أنذر »

ذلك كلام قلته منذ عشرة شهور ، أى فى ختام اشهر الصيف الماضية . وعلم الله انه لم يكن لى مقصد سوى التحذير والانذار . ولقد نظر الحكام الى تطور الحالة .

فان فى الريف تطورا عميقا يستدعى الاصلاح السريع الناجح بتعديل القواعد التى يجرى عليها العمل فى الريف . . . وتغيير هذه المعاملة التى يعامل بها كبار الملاك المزارعين ، وان ينظروا اليهم كبشر يساوونهم فى الحقوق ويجب ان ياخذوا نصيبهم الحق من الكرامة والاعتبار . . . وياخذوا فى الدرجة الاولى نصيبهم الاوفر مما تنبته الارض من ثمرات نتيجة كدهم وجهادهم هم وأولادهم ومواشيهم طول العام .

وجهت هذا النذير مخلصا صادقا ، لا أبغى من وراءه سوى الخير لكل الناس وعلى رأسهم الاغنياء والكبراء والاقطاعيين . . . فقد خلقنى الله لا أحب ايذاء أحد ولا أحمل الحقد والضغينة لاحد . وأومن ايمانا حازما اننا من خلال الحب وغريزة حب الخير نستطيع ان نحل كل المشاكل التى تعترض المجتمع . فماذا كانت نتيجة اخلاصى فى النصيح والتحذير . كانت النتيجة ان قدمت لمحنة الجنايات بدعوى اننى أحرص على الثورة . . . ثم أقدم وزير الداخلية على الغاء مجلة مصر الفتاة من اساسها لأنها تحرص على الثورة . . . ولم يكن لمحامى الحكومة أمام مجلس الدولة من كلام يقوله الا أن يتلو هذا المقال ويكرره ويعيده لاطهار خطورته . وسكتت مصر الفتاة لأنها الغيت . . . وعندما صدرت « الشعب الجديد » لم تتحدث عن هذا الموضوع ولم تكرر . . . ولم تشر الى حديث الثورة عن قرب أو عن بعد .

والان فنلق نظرة عما يجرى فى انحاء البلاد .

أما قصة الطوائف من أطباء ومعلمين ومأمورى الضرائب وغيرهم . . . وغيرهم فمعروفة ومشهورة لا تحتاج الى أن نشير اليها . . .

على أن الذى يعنينا من دراسة هذه الظاهرة . . . ان الوزراء

الذين حاولوا أن ينهضوا لعلاج هذه المشكلة بالذهاب لمناقشة هذه الطوائف .. قد عوملوا معاملة خشنة وقاسية وقد سمعوا بأنهم ما يكرهونه .. وقد اضطروا للانسحاب خوفا من أن ينفاقم الاعتداء عليهم ويتحول من التعدي بالقول والاشارة .. الى التعدي بالأيدي والاقدام .. وعندما يجسأ به موظفون في الدولة وزيرا ورئيسا بمثل ما جويبه به وزير المعارف بالنيابة .. فنحن ندع تسمية هذه الظاهرة للوزير نفسه .



ومن كفور نجم تأتينا قصة طريفة وشائقة .. فهذا مزارع قد رفع على تفتيش الامير محمد على قضيتين وتوليت رفعهما بنفسه كوكيل عنه . أى أن مزارعا شاء أن يحتكم الى القانون وأنا الذى أومن بالقانون ويأثنا نستطيع فى هذه الايام المضطربة أن ننقذ المركب المترنحة اذا التزمنا جميعا جادة القانون فما راعى وراع الناس ان هذا المزارع قد ألقيت عليه صنوف الاضطهاد وتعاون رجال البوليس مع رجال التفتيش على أن يكيدوا لهذا المزارع واهله وذويه وان يفعلوا بهم الافاعيل ... ولكن ذلك كله لم يزد المزارع الا استمساكا بحقه وذودا عن كرامته فاذا بالتفتيش ورجال البوليس لا يجدون سبيلا للتخلص منه الا باستخدام الجريمة السافرة ... والقوة الغاشمة متحدين القانون والنظام والدين والعرف والتقاليد .. فيسقط (عنانى احمد عواد) شهيدا على عتبة دار البوليس وقد انهالت عليه مجموعة من خفر التفتيش يضربونه بالبلط والخناجر والرصاص تحت سمع وايبصار رجال البوليس . ولم يلق الجميع بالا الى أن هناك محاضر تحقيق مفتوحة وان النيابة ممسكة بأزمة الامور .. ولم يلق الجميع بالا الى أن أعين الصحافة مفتوحة على كفور نجم وانها تترصد كل ما يجرى فيها من حركات .. ولم يلق الجميع بالا الى أن وزارة الداخلية قد أوفدت مفتشيها الى هذه المنطقة لتراقب وتحدد المسئوليات . كل ذلك قد ضرب به عرض الحائط وجاءوا بالقوة البهيمية .. وفى وضح النهار وامام مركز البوليس ...

.. جاء خفراء التفتيش يحولون رجلا الى كومة من اللحم والدم .. لأنه تجرأ ورفع قضية على التفتيش .. وبعدا للنيابة وبعدا للصحافة .. وبعدا للقانون .. وبعدا للقضاء .. لقد أعدم التفتيش أحد عبيده فمن الذى يجرؤ على محاسبة التفتيش

.. وعندما تصل الامور الى هذا الحد .. فثحن نثسرك مرة
اخرى وصف هذه الحالة لجنااب الوزير المختص .

وأخيرا نصل الى هذا الحادث الذى يمكن أن يكون بداية عهد
جديد من موجة ارهابية تدمر الشعب ، ومحنة جديدة تصيب الامة
فى حريتها وكرامتها .. بل قد يرى البعض أن هذه الحكومة بكل
حولها وطولها لم تعد صالحة لارهاب الشعب المصرى كما ينبغي
فيسعون لرفع حكومة أخرى أشد نكراً ونقمة .. وليس لمثل هذا
التفكير سوى نتيجة واحدة وهو التعجيل باشتعال نيران الثورة
الجائحة .. قد يكون هذا الحادث هو بدء هذا الانقلاب .. وقد
يكون بدء انقلاب من نوع آخر ، انقلاب خير اصلاحى . ويتوقف
الامر الآن على سراج الدين باعتباره وزير الداخلية ووزير المالية
والرجل المسئول عن هذه الحكومة .. يتوقف عليه الامر فى أى
الطريقين سيسير بالبلاد ..

ولنرجع مرة أخرى الى هذا الحادث لنحلله تحليلا علميا
.. هذا البدراوى عاش هو واباؤه واجدادهم وامتلكوا هذه
الضياع وتعاملوا مع هؤلاء المزارعين .. فهل يذكر أن شيئاً
مما حدث أو شبيهها به قد حدث له أو لأحد أفراد عائلته فى هذه
المائة سنة الاخيرة .. هذا هو السؤال .. فإذا كان الجواب
بالنفي فهلا يدل ذلك على أن الحال قد تغير وتبدل وأن الامر
أصبح فى حاجة الى اجراءات من نوع جديد وأساليب جديدة
ليس فيها اصطناع القوة لأن هذا الحادث ما كان ليتطور بهذا
الاسلوب العنيف لولا أن واحداً من أسرة البدراوى يعتبر نفسه
دولة فى داخل الدولة وقد بدأ يطلق النار على العبيد فأردى منهم
شهيدا وجرح آخرين .. لم تكن القوة اذن بعيدة عن الموضوع
بل القوة هى التى اشعلت النيران فى القصر التليد الخالد .
لقد كان للقصر حرمة فلما انبعثت الرصاصات من القصر لتهرق
دم العبيد شار العبيد واحرقوا القصر . وسمع البدراوى الكبير
النبا فظن أن مجرد ظهوره فى الميدان كاف لوضع الامور فى
نصابها ، ساذجا به يحتاج لكل حماية البوليس كى ينجو بنفسه ،
والآن فلنرجع قليلا لهذا الذى قلته منذ عشرة شهور « ثورة ..
انك تهذى يا صاح .. هؤلاء العبيد .. يثورون ؟ هؤلاء الجباة
يثورون ؟ أن (شخطة) واحدة من السيد كفيلة بأن تخلص

قلوبهم ، فإذا لم تكف هذه (الشخطة) فإن يتأدق الخفر كفيلاً
يسحق هذه الحشرات » .



ألم تكن هذه نبؤة صادقة وصفت هذا الذى حدث فى (بهوت)
قبل أن يقع بعشرة أشهر . وأسفاه . . . لقد شخط السيد فلم تجد
شخطته . . . بل لقد بحث عن الخفراء ليحموه فوجد الخفراء
يتقفون فى صفوف العبيد فاضطر هو الى أن يقتل . . . وان يقتل
ثم يهرب بعد ذلك لينجو بجلده . فهل يدرك السادة والكبراء الآن
. . . ان العبيد يثورون . . . وانهم عندما يثورون يحرقون ويدمرون
. . . ولا تغلج فيهم القوة . لم تكن اذن الا ناصحين ومرشدين
فعسى ان يسمع الينا وان يستفاد بنصحتنا .

ان هذه الحوادث التى يمثلها تدمر الطوائف . . . ومصرع
(عتاني أحمد عواد) . . . وانفجار الفلاحين فى اراضى سادة الاقطاع
فى مصر ، هو طلائع المد الثورى على ما يقول علماء الاجتماع
. . . فالثورة لها مد كمد البحر وعلماء الاشتراكية يدركون هذا
المد وطلائعه ويدركون هذا المد عندما يصل الى ذروته . فهذا
الذى يجرى الآن ويقع فى البلاد هو من علامات طلائع المد الثورى .
وها انذا فى يونيو سنة ١٩٥١ أعود لانداز الحكام وتحذيرهم
ان هذا المد الثورى لا يزال من الممكن أن يتحول الى جزر فيتراجع
. . . ومن المحقق انه اذا لم تزل الاسباب التى تدعو لرفعه فإنه
سيتحول الى طوفان جبار .



أما الاسباب التى تزيد فى قوة المد فلا تخطئوا وتظنوا انها
كتايات أحمد حسين أو كتابات أمثاله من أصحاب الأقلام الحرة .
. . . حذار أن تضللوا أنفسكم فتظنوا ان هناك من يوقد لهب
الثورة غيركم انتم معاشر الحكام والاغنياء . ان مستنقع
الفساد الذى يعيش فيه الكبراء والحكام والاغنياء هو الذى
يرفع هذا المد الثورى . لقد هرب الكبراء والوزراء ويهربون الى
الخارج . . . الى المصايف . . . الى الشواطىء الى الكازينوهات
. . . وتركوا الفلاحين فى هذا الجحيم يعملون جياعا عرايا ، بعد
ان سلطوا عليهم موظفيهم ليرهبوهم بالمطالب وأبتزاز الاموال .
وينزل الفلاح عن قمحه وهو يسمع أن أحد أبناء الذوات يبتاع
الجواهر من أوروبا ويتعري على الشواطىء ويفطر فى رمضان

في الوقت الذي لا يستطيع أن يحصل على بعض القمح الذي
استغل فيه طول العام قوتا لأولاده .

وما يقال عن الفلاح يقال عن الموظفين وبقية طوائف
الكادحين ..

هذا هو مكنم الخطر .. وهذا هو العامل الاساسي لخلق هذا
المد الثوري الذي لن يلبث أن يتحول الى طوفان . اذا لم تكفوا
عن هذا الاستهتار .. اذا لم تدركوا ان الحكم ليس لهوا ولعبا
ومغنا .. وانما هو جهاد وتضحية وبذل . اذا لم يدرك (النحاس)
ان قديمه قد اصبحت الآن في القبر وعليه أن يعمل شيئا لامته ،
ولهذا الشعب الذي اولاه من الثقة ما لم يحط به انسان في أي
بلد من البلاد . ما لم تخضعوا جميعا لهذا الشعب .. ما لم
تعرفوا أن أموالكم هي من حق هذا الشعب .. ما لم تخضعوا
مظاهر ثرائكم وتبذلكم واسرافكم وفجوركم عن هذا الشعب .. فان
هذا الذي ترونه هو طلائع المد الثوري الذي يقرر العلم البحت انه
سيتحول الى طوفان .

عصاة الرأسماليين ترفع رأسها !..

« الاشتراكية » - أول يونية سنة ١٩٥١

قيل أن توجيهها ملكيا وجه للوزارة بمناسبة تعديل الضرائب لتعرض هذه الضرائب على المجلس الاقتصادي الاستشاري الأعلى . ونحن الذين آلينا على أنفسنا أن نكون سدة للدستور وحفاظا عليه ، قد كتبنا فيما مضى نؤكد حق رئيس الدولة الأعلى في نصيح حكومته وإرشادها وتوجيهها . بل وزدنا على ذلك أن الحكومة الرشيدة ينبغي أن تلتزم بتوجيهات جلالة الملك من حين لآخر في الشؤون العامة . ولكن المرجع النهائي سيبقى دائما للحكومة الدستورية المتمتعة بثقة البرلمان . فالحكومة ليست ملزمة بأي حال من الأحوال ، بأن تعمل بتوجيهات رئيس الدولة الأعلى لأن الحكومة - وليس الرئيس - هي المسئولة أمام البرلمان ، وحيث تكون المسئولية تكون السلطة . وحيث تنعدم المسئولية تنعدم السلطة . ومن المعروف والمجمع عليه أن الملك فوق المسئوليات ، فهو بالتالي لا يملك الأمر ولا النهي ولا التنفيذ ، وإنما الذي يملك ذلك هو مجلس الوزراء (المهيمن على مصالح الدولة) والذي يستمد سلطانه من الأمة مصدر السلطات ..

ونحن لا نقبل بحال أن تمسح الأوضاع في بلادنا فيقتصر انسان أن التوجيه الملكي إذا صدر للوزارة فإنه يكون ملزما لها .. هذه هي الأوضاع الدستورية نضعها تحت أنظار من لم يكن يعرفها ..

بقي ما يقال ويشاع بصدد هذا التوجيه الأخير الذي قيل أنه صدر من رئيس الدولة الأعلى إلى الحكومة خاصة بالضرائب .. وقد كذبت الحكومة صدور هذا التوجيه فأصبح لا وجود له .

فكان يتعين على الصحف أن تمسك عن القول بأن توجيهها ملكيا قد صدر ، فمادام لم يصدر بيان رسمي بهذا التوجيه من ناحية

الوزارة أو ناحية القصر .. فكل ما يقال عن هذا التوجيه ليس الا
لونا من ألوان التكهّنات .. ليس الا طرفا من هذه المؤامرة
المستمرة من الرأسمالية الجشعة ضد الشعب ..

ولذلك فقد أحسنت الحكومة كل الاحسان . بل احسن وزير
المالية بالذات عندما أعلن في حزم وفي صراحة أن مشروعات
الضرائب هي الآن في ذمة البرلمان صاحب الاختصاص ، وهو
وحده الذى يملك النظر في هذه القوانين وتعديلها وليس المجلس
الاقتصادى الاستشارى ..

ننتقل بعد ذلك الى كشف الستار عن هذه المؤامرة الدنسة ،
التي حمل كبرها بعض الصحف الرأسمالية ، وروج لها بعض
الزملاء بحسن نية بعد أن اختلطت المعانى فى رعوسهم .

يجب ان تعلم الأمة أولا وقبل كل شئء ممن يتألف المجلس
الاقتصادى الاستشارى الأعلى ؟ أنه يتألف من وزيرين وأربعة
نواب وشيوخ ثم حضرات السادة الاماثل مع حفظ الالقاب والرتب
والنياشين أيضا :

حسين سرى - حافظ عفيفى - الياس اندراوس - محمد أحمد
عبود - على أمين يحيى - عبد المقصود أحمد - مسيو مارسيل
فنسينو - مسيو الزورت لامبيورت - محمد محمد الوكيل -
اسماعيل رمزى .

ولكن عامة الشعب قد لا تعرف ان حسين سرى هو رئيس
الحكومة السابق الذى تؤجره الشركات الأجنبية ليكون سبيلها
لاستغلال المصريين واستثمارهم ، وحافظ عفيفى هو الرجل الذى
كان يرأس ادارة أربعين شركة مجرد أنه رئيس بنك مصر ، أما
أحمد عبود فهو رب المال فى مصر ، وعلى أمين يحيى هو رب آخر
فى دنيا الوثنية الرأسمالية ... وان مسيو مارسيل فنسينو هو
ممثل الرأسمالية الفرنسية فى مصر باعتباره رئيس البنك العقارى
.. وزميله الخواجة الآخر قد يكون ممثل الرأسمالية الانجليزية
أو اليهودية ..

فالمجلس الاستشارى الأعلى لا يتألف كما قد يقع فى روع
البعض من الخبراء الاقتصاديين ، أو من المواطنين الكبار
الفنيين .. وانما هو يتألف من كبار الرأسماليين الذين تضج البلاد
منهم ، والذين قد اتخذوا من هذا الشعب عدوا لهم فلا هم الا
أن يستغلوه على أية طهورة من الصور لغاية واحدة وهدف واحد

وهو أن تزيد ملايينهم وتضاعف .. ولو كان في موت هذا الشعب وفنائه عن بكرة أبيه ، ما يضاعف في ثرواتهم ، فلا تظن أن يترددون لحظة في أن يتمنوا هذه النهاية .. ولا لوم عليهم ولا تقرييب . قطيعة النظام الرأسمالي الجشع تجعل الهدف النهائي هو الحصول على الأرباح بأي ثمن من الأثمان ولو باغراق العالم في طوفان من الدم ..

وبقي أن نعرف أن تعديلات الضرائب الجديدة قد رفعت ضريبة الأيراد على الدخل العام إلى سبعين في المائة عن كل ما زاد عن خمسين ألفا من الجنيهات . ولقد دعت الاشتراكية ولا تزال تدعو إلى رفع هذه النسبة إلى تسعين في المائة بل إلى ٩٥٪ إذا لزم الأمر ، حتى لا يزيد دخل أي مصري عن ستة آلاف جنيه في العام بأي حال من الأحوال ، وذلك لكي يتسنى رفع الشعب إلى المستوى الذي لا يقل فيه الدخل لأي مصري عن خمسمائة جنيه في العام بأي حال من الأحوال كذلك .. فنحن لا يسعدنا - وليس يسع الشعب - إلا أن يرحب بهذه الخطوة التي خطتها وزارة المالية وهي أن تجعل النسبة ٧٠٪ في كل ما زاد عن خمسين ألفا من الجنيهات ، ونسبة أقل من عشرة آلاف إلى خمسين ألفا .

ولكن الرأسمالية الجشعة ما كان يمكن أن تسكت فان هذه الضرائب ستحد قليلا من جشعها .. وستقلل في أيديها الأموال اللازمة للانفاق على موائد القمار وعلى الغواني في نيس وكان ومونت كارلو وباريس ... هذه هي الضرائب الجديدة ، ستجعلهم يفكرون قليلا في طريقة انفاق المال وهم قد اعتادوا أن لا يفكروا في طريقة انفاقه .. اعتادوا أن يهبوا إحدى الغواني عقدا بعشرة آلاف من الجنيهات أو بأضعاف ذلك .. اعتادوا أن تكون لهم أسطبلات الخيول لا في الإسكندرية وفي القاهرة فحسب بل وفي باريس نفسها وفي إنجلترا .. اعتادوا أن تكون لهم قصور للصيف وأخرى للشتاء وثالثة للربيع ورابعة للخريف .. ثم قصور أخرى للالتجاء إليها عند الملل ، أو عندما يراد الابتعاد قليلا عن الأنتظار .. هذه الضرائب الجديدة إذن قد يكون من شأنها أن تحمل سادتنا الكبار ، وأربابنا المعبودين على الشعور بشيء من التنظيم في انفاق أموالهم وهم لم يعتادوا على غير الفوضى ... ولم يعتادوا على غير الفحش في الانففاق وفي التصرف ، وفي المعاملات ... ومن هنا بدأت المؤامرة فاستغل

الراسماليون - على ما قال بعض الوزراء - سؤالا وجهه جلالة الملك الى أحد الوزراء عن المجلس الاقتصادي وعن المرات التي عقد فيها لكي يخلقوا - كما يقولون - من الحبة قبة وليقولوا ان جلالة الملك قد طلب عرض مشروعات الضرائب على المجلس الاقتصادي الاستشاري ٠٠٠ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا ٠٠٠ كيف تعرض هذه الضرائب على الأشخاص الذين ستجبي منهم هذه الضرائب والتي شرعت هذه الضرائب بالذات للحد من جشعهم وشرهم ٠٠٠ ان بنك مصر وأعضاء مجلس إدارته وعبود وتوابعه وعلى أمين يحيى وفرغلى وأندراوس وأحزابهم ، هؤلاء النفر الذين ستؤخذ منهم هذه الضرائب المرتفعة، هؤلاء هم أصحاب الملايين في مصر ، هؤلاء هم الذين يمثلون اخوانهم وزملاءهم من باقي أفراد العصابة الرأسمالية الجشعة ، فهل من المعقول ان يوافق هؤلاء على ان تجبي منهم الضرائب ٠ لو ان هذا المجلس كان يجلس فيه أساتذة الاقتصاد ٠٠٠ لو أنه كان يجلس فيه ممثلون عن العمال وعن الفلاحين وعن صغار الموظفين ٠٠٠ أذن لقلنا أجل فلتعرض هذه القوانين على المجلس ليمحصها من الناحية الفنية البحتة ٠٠ أما وأعضاؤه هم الذين ذكرناهم لك فما جدوى العرض على هذا المجلس الا أن يكون المقصود هو وأد مشروع الضرائب الجديدة ٠

دعونا اذن من التباكي على الشعب ، فانتقم في كل أعمالكم وتفكيركم أبعد ما تكونون عن الشعب أو التآلم لأجل الشعب انما تكون لان فرصة استغلال الشعب واستنزاف دمه توشك ان تفر من أيديكم ٠٠ لأن هذه الضرائب العالية ستجعل استغلال الشعب واستنزاف دمه قليل الجدوى في تكوين ملايينكم ٠٠ لا ينبغي أن يقال اذن أن الحكومة بالغت في الضرائب المباشرة بل الحق أنها يجب أن تزيد على الأغنياء أكثر وأكثر ٠٠ وانما الحق ان يقال لها انك تبعثرين هذه الضرائب على ملذاتك وشهواتك وشهوات الأنصار والأتباع والكبراء ٠٠ انما الذي ينبغي أن يقال ان الشعب لا ينتفع بهذه الأموال المجموعة وانما هي رد على الأغنياء بعد أن يضاف اليها ما يؤخذ من الفقراء والكادحين على صورة الضرائب الجمركية والتي تبلغ أكثر من نصف الميزانية ٠٠ أموال الدولة كلها لا تنفق على الشعب ولا تقضى على الفوارق ولكنها تعمل على زيادة هذه الفوارق وتضخيمها ٠ قارن بين ما ينفق على أحياء الزمالك وجاردن سیتی وما يسموته الأحياء الأفرنجية في كل

مدينة وبين ما ينفق على الأحياء الوطنية تدرك أين تنفق الضرائب .
اقرأ ما كتبناه في العدد الماضي عما يجري الآن في ضاحية المرج
التي يراد تحويلها الى جزء من صميم القاهرة لتباع عزبة الرئيس
الجليل بالمتر والذراع بدلا من الفدان والقيراط . . . انظر الى
ميزانية وزارة الأشغال في هذه الناحية تعرف أين تصرف الضرائب
. . . اقرأ ما كتبناه في أعدادنا السابقة عن قصر محمد علي بشبرا
والملايين التي أنفقت عليه ولا تزال تنفق . . اقرأ عن التماثيل التي
تقام في كل ميدان والتي تقام بالجملة لا بالقطاعي وتنزع لها أحياء
بأكملها تدرك على الفور أين تبذل هذه الملايين . .

اسأل كم من الجنديات أنفقت على اصلاح يخت المحروسة
وأمثاله وأى ملايين تنفق في هذا السبيل . . تابع قضية الجيش
والأرقام الخيالية التي يتحدثون عن أن زيدا لطشها . . وأن
بكرا سرقها وأن عمرا (شقطنها) تدرك على الفور أين تذهب
أموال الشعب . وما خفي كان أعظم .

اقرأ الصحف وأخبار الحفلات والزيينات والمؤتمرات وكبار
الموظفين والوزراء الذين لهم في كل يوم مؤتمر علمي تدرك على
الفور أين تضيع أموال الشعب . .

اسأل عن هذه التصرفات وطالع أنباءها ثم اصرخ في وجه
الحكومة وفي وجه وزير المالية . وقل له أيها الرجل اذا كنت تريد
الاصلاح حقا . . فهذا هو سبيل الاصلاح . ليس يكفي أن تجمع
المسائل لتزعم أنك توفر العدالة الاجتماعية . . انما العدالة
الاجتماعية في كيفية انفاق هذا المال فلتكف الحكومة عن هذه
النفقات الجنونية في التافه من الامور . . . فلتضرب الحكومة
على يدها ويد انصارها واتباعها ومريديها . . فلتحكم الحكومة
شهواتها وشهوات كل صنوف الحسك في مصر لتفرض على
نفسها الوانبا من الوان التقشف والتعقل . . وعندها سيكون من حقها
أن تزعم أنها تجبي الضرائب للانفاق على الشعب . . أما الآن
فان هذه الضرائب التي تجبها وكل الضرائب التي تجمعها من أفقر
طبقات الشعب انما تنفق على الاغنياء . . تنفق على الكبراء . .
تنفق على الحكام . وهذا مايجعلنا نؤيدها وهي تجمع الضرائب من
الاغنياء لاننا لا نستطيع الا أن نؤيد المبدأ وكنا نلعنها وهي تنفق
هذه الاموال على الحكام والاغنياء مرة ثانية بعد أن تضخم بما
زيد عليه من ضرائب الشعب البائس .

رب السجن أحب الي

« الاشتراكية - ١٨ مايو ١٩٥١ »

اكتب هذه السطور صباح الاثنين ، وعندما يطالعها القراء
اكون قد وقفت بالامس امام محكمة الجنايات لاحاكم بتهمة العيب
في الذات الملكية ، ولعشرات اخرى من التهم ما بين تحريض على
الثورة ، وبغض الطوائف الراسمالية ، واهانة وسب « كريم
ثابت » و « حسين سري » و « انطونيو بوللي » واضرابهم .
والوقوف امام محكمة الجنايات ليس جديدا علينا فيوم ان تؤرخ
حركة كفاحنا ستؤلف المحاكمات والوقوف امام محكمة الجنايات
ثلاثة ارباع هذا الكفاح . . وتنخلع قلوب الناس لمجرد تصورهم
ان يقفوا امام محكمة الجنايات . . وحق لهم ان يهلعوا فان
المواطن الحر جدير به ان لا يقدم على الاخلال بالقانون من ناحية ،
ولانه خلف محكمة الجنايات سجون وليمسات وحرمان من
الانسانية المهذبة وزج بالانسان في مهاوى الذل والشقاء .

اما نحن فعندما نقف امام محكمة الجنايات فلا يساورنا
شيء من ذلك على الإطلاق . . فلا نحن نشعر اننا خرجنا على
القانون واخللنا به . . وانما نحن نحارب الاخلال بالقانون والعبث
به . . كل ما في الامر ان الحكام وولاة الامور يتصورون انهم
فوق القانون وفوق الدستور ، وان كل ما يفعلونه يصبح قانونا
. . ونحن لا نعرف كبيرا ولا صغيرا امام القانون في هذا البلد
. . ولا نعرف لأحد مقاما يحفظ عليه الا ان يكون خادما للقانون
والدستور . . فاذا خرج على هذا الدستور والقانون ، او ظن
ان ارادته ومشيئته هي القانون ، فهو في هذه الحالة خارج على
القانون وثائر عليه . . ونحن عندما نرده الى جادة الصواب ،
بأي أسلوب من الأساليب ، نكون نحن الحفظة على القانون ،

ونكون نحن من نمثل دور النياية العمومية التي تمثل الشعب
أصدق تمثيل .

وإذا كان الوقوف أمام محكمة الجنايات هو الطريق الى
السجن في كثير من الاحوال . . فإن السجن هو والقبر سواء
. . وقد قيل في الحديث ان القبر اما حفرة من النار ، أو روضة
من رياض الجنة . هو حفرة من النار لهؤلاء العاصين والمذنبين
والمعتدين على حق الآخرين . . هو حفرة من حفر النار لأرباب
الشهوات والطغاة والجبارين والإنانيين والجشعين . . هو حفرة
من حفر النار لاعداء الشعوب ، والمستهترين بالآداب والاخلاق
والتقاليد . هو حفرة من حفر النار لأصحاب الملايين والراسماليين
الذين يستغلون دماء العباد لينفقوها على المراقص والمغاني
وموائد القمار . هو حفرة من حفر النار من غير شك للقوادين
الذين يتخذون من القيادة سبيلا من سبل الارتقاء والحصول على
ما لا يحصل عليه الشرفاء الأمناء . . . هو حفرة من حفر النار
لكل منافق ومراء وكذاب لئيم . . ولكنه روضة من رياض الجنة ،
وهو روح وريحان للصادقين الأمناء - المخلصين والاطهار ،
الذين لم يظلموا أحدا ولم يستغلوا أحدا والذين لا يخافون في
هذه الدنيا أحدا الا الله ولا يرجون جزاء ولا مشوية الا من الله
. . القبر روضة من رياض الجنة للعاملين والكادحين الذين
يكسبون عيشهم من عرق الجبين . الذين لا يعيشون في كنف
النساء ويحرقون الرذيلة ويحطمون الاصنام . القبر روضة من
رياض الجنة للمجاهدين الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ولا يخافون في الحق لومة لائم ، ولا يخشون صولة جبار أو بطش
طاغية . . هؤلاء ينفسح لهم القبر ليكون جنة وأرفة الظلال .
وما السجن الا لون من ألوان القبر فالحكم فيهما واحد والمصير
فيهما واحد . فالسجن سلاسل وأغلال ، وعذاب وارهاق ، وعار
وشنار للسراق (في غير ضرورة) وللمختلسين والمرتشين ،
ولسافكي الدم ، وقاتلي النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق ،
وللزناة . أما بالنسبة للمجاهدين الذين نزلوه لانهم نطقوا بالحق ،
. . وجاهدوا لاسعاد الشعب . . فإن تاره تتحول الى برد وسلام ،
وسلاسله تتحول الى اوسمة ونياشين ، وناله وعاره يتحول الى
مجد وفخار . هكذا كان شأن السجن منذ عرفت الدنيا السجن
. . وهكذا كانت تجاربنا الشخصية في السجن ، فما تعلملنا في

يوم من الايام ، ولا ثبرمنا الا من الترف والكسل وكثرة ما نشعر به من نعيم وسعادة .. فقد كان بالنسبة لنا دائما لونا من الوان الخلوة .. نخلو فيها الى انفسنا ونخلو فيها الى الله .. نعيد ونتعبد ، ونفكر ونتعمق ، فاذا بنا نشعر بالسعادة التي قد لا نشعر بها القابضون على السلطان .. بل نشعر بسعادة لا يجس بها اصحاب الملايين ، او اصحاب التيجان ، او اصحاب الجاه العريض .

يجب ان يعلم الحكام في هذا البلد ان الشعب قد قرر ان يجعل منهم خدما له لا سادة ، وان يكونوا محاسبين امامه قبل ان يحاسبوه ، وانه يقف لهم بالمرصاد ، ويتتبع حركاتهم وسكناتهم، ويعد عليهم الانفاس . عندما يشتري الحاكم عربة ، فان الشعب الذي اضرناه الجوع والعري لا يمكن ان يغتفر ذلك ، ولا بد انه سيأتى يوم يحاسب الذين هزأوا من جوعه وفقره واثروا على حساب الامه .. لا بد انه سيأتى اليوم الذي يحاسبهم فيه ، وقد يكون هذا اليوم بعد مماتهم بالذات فيمتد الحساب الى اعقابهم وذرائعهم ، بل قد يمتد الى اجسادهم وعظامهم البالية في قبورهم عندما يسمع الشعب عن اصحاب الملايين في مصر وهم يتهادون فيما بينهم بالهدايا التي تقدر بالالوف وعشرات الالوف ، ثم يتلفت الشعب حوله فيجد نفسه في حاجة الى (صفيحة) ماء للشرب فلا يجدها لأن موارد الميزانية لا تسمح . وعندما يجد مستشفى أغلقت أبوابها لأن أحد أجهزتها لا يزال ناقصا والميزانية لا تسمح بشراء الجهاز . وعندما يجد بين صفوفه مئات الالوف من العاطلين الذين يتسكعون للحصول على لقمة .. عندما يقارن الشعب بين حالته وبين حالة هؤلاء الكبار فان الغضب يجيش في نفسه ويقرر ان لا يسمح باستمرار هذه الحال . عندما يسمع الشعب عن كبرائه وانهم يسهرون لياليهم يلعبون القمار ، ويسمع عن المبالغ الضخمة التي تقذف على الموائد وقد جمعت كلها من عرق الفلاح .. فان الغضب يمسك جوانح الشعب ولا يمكن ان يسمح باستمرار هذا العبث .

عندما يرى الشعب حكومته مشغولة عنه وعما يعائيه من ازمات طاحنة .. ويراهم وكأنها تعيش في عالم آخر او كأنها حكومة امة اخرى .. او حكومة دولة اجنبية تحكم شعبا مغلوبا على امره . عندما يحس الشعب ذلك فان الغضب يفسد عليه حياته ويأبى الا

أن ينفجر ليرى على رأسه حكومة من صميمه تحس بالآلمه وتجووع
لجوعه وتشقى لشغائه .

عندما يرى الشعب أن المراكز الحساسة فى إدارة بلاده قد
ملئت بالجواسيس وباعداء البلاد وبمن لا تجرى فى دمائهم قطرة
دم مصرية . . . فإن الشعب لا يمكن أن يسمح باستمرار ذلك ،
لأن مصر لم تعقم ، فلا يكون من ابنائها من يملأ هذه الوظائف
فى أمانة وطهارة وإخلاص .



ولا بد أن يكون للشعب صوت يرتفع ليعلن إرادته . . . وقد
اخترنا أن نكون أحد هذه الأصوات . . . ونحن نعلم أن هذا
يعرضنا لكل صنوف المحن والآلام ولكنها تهون إلى جوار خدمة
الشعب التى هى عندنا عبادة لله . وسنظل نعلى سلطان الشعب
فى كل موقف وفى كل مجال . نعليه ونحن نخطب ، ونعليه ونحن
نكتب ، ونعليه ونحن ندافع فى المحكمة ، ونعليه ونحن نسجن ،
ونعليه ونحن نرف إلى قبرنا . فليسمع ذلك جيدا كل من له
أذنان للسمع ، وليعلم أن الزمن قد استدار ، وأن الأساليب
الحقيقية والمعانى البالية لم تعد تصلح لهذا الزمان .

وأخر ما اختتم به هذه الكلمة التى لا أعرف ماذا يكون مصيرى
بعدها . أن أهيب بكل مواطن يحس بمثل احساسى أن يبادر
لحمل اللواء . وأن يخف إلى نجدة العاملين . فالشعب يجب أن
يتكفل ، والشعب يجب أن يزأر ، والشعب يجب أن يخيف .
والله أكبر ويحيا الشعب .

من كتابات : فتحي رضوان



- عهد الكلاب !
- الشيطان يتكلم !
- رحلات الملوك !

عهد الكلاب ... !!

« اللواء الجديد - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ »

حدثني صاحبي قال : ركبت قطار الديزل من الاسكندرية عائدا الى القاهرة ، ومعى زوجتى وابنى . وكان قبالتنا على المقاعد المواجهة ، أحد أخواننا النوبيين ومعهم . حذر ماذا ؟ قلت ومعهم زوجته : قال لا . بل كلب أرستقراطي ينظر الى الادميين نظرة ترفع واستكبار . وقد سبب لنا هذا الكلب قزعا ، لان ابنتى ، كان يتوجس من كل حركة تصدر منه ، شرا . ولقد اقتضانا ادخال الطمانينه الى قلبه بعض الوقت . ثم رأيت من الواجب ان اتشرف بمعرفة رفيق السفر الذى اتسنا بصحبته . فسألت النوبى عن أمره . فقال لى انه مريض يشكو علة ، وانه لا يعود الى القاهرة لمجرد الرغبة فى السفر . بل ليعرض نفسه على طبيب . وقال الاخ النوبى أن طبيب القاهرة « بولونى » مشهود له بالكفاية فى معالجة الكلاب . وأن الحرص على انقاذ حياة هذا الكلب ، هى التى دفعت بالسيدة المجرية صاحبه الى التشبث بعرضه على الطبيب البولونى بالقاهرة . فلقد فجعت السيدة من قبل ، فى كلب كان زميلا للكلب المريض . فاشفقت عصمتها من أن تفجع فيه أيضا ، فيجل المصاب عن العزاء .

والسيدة التى يتسع حبها لهذه الكلاب ، هى زوجة مصرى تتسع ثروته لهذا اللون الجديد من البذخ ، ولهذا الطراز الوافد من المتع والهوايات .

ولقد أطرقت ، وصاحبي يسمعنى هذا النبا . فسألنى : فيم تفكر ؟ قلت : أفكر فى خاطر يلح على الحاحا ، واتى أحاول أن أطرده وأبعده عن رأسى . ان حديثك أوحى الى ، بعنوان لهذا العهد الذى نعيش فيه ، يمثل ما فيه من فوضى ، ومن اضطراب ،

ومن انقلاب للمعايير ، ومن اطلاق للشهوات والغرائز ، ومن
تحد لحقائق الحياة التي نحياها ، أو يحياها المجموع المتعب
المكدود . الذى يسمونه الشعب . ان هذا العهد قد اختار لنفسه
اسمه ، وأنا أرفض هذا الاختيار اكراما لادميتنا ، واجسلا
لانسانيتنا . لقد اختار لنفسه ان يكون « عهد الكلاب » . وأنا
أرفض ان يمر فى تاريخ امتى عهد ننحط فيه الى درك هذه
التسمية . ولكن كل شيء يدعونى الى أن أقر التسمية ، وان
اذيعها بين الناس . فالعهد الذى ينال فيه الكلاب والخيول
هذا القدر من العناية والاحتراف من أهل بلادنا ، هو العهد الذى
يتصور فيه الادميون فى القرى وفى المدن جوعا . هو العهد
الذى تفتح فيه الوحدات الصحية ، فلا تجد الدولة لها أطباء
ليعالجوا الوق المرضى ، والذى تفتح فيه المدارس ، فلا تجد
الدولة لها مدرسين ليعلموا ، والذى تفتح فيه المنشآت الاجتماعية
فلا تجد الدولة لها مراقبين ومرشدين وحاضنات وممرضات .

ان العهد الذى تتقدم فيه الكلاب والخيول الصوف ، فتسبق
الفلاح والعامل ، بل تسبق التلميذ وطالب الجامعة ، هو العهد
الذى تأكل فيه دودة القطن المحصول الرئيسى للبلاد ، والذى يرتفع
فيه سعر الذرة ، المأكول الرئيسى للناس ، والذى يهدد فيه الإفلاس
الخزانة العامة .

ان العهد الذى يجد فيه الكلب مكانه فى الديزل ، لا تجد فيه
أسرة بأسرها من البشر أجرة الركوب فى الدرجة الثالثة ، لأن
الكلب يجد من يأويه ، ويحميه ، ويدافع عنه ، أما الفلاح فلا
يجد إلا أعيانا نزل بهم الفقر ، فعالجوه بالتمسح فى السياسة
... والتعلق بالمبادئ ، حتى اذا قفزوا الى الوزارة ومقاسم
السلطان ، اسرعوا فوزعوا أنفسهم على مناصب الدولة ، هنا
شقيق وهناك شقيق ، وفى الشركات اشقاء ، ثم اندفعوا يتهبون
ويسرقون ، ويقتربون ، سرقات مفضوحة ، سرقات يعاقب الله
عليها بقطع اليد ، وتعاقب عليها الامم الحية بالاعدام المذنى أو
المادى .

كيف لا يتقدم الكلاب ، وجواز المرور فى هذه الايام .
ان تكون تافها لا علم عندك ، خفيلا لا وزن لشخصك ، مسائرا
لا اعتبار لرأيك ، وان تقتدر على اللصوص وتعينهم ، بل وتعددهم

ابطالا وتعتبر جرائمهم توضحيات ، وسرقاتهم غزوات ، وفضائحهم
أمجادا خالداً باقيات ..

كيف لا تتقدم الكلاب .. وانت ترى الرجل منتفخ الوداج
كبيرا ، منتفخ الجيوب تيرا ، وتسال من هو ، فاذا عبارة تعريف
به لا تخلو من اسم سيده ، او اسم سمسار ، او اسم خادم من
خدام الاستعمار .

كيف لا تتقدم الكلاب ، والرذيلة باقت اليوم المصعد الذى يعلو
بالحقراء والذمرطين في الاعراض ، والمتمسحين في الاقدام ،
والفضيلة قد باقت الاعياء الثقيلة التى لا يرفعها انسان فوق
ظهره الا وقصمته ، ولا يرتبط بها الا حطمته ..

فالعهد اذن عهد الكلاب ، وعهد الخيول ، وعهد الامزجة
المريضة ، وعهد اللذائذ المسمومة . فلا عجب ان تجلس والى
جوارك كلب ، ففدا سيجلس الكلب ، بلا أجره وفي غير مقابل ،
الا أن يكون الاجر ، هو ان تنال شرف الاتصال بالكلاب المشمولة
بعطف الاقوياء .

فليعرف اذن الكتاب والباحثون ، وليعرف الوطنيون والمربون
انهم يعيشون في عهد الكلاب ، فليقلبوا افكارهم وليغيروا فيها
وليروضوا سنتهم ويصلحوا من شأنها ، وليدربوا اقسالهم ،
ويقللوا من اندفاعها ، حتى تتشابه العقول واللسنة والاقلام بما
يريده الكلاب ، ويأمرون به ، ويرضون عنه .

الشيطان يتكلم .. !!

« اللواء الجديد - ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ »

حدثني حافظ رمضان (باشا) يوما فقال ان جلالة الملك كان يستشير في احدى الازمات رجال السياسة ، فجاء دوره في مقابلة جلالته ، قبل حافظ عفيفي (باشا) مباشرة . فلما انتهى الحديث بينه وبين الملك ، وهم بالانصراف ، قال جلالته :

— وهل لديك شيء جديد تضيفه ؟

قال : ليس عندي الا أن أتشرف بلفت النظر بأن الذي سيأتي بعدى هو وكيل بريطاني ، أو صنيعة بريطانية . فأوما جلالته برأسه .

فحافظ عفيفي ، خادما من خدام الانجليز ، أفنى رجولته وشيخوخته في خدمتهم ، وهو خادم كما ترى مفضوح ، وان لم تكن به ، خفة أمين عثمان ، الا انه من طرازه . ولم تتح لي الاقدار فرصة التحدث اليه الا مرة واحدة ، ولكن هذه المرة كانت كافية ، لتتطبع له في نفسي صورة تبعث على غاية الاشمئزاز والتقزز . فهو رجل ناعم . ناعم في كل شيء : ناعم الصوت ، ناعم الحركة ، لا تعرف وهو يحدثك من اين يخرج صوته . فلا تدري اذا كان هذا الصوت منبعثا من امعائه ، ام من حذائه ، ام من طرف أنفه . فهو ككل الذين يخدمون الانجليز ، قد قتلوا عواطفهم ، فأصبح يعيش بغير احساسات البشر وانفعالاتهم . ودفن قلبه ، قبات يرى تكبات أمته ، وكوارثها الفادحة ، فيفكر فيها ، لا ليردها عن الشعب المسكين الذي هو احد افراده (رسميا) ولا ليتعظ

منها بوصفه كبيرا من رجال السياسة والمال ، بل لينتفع هو ويكسب . ولقد كسب فعلا . كسب مكاسب فادحة بشيء واحد ، هو التسلل من ركن الى ركن ، والتسلق من مكان الى مكان ، على اكتاف الرجال وعلى تيار الحوادث . ولا أدل على ذلك انه

الآن يعد من أكبر رجال المال في مصر . . مع أن عهده بالمال ، لا يرجع إلا الى عشر سنوات خلت . . لا تكفى لتمرير محام عظيم ، ولا لأخراج طبيب كبير . فلقد قضى هو نفسه ضعف هذه المدة في الطب ، ثم هجره آخر الامر ، باحثا عن وظيفة تدر مالا أعظم ، وجاها أكبر . ونفذوا أعمق ، فكانت هذه الحرفة هي السياسة . ولكن حتى حرفة السياسة التي كانت ملاذ كل كسلان مغمور ، فاشل من أبناء أغنياء هذه الامة ، لم تعجبه لأنها تكلفه بعض العناء . وهو يريد أن يأكل حتى التخممة ، ويتمتع حتى الثمالة ، ويتباطل الى آخر الغاية ، بلا جهد ولا عناء ولا تفكير . فكانت هذه الوظيفة التي اختارها فكان مديرا لشركة ، ثم رئيسا لشركة أخرى ، ثم عضوا في شركات لا أول لها ولا آخر . ولا عد لها ولا حصر . . شركات كلها تنتفع بعظيم خيرة سعادته في شئون الاقتصاد والمال .

ولقد اراد سعادة الباشا الاقتصادي العظيم أن يجدد الصورة التي انطبعت له في ذهنه ويزيل عنها الغبار ، فخرج بحديثه الذي يدعو فيه الى التعاهد مع انجلترا وأمريكا معا . فرأيتني أسأل نفسي : ما هو أقرب شبيه لسعادته . . ولم أطل التفكير ، فإن آخر عبارة في حديث سعادته هي التي أسعفت ذاكرتي . . فقد حذرنا سعادته من التحالف مع الشيطان . . أى مع روسيا . . ان أقرب شبيه الى سعادته ، هو . . شبيه الشيطان !

انا لم أر الشيطان وجها لوجه الا فيما صورته الفنانون في صورهم ، والقصاصون في قصصهم ، وأهل التمثيل على مسارحهم . . ولكنهم جميعا لم يروا حافظ عفيفي ، ولو رأوه ، لتهقوا من أعماق قلوبهم : هذا هو الشيطان . .

فالشيطان لا يمكن الا أن يكون في هدوء حافظ عفيفي ، وفي انخفاض صوته ، وفي اتئاد حركته ، وفي نعومة تنقلاته . ولا يمكن الا أن يكون صموتا أكثر الوقت كحافظ عفيفي ، فإن تحدث ففي التافه المسلى من الامور . حتى يخدعك عن حقيقته ، وحتى يوهمك بعلمه ، وحتى يسرق منك ثقتك به واطمئنانك اليه . .

وما أظن ان الشيطان دخل بيت انسان ليخرجه ، ويهدمه على رأسه الا بنفس الحجة التي يريد ان يتذرع بها حافظ عفيفي ليهدم بيت المصريين ، ويخرجه عليهم . أن الشيطان لا يدخل بيوت الناس الا في ثوب صديق ، او ناصح ، او معين . والزمن وحده

هو الذى يكشف ان هذا الصديق جاء ليسرق من صاحب البيت زوجته ، وان هذا الناصح يبذل النصيح ، ليصرف الناس عن الطريق السوى ، وان هذا المعين ، مراب او جاسوس او قاتل .

فحافظ عفيفى مشفق أشد الاشفاق على المصريين لانه يجدهم وحدهم فى هذه الدنيا المكشوفة لا تظلمهم صداقة ولا يسندهم حليف . . . وهو يريد أن يضمن لهم الامن ، ويوفر لهم الدعة . فاختار لهم انجلترا وأمريكا . . فيأله من شيطان جرده الاله من كل رحمة اختار لهم دولتين معا لا واحدة . وهو يعلم ان احدى الدولتين مفلسة ، فيها سعار الغنى الذى افترق . والثانية محدثة . . تواقه الى ان تضع يدها على كل ما تطوله من أمم وبتترول وامتيازات واحتكارات . .

اختار لنا دولتين احدهما انقضى لها فى مصر ثمانية وستون عاما من الاحتلال المدمر المخرّب ، فلم تبذل لنا من مودتها الا العهود المنقوضة . والوعود المهجورة . أما الثانية ، فقد اعطت الامم كلاما . . ثم رأت الاحتلال البريطانى يعصف بنا ، فلم تقل له : رويدك . . ورأت الاحتلال الفرنسى يعصف بالمغرب ، والهند الصينية . فلم تقل له حناذيت . .

لقد اختار لنا الشيطان ، محالفة الذئب والثعلب اللذين ينهشان منا اللحم ويقضمان منا العظم . . وكأننا لا نعرفهما . ولكن انيا بهما تخرق نسيج ابداننا . ومع أن بخر انفاسهما يزهبسق ارواحنا .

فالشيطان - على خبثه ، ونعومته - شاخ ، فأصبح مفضوحا . . وليس فى الدنيا اقبح من شيطان فقد دهاءه ، وخسر ذبهاءه . .

رحلات الملوك .. !!

« اللواء الجديد - ٣ يوليو سنة ١٩٥١ »

نشرت جريدة (الملايين) نبأ الرحلة الملكية، قبل اذاعة هذا النبأ بأربع وعشرين ساعة ، قرأت وزارة الداخلية في نشره مخالفة صريحة وصارخة لقانون انباء القصر . فطلبت الى النيابة ان توافق على مصادرة الجريدة ووافقت النيابة على المصادرة ، وعرض الامر على القضاء ..

وقد وقف الاستاذ المدقق رئيس نيابة الصحافة ليتراجع في مبررات المصادرة ، فقال كلاما خلاصته ان رحلة جلالة الملك ، هي شأن خاص من شئون جلالته ، فقانون انباء القصر يحرم اذاعة الانباء الشخصية لافراد الاسرة المالكة الا باذن من وزير الداخلية .. وقد أقر القضاء وجهة نظر النيابة ووجهة نظر وزارة

الداخلية . وايد المصادرة ، واصبح مقبرا ان السلطتين التنفيذية والقضائية تعتبران رحلة الملك الاخيرة الى سواحل البحر الابيض الشمالية ، هي رحلة خاصة يشملها نص قانون انباء القصر باعتبارها شأنا خاصا لجلالته ..

ولكن في العدد الماضي من (اللواء الجديد) نشرنا مقالا افتتاحيا قلنا فيه ان رحلة جلالة الملك هي رحلة خاصة . فدعنا النيابة في اليوم نفسه الى التحقيق الذي جرى في يومين . سمعت في اولها ردود الاستاذ مصطفى مرعي على ما وجه اليه من اسئلة حضرة الاستاذ الكبير رئيس النيابة في شأن العبارات التي اعتقد المحقق انها تتضمن عيبا في الملك .

وانتهى اليوم الاول ، وحسبنا انه خاتمة المطاف في التحقيق .. ولكن حضرة رئيس النيابة دعانا على عجل في اليوم التالي ، فليتنا الدعوة . وجرى تحقيق جديد ، اساسه ان « اللواء

الجديد « أخطأت إذ اعتبرت أن رحلة جلالة الملك هي رحلة خاصة إذ أنها رحلة رسمية حكومية يباشر فيها جلالتة عملا من أعمال وظيفته الكبرى ، بدليل أن المراسيم ترسل إلى جلالتة أثناء قيامه بهذه الرحلة الميمونة فيوقع عليها ، وبدليل أن وزيرا جديدا قضت ظروف الدولة المستعجلة لاسناد منصب الوزارة إليه فطار إلى حيث تشرف بالثول بين يدي جلالة الملك المعظم على ظهر البخت الذي يقله » .

ولا شك عندي في أن تحقيق اليوم الثاني جاء بعد دراسة دستورية وفقهية لرحلات الملوك عموما ولرحلة جلالة الملك الأخيرة خصوصا . وهو بحث جدير بأن يلتفت إليه رجال القانون ورجال السياسة ، وأن يراجعوا فيه معلوماتهم ، وما وصلت إليه نتائج أبحاثهم . وقد كان مثل هذا البحث محلا لدراسة في تاريخ مصر الحديث .

وقد جاء في صفحة ٧٢٦ من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » الذي وضعه المؤرخ الوطني الكبير الأستاذ عبد الرحمن الراجحي تحت عنوان : « رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا » ما نصه :

« اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك دستوري . فلم يدع أي وزير لأصطحابه ، على حين أن المؤلف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية في مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك أبدى رغبة في أن لا يصحبه أحد من الوزراء . وهنا نشأت أزمة داخلة وقف (سعد) فيها إلى جانب (ثروت) ، واشتد انزعاج الملك في رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لإنفاق الرحلة الملكية فاجم عن إقراره لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزما السقر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء . وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب (ثروت) في رحلته . وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة » .

ويفهم من هذه السطور ، أن المصريين منذ ربع قرن من الزمان ، انتهوا في أمر رحلات الملك إلى رأى دستوري ، حدد الأمور ، ووضع المعالم . فالرحلة الرسمية هي الرحلة التي تمثل فيها الوزارة . وعند ذلك تقوم ميزانية الدولة بتحمل مصاريفها فالوزارة لا تمثل في الرحلة من قبيل المراقبة بل قياما بواجبها الذي تسال عنه وحدها والذي لا تملك أن تتخلى عنه لغيرها ، فالإتصال بالدول الأخرى ، والتعامل السياسي معها ، وتبادل الرأي مع

ممثليها انما هو شأن وزير الخارجية تحت اشراف مجلس الوزراء
فوزير الخارجية الذى يجلس فى مكتبه ويتنازل عن شرف مصاحبة
ملكه . . مفرط فى واجبه نحو الملك ، وفى واجبه نحو الدستور .
وهو بهذا جدير بأن يحاكم بعد أن يعزل . ولكن اذا كانت الرحلة
خاصة لم يكن هناك من لوم على مجلس الوزراء اذا هو لم
يمثل بأحد أعضائه فى الرحلة الملكية . ان من حق جلالة الملك
فى مناسبة سعيدة كمنااسبة زفافه ان يستمتع بما يستمتع به أصغر
رعاياه فى مثل هذا الظرف من التخفف من أعباء القيود الرسمية
بعض الوقت . وان يستجم ويجدد قواه ، فى رحلة خاصة .

ولكن لا يطعن فى طابع هذه الرحلة الخاصة ، ان يستقبل
جلالته وزيرا أو يوقع مرسوما ، ان ذلك يقع من جلالته ،
رغبة فى عدم تعطيل الاعمال ، وهو يملك فى الرحلة الرسمية
ايضا ان يوقع المراسيم ويقبل الوزراء فى سفن مملوكة للدولة .
باعتبارها امتدادا لارض الوطن .

وبعد ، ماذا دهانا ؟

كان وزراءنا فى سنة ١٩٢٨ أكثر معرفة بحدود الدستور ،
واكثر استعدادا لتحمل تبعاته .

اتكون الوزارة قد اعتزمت أن ترجع بنا القهقري ، وان نعدو
بظهورنا ؟! أنكون قد سنمنا الواجبات الثقيلة والقيود الغليظة
فأردنا أن ننطلق على وجوهنا ؟!

اننا ان فعلنا تردينا فى هوة ما لها من قرار . .

ولكن الله لا يرضى لنا بشيء من هذا ، وفينا من يستطيع ان
يقول كلمة الحق ، ولو فتحت له أبواب السجون .

من كتابات: إحسان عبد القدوس



- دويلة الفشل..!
- الفساد الذى
- تحميه القوانين
- هذه الحكومة
- يجب أن تستقيل

دولة الفشل .. !

« روزاليوسف - ٨ يوليو سنة ١٩٥١ »

اننا في مصر نؤمن بالفشل ونعبد الفاشلين ..

الفشل في كل مكان • وامام كل خطوة ، ووراء كل زعيم ، وفي حنايا كل « ملف » وفي ظلام كل « درج » وفي طيات كل صوت • والفاشلون هم الذين يحكمون مصر ، وهم الذين يسوقونها من فشل الى فشل ثم الى فشل جديد •

رئيس الوزراء فاشل كبير ••• فشل في ان يحقق اهداف مصر القومية ، وفشل في ان يصون نزاهة الحكم ، وفشل في ان يحتفظ بقوة الشعب ، وفشل في ان ينتصر للدستور ، وفشل في ان يوفر قوت الشعب ، وفشل في ان يجمع من حوله وزراء ناجحين ، وفشل في ان يصلب عوده امام الازمات ، بل انحنى لها حتى اصبح يتقدم الى الوراء زاحفا على بطنه •

والوزير الذى يتولى القضية الوطنية ، وزير فاشل •• فشل في ان يحقق اهداف مصر ، وفشل في ان يصون كرامة وطنه ، وفشل في ان يغطي فشله •• وترك وجه مصر تكويه صفعات الانجليز ، وسمع باذنه ان لا أمل في الجلاء ، وان لا أمل في الوحدة ، فلم يقاوم • ولم تهدد عبقريته - او وطنيته - الى طريق جديد يسير فيه ، انما استمر في طريق الفشل لا يحدد عنه ، ولا يخجل منه ، ولا بداريه •• ورغم ذلك فلا يزال وزيرا مهما من وزراء مصر •

والوزير الذى يتولى شئوننا المالية وزير فاشل •• فشل في ان يجعل من ميزانية مصر ميزانية محترمة ، وفشل في ان يوقف التضخم المالى ، وفشل في ان يرضى الطوائف ، وفشل في ان يمول المشروعات الكبرى ، وفشل قسى ان يفرض ارادته على الاغنياء

.. وفشل في ان يوقف شهوات اصحاب النفوذ ، وفشل في ان يصون سال الدولة من ايدى المختلسين والمتطفلين و « المراقيع » الطامعين ..

وهو نفسه وزير الداخلية .. وقد فشل في ان يناى بالادارة الحكومية عن الحزبية ، وفشل في ان ينشر الاطمئنان والاستقرار في كل قرية ، وفي كل مديرية ، وفي صدر كل عمدة ، وكل مامور ، وكل كونستابل ، وشيخ خفر . وفشل في ان يضع للجريمة حدا ، وللوساطات حدا ، وللخلاعة حدا .

وزير الحربية فاشل ... فشل حتى في الاحتفاظ باختصاصه ، وترك الجيش يخرج من بين يدي الحكومة والشعب ، ليكون هيئة كهنوتية لها اسرارها ، ولها سلطانها ، ولها استقلالها ، ولها قائد فاشل .

وزراء التموين والاشغال والتجارة ... الخ ، كلهم فاشلون . وكلهم لا يدارون فشلهم ، بل يفخرون به .

والرجل الذى يتولى شئوننا العربية فاشل ، بطبيعته .. فاشل من يوم ولد .. ولا يكاد يرى الا والفشل من ورائه .. اشترك في حرب طرابلس ففشلت الحرب ، واشترك في وزارة على ماهر ففشلت الوزارة وفشل على ماهر ، وساهم في انشاء الجامعة العربية ففشلت ، ونظم حرب فلسطين ففشلت ، وساهم في حركة تحرير ليبيا ومراكش .. الخ . ففشلت كل حركات التحرير التى اشترك فيها .. ورغم ذلك فهو يعتمد على هذا الفشل في الاحتفاظ بمنصبه ، وفي تجديد مدة خدمته كلما ارتفع صوت بايعائه .

والمعارضة يتولاها زعماء فاشلون .. فشلوا في اكتساب ثقة الشعب ، وفشلوا في مواجهة الحقائق السافرة ، وفشلوا في وقف طغيان الحكمة وأخطائها .
كلهم فاشلون ..

ورغم ذلك فليس بينهم واحد يخاف من فشله او يندم عليه ، بل ان هذا الفشل هو الذى يؤهله لحكم مصر ، وهو الذى يحتفظ له بسلطوته ونفوذه ، وهو الذى يؤهله للمنصب وللجاه ، وهو الذى يقدمه على خلق الله ويضعه فوق رؤوس الناس .

ان قائمة الفشل في يد اى رجل من رجالات مصر ، هى التى تفتح امامه الابواب ، وهى التى تمهد امامه الطريق ، وهى التى تقربه وتحقق احلامه ، وكم من زعيم او رجل فشل ، وقلنا :

لن يعود • فاذا به يعود موفور السلطان والجاه ، ليفشل مرة ثانية
ثم ليعود مرة ثالثة •
وويل للناجحين • !!!

ويل للحر الابى الذى يخشى ضــــميرد ، ويخشى الله فى
وطنه • • !!

وويل للكفاء الذى ينظر الى الامور نظرة جدية • • ويعمل
متعمداً النجاح ، لا متعمداً الفشل • !!

ويل لمن يحاول ان يجعل من مصر دولة منتصرة ناجحة •

ويل له ، فالابواب تغلق من ورائه ، ومن أمامه ، والجبروت
الظالم يطارده اينما حل ، والتهم المفتراة تلاحقه فى كل يوم • •
فان كل عاقل وطنى ناجح معناه فى مصر أنه شيوعى ، او انه
متطرف يسعى لقلب نظام الحكم •

اطردوا الفاشلين ، ودعوا الناجحين يأخذون مكانهم فى قيادة
مصر •

جربوا صنفاً آخر من الرجال غير هذا الصنف الذى أثبت
فشله • • وارحموا مصر من الفشل • •

الفساد الذى تحميه القوانين .. !!

« روز اليوسف - ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ »

أصدر مجلس الوزراء يوم الخميس الماضى ، قرارا بحظر نشر
أخبار الجيش ، الا بعد اذن كتابى من وزير الحربية .

وهو قرار من سلسلة قرارات وقوانين ، جرت عليها هذه
الحكومة منذ تولت أمر البلاد . عقابا للصحافة كلما ادت ، او
حاولت اداء واجبها . وعقابا للشعب ، او الرأى العام ، كلما
أبدى اهتمامه بما يجرى باسمه من مهازل ، وما يرتكب باسمه
من جرائم .

والحكمة - او المراد - من هذا القرار الجديد ، لا تخفى على
أحد ، فان جيش مصر لم يسبق له ان تعرض لأفشاء أسرار
تنقلاته الحربية ، او تحركات قواده ، او مناورات او تجاربه ، او
نظام دفاعه عن المطارات والموانئ ، او خططه العسكرية لحماية
المرافق العامة او حماية المدنيين ، او برامج أو بعثاته . وكلها
أشياء نص القرار على حظر نشرها .

ولو وقف القرار عند هذا الحد ، لقلنا انه قرار اتخذ لحماية
الخطط العسكرية ، وما يتعلق بها من الافشاء والتسرب الى
أعداء البلاد . . .

ولكنه مضى فى احصائه للممنوعات والمحظورات ، فذكر
المباحثات ، والمفاوضات ، والطلبات ، والعروض والعقود !!

وهذا لا يستطيع أحد أن يغفل الصلة بين هذا القرار ، وبين
قضية الاسلحة والذخائر الفاسدة التى أثارتها هذه المجلة . ولم
تستطع الحكومة وقف اهتمام الرأى العام بهذا ، فاضطرت
- عاجزة - الى المضى فى التحقيق فيها . . حتى اذا وجدت
الحلقات يجذب بعضها بعضا ، لتلتف حول أعناق من تخشى

الحكومة نفوذهم وسطوتهم ، عجلت بالأجهـاز على القضية ،
وأصدرت حكمها على النائب العام ، قبل أن يصدر القضاء حكمه
.. على المتهمين !!

وفتحت الحكومة عينيهـا ، فوجدت طريقها مزروعا بالاشواك
السامة القاتلة .. فلا هي تحتمل التعرض لهذه التجربة مرة
أخرى ، ولا هي تستطيع وقف الفساد ، ووضع حد للجريمة ،
ولشهوات النفوس الضالة المتحكمة التي أثرت وتثري من دماء
الشعب .. من الطلبات والعروض والعقود ، التي يدفع الجيش
ثمـنها مضاعفا .. من ميزانيته ، ومن حياة جنوده وضباطه ..
ولم يكن بد من إصدار هذا القرار !!

أقريد الحكومة عندما تقع في أيدينا وثيقة مماثلة لهذه الوثائق
التي قدمنا بها المتهمين الى القضاء أن نسرع بهـا الى وزير
الحربية ، ليتفضل معاليه ، فيمهرها بتوقيعه ويأذن لنا في
نشرها ، أو تقديم متهمين جدد الى القضاء ؟!

وهل تريد الحكومة أن تقنع الشعب بهذا المنطق الذي لا يقنع
صبيان المدارس ، بأنها حريصة على اجراء العدل ، وحماية
الجيش وقطهيره ممن يعبتون بحيـاة أفرادـه ، وبالدفاع عن
الوطن ، والذود عن حياضه ..

وماذا يكون الامر ، لو ألقى الوزير نظرة على ما نقدمه اليه
من وثائق ، ثم ابتسم ، ومد بها يده الى غياهب درج من أدراج
الاغفال والنسيان ..

وأى سلطة يملكها وزير الحربية حتى نتقدم اليه بما يكون لدينا
من معلومات أو وثائق ؟!!

اننا نتقدم بما لدينا الى الرأي العام ، لتأخذنا النيابة بمسا
نكتب ، أو تأخذ المجرمين بمسا اقترفوا .. بما لها من سلطات
التحقيق ، وحق اقامة الدعوى العمومية .

فأى سلطة مماثلة يملكها الوزير .. الا أن تكون اجراء
التحقيق الإداري الذي تعبت به الأيدي كما تشاء .

وماذا يكون الامر .. لو كان وزير الحربية نفسه هو المسئول
عن عبث وتمكن من اكتشافه في الطلبات أو العروض أو العقود ؟!

انذهب اليه لنستأذنه في النشر ضده ، أم لكي يتولى بعـدله
وعنايته احقاق الحق ، وازهاق الباطل ، كما جاء في بلاغه
المشهور الى النيابة العمومية ؟!!

انها لهزلة .. مهزلة نعر انفسنا وأقلامنا وواجبنا الصحفي
عن التردى فى الخسوع لما يهدف اليه القائمون بها .

مهزلة .. لا نملك حيالها ، الا أن نعد وزير الحربية ومجلس
الوزراء منذ الآن ، بأننا لن نتراجع عن نشر أى نيا نشم فى
حناياه رائحة العفن والفساد ، الذى يعمل على تطهير الجيش منه

سننشر .. وننشر .. وننشر .. ولن نخاف ، ولن تسكت عن
عابث أو مرتش أو سمسار .. من هؤلاء الذين لم يستطيعوا
حماية انفسهم من شر انفسهم ، فسعوا الى حمايتها بالقرارات
والعوانين ..

هذه الحكومة .. يجب أن تستقيل .. !

« روز اليوسف - ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ »

كانت الحجة التي استندت اليها الحكومة - وأقول الحكومة - ولا أقول « أسطفان ياسيلي » - في محاولة إصدار التشريعات الصحفية ، هي ، حماية النظام الاجتماعي .

ولا أعتقد أن هناك خلافا بين الصحافة والحكومة في وجوب حماية النظام الاجتماعي ، بل أن الصحافة دائماً أحرص من الحكومة في حماية هذا النظام .

ولكن ، ما هو النظام الاجتماعي في مصر ؟ أو ... هل في مصر نظام اجتماعي ؟!

إن النظم الاجتماعية المطبقة في العالم هي : الشيوعية ، والديمقراطية ، والديكتاتورية ، أو الفاشية . أو هي من الناحية الاقتصادية : الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية .

فأي نظام من هذه النظم مطبق في مصر ؟

لنفرض أنه النظام الديمقراطي الاشتراكي ، كما تقول الحكومة ، وكما قال فؤاد سراج الدين مرة في مجلس النواب .

فأي مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية يحمي ثروة عائلة البدرأوى وسراج الدين وتفتيش أصحاب التفتيش ؟!

وياسم أي مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية تستطيع الصحافة أن تسكت أو تدافع عن الصفقات المريبة ، وعن الاستثناءات ، وعن استغلال موارد الدولة في اتخام الكبراء والوزراء ؟!

وبأي صورة من صور الديمقراطية الاشتراكية يفرض في ميزانية الدولة حتى تختل وتبتز أموال مصر لتبعثر في مصايف أوروبا ومشاتيها ، وتفرض القوانين الاستثنائية لحماية مصلحة فرد ضد

مصلحة المجموع . وترفع الضرائب غير المباشرة التي يتحملها الفقراء ، وتحاول الحكومة رفع ثمن رغيف العيش بينما لا تحاول رفع ثمن زجاجات الويسكى والشمبانيا ؟ .

واى تفسير للديمقراطية الاشتراكية يبيح ان يبقى الفلاح على حاله ، مريضاً جائعاً محروماً من النعمة الا نعمة الجهل ، ويبيح لصحاب المصانع ان يستغلوا العمال ويعصروا دماءهم حتى يمرضوا بالسل ثم يطردوهم من العمل - الى الشارع لا الى المستشفيات - بحجة حماية زملائهم من عدوى المرض ؟ !
اننا نريد ان نتفق أولاً على نوع النظام الاجتماعى المطبق فى مصر ، وتفسيراته وحدوده . وما يدخل تحته من تصرفات وما لا يدخل ، ثم نتفق بعد ذلك على القوانين التى توضع لحماية هذا النظام .

وقد تطوع « معالى الدكتور حامد زكى باشا » وفسر النظام الاجتماعى فى مصر بأنه يعتمد على قواعد ثلاث ، هى : النظام الملكى الدستورى ، ونظام الملكية الفردية ، ونظام الاسرة . وهذا صحيح وحق .

ولكن ، اى صحيفة من الصحف المصرية نادت بتحطيم هذه المبادئ ، او عارضتها ، حتى تسن هذه التشريعات التى اريد فرضها على الصحافة ؟ .

انى لم اقرأ فى أكثر الجرائد المصرية تطرفاً دعوة الى الجمهورية على اختلاف أنواع الجمهوريات . ولم اقرأ فى أكثر الصحف تطرفاً ، دعوة الى الغاء الملكية الفردية ، او اعتبار الاراضى كلها ملكاً للدولة . ولم يظهر قلم ، بعد ، ينادى بالغاء نظام الاسرة المصرية .

ان ما كتب حتى اليوم وما اثار ثائرة السذنين ارادوا فرض القوانين المقيدة للصحافة ، انما كتب حماية للنظام الملكى الدستورى وتدعيماً له فى حدود الفهم الصحيح والمنطق السليم ، وحماية للملكية الفردية وتنظيماً لها فى حدود العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وحماية لنظام الاسرة من أن يحطمه الفقر والظلم والشعور بالسخط .

وفى دولة ديمقراطية كانجلترا يناقش مجلس النواب مخصصات الملك ويعترض عليها . وتحاسب الصحافة ولىة العهد على ما تنفقه من مال خارج الدولة . وتلوم زوج ولىة العهد لانه

اشترى سيارة رولز رويس ، وتسأله : من اين لك هذا ؟ ثم ثور
عندما تحس بأن الملك تعدى سلطاته الدستورية ، كما حدث في
أيام ملكها السابق ادوارد الثامن - دوق وندسور - ورغم ذلك
لم يقل أحد أن النظام الملكي الدستوري في بريطانيا قد تزعر ،
بل أنه ازداد ثباتاً وجلالاً على مر الأيام . ولم تحاكم جريدة من
الجرائد الانجليزية بتهمة العيب في السذات الملكية ، بل قدرت
الحكومة اخلاص الجرائد لنظام الدولة ، وشجعته على المضي
فيه ، وصانت حقها في أن تؤدي واجبها نحو الشعب والعرش
معا ..

وفي دولة كانجلترا أيضا .. قامت الصحف بالدعوة الى تنظيم
الملكية الفردية ، وحققت الحكومة دعوتها عن طريق فرض الضرائب
التصاعدية وتأميم الصناعات الكبرى ، ورغم ذلك لم تحبس
صحفياً واحداً ولو حبساً احتياطياً بتهمة محاولة قلب نظام
الحكم .. وقامت نفس الدعوة في الهند عندما قضى على نظام
المهرجات ، وفي ايران ، وفي فرنسا . بل وفي ألمانيا ، وإيطاليا
في عهد هتلر وموسوليني . وكل هذه البلاد يقوم نظامها على
الديمقراطية الاشتراكية ، وتقوم صحافتها على حماية هذا
النظام .

واكثر من هذا .. فقد لا يعلم معالي حامد زكي باشا ، أن
هؤلاء الذين يخاف منهم على نظام الحكم في مصر ، والذين أرادت
الحكومة أن تحطم اقلامهم عندما حاولت فرض قوانين الصحافة ،
سيق لهم أن بحثوا فيما بينهم - وكنت واحداً منهم - فكرة انشاء
حزب جديد يضمهم جميعاً ، وكان الاسم المقترح لهذا الحزب ،
هو : « الحزب الملكي الدستوري » ومعنى هذا الاسم أنه حزب
يقوم على الاعتراف بالنظام الملكي الدستوري ويعمل على صيانة
الملكية والدستور معا .. وقد أجل بحث الفكرة ريثما تهب الاذهان
لها .. وعندما تتحقق الفكرة ويقوم هذا الحزب الجديد ، فسيجد
من بين المسؤولين من يتهمة بأنه حزب أحمر !!

وهذا ما يجب أن يفهمه معالي حامد زكي باشا ، اذا اتسع
صدره لمحاولة الفهم ، أما اذا ظل معاليه مصراً على أن هذه
الصحف التي أرادت الحكومة أن تطبق عليها التشريعات الصحفية
المقترحة ، إنما هي « صحف حمراء » وان كتابها « شيوعيون » ،
فلماذا لا يطالب بتطبيق قوانين مكافحة الشيوعية عليهم ؟ وهي

القوانين التي تبيح مصادرة النشرات الصحفية اداريا ، وتبيح للقضاء أن يحكم على مروجيها وكتابها بالسجن الى عشر سنوات ، بدلا من فرض هذه التشريعات الجديدة التي حاولت الحكومة فرضها ؟

لماذا ؟

لانه لا يؤمن بما يقول ، ولانه يعلم في دخيلة نفسه أن هؤلاء الكتاب ليسوا « شيوعيين » ، وأن هذه الصحف ليست « حمراء » ، إنما هي بيضاء ناصعة . وأن كانت تحرر بدم أحمر نقي ، أنقى من أن يسكت على ضيم ، أو يرضى بظلم ، أو يسكب قطراته تحت الأقدام قزيفا ورياء وخسة ، أبقاء على منصب يضحى في سبيله بالماضى القريب ، والمستقبل البعيد ، وبالنطق الوطنى السليم .

ورغم ذلك فأنى أحب حامد زكى . . . أحبه لانه أكثر الوزراء صراحة ، ولأن لسانه يفضح ما يدور برأسه ، وأن كان البعض يسمى صاحب مثل هذه الصراحة ، « مدببا » !

وقد « اندب » معاليه وقال في حديثه الذى لم يكذبه : « إذا كانت الروح العامة شيوعية فيجب أن تكون الحكومة من طرازها أيضا ، إذ لا يمكن أن يتفق وجود حكومة ديمقراطية في بلد تنفث فيه الشيوعية . ومن الواجب أن تتخلى الحكومة الديمقراطية عن الحكم » . . .

والروح العامة ليست شيوعية ، وإذا أراد معالى الوزير برهاننا فليراجع مقالاته التى كان يكتبها حينما كان معارضا ويوقعها بامضاء « أبو يوسف » .

ورغم ذلك ، فهذه الحكومة يجب أن تستقيل لا لأن الشعب شيوعى ، بل لأنها ليست حكومة ديمقراطية ، ولا تفهم للديمقراطية معنى الا معنى الاستمرار فى الحكم !

من كتابات : خالد محمد خالد



- اليوم خمر.. وغداً خمر
- وراء كل ثورة رغيـف
- صاحب الجلالة.. الشعب
- لا تخف إنك أنت الأعلى

اليوم خمر وغدا خمر .. !

« روز اليوسف » ٣ يوليو سنة ١٩٥١ - وكان مجلس الوزراء قد بحث في اجتماعه مسألة الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاما على وفاة محمد على مؤسس الاسرة العلوية .

عندما كان جيشنا يقتل في فلسطين كان لاشراف القاهرة كل ليلة حفلة حمراء يجاهدون فيها جهادا مبرورا ..! وعندما كانت حكومة ايران تغامر من أجل شرفها وحياتها ، وتسترد في حزم بترولها المنهوب ، كانت حكومة مصر تساهم في دعم شركات البترول الاجنبية بها وتهديها أربعة ملايين من الجنيهاات المبللة بعرق الكادحين ..!!

وعندما كان مجلس الوزراء في بريطانيا مجتمعاً ليضع الرد الاخير على استجدائنا ، كان مجلس وزرائنا مجتمعاً ليقرر الاستعداد من اليوم للمهرجانات الضخمة التي ستقام ، بعد خمس سنوات ، بمناسبة مرور مائة وخمسين عاما على ذكرى وفاة محمد على باشا الكبير ..!!

وعندما كان « تشرشل » يخطب في مجلس العموم مطالباً بحكومته بأن تفرض علينا مزيداً من القيود والسلاسل ، كان رئيس حكومتنا يخطب في الهواء متحدثاً عن الزغاريد التي سمعها .. والهتافات التي استقبل بها أثناء رحلته من القاهرة الى الاسكندرية ..!!

وبينما ذهب اميراطور ايران يوزع الارض ، ويشيع الاقطاع الى مقره الاخير . انطلق الاقطاع المصري السائب يذبح الفلاحين .. ويدق رءوسهم بالبالطة تحت سمع الحكومة ويصرها !

وهكذا يقنعنا سادتنا وكبرائونا بفساد ذلك الشعار الذي كان

يقول : « اليوم خمر .. وغدا أمر » .. ويرفضون أن يقسموا
حياتهم بين الجد والهزل .. ويصممون على أن تكون كلها خمرا
.. ولها .. واستخفافا !

وكل يوم لا يصعد فيه الحكم الى أسفل ، فهو في نظرهم يوم
منحوس .. يعلنون الى الله منه براءة ومتابا ! .. وأصبح شعارهم
الذى يدينون له بالطاعة والولاء هو : « اليوم خمر .. وغدا خمر
.. وبعد غد خمر » !؟

ومن كان من ذلك في ريب ، فلينظر فيما حوله من مظاهر الحكم
جميعا يجد هذا الشعار مسطورا عليها بخطوط من ظلمات ! ..
هل تجدون فارقا - أى فارق - بين صيف ١٩٥٠ ، وصيف ١٩٥١ ؟
كلا .. إلا أن يكون الفارق إيغالا في الرجس وامعانا في التحدى .
في ذلك الصيف ازدهر أملنا في القصاص من الذين خانوا
جيشنا .. وفي هذا الصيف ازدهر أمل مجرميها في أن يعيدوها
من جديد جذعة ! ..

في الصيف الماضي كنا نخشى أن يفقد النائب العام بعض سلطته
.. وفي هذا الصيف فقدنا النائب العام نفسه ! ..

في الصيف الماضي كانت لندن تستقبل وزير خارجيتنا لىفاوض
وزيرها .. وفي هذا الصيف حرمتنا من هذا الشرف .. وأعلنت
أنها غير مستعدة لاستقبال أحد !

أفمن أجل هذا الحكم السفيف يشقى أبائنا في الحقول ، واخوتنا
في المصانع ليدفعوا من نور أعينهم الخابية ، وخفقات قلوبهم
المجهدّة ، ضرائب .. وآتاوات !؟ ..

ياويل مصر من حكامها الصالحين .. لقد جعلوها بصقة
وعارا .. وقطعوا ما بينها وبين العالم المتمدين من سبب .. ذلك
أن شعار الحكم في الأمم الحرة : اليوم أمر .. وغدا أمور ..
وشعاره في مصر المرزوعة : اليوم خمر .. وغدا خمور .

وراء كل ثورة رغبة !! ..

« روز اليوسف » - ٢٤ يوليو سنة ١٩٥١ « وكان مجلس الشيوخ سينعقد في مساء ذلك اليوم نفسه ليناقد اقتراحا للحكومة بزيادة سعر الرغيف مليما .. »

في الساعة السادسة من مساء اليوم - الاثنين - يجتمع مجلس الشيوخ ليقرر مصير البطون الصائمة .. هل تقدم تضحية جديدة من أجل سفهاء مصر ومترفيها ، وتشهد عليها حجرا آخر يسكت صياح الامعاء المتهاجة . أم حسبها ما نالها من سغب ، وما أصابها من ضمور ؟

وجلسة اليوم امتداد لجلستين سلفتا ، أيلى فيهما الشيوخ المحترمون بلاء مبيئا وارتفعت أصوات كريمة مولولة تقول : إذا كان في الميزانية عجز ، فلا تجمعوه من أفواه الجياع .. بل خذوه من الرصيد المجنون الذي تنشئون به قصر محمد على في شبرا .. ومن أدوات الزينة التي تبلغ قيمة المستورد منها ١٨ مليوناً من الجنيهاً في العام أو تزيد ..

ولقد تبدت في الجلسة السابقة حقيقة فاجعة كشفت عن الحضيض الذي انحدرت إليه قيمة الشعب في نظر حاكميه .. ذلك أنه في الوقت الذي تريد الحكومة فيه أن ترفع سعر الدقيق الشعبي ، والرغيف الشعبي ، تذهب فتخفض سعر الدقيق الفاخر الذي يصنع منه السادة فطائرهم المحشوة ! ..

مع أنها لو أعادته الى سعره الاول لريحت مالا وفيرا ، لكنها بالمترفين رعوقة رحيمة .

ومشكلة الرغيف لا تتمثل في زيادة سعره مليما ، بل في المبدأ الخطير الذي تشير اليه هذه التصرفات المريبة .. فكلما جاءت

الميزانية لم يجدوا سوى لحوم الفقراء وجسومهم ، يدسونها في
فمها المسعور ، وجوفها النهم ..

وما مسئوليتنا نحن عن ميزانية لا توفر لنا غذاء ، ولا شرابا ،
ولا علاجاً ؟ .. ميزانية اتخذها الأشقياء كلاً مباحاً لاطماعهم وما
يشتهون . على أن زيادة المليم مرهقة للمستهلك العادي وان لم
تشعروا ، فالمواطن الذي يعول خمس أنفس مثلاً في حاجة لعشرين
رغيفاً في اليوم على الأقل .. وفرق السعر الذي يتحمله آنئذ هو
ستون قرشاً في الشهر .. مبلغ تافه ؟ .. أليس كذلك ؟ .. لكني
اقسم لكم أنه في حياة الملايين من هذا الشعب جسيم جد جسيم !
وللمسألة وجه آخر خليق بنا أن نتدبره ملياً ، فلطالما كان الرغبة
هو عود الثقب الذي أضرم الحطب وأحال الظالمين الى رماد ؟ ..

ومن يدري .. فريماً كان من الممكن أن يكتفي ثوار باريس
بتحطيم « الباستيل » .. لا سيما وقد استسلم الملك لطالبهم ..
وتنازل الاشراف عن امتيازاتهم ، لولا الرغبة .. فلقد حدث أن
شح الخبز في باريس فجأة .. وتجمع النساء أمام المخازن
والافران يصحن : « الخبز .. نريد الخبز .. » وجاءت الجماهير
تتراكض في زحام طويل وصاحوا جميعاً : « الخبز .. الخبز .. »
فلما لم يجدوه صاحوا : « الى فرساي .. الى فرساي .. »
واندفعوا كسيل العرم حيث أكرهوا الملك ، والملكة ، وولى عهدهما
على العودة الى باريس وسجنوهم في قصر التويلري .. ثم مضت
الثورة لمداها البعيد .. وفي انجلترا نفسها ، لم تطق الجماهير
ارتفاع سعر الرغبة أمام « المسغبة الاربعية » ، فانتقلت تدمدم
وتصيح : استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم .. فاما الرغبة واما
الدماء ... واما الحياة واما الفناء ... »

فياليت حضرات الشيوخ المحترمين يعلمون أن زيادة مليمين
اثنين في قانون الدمغة الذي فرضه الانجليز على الامريكان قبل
استقلالهم ، هي التي شدت زناد تدمرهم وحقدتهم .. ومن ذلك
اليوم ، وبسبب مليمين ، بدأت حرب الاستقلال وثورة الحرية ..
نعم .. ياليتهم يعلمون .. وياليتنا نعلم .

صاحب الجلالة الشعب !! ..

« روز اليوسف » - ٢١ أغسطس سنة ١٩٥١ - « وكان من الحكومة قد اعتمدت مبلغ اثنين وستين ألفاً من الجنيهات ، لشراء سيارات للقصور الملكية . »

تلقب « الصحافة » بصاحبة الجلالة ، ثم لا يرى القانون في ذلك تجديفاً ولا عيباً ، نريد أيضاً أن نلقب « الشعب » بصاحب الجلالة ، فهو أحق بها وأولى ..

ولماذا لا نكون كذلك ؟ نحن الذين ندفع الضرائب ، ونشقى الميزانية .. نحن الذين نشق القرع ، ونسقيكم ماءها .. ونحرث الأرض ، ونطعمكم ثمارها .. وندير المصانع ، ونهبكم نقاجها .. نحن الذين نصنع لكم من يؤسنا ثراء .. ونفسيج لكم من عرينا كساء .. وإذا كان في مصر أحد جدير بأن تخشاه الحكومة وتجاهله ، فهو نحن .. لأننا أصحاب البلد الذين نولى ونعزل ..

ونضع ونرفع .. ونعز ونذل .. وإذا جردتنا ظروف طارئة من سلطتنا يوماً أو بعض يوم ، فمردها المحتوم إلينا .. واليئسنا وحدنا ، في يوم ترونه بعيداً ونراه قريباً ..

نحن الذين جئنا بالأسرة العلوية .. وفقى أحلك ساعات ضعفنا ذهبنا لنعزل خورشيد باشا ونضع مكانه محمد علي .. ولما قال لنا : اننى وليت بأمر السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين .. صرخنا فى وجهه : بل نحن الذين وليناك ونحن الذين سنعزلك .. ويعد أيام كان يتدحرج فى طريقه إلى تركيا ، وكان محمد علي يجلس مكانه .. بأمرنا ، نحن صاحب الجلالة الشعب .. وهذا الوفد .. نحن الذين جئنا به إلى الحكم فى ضجة حافلة .. ومع ذلك .. فماذا حدث ؟ ..

حدث أن وقف الشاذلى (باشا) بمجلس الشيوخ ، منبذ

أيام ، يقترح حذف اثنين وستين ألف جنيه من ميزانية ديوان الملك، لأن السيارات المزمع شراؤها بهذا المبلغ للديوان لا تقتضيها ضرورة ملحة هي هذا العام على الأقل .. فوقفت الحكومة ممثلة في وزير كان الناس ، يتهمونه ظلما ، بالذكاء الخارق والوطنية الشابة .. فدافعت عن « ثمن السيارات » وأقنعت المجلس بوجهة نظرها ..

وقد لا يكون ثمت بأس في أن يعتمد لديوان الملك بيل الستين ألفا ستمائة ألف لو أن ربح الميزانية تجرى رخاء .. لكن المؤلم ، والمحزن ، أن الحكومة التي جاد ولاؤها للديوان بهذه الكماليات .. حرمت الشعب من ضروراته الكبرى .. ولطمت خردودها ولا تزال تلطمها للعجز الفادح الذي يهدد الميزانية .. وحذفت كثيرا من الاعتمادات الهامة التي لا غنى لأصحابها عنها .. فستون ألف جنيه حذفتها من ميزانية الازهر رغم وعودها الكاذبة التي بذلتها .. ورغم « ٣ مارس » الذي ضربت فيه العلماء ضربا مذلًا مهينا .. ومائتا ألف جنيه ، لأصلاح تلال زينهم حذفتها كذلك ، لتظل الصراصير الآدمية التي تعيش هناك محرومة من أن تجد لها في وطنها وطنا .. وفي بلادها سكنا ..! ومئات الآلاف ، تبخل بها على وزارة المعارف كي لا يتاح لأولاد الكلاب أن يتعلموا كأولاد الذوات ، وأبناء الصالونات ..! وأخيرا تجيء الطامة الكبرى . فتؤكد صحيفة حكومية بأن كادر الموظفين لن ينفذ هذا العام لأن الميزانية في حالة اعياء! ..

ولكن اسمعوا أيها العابثون . لقد صنع أخ لكم من قبل هو « نوبار باشا » مثل صنيعكم هذا .. وافرغ مال الشعب في ديوان الخديو .. فقصد الشعب في نظارة المالية وضربه ومرغه في التراب .. وجاء « اسماعيل » لينقذ بنفسه خليله فرفض الشعب وساطته ولم يدع جثة نوبار حتى تعهد « اسماعيل » برد الاعتمادات المحذوفة (!)

وصحيح أننا لن نضربكم لأننا نحترم القانون .. بيد أننا سنسقطكم إذا لم تنوبوا .. سنسقطكم دون أن تغنى ألتهكم عنكم شيئا .. ويومئذ تعلمون علم اليقين أن هذا الشعب صاحب جلالة ..

لا تخف .. انك أنت الأعلى !

« اللواء الجديد - سنة ١٩٥١ »

فى حياة كل شعب يناهض باطنة تمدد باسباب الاخفاق ،
واسباب الظفر ..

وفى العقل الباطن لكل أمة تستقر رواسب تجاربها العديدة
وتتراكم ذكريات فشلها ، وذكريات نجاحها .

ومستقبلها منوط دائما ، أو غالبا بالقدر الذى تستطيع به ان
تمحو ذكريات الاخفاق من ذاكرتها .. وتبعث ذكريات الفوز
والامل .. فبهذا القدر وحده يمكنها ان تمخر الحوادث .. وتشق
لنفسها طريقا وسط عباها .

ومن هنا كانت حاجة الجماهير المتحفزة للثقة بنفسها ، والايمان
بماضيها قبل البدء فى طريق الكفاح .. حتى اذا انقذت أمام
وعياها اللحظة الحاسمة ، والفرصة الملائمة تبعثها بكل عقلها
وقلبها وطاقاتها .

وفى تاريخ البشرية لوحات كثيرة تصور هذا المعنى فى براعة
وحذق .. وهذه احداها :

عندما دعى لويس السادس عشر « مجلس طبقات الامة »
للاجتماع ليعاون الحكومة فى تقرير ضرائب جديدة - وكان هذا
المجلس معطلا منذ عهد « ريشيليو » .. اغتئم الوطنيون هذه
الفرصة ، وقرروا وضع دستور جديد للبلاد يطمئن من كبرياء
« الملك لويس » وطيشه .. واقسموا يمين « ملعب التنس » -
هنالك اقنعت الحاشية مليكها ان يواجه المجلس فى حزم رادع
.. فذهب الى « المجلس الوطنى » كما اسماء الاعضاء أخيرا
.. واستجمع « لويس » كل شجاعته التى افاءتها عليه مركبات
نقصه .. ثم أعلن بطلان جميع قرارات المجلس التى اتخذها بشأن

الدستور ، وختم كلمته السامية بهذه العبارة المغرورة :
« اذا لم تنفذوا امرى فسامعل وحدى » وساعتبر نفسى مندوب
الامة الفرد المطلق » .

واحتوى المجتمعين صمت عميق .. كان من الممكن ان يطول
حيث ينتهى الى اذعان يضيف به الشعب الى رصيده من الاخفاق
جديدا .. بيد ان رجلا تركز فيه وعى امة وحماسها ، وايمانها ،
أدرك انه حيال اللحظة الحاسمة فى تاريخ بلاده فأطلق صيحة
كالاعصار المدمر قائلا : « ما هذه الدكتاتورىة الشائنة ؟ » اليس
هذا الذى يصدر أوامره اليكم - هو الذى يجب ان يتلقى الاوامر
منكم .. ؟ »

واذ هو يجلجل ويهدر دخل كبير أمناء الملك ليعلن انفضاض
الجمع : فلفحه « ميرابو » بصرخة اخرى : « ابلغ سيدك اننا
اجتمعنا هنا بارادة الشعب .. ولن نخرج الا على أسسنة
الحراب » .

بهذه الكلمات ، وفى لحظات كأنها ومض البرق ، أو لمح البصر
- محا « ميرابو » من ذاكرة أمة كل ذكريات الفشل ، والذل ،
والخوف .. وهيا فرنسا كلها لمعرفة الظفر .
ولو ان كلمات « لويس » هذا وجدت أذانا مفتوحة ، وعزمات
مجفلة ، لتأخر خلاص فرنسا أمدا بعيدا .. ولظلت سلالة
« لويس » تتوالد كالذباب ... من « لويس السادس عشر » ...
الى « السادس والعشرين » ... او « الثلاثين » ... !

الم يكن فى تاريخ فرنسا من المحاولات التحريرية التى باءت
بالفشل الموصول ما يوحى فى تلك الساعة بالخوف والتردد ؟ ..
نعم كان .. بيد انه قد كان أيضا فى تاريخها من المحاولات
الناجحة ما يوحى بالوثوب والاقترحام .. !
وكذلك كل أمة .. وكل شعب .. فيه هذا الخيط من المشاهد
والذكريات وحسيه لكى ينتفع بخيرها ، ويتقى شرها - أن يقدم
على مغامرة - أى مغامرة - فتعود اليه ثقته بنفسه ويرى ان
الاشباح الضخمة التى ترهبه وترعبه ، ليست الا ظلالا وهنائة
.. وان فى الطغاة دائما من الافات النفسية ، والتناقضات
الداخلية ، ما يعمل دائما على نجر عظامهم ، ويهيئهم للفناء
القريب ..

نعم - مغامرة واحدة تبين للشعب - أى شعب - انه كان يمثل

مع مستعمرية وقاهرية دور الجن مع « سليمان » - مع الاحتفاظ
بما لسليمان عليه السلام من كرامة وفضل - فقد ظلوا يعملون
في نحت الجبال وصنع التماثيل .. وكلما اختلسوا النظر الى
« سليمان » ووجدوه قائما يرمقهم بنظرات حداد .. انكبوا على
الضنى والشقاء .. من أن « سليمان » أتتذ كان ميتا .. ولم
يكن له من مظاهر الحياة الا وقفته المتكئة على عصاه .. فلما
تخبت العصا « دابة الأرض » وقضمتها خر « سليمان » وهوى
.. وهنا أدرك الجن كم كانوا واهمين .. وعلموا لو لامسوا
من قبل الشبح الذى كان يبدو رايضا حيا - ما لبثوا هذا الامد
فى العذاب المهين ..
ولكن لماذا نعرض هذه المخاطر .. ؟

نعرضها - لتعلم الطبيعة اليقظة منا - انها تعاني من سوء
الظن فى نفسها ويقدرتها عناء وييلا .. وان تفرعها من ملاقات
المستعمر الغاصب ، والمستبد الناهب ، ليس له ما يبرره . مهما
تكن قوة هذا المستبد وجبروته ، وليس علينا الا ان نفكر لهؤلاء
المستبدين فى مغامرة .. وان نتفح باللمحة الحاسمة الى ابعاد مدى
.. وأن تؤمن باننا الاعلون فى بلادنا وفوق أرضنا .

أيها الشعب - لا تخف - واذا غلبك الخوف ، فامض فى طريقك
وانت خائف .

من كتابات : حلمي سلام



- هذا الفساد الأعظم :
- متى نخلص مصر منه ؟
- أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة
- النظام الاجتماعي :
- من الذي يعرضه للدمار ؟
- اللهم اتهم أيها المياريب

هذا الفساد الأعظم : متى نخلص مصر منه ؟!

« المصور - ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ »

اجمع الناس كلهم ، على ان الفساد قد عم وانتشر ، واصبح طوفانها مسعورا يبتلع كل شيء .. ولم يعد هناك ما يمارى فى وجود هذا الفساد حتى ولا الحاكمون أنفسهم ..

ولست اذيع جديدا ، اذا قلت ان الناس قد داخلهم الشك فى وجود (المنقذ) الذى يستطيع ان يخلصهم ، ويخلص بلادهم ، من تلك المحن التى اخذت تنقض عليها متتالية سريعة ، كما تنقض الصواعق .. فلا تكاد تفيق من صاعقة حتى تلحقها اخرى ، تحطم كيائها ، وتضع رأسها فى التراب !!

الناس كلهم فى شك من وجود (المنقذ) الذى يستطيع ان يحمى مصر من هذه الصواعق .. وهم - الى حد ما - معذورون فى شكهم .. فقد خلع الزمن الاقنعة عن وجوه القادة الذين كانوا يحسبونهم عمالقة ، وانبياء مخلصين .. وان كلا منهم هو - « المسيح المنتظر » الذى سيخلص الشعب من جميع متاعيه ، والامه ، ومآسيه .. خلع الزمن الاقنعة عن وجوه هؤلاء القادة .. فبدوا للشعب على حقيقتهم .. فاذا كل منهم « مسيح » كما كان الشعب يتصور .. ولكنه « مسيح » مشدود الى مطامع وشهوات رخيصة .. مطامع جعلته عبدا لاكثر من سيد .. جعلته عبد للمال ، وللمناصب ، وللشركات .. وللذين بيدهم امر هذا كله !

لقد يؤس الناس من هؤلاء الرجال الذين وقفوا على المسرح - كابطال - أكثر من خمس وعشرين سنة .. وكانت كل سنة تمر تثبت انهم جميعا « كومبارس » لم يكونوا ليستحقوا - لولا الظروف التعسفة - ان يخرجوا من وراء الستار ..

ومع انى أحس فى بعض الأحيان يكثير من اليأس الذى يحسه
سائر المصريين من مجيئ المنقذ . ومع انى أرى الدنيا فى بعض
الظروف ، وقد اظلمت ، ولم يعد فيها بصيص من نور ، الا اننى
أحب - على الرغم من كل شيء - أن أهزم اليأس . أحب أن أؤمن
بأنه لا يزال فى مصر مصريون كثيرون يستطيعون أن يحملوا
العلم . يستطيعون أن يكونوا جنودا فى جيش يخلص مصر
من هذا الفساد ، ويخلصنا من المفسدين . ولكن هؤلاء المصريين
الصالحين ، قاعدون - مع الاسف - قاعدون عن حمل
التبعة ، وقاعدون عن القيام بالواجب الاكبر . والعجيب فى
أمرهم انهم لم يقعدوا عن جبن ، ولم يلقوا سلاحهم عن خوف
من قوة ، ولا عن رهبة لسيد من الاسياد . وانما قعدوا ياسا
من باقى الجنود . قعدوا لأن الفساد طارد ايمانهم برجولة
الرجال ، وجعلهم يشعرون بأنه لم يبق فى مصر رجولة لم يفسدها
المفسدون بوسيلة من وسائل الافساد .

وهنا يبرز الواجب الوطنى لهؤلاء المنقذين الذين أعنيهم ، فليس
من الوطنية أن يسكتوا حتى تصير مصر خرابا . ليس من
الوطنية أن يسكتوا حتى تبلغ الروح التراقى ثم يحاولون انقاذ
المريض . انما عليهم أن يتقدموا وفى المريض - أى فى مصر -
بقية من حياة . عليهم أن يستغلوا هذه الصحوة التى اصابتها .
ويجعلوها صحوة حياة تمتد الى الابد . وليست صحوة موت
تنطفىء بعد حين !

صحيح ان هؤلاء الصالحين « القاعدين » قليلون ، ولكن قلتهم
لن تعجزهم - اذا أرادوا - عن أن يجمعوا وراءهم جيشا من
الصالحين . فلقد كان معظم قادة التاريخ وحدهم يوم وقفوا
يصرخون صرختهم الاولى ، ثم جاءهم الانصار تباعا استجابة
لهذا الصراخ !!

وصحيح أن بعض هؤلاء الصالحين يؤدون الان شيئا من هذا
الواجب . ولكن ما يؤدونه لا يزال أصغر منهم ، ومن قدرتهم ،
ومما يتصور الشعب أنهم قادرون عليه . وهم يوم يتقدمون
لحمل العلم ، سيشعرون - ربما لأول مرة فى حياتهم - انهم اوتوا
بقوة عملاق من الجن . وقدرة جيل من الخلق . فان الرجل
الذى يستمد قوته من أمة ، ليس كالرجل الذى يستمد قوته من
نفسه ، ومن بضعة اصدقاء يحيطون به . والرجل الذى يفكر

برؤوس عشرين مليوناً ، ويفكر لعشرين مليوناً ، ليس كالرجل
الذى يفكر برأس واحدة ، لحساب شخص واحد ، أو لحساب
عدة اشخاص ، يعيشون معه أو يعيشون عليه .

وصحيح ان هؤلاء الصالحين سيتقدمون لقيادة شعب أكثره
جائع ، ومريض ، وفقير . وقد يعوق الشعب جوعه ، ويقعد به فقره
وهزاله ، عن الاستجابة للنداء الجديد . ولكننا لن نكون أفقر
من الهنود ، أو أشد منهم هزالاً . يوم مشوا وراء « غاندى »
يرددون نشيد الخلاص . . . والمسألة كلها تتركز فى أن يؤمن الشعب
بالمذنبين يتصدون لتخليصه من هذا الفساد الذى أوشك أن يدمره ،
ويأتى عليه .



اننى أؤكد انه لا يزال فى مصر صالحون كثيرون يستطيعون ان
يمشوا بالشعب فى طريق الخلاص . وما أظن أن الشعب سيقعد
عن السير وراءهم لو انهم تقدموا اليه . فليس فيهم من يرتاب
الشعب فى مقصده . وليس فيهم من أخذ عليه الشعب ثراء طارئاً
. . ولا ثراء طائلاً . وليس فيهم من لم يعرف باستقامة القصد ،
واستقامة الخلق ، واستقامة الضمير . . !

كل عيب هؤلاء الصالحين - فى نظرى - أنهم قنعوا بواجب أصغر
بكثير من الواجب الأكبر الذى تؤهلهم له وطنيتهم ، ومن تجاربهم
ومن الألم العميق المدفون فى صدورهم . . فان ما عمله هؤلاء
الصالحون الآن ، يقدر عليه كثيرون غيرهم ، ولكن الذى يجب ان
يعملوه لا يقدر عليه سواهم !!

ان كثيرين يستطيعون ان يستقيلوا من مناصبهم هرباً من
وجه الفساد ، كما استقال « بهى الدين بركات » و « محمود
محمد محمود » . . وكثيرين يستطيعون ان - يكتبوا كما كتب
« مصطفى مرمعى » . . وكثيرين يستطيعون ان يخطبوا كما يخطب
« فتحى رضوان » . . وكثيرين يستطيعون ان يخرجوا الوزراء فى مجلس
النواب كما يخرجهم « نور الدين طراف » ، و « ابراهيم شكرى »
و « أحمد أبو الفتوح » ، و « عزيز فهمى » . ولكن ليس هناك
كثيرون يتفهمون الحرية كما يتفهمها هؤلاء . . وليس هناك
كثيرون يحسون الألم مصر وواجعها كما يحسها هؤلاء .

وصحيح ان هناك كثيرين ، غير هؤلاء ، يدركون أن مصر
يمزقها الفساد ، ويقضى على كل مقدس من مقدساتها . . ولكنهم

يخشون أن يتقدموا لانقاذها فيتمزقوا كما تمزق غيرهم ... ولكنى احسب أن هؤلاء الرجال الذين اتحدث عنهم مستعدون لأن يموتوا لكي ينقذوا مصر ، وهم مستعدون لأن يموتوا معها ان لم يستطيعوا ان ينقذوها !

بقى ان يستجيب هؤلاء الاحرار لنداء هذا الوطن المنكسود فيلتقوا في موكب واحد ، هو موكب الخلاص مما نحن فيه .. واني لأعرف ان طريق هذا الخلاص مملوء بالوحوش ، وبالذئاب ، ويصخور قاسية تمزق اقدام السالكين .. وان خلاصنا لن يكون باسقاط وزارة ، ولا باسقاط زعيم .. انما يكون بالقضاء على الفساد الاعظم الذي صنعه الاحتلال خلال ٧٠ سنة واقام صرحه بانقان وبصبر . حجرا فوق حجر .. وثبت الارض من تحته . وهو فساد حرص الاحتلال على ان يمد جذوره في كل ارض ليقضي على كل ارض .. مد جذوره في الجيش ، وفي التعليم ، وفي الاداة الحكومية ، وفي النظام الاجتماعي والاداري للدولة .. بل وفي داخل الاحزاب التي تخرج زعماء « يحاربون الاستعمار » ، نثر المحتلون جراثيمهم ، فباضت وافرخت .. ولم يعد في مصر جهة تستطيع ان تقول عنها انها برئت من جراثيم الاحتلال .



ان الوطنيين الصالحين يجب ان يلتقوا .. وليس من الضروري ان يلتقوا في حزب واحد .. أو هيئة واحدة ، بل يكفي ان يلتقوا على فكرة واحدة .. وأن يمشوا معا في طريق واحدة .. وهم لابد ملتقون في يوم من الايام .

يجب ان يلتقي الاحرار في موكب واحد .. يجب ان يتحـرر الحزبيون منهم من حزبيتهم .. يجب ان ينسوها ، او يتجاهلوها او يدوسوها بالاقدام .. فليسوا هم « الامعات » الذين لا يستطيعون ان يدخلوا البرلمان مثلا الا محمولين على اكتاف عبد الهادي ، وهيكل ، ومصطفى النحاس .. ان كفاءاتهم تفتح لهم الابواب ، ووطنيتهم تشق لهم الطريق .. وليس هناك ما يمكن ان يخافوه الا انفسهم ، والا اطماعهم الخاصة .. وعليهم ان يهزموها !! . ان مصر لم يعد ينفعها ان تحارب بعشرة جنود ، كل منهم في جبهة يطلق منها رصاصة .. بل يجب ان يتوحد الجنود كلهم في جبهة واحدة .. يطلق منها الرصاص دفعة واحدة .. على هدف واحد ، في وقت واحد .. وبغير هذا ، لن يسقط حصن الفساد الاعظم ...

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة ..

« المصور » - ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠

أريد أن أقول للقائد العام للقوات المسلحة : ان مصر لا بد ان ترتطم يوما - قريبا أو بعيدا - بإسرائيل .. وقد كانت معركتنا التي لم تنته ، بعد مع هؤلاء الناس ، سلسلة من الأخطاء ... كانت المعركة عسكرية ، ولكن قاداتها كانوا سياسيين ... قضاعت المعركة منهم ، واضاعوها من العسكريين . غير اننا لم نعدم عظات كثيرة نخرج بها من هذه المعركة .. عظات سياسية ، وعسكرية ، وقومية ، ومن كل لون .. واني لأعلم أن قائد القوات المصرية في فلسطين كتب بكل هذه العظات تقريرا رفعه بعد انتهاء المعركة الى الجهات المختصة .. ولكن هذا التقرير لم يناقش .. ولم يناقش كاتبه فيما قد قرر وكتب ... واخشى ما أخشاه ان يكون ذلك التقرير قد نام دون ان يقرأه أحد .. وان تكون تجارب قائد المعركة قد ضاعت كما ضاعت فلسطين !! ان تجارب الماضي هي أسس المستقبل .. والمستقبل - كما أرى - مشحون بالمتفجرات .



أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان ضباط الجيش يهتمون بأشياء وأشياء . وحادار ان تظن انهم بكم لا يتكلمون ! .. انهم يقولون ان الجيش جزء من الامة .. بل هو الجزء الذي تتوقف عليه حياة هذه الامة .. ولهذا لا ينبغي له ان يبقى بعيدا عن متناول النقد الاصلاحى النزيه .. والا فانه سيظل سادرا في جهالة الماضي .. ويحكم في عهد الاستقلال بعقلية محطمة الاستقلال ! ..

ان الضباط يقولون ان البطولة لم تلبق في الجيش ما كانت

تستحق .. وما كانت تنتظر .. ويضربون الامثال بما كوفيء به الضباط الابطال الذين تكشفت عنهم المعركة الوحيدة التي خاضها جيش مصر منذ مائة سنة .. وسل عن هؤلاء الابطال الذين صهرتهم النيران وانضجتهم التجربة ٠٠٠ سل عنهم ، وعن مكانهم في الجيش .. انهم بعيدون عن الاماكن الممتازة التي لا ينبغي أن يشغلها إلا الممتازون من طرازهم .. ولكنها عزت عليهم ، وثقلت بمن ليسوا لهم قدرتهم ولا كفاءتهم ولا شجاعتهم ولا .. لا أحب أن أقول كل ما عندى !



أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان فى بعض مراكز الجيش الهامة كادارة المخابرات ، وسلاح خدمة الجيش ، ضباطا متزوجين من يهوديات .. واذا استطاع المرء أن يكتف أسرار عمله عن الناس جميعا ، قلن يستطيع أن يكتفها عن زوجه .. وقد فطنت وزارة الخارجية الى هذا الضعف الطبيعي فى البشر ، فسنت قانونا يسقط حق الدبلوماسيين فى تمثيل بلادهم اذا ما تزوجوا من أجنبية .. ولست أطالب بإقصاء هؤلاء الضباط عن الجيش ، فقد تزوجوا من زوجاتهم قبل أن تقوم دولة اسرائيل .. ولكن الذى أطلبه هو إبعادهم عن الاماكن ذات الاهمية الخطيرة كالتى يعملون بها الان .. فان الخطر الذى يصيبنا من وراء بقائهم فيها أفدح من أن أصوره .. ويكفى أن تعرف « معاليك » ان كل ضابط فى الجيش يحتفظ فى بيته بعدد كبير من الكتب العسكرية الرسمية ، والخرائط العسكرية التى تشرح كل حركة تعليمية ، وعملية ، من حركات جيشنا ، لتدرك مدى الخطر الذى يحيق بنا من جراء وجود مثل هذه الكتب تحت ايدى هؤلاء الزوجات .. ان هذه الكتب ، تتناول أدق أسرار الجيش بالايضاح والتفسير .. وقد فطنت وزارة الحربية الى هذا فوضعت على رأس الغلاف العبارة التالية : « غير مصرح بنشر ، أو نقل محتويات هذه الكراسة ، بطريق مباشر ، أو غير مباشر للصحف ، أو لى شخص ليس فى الخدمة العسكرية » .. ولكن .. ما أبعد التحذير عن الحقيقة .

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان أسرار تسليح الجيش واخبار بعثاته الموقدة الى الخارج ، تذاغ على الصحف ، وعلى الناس ، أولا بأول .. ولو أن الصحف هى التى تذيب هذه الاخبار

من عندياتها لهانت المصيبة قليلا .. وقد يكون هذا العمل مقبولا لو لم تكن في حالة حرب مع إسرائيل .. أما الآن .. فإن أولئك الذين يمدون الصحف بهذه الأنباء محتاجون لمن يقول لهم أن سلامة الوطن أغلى من وزارة الحربية .. وأغلى من كل شخص فيها يريد الدعاية لنفسه .. سلامة الوطن تحتم على الجميع أن يصمتوا حتى ولو اتهموا بأنهم لا يعملون .. أن وراءنا عدوا يستفيد من كل همسة نهمسها ، ومصيبتنا اننا لا نكتفي بالهمس .. بل نذيع اسرارنا بمكبرات الصوت ، وعلى أوسع نطاق .. !!

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : أن أمر تعويض مشوهي حرب فلسطين ، قد طال أكثر مما ينبغي . ولقد عرفتكم تكرر « الروتين » وتمقت خطوات السلحفاء التي تسير بها الادارة الحكومية عندنا .. وإذا كان هؤلاء الأبطال أمل .. فاملهم معقود عليك .. لقد تنازلت لهم عن مرتبك طالما كانت المعركة قائمة .. أما الآن - وقد انتهت المعركة بعدما سلبتهم سواعدهم وأرجلهم ، وانظارهم - فانهم لا يريدون مرتبك بقدر ما يريدون همتك ..

« أن عدد هؤلاء المشوهين لا يزيد على المائة .. والمبلغ الذي سينفق على عمل الاطراف الصناعية للذين فقدوا أطرافهم ممن هؤلاء الأبطال ، ليس مبلغا ضخما تعجز الدولة عن توفيره .. أنه ثلاثة آلاف وستمئة جنيه فقط !! وما أكثر الآلاف التي تنفقها الدولة فيما لا يفيد ..

لقد كان هؤلاء الرجال عدتك فيما أردت .. فلا تدع السلم يسحقهم .. كما سحقهم الحرب !!
أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة هذا كله .. وكثيرا غيره .. ولكني لا أبيع لنفسى أن أنشر كل ما أريد أن أقول ..

النظام الاجتماعي : من الذي يعرضه للدمار ؟

« اللواء الجديد » - ٧ أغسطس سنة ١٩٥١

تحدث الوزير الدكتور حامد زكي (باشا) الى بعض الزملاء الصحفيين ، حديثا طويلا في وجوب مراقبة الصحف • أو على الاصح وجوب وأد حريتها ، ليتحقق للحكومة حماية النظام الاجتماعي السائد في البلاد •

وأنا أسلم مع الوزير بأن نظامنا الاجتماعي مهدد ، وأن الحكومة لابد من أن تفعل شيئا ما لتحميه !! ولكن الحـكـام يخطئون إذ يتوهمون ان الشيء المطلوب عمله لحماية النظام الاجتماعي هو قتل الصحف ، وقتل الصحفيين ، وكسر أقلام الاحرار •• فان هـذا وسيلة تعين على التعجيل بهدم النظام أكثر مما تعين على وقايته •• وتعجل بانفجار البركان ، وكان أخرى به أن يتأخر ، لو أنهم لم يحطموا صمام الامان •• وهو الرأي الحر ، والقلم الحر ، والصحيفة الحرة يتنفس عن طريقها الاحرار !

انتم تستطيعون أن تحموا النظام الاجتماعي أكثر مما تشتهون •• ولكنكم لا تملكون لتحقيق هذا ، الا وسيلة واحدة •• هي أن تنحنوا للنتائج ، وتبحثوا عن الاسباب ، فليست صرخات أقلامنا جميعا الا صدى لآلام أكثر شدة ، وأعمق غورا لآلام يحسها الشعب ، ويصرخ من هولها •• ويصرخ أيضا من الصمم العجيب الذي أصبتم به ، حتى صرتم لا تسمعون شيئا من هذا الصراخ ••

أحموا النظام الاجتماعي ، لا من الشعب ، وانما من الطغاة الذين يثيرونه بطغيانهم ، ويستفزونهم بمبائيلهم ، وينكأون كل يوم جراحه التي طال عليها الامل ولا تريد أن تطيب ! •

أحموا النظام الاجتماعي •• ولكن بالطريق السليم لحماية كل نظام •• تبيينوا الداء ، وابحثوا عن الدواء ، وحاولوا أن

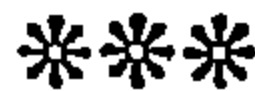
تكونوا أطباء يشفون المرضى ، ويقضون على المرض . أما ان تتخلوا عن دوركم الحقيقي ، وتلجأوا الى الدور الاسهل . . دور الجلاء الذى يقتل المريض لانه لا يريد أن يشقى فى علاجه ، فانكم بهذا تبرهنون على انكم حلقة جديدة ، أو صورة مشوهة ، من أولئك الجالدين الذين عرفتهم الشعوب خلال عصور كانت فيها غارقة لاذنيها فى أغوار الظلام .



يجب ان تعرفوا انكم انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى . . ولا زلتم تواصلون العمل على جعله هشيما تذروه الرياح . . انتم الذين بنيتم القصور الشاهقة على مرأى ومسمع من شعب ينام أكثره فى أكواخ كالمقابر ، أو مقابر كالاكواخ . . انتم الذين تركتم الشعب يتضور جوعا ورصدتم مئات الالوف من الجنيئات على اقامة تماثيل لأناس ، لو كانوا أحياء لسخروا هم أنفسهم من نفاقكم ، ولاظهروكم للناس على حقيقتكم : اذلاء ، جبناء ، تنشدون الخلود فى الحكم عن طريق الزيف الفاضح ، والملق المكشوف .



انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى بان جعلتم الشعب يجوع لتأكلوا وحدكم ، ويعرى لتلبسوا وحدكم ، ويمرض لتستشفوا وحدكم ، وابن . . ؟ ! فى « كبرى » و « اكس ليان » . . انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى بان مكنتم غول الغلاء من الشعب تمكيننا مروعا . . كان ، قبل ان تجيئوا الينا ، يعمل مخالفه فقط فى اجسامنا . . وبفضلكم ، وعلى ايديكم ، اكل الوحش لحومنا ، وامتص دماءنا . . والله أعلم - اذا طال بكم المدى - ان كان الوحش سيبقى لنا على شىء من عظامنا !



انتم الذين صدعتم البناء الاجتماعى بضرائب مجنونة . فرضتموها ارتجالا وفرضتموها على الشعب دون سواء . فاذا هو يشقى لتتعم القلة من أولئك المترفين الذين اتخمهمسم الترف ، حتى انساهم صوت الفقر الذى يعوى فى الاذان ! والعجيب فى امركم ، انكم تلومون الشعب لأنه لا يستقبل هذه الضرائب التى تقصم ظهره ، بالرضى والتسليم . . كأنكم تجهلون ان الشعب يرى ، ويسمع ، يرى مظاهر الابهة التى لا تتفق مع

صراخ الدولة من قلة المال .. ولا تتفق مع ما يقال من اننا امة
تملك قوت يومها ، ولا تكاد تطمئن على قوت غدها !

انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعي . لانكم تحمسون
الفساد ، وتظاهرونه ، وتقفون من خلفه حتى لقد ضج منكم
بعض زملائكم فتركوا لكم دنياكم بما عليها .. او لعلهم تركوكم
تنفردون بالسفينة حتى لا يكونوا معكم يوم يتلعمكم الطوفان ..
وما اظن هذا اليوم يبعد ..

انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعي بتلك المحسوبة
السافرة التي جعلتموها دستور الدولة في كل مكان .. فأضحت
الكفاءة هي عهدكم « لغوا » ، والاستقامة « عبطا » و « التجربة »
سلاح العاجزين .. يكفي ان يكون الموظف قريبا ، او حبيبا ،
او هتافا يجيد الصراخ ، او عبدا يجيد الانحناء .. يكفي ان
تتوفر في الموظف صفة واحدة من هذه الصفات - لا كلها - ليمشي
به فوق رقاب الاكفاء ! .. ويقفز به من فوقهم .. وويل للاكفاء
اذا ما أرادوا ان يفرجوا عن أنفسهم بأهة بسيطة تفرج عن جرح
الصدور .. الويل لهم من « مصطفى النحاس » ، و جبره
وجبروته .. الويل لهم من هذا الانسان الذي ينحنى امام القوة
حتى يصبح كالقوس المقفول .. ويتجبر على الشعب حتى يصبح
ماردا لا يطاوله طول .. !

انتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعي لأنكم اعدتم اليه
وانتم الفلاحون ابناء الفلاحين - نظام الطبقات .. فأرضيتهم
طائفة على حساب أخرى .. وكسبتهم ود جماعة على حساب
اخرين .. ولكنهم جميعا عرفوكم وعرفوا الاعيبكم .. وعرفوا
انكم تريدون ان تعيشوا لتحكموا .. او لعلكم - وهذا هو الحق
- تريدون أن تحكموا لتعيشوا .. فخذعتم الجميع .. وأسأتم
للجميع .. وجعلتم من الجميع قريانا لطامعكم التي لا تريد ان
تتوقف عند حد .. ولا تريد أن تنتهي عند غاية !! ..

نعم .. انتم - ولا أحد سواكم - الذين صدعتم بناء النظام
الاجتماعي وعرضتموه للدمار ، ومع هذا كله .. مع هذا الفساد
الذي عم وانتشر .. مع تلك الضمائر الفاسدة التي نثرتموها نثرا
في كل مكان .. مع تلك الذمم الخربة التي استشرت كالنار ، ولم
تعد تخشى بطش حاكم من الحكام .. مع تلك الحرية المعذبة التي
صارت وهما من الاوهام .. مع هذا وغيره .. فماتزال أمامكم فرصة

لأن تنقذوا هذا النظام قبل أن يتقوض .. أمامكم أن تمكنوا الفقير من حقه في أن يأكل .. وأن تمكنوا المريض من حقه في أن يعالج .. كما يعالج المرضى ، وكما يأكل الفقراء ، في الأمم التي تعرف ، وتعترف ، بحق الإنسان .. وبكرامة الإنسان !

أمامكم أن تمكنوا الشعب من أن يعود فيعيش لحسابه ، بدلا من أن تقتلوه لحساب الطغاة .. ولحساب الشركات .. ولحساب المترفين !

أمامكم أن تجعلوا الأكفاء لا يندمون على كفاءتهم .. ولا يتحسرون لأن أمهاتهم ولدتهم دون أن تصلهم بكم صلة رحم من الأرحام .

أمامكم أن تردوا للريف أمنه الذي فقدته فأضحى أشبه بساحات الوغى : اقطاعيون يتنمرون ، ويستأسدون ، وشعب أعلن عزمه على أن يخرج من حظائر الأغنام .. أنها دقة ناقوس لا أظن أنكم وعيتموها !!

أمامكم بعد هذا كله .. لا بل قبل هذا كله - أن تتقوا الله في هذا الشعب .. فلا تخنقوا رغبته في الحرية ، ولا تحطموا طاقته للجهاد ، ولا تقطعوا لسانه الذي يسب الأنجليز ، وعهدهم ، وأذناهم ، واليوم الذي جاءوا فيه !

اتقوا الله في هذا الشعب فلا تخدروا أعصابه بقولكم : « اننا نعمل » وأنتم في الحقيقة لا تعملون . وحتى إذا كنتم تعملون .. فانكم تعملون لأنفسكم لا له ، ولا لأهـداقه ، ولا لتحقيق الحلم الكبير الذي يراوده منذ عشرات السنين .

وبعد ...

فهذه هي الطريقة الوحيدة - ياسيدي حامد زكي - للقضاء على « الأحمرار » ، وعلى « الصحف الحمراء » .. وبغيرها لن تستطيع .. ولن يستطيع كل الذين ينهجون نهجك ، فيتوهمون أنهم قادرون على حماية النظام بخنق الأصوات ، وقطع اللسان ، ووضع الأقلام الحرة وراء القضبان !

إن القضاء على الرأي الحر بالقوة ، سيجعله يزداد انتشارا .. فإن الناس ، الآن ، يبحثون عنه ، ويشترونه بنقودهم . أما بعد ذلك ، فإن الرأي الحر سيذهب اليهم حتى بيوتهم ، وبالمجان . فتتلقفه آلاف الأيدي ، وتقرؤه آلاف الأعين ، وتردده آلاف الشفاه .. والويل لأمة يخشى حكامها النور .. ولا يؤمنون إلا بالظلام .

اللهم اتهاما يارب ..

« اللواء الجديد » - ١٠ يوليو سنة ١٩٥١

لو صدر هذا الدعاء عن غير مصرى ، وفى بلد غير مصر ، لرمى الناس صاحبه بالخبل ، واتهموه بالجنون .. فالاصل فى الدعاء أن يكون ابعادا لشر أو دفعا لبلاء ، اما أن يدعو الانسان ربه ليصيبه بشر ، أو ليرميه ببلاء ، فهذا هو الجنون بعينه .. وهو جنون فى أى أمة ، وفى أى بلد .. الا فى مصر ، فان ما يحدث فيها فى كل يوم ، بل فى كل ساعة ، يحرض الناس تحريضا عنيفا على أن يتجهوا الى ربهم داعين : « اللهم اتهاما يا رب » !!

نعم .. اللهم اتهاما يارب . فقد اتهم « حيدر باشا » بأنه كان فى غفلة عما يجرى وراء ظهره قبل حملة فلسطين ، وخلال الحملة ، وبعد الحملة .. وثبتت هذه « الغفلة » على الرجل بأكثر من دليل : واذا كان هناك من لا يزال محتاجا الى دليل واضح ، فليسأل حيدر باشا : كم عدد المواقع التى بقيت للجيش المصرى ، من تلك التى كانت قد وقعت فى قبضته ؟!

وليسأل حيدر باشا : لماذا ضاعت هذه المواقع بعد الذى دفعناه فى سبيلها من ارواح واموال ؟!

ولن يكون الجواب غير الدليل المرتقب ، على « الغفلة المركبة » التى كان يتمتع بها الرجل الذى كان يدير من مكتبه فى القاهرة .. دفعة الحرب فى فلسطين !!

وعندما نرجع الى التاريخ البعيد أو القريب ، لنرى ماذا صنعت الامم بقوادها الذين اتهموا بمثل ما اتهم به «حيدر» ، نجدها جميعا قد حاكمت هؤلاء القواد وعاقبتهم .. أو فى القليل ، نجدها قد ابعدتهم عن أن يكون لهم أى دور جدى فى حياة بلادهم !

أما في مصر ، فقد أبعدت الحكومة « حيدر باشا » عن منصبه . .
ولم تلبث غير أيام قليلة ، ثم أعادته الى مكانه القديم ، بعد أن
قبلت منه كل الشروط التي اشترطها لعودته . . ولعلها - أي
الحكومة - قد اعتذرت له عما بدر منها في حقه !!
وهكذا كان « اتهام الرجل » سببا في أن يقوى عن ذي قبل . .
وسببا في أن يشترط ويتدلل ، وسببا في أن يعود قائدا أو
سيدا . . وأنف الرأي العام في الرغام !!

ولقد رأى المحققون في قضية الاموال المخصصة للترفيه عن
الجنود ، أن يبعد ضابط برتبة « لواء » عن منصبه حتى يتم التحقيق
في كيفية التصرف في هذه الاموال . . وقد تم هذا التحقيق منذ
أيام ، ورؤى إعادة اللواء المذكور الى مكانه في الجيش . . ولكن
وزارة الحربية لم تكتف بإعادته الى منصبه القديم كقائد لأحدى
الوحدات ، بل رشحته لمنصب أكبر وأخطر . . رشحته نائبا لرئيس
هيئة أركان حرب الجيش ، وهو منصب يعطى له شرف رئاسة
كل قواد الجيش ممن لم يطلب محقق إبعادهم ، ولم تحم حولهم
شبهات . . ولم يشك انسان في نزاهتهم وكفاءتهم .

ولم يكن من حق واحد من هؤلاء القواد أن يطمع في مثل هذا
المنصب الذي رشح له اللواء الذي كان قد أبعد . . وكيف يطمعون
فيه وهم لم يبعدوا عن مناصبهم . . ولم يكونوا في يوم من الأيام
متهمين بتهمة تخدش الذمة ، أو تشين الشرف ، أو تمس النزاهة !!
ولقد اتهمت النياية نفرا من الموظفين بتهمة مشينة ، ثم عادت
- لأسباب لاتزال خفية - فحفظت التحقيقات بالنسبة لهؤلاء
المتهمين . . وكان المفروض أن تنتهي المسألة عند هذا الحد .
ولكن يبدو أن حكومتنا كانت تنظر الى هؤلاء المتهمين نظرتها
الى الشهداء والقديسين . . فما لبثت حتى احتفت بهم ، وكرمتهم ،
وأرضتهم . . ولولا بقية من حياء ، لامرت الحكومة بأن تقام
التمائيل في أوسع الميادين « لانطوان بوللي » . . و « أمون
جهلان » . . !!

لقد صار من الواضح جدا أن الاتهام الذي وجه الى معظم
المتهمين في قضية الجيش ، كان سببا في أن يبلغوا مكانات لم
يكونوا بالغيا لولا ذلك الاتهام الذي أحاط بهم . . وواضح بجانب
هذا أن براءة الأبرياء قد أطاحت بهم الى غير رجعة ، إذ كان المعول
في رجعتهم على مزاج « حكومة الشعب » !!

أطاحت البراءة باللواء فؤاد صادق ، وغيره من لواءات الجيش
٠٠ ولعله من سوء حظ هؤلاء القادة أنهم خرجوا من الجيش
أطهار الذيل ، أنقياء الذمة ٠٠ فلو أن الاتهام كان قد نالهم
برشاشه ، لكانوا الآن قد عادوا الى مراكزهم القديمة ٠٠ بل لما
كان بعيدا أن يرقى اللواء فيهم فريقا ٠٠ ويصير المرءوس رئيسا
تعنو له الرقاب !

وينعد ٠٠ فاني أعذر الذين يستطيرون طريق الاستقامة ٠٠ ولا
يرون في نهايته غير سراب من فوقه سراب ٠٠ اني أعذر هؤلاء
إذا جهروا برأيهم في الاستقامة وقالوا عنها أنها حيلة العاجزين
نعم ٠٠ اني أعذرهم إذا قالوا هذا ، فانهم يرون الاسياد يسرقون
ويرتشون ٠٠ ويرون الذمم تباع في الاسواق ٠٠ كل ذمة يسعر معلوم
٠٠ ويرون المتخمين بالمال لا يكادون يشبعون ، فهم يسرقون بأيديهم
ويسرقون بأعوانهم ، ويسرقون بما لهم من نفوذ !

اني أعذر الذين يصيبهم اليأس من نظافة الخلق ، ونظافة اليد ،
ونظافة الضمير ٠ نعم أعذرهم ٠٠ فهم يرون المثل العليا تتساقط
أمام أنظارهم مثلا بعد مثل ، ويرون القانون قد تقاعس وقعد ،
ولم يعد يقدر الا على الذين يسرقون لقمة عيش ليسدوا بها
رمقهم ، أو رمق أطفال يعوون من الجوع حولهم !!

اني أعذر المستقيمين اذا ضاقوا باستقامتهم ٠٠ ورفعوا أيديهم
الى السماء داعين :
« اللهم اتهاما يا رب » !!

فهرس

صفحة

٧	كلمة من الكاتب
١١	أيامه الاخيرة
٤٢	رجلان .. وراء طغيانه !
٦٦	القائمة السوداء !
١٠٢	ملك .. ضد جيشه !
١٢٦	أوربا : القمار .. والغواني !
١٣٨	فى الطريق الى الهاوية !
١٦٧	أول هزيمة للملك !
١٩١	الشعب يخرج من الظل
٢١٢	القاهرة .. من الذى أحرقها ؟
٢٢٠	ملك .. لعبته الرجال
٢٣٣	.. انها الثورة
٢٤٧	كلمات هزت مصر

من كتابات : مصطفى مرعى

٢٥٠	ولاء العبيد .. وولاء الاحرار
٢٥٣	فخر البحار
٢٥٥	مأساة الرتب والنياشين

من كتابات : أحمد حسين

٢٥٨	طلائع المد الثورى
٢٦٤	عصابة الرأسماليين ترفع رأسها
٢٦٩	رب السجن أحب الى

من كتابات : فتحى رضوان

٢٧٤	عهد الكلاب !
٢٧٧	الشيطان يتكلم !
٢٨٠	رحلات الملوك

من كتابات : احسان عبد القدوس

٢٨٤	دولة الفشل !
٢٨٧	الفساد الذى تحميه القوانين
٢٩٠	هذه الحكومة يجب أن تستقيل

من كتابات : خالد محمد خالد

٢٩٦	اليوم خمر .. وغدا خمر
٢٩٨	وراء كل ثورة رغيـف
٣٠٠	صاحب الجلالة .. الشعب
٣٠٢	لا تخف انك أنت الاعلى

من كتابات : حلمى سلام

٣٠٦	هذا الفساد الاعظم متى نخلص مصر منه ؟
٣١٠	أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة
٣١٣	النظام الاجتماعى : من الذى يعرضه للدمار ؟
٣١٧	اللهم اتهاـما يارب

٥ ديسمبر

كتاب الهلال

انتظروا

أطرف دراسة في تاريخ الادب العربى

شعراء المجون

بقلم : صالح جودت

قصة عشرين شاعرا ضاحكا من الجاهلية الى اليوم

احجز نسختك مقدما الثمن ١٠ قروش

١٥ ديسمبر

روايات الهلال

انتظروا

الرواية الفائزة بجائزة نادى القصة

قاهر الزمن

شيء جديد . . . بأسلوب جديد . . . للكاتب جديد

نهاد شريف

الثمن ١٠ قروش

مجلد اشتراكات مجلات دارالاهل

جدد - ص . ب رقم ٤٩٢
السيد هاشم علي نحاس
المملكة العربية السعودية

THE ARABIC PUBLICATIONS
7, Biskopsthorpe Road
London S.E. 26
ENGLAND.

Sr. Miguel Maccul Cury
B. 25 de Maroc, 994
Caixa Postal 7406
Sao Paulo, BRASIL



هذا الكتاب

لم تكن « ثورة ٢٣ يوليو » التي أطاحت في سنة ١٩٥٢ ، بنظام فاسد كان على رأسه « ملك » لم يتردد في أن يبيع للشيطان نفسه - لم تكن هذه الثورة استثناء من ثورات الشعوب .. فلقد جاءت الى وجودنا بعد صبر طويل من جانب الشعب على فساد « الملك » ، وعلى فساد نظامه ، وعلى فساد رجال كثيرين كانوا يقفون حوله ، ومن ورائه .. حتى اذا لم يبق في قوس الصبر منزع ، كان لابد مما ليس منه بد . تفجرت « ثورة ٢٣ يوليو » لكي تطيح بالملك ، وبنظامه ، وبأولئك الرجال الفاسدين ، والمفسدين الذين كانوا يقفون حوله .. ومن ورائه وهذا الكتاب يقدم لك - لأول مرة منذ عشرين سنة - صورة كاملة ، ومجسدة ، لذلك « المسرح الكبير » الذي كنا نعيش فيه - قبيل ثورة ٢٣ يوليو - مأساة حياتنا .. يقدم لك كاملاً : بكل الاحداث الاليمة ، والمريرة التي كانت تمثل على خشبته .. وبكل المواقف والاقزام الذين كانوا يتحركون عليه .. وبكل الكلمات التي كانت تدوى في جنباته .

Bibliotheca Alexandrina



0399747

ولقد صور لك ذلك كله كاتب لسنا في حاجة الى معرفته ، من قبل ، واحداً من صحفيي الصف الاول الاحداث ، وعانوها ، واكتووا بنارها .. وكان له من كوكبة الكتاب الاحرار الذين تصدوا بكل شجاعة حيوية اقلامهم ، لفساد « الملك » ، وفساد عهده وكان لهم في ذلك كله دورهم الملحوظ الاثر ، وان كان ان كتاب (ايامه الاخيرة) الذي نعتز بتقديمه للتسلية .. كما أنه ليس كتاباً لازجاء الفراغ .. بين يدي التاريخ) ، اعتمد الكاتب في تسجيلها .. وعلى مذكرات سجلها .. وعلى أسرار خطيرة شفاه صانعيها الذين مايزال كثيرون منهم على قيد الحياة .